

إعادة بناء الدولة في العالم العربي بعد 2011

- دراسة حالة ليبيا -

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

تحت إشراف

أ/د ساحلي مبروك

إعداد الطالب:

علويط حمزة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
صالحي نصيرة	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	رئيسا
مبروك ساحلي	أستاذ	جامعة أم البواقي	مشرفا ومقررا
لوصيف عبد الوهاب	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	عضوا ممتحنا
باله عمار	أستاذ	جامعة خنشلة	عضوا ممتحنا
بن يزة يوسف	أستاذ	جامعة باتنة 01	عضوا ممتحنا
لعبيدي مفيدة	أستاذ	جامعة عنابة	عضوا ممتحنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

[سورة المجادلة: الآية 11]

شكر و عرفان

أتقدم بخالص شكري إلى الأستاذ المشرف / الأستاذ الدكتور ساحلي
مبروك الذي تكرم بقبول الإشراف على هذا العمل و على سعة صدره و
توجيهاته و إرشاداته القيمة و الذي بفضلته تم إتمام هذه الأطروحة

و كذلك شكري موصول إلى جميع الأساتذة المختصين في الشأن الليبي
من الجزائر وخاصة ليبيا على مساهمتهم في عملية استشراف مستقبل عملية

إعادة بناء الدولة في ليبيا

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذتي بقسم العلوم السياسية بجامعة:

باتنة – أم البواقي – خنشلة

على المجهودات التي بذلها طيلة مشواري الدراسي

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة الذين

سيتولون مهمة مناقشة هذه الأطروحة و تحكيمها

إهداء

إلى قدوتي و صاحب السيرة العطرة والفكر المُستنير

فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب) أ طال الله في عُمره

إلى من وضع المولى - سبحانه وتعالى - الجنة تحت قدميها ووقَّرها في كتابه

العزیز... (أمي الحبيبة)

إلى سندي و رفيقة الكفاح في مسيرة الحياة زوجتي الحبيبة

إلى إبنائي و قرتي عيني المعتصم بالله وماريا

إلى من تحلو بهم الحياة إخوتي رفقاء دربي

إلى كل الأصدقاء والأحباب

إلى هؤلاء أهدي عملي هذا راجيا من المولى عز و جل التوفيق و السداد

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية إعادة بناء الدولة

المبحث الأول: اتجاهات تعريف الدولة

المطلب الأول: الاتجاه الغربي في تعريف الدولة

المطلب الثاني: تطور مفهوم الدولة في الفكر الاسلامي

المطلب الثالث: اتجاه دول العالم الثالث

المبحث الثاني: ماهية عملية إعادة بناء الدولة

المطلب الأول: تعريف عملية إعادة بناء الدولة

المطلب الثالث: التطور التاريخي لعملية إعادة بناء الدولة

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بعملية إعادة بناء الدولة

المبحث الثالث: أبعاد عملية إعادة بناء الدولة

المطلب الأول: الأبعاد السياسية

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية

المطلب الثالث: الأبعاد الاجتماعية-الثقافية

الفصل الثاني: تجارب عن عملية إعادة بناء الدولة

المبحث الأول: إعادة بناء الدولة في إفريقيا

المطلب الأول: إعادة بناء الدولة في أوغندا

المطلب الثاني: إعادة بناء الدولة في رواندا

المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة في جنوب إفريقيا

المبحث الثاني: إعادة بناء الدولة في الدول العربية

المطلب الأول: إعادة بناء الدولة في سوريا

المطلب الثاني: إعادة بناء الدولة في اليمن

المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة في العراق

المبحث الثالث: إعادة بناء الدولة في الدول الغربية

المطلب الأول: إعادة بناء الدولة في يوغوسلافيا (صربيا)

المطلب الثاني: إعادة بناء الدولة في اليابان

المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة في ألمانيا

الفصل الثالث: إعادة بناء الدولة في ليبيا التطور والتحديات

المبحث الأول: بناء الدولة في ليبيا

المطلب الأول: بناء الدولة في ليبيا قبل الاستقلال

المطلب الثاني: بناء الدولة في ليبيا في عهد النظام الملكي

المطلب الثالث: بناء الدولة في ليبيا في عهد نظام معمر القذافي

المبحث الثاني: التحديات الداخلية لإعادة بناء الدولة في ليبيا

المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثالث: التحديات الثقافية

المبحث الثالث: التحديات الخارجية لإعادة بناء الدولة في ليبيا

المطلب الأول: دور دول المغرب العربي في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا

المطلب الثاني: دور القوى الإقليمية في عرقلة عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا

المطلب الثالث: دور القوى الدولية في عرقلة عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا

تعرف الدولة على أنها أعلى شكل من أشكال الجماعات السياسية لأنها ليست مدمجة في أي كيان آخر، حتى لو كانت تابعة لقوى أخرى (مثل دولة أخرى أو إتحاد أو حلف..)، وتتميز كل دولة عن أخرى بامتلاكها لهيكل مستقل للسلطة السياسية، وارتباطها بأقاليم مادية منفصلة، فالدولة هي مرادف للمجتمع السياسي على الرغم من أن المجتمعات السياسية ليست كلها دول، كما أنها ليست أمة أو شعبا على الرغم من أنها قد تحتوي على أمة واحدة أو أجزاء من أمة مختلفة. إن تعريف الدولة يعني شرح نوع الارتباط السياسي الذي تمثله، ووصف علاقتها بأشكال أخرى من الارتباط البشري، وبأنواع أخرى من الجماعات البشرية بشكل عام، وليست كل الكيانات التي تدعي أنها دول أو يعترف بها كدول، من نفس النوع من الكيانات، وذلك لأنها تختلف من حيث المساحة، العمر، القوة، التنظيم السياسي والشرعية.

ومع تغير البيئة الدولية خلال القرن العشرين وظهور النظام الرأسمالي العالمي بالموازاة مع موجة إنهاء الاستعمار وتفكك الإمبراطوريات الأوروبية الكبرى، وجدت العديد من البلدان - التي ينظر إليها حاليا على أنها هشة - ضمن هذه الاتجاهات العالمية، حيث ورثت دولة ما بعد الاستعمار حدودا ليست من صنعها، ومؤسسات تابعة للدول الاستعمارية المغادرة، خضعت لحكم إما جماعات ثورية ساهمت في تحرير البلاد من الاستعمار (الجزائر)، أو من قبل نخب محلية ورثها الاستعمار الحكم (دول الخليج). وكانت النتيجة أن لعب المجتمع دورا محدودا في تشكيل معالم العقد الاجتماعي والتسوية السياسية في إطار عملية بناء الدولة، والتي غالبا ما يتم تحديدها في دستور مؤسس أو إعلان استقلال والتي استولت عليها مصالح النخبة الضيقة التي تميزت بقاعدة اجتماعية ضعيفة.

ومع نهاية الحرب الباردة شهد العالم تغيرا كبيرا في الخطاب السياسي، خاصة في المفاهيم التي كانت سائدة خلال تلك الفترة، على غرار مفهومي الدولة وإعادة بناء الدولة الذي اكتسب أهمية كبرى رافقت التحولات التي شهدتها دول العالم، وأصبحت موضوعا مهما للمانحين والعلماء العاملين في مجال التعافي بعد الصراع، من حيث أن عملية إعادة بناء الدولة هي عملية طويلة الأجل من الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقضائي والأمني، والتي تقودها عادة الجهات الفاعلة الدولية، كما لا يمكن أن تكون هذه العملية سوى أحد الاستجابات العديدة الممكنة لهشاشة الدولة خلال فترة ما بعد الصراع، وقد تم تداول هذا المفهوم على نطاق واسع في الدول العربية خاصة بعد موجة الثورات العربية وانهايار الأنظمة السياسية الحاكمة ما تطلب الانتقال إلى عملية إعادة بناء هذه الدول.

أدت هيمنة الدولة على المجال السياسي والاقتصادي من خلال إضعاف قوى المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى زيادة احتكار الدولة، سواء من خلال دمج رواد الأعمال المؤثرين المحتملين بشكل مباشر في الدولة أو جعل نجاحهم يعتمد بشكل كبير على رعاية الدولة. غير أن الأزمات الاقتصادية التي واجهتها العديد من الدول العربية فرضت عليها الانتقال إلى اقتصاد السوق وفق منظور "إجماع واشنطن" النيوليبرالي، الذي روج له صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال انسحاب الدولة من الاقتصاد في مقابل الحصول على قروض ومساعدات، وقد دفع قبول النخب الحاكمة للخطاب النيوليبرالي إلى تخليها عن النظام الاشتراكي مما أثر على شرعيتها، فضلا عن الفشل الاقتصادي الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وزيادة معدلات الفقر، ارتفاع التضخم، انهيار القدرة الشرائية، وشكلت هذه العوامل الخلفية الرئيسية لاندلاع الانتفاضات العربية عام 2011 بما أصبح يعرف بالربيع العربي، الذي اتخذ صورا نحو التغيير السياسي تراوحت بين الاحتجاجات السلمية على غرار مصر وتونس، وحرب أهلية على غرار سوريا وليبيا واليمن.

وأصبحت عملية إعادة بناء الدولة في الدول العربية بعد أحداث الربيع العربي، في صلب النقاشات الأكاديمية العربية والغربية، من منظور البحث عن تصميم نموذج الدولة الذي يتناسب والبيئة الداخلية الاجتماعية والثقافية العربية، بما يحقق النمو في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع مراعاة الخصائص والهوياتية لضمان انتقال سياسي وديمقراطي آمن، كون عملية إعادة البناء من خلال إسقاط التجارب الديمقراطية الغربية دون التكيف مع المعطيات السوسيو ثقافية للدول العربية قد يؤدي إلى نتائج عكسية ويصبح مدخلا وسببا يجعل عواقب تغيير النظام أكثر فتكا من العمل العسكري نفسه، وتعتبر ليبيا من بين الدول العربية التي شهدت انهيارا لمؤسسات الدولة عقب ثورة 17 فيفري 2011.

ويمكن القول أن ليبيا هي أكثر نموذج واضح ومعبر عن هذا الواقع، انطلاقا من تميزها بنظام حكم فريد من نوعه تم تكريسه لعقود من الزمن من قبل الرئيس الليبي السابق معمر القذافي بعد انقلابه على الملك محمد إدريس السنوسي، بما عرف بثورة الفاتح في الأول من سبتمبر 1969 وأسس "الجمهورية الليبية"، وقد عمل القذافي على استخدام الروابط القبلية والولاءات الأولية للانفراد بالسلطة وجمع كل الصلاحيات والسلطات وضمان استمرارية الولاء الشعبي له عبر القوة وتوزيع موارد الربيع النفطي، كما طرح معمر القذافي نظرية سياسية في الحكم تقوم على السلطة للشعب عن طريق ما أسماه بالديمقراطية

المباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية التي انفردت بالمهمة التشريعية، واللجان الشعبية كهيئة تنفيذية دون إرساء مؤسسات سياسية دستورية تتولى مهمة ضبط النشاط السياسي، ما أدى إلى تعطيل عملية التحديث في البنى الاجتماعية والمؤسسات السياسية وأنتج نظاما غريبا ساهم في إدخال البلاد في مواجهات وصراعات دائمة مع الفواعل الخارجية للبيئة الدولية.

انطلقت الانتفاضة الليبية في 17 فيفري 2011 بمظاهرات سلمية في مدينة بنغازي، ثم امتدت إلى مدن أخرى في ليبيا، مطالبة بالديمقراطية وإصلاحات سياسية، وتصاعدت الاحتجاجات لتتحول إلى معركة مسلحة بين القوات الموالية للقذافي ومعارضيه، وبالرغم من التدخل العسكري للمجتمع الدولي وإسقاط نظام القذافي معمر القذافي، كان من المفترض أن تنطلق عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا إلا أن هذه العملية واجهتها العديد من الصعوبات والتحديات بفعل تضارب المصالح بين القوى الداخلية والإقليمية والدولية التي لازلت تساهم في عرقلة المسار الانتقالي، فضلا عن جملة من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ورثتها ليبيا عن نظام معمر القذافي، هذه العوامل إضافة إلى عوامل أخرى كانت سببا رئيسيا في إشكالية إعادة بناء الدولة ليبيا بعد ثورة 2011.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية لموضوع الدراسة في المساهمة في إثراء الأبحاث النظرية في العالم العربي حول هذه العملية بالتطبيق على دولة ليبيا، خاصة في ظل نقص الأبحاث والدراسات باللغة العربية التي تتناول مختلف جوانب وأطر هذه العملية.

أما الأهمية العملية لموضوع الدراسة فتكمن في الإحاطة بآليات عملية إعادة بناء الدولة انطلاقا من الواقع الليبي من خلال التعرف على مختلف متغيرات وفواعل الأزمة، والتطرق لأبرز التحديات التي تواجه هذه العملية، فضلا عن تحديد درجة التطابق بين السياق المعرفي و واقع عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إدراك السياق المعرفي لعملية إعادة بناء الدولة، ومن ثم رصد وتحليل عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، من خلال التطرق لمختلف التحديات الداخلية والخارجية التي أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني من جهة، وإعاقة تجسيد مشروع إعادة بناء الدولة من جهة أخرى.

وينبثق عن الهدف الرئيسي مجموعة أهداف فرعية تتمثل في:

- التعرف على السياق المعرفي لعملية إعادة بناء الدولة.
- التطرق لأبرز تجارب عملية إعادة بناء الدولة في العالم.
- التعرف على مدى تأثير التفاعلات الداخلية والخارجية على عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

01/ أسباب ذاتية: رغبة الباحث في إكمال موضوع الماجستير الذي كان بعنوان "تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا"، فضلا عن اهتمام الباحث بما يحدث في دولة ليبيا التي عرفت نظام حكم فريد من نوعه الذي كرسه معمر القذافي لعقود من الزمن، واستقطابها لاهتمام مختلف الفواعل المحلية والإقليمية والدولية المتنافسة في إطار حرب الوكالة بعد ثورة 2011.

02/ أسباب موضوعية: انطلاقا من كون عملية إعادة بناء الدولة تشكل أهم التحديات التي واجهتها ولا تزال تواجهها الدول العربية بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة بعد ما عرف بأحداث الربيع العربي.

إشكالية الدراسة:

شكل اندلاع احتجاجات الربيع العربي سنة 2011 في عدة دول عربية بداية مرحلة جديدة من شأنها أن تكون أكثر صعوبة من نضال الشعوب العربية للتحرر من الاستعمار، حيث شهدت هذه الدول سلسلة من التوترات والانتفاضات أدت إما إلى الإطاحة بالحكام أو إلى انقسامات وصراعات داخلية حادة، ويبدو أن الانتفاضات في مختلف أنحاء المنطقة كانت مدفوعة بمجموعات متماثلة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والمظالم السياسية، ولكن النتائج تختلف من بلد إلى آخر وفقا لدور قوات الأمن، والتركيبية العرقية والطائفية للمجتمع، والسمات السياسية المؤسسية للأنظمة، وتعتبر ليبيا واحدة من أبرز الحالات في العالم العربي التي شهدت تحولات جذرية بعد 2011 حيث اندلعت الانتفاضة في مدينة بنغازي ثم تصاعدت إلى حرب أهلية بين مجموعات من المتظاهرين المناهضين لحكم القذافي، والتي أدت في نهاية المطاف إلى تدخل حلف شمال الأطلسي في المنطقة، الأمر الذي أنهى حكم القذافي الذي دام 42 عاما ولكنه ترك حالة من عدم اليقين ومشهدا أمنيا هشا، فضلا عن عدم الثقة بين الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية، مما شكل تحديا رئيسيا أمام عملية إعادة بناء الدولة الوطنية في ليبيا.

وانطلاقا مما سبق تتمحور إشكالية الدراسة حول:

ما مدى تأثير التفاعلات التي تشهدها ليبيا على واقع ومستقبل عملية إعادة بناء الدولة؟

و تتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التوضيحية وهي:

- ما هو المقصود بعملية إعادة بناء الدولة؟
 - ما هي أبرز تجارب إعادة بناء الدولة في العالم؟
 - كيف أثرت التحديات الداخلية والخارجية التي تشهدها ليبيا على عملية إعادة بناء الدولة؟
- فرضية الدراسة:

في ظل الوضع الذي تعيشه المنطقة العربية، ستبقى عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا مرهونة بمدى التوافق بين مختلف الفاعلين.

أدبيات الدراسة:

سنتطرق إلى بعض الدراسات التي وردت حول هذا الموضوع :

أ- الدراسات باللغة العربية

- دراسة نور الهدى بن بقة¹، بعنوان إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016، حيث تضمنت هذه الدراسة أربعة فصول تناولت فيها: المرجعية النظرية لبناء الدولة المعاصرة، جذور الدولة في ليبيا وطبيعة المجتمع الليبي، إدارة المرحلة الانتقالية في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، التحديات الأمنية لليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، وآفاق التجربة الليبية، وركزت هذه الدراسة على توصيف التحديات الداخلية لعملية بناء الدولة في ليبيا، والتوصل إلى نتيجة أن المقاربة الجزائرية هي الأقرب لحل الأزمة وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية الليبية كونها تقف على مسافة واحدة من كل الأطراف.

¹ نور الهدى بن بقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016، جامعة الجزائر 3: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2017.

- دراسة مبروك ساحلي²، بعنوان **تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا**، حيث تضمنت هذه الدراسة ثلاث محاور رئيسية: الإطار المفاهيمي لعملية بناء الدول في دول الربيع العربي التحديات الداخلية لعملية بناء الدولة في ليبيا، التحديات الخارجية لعملية بناء الدولة في ليبيا.

- دراسة زينب عبد العال سيد رمضان³، بعنوان **أزمة الدولة في ليبيا "دراسة في الجغرافيا السياسية"** حيث تناولت هذه الدراسة التعرف على تطور نشأة الدولة الليبية ومدى تأثيرها بالعوامل التاريخية التي مرت بها، تقييم أثر العوامل الجغرافية في أزمة الدولة في ليبيا، تحديد أثر العوامل الخارجية في أزمة الدولة في ليبيا، توقع سيناريو مستقبلي للأزمة الليبية، وأغفلت هذه الدراسة التحديات الداخلية للأزمة الليبية.

ب- الدراسات باللغة الأجنبية

- دراسة كريم مزران و أرتورو فارفيلي⁴، بعنوان **الفواعل الدولية في الأزمة الليبية**، حيث تضمنت هذه الدراسة مختلف الفواعل الخارجية في الأزمة الليبية بداية من دول الجوار، الدول الإقليمية والقوى الدولية في حين لم يتم التطرق لمختلف الفواعل والمتغيرات والتحديات الداخلية.

- دراسة طارق مجريسي⁵، بعنوان **الحرب الأهلية العالمية في ليبيا**، حيث تضمنت هذه الدراسة تأثير القوى الإقليمية والعالمية على الصراع من خلال دراسة القوى المساندة لحفتر من جهة، و القوى المساندة لحكومة الوفاق الوطني من جهة أخرى، و مخاطر التصعيد على الساحة الليبية، غير أن هذه الدراسة أغفلت مختلف المتغيرات والفواعل الداخلية السياسية والأمنية و الإقتصادية والاجتماعية و مدى تأثيرها على مستويات الصراع في ليبيا.

- دراسة يوسف محمد السواني⁶، بعنوان **ليبيا: تقييم اثني عشر عاما من الوساطة الدولية**، والتي تناولت مختلف الأطراف التي ساهمت في عقد لقاءات وحوارات استهدفت تحقيق توافق ليبي-ليبي، ومحاولة

² مبروك ساحلي، "تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا"، الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 86، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2019.

³ زينب عبد العال سيد رمضان، "أزمة الدولة في ليبيا "دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، العدد 25، مصر، 2023.

⁴ Karim Mezran, Arturo Varvelli, "Foreign Actors In Libya's Crisis", Atlantic Council, 11 – 20141, Italy, July 2017.

⁵ Tarek Megerisi, "LIBYA'S GLOBAL CIVIL WAR", european council on foreign relations, ECFR/ECFR/291, Compagnia di San Paolo, June 2019.

⁶ Youssef Mohammad Sawani, Libya: An Assessment of Twelve Years of International Mediation, International Centre for Dialogue Initiatives (ICDI), New York, March 2023.

إيجاد صيغة جامعة للفرقاء الليبيين، غير أن هذه الدراسة لم تتطرق بالقدر الكافي لأبرز التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها جهود الوساطة من جهة وعملية إعادة بناء الدولة الليبية من جهة أخرى. وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة المذكورة آنفا أنها حاولت قدر المستطاع تسليط الضوء على مختلف التحديات الداخلية والخارجية لعملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، من خلال التطرق لكل المتغيرات والفواعل والأهداف المتحكمة والمؤثرة على هذه العملية.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإشكالية يتطلب الموضوع استخدام المناهج والمقتربات والتقنيات الآتية:

01- المناهج

- المنهج الوصفي التحليلي: تم استخدام هذا المنهج من خلال الاعتماد على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلًا دقيقًا، بهدف الوصول إلى نتائج وتعميمات عن الظاهرة موضوع الدراسة.

- منهج دراسة حالة: من خلال جمع البيانات المتعلقة بعملية إعادة بناء الدولة في ليبيا من خلال دراسة مراحل معينة من تاريخ الدولة الليبية، ومن ثم التطرق لمختلف العناصر والمتغيرات والفواعل والأهداف الأكثر تأثيرًا على هذه العملية.

02- المقتربات

- المقترح النظامي (النسقي): تم استخدام هذا المقترح بهدف دراسة عناصر النظام المتفاعلة والمتراصة وظيفيًا فيما بينها من جهة، وبينها وبين بيئتها الداخلية والخارجية من جهة أخرى، من خلال التركيز على سلوك النظام السياسي باعتباره وحدة للتحليل في العملية السياسية، و تم توظيف هذا المقترح لدراسة أداء النظام السياسي في ليبيا عبر مختلف المراحل وصولًا إلى مدى قدرته على التعامل مع تحديات البيئة الداخلية و الخارجية بعد ثورة فيفري 2011.

- المقترح البنائي-الوظيفي: تم الاستعانة بهذا المقترح على اعتبار أن النظام السياسي مشكل من أبنية لها مستوى من التخصص الوظيفي، عبر التركيز على عملية التفاعل بين الأبنية والوظائف، ومدى قدرة هذه الأبنية على تحقيق المستلزمات الوظيفية التي يقتضيها الواقع الليبي، و مدى الاستجابة للمتطلبات التي تتوجه بها عناصر البيئة الليبية نحو النسق السياسي.

- مقترب الثقافة السياسية: و تم الاستعانة بهذا المقترب لتحليل الثقافة السياسية الليبية باعتبارها نتاج التنشئة السياسية وهي من تحدد طبيعة السلوك السياسي.

- مقترب الدور: و تم الاستعانة بهذا المقترب لتحليل دور الفواعل في البيئتين الداخلية والخارجية الأكثر تأثيرا على عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا.

تقسيم خطة الدراسة:

حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول:

يتناول الفصل الأول اتجاهات تعريف الدولة ومن ثم التأسيس المفاهيمي والنظري لعملية إعادة بناء الدولة بالتركيز على ضبط المصطلحات، كمفهوم عملية إعادة بناء الدولة ومختلف المفاهيم المرتبطة به، وأخيرا التطرق لأبعاد ومرتكزات عملية إعادة بناء الدولة.

أما الفصل الثاني يتضمن تجارب مختلفة عن عملية إعادة بناء الدولة، بداية من تجارب عن عملية إعادة بناء الدولة في إفريقيا، ثم تجارب عن عملية إعادة بناء الدولة في الدول العربية، وأخيرا تجارب عن عملية إعادة بناء الدولة في الدول الغربية.

وفي الفصل الثالث تم تناول أهم التحديات الداخلية والخارجية لعملية إعادة بناء الدولة في ليبيا من خلال التطرق لدور أبرز الفواعل والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية إعادة بناء الدولة

المبحث الأول: اتجاهات تعريف الدولة

المبحث الثاني: ماهية عملية إعادة بناء الدولة

المبحث الثالث: أبعاد عملية إعادة بناء الدولة

يعتبر موضوع الدولة من أكثر المواضيع تداولاً في النقاشات النظرية والخطابات السياسية ما أكسبها أهمية بالغة في ميدان العلوم السياسية على مر العصور، نظراً لارتباطها الوثيق بمختلف العلوم الأخرى القانونية والاجتماعية والاقتصادية، وعلاقتها بتطور المجتمعات وحقوق الأفراد وحدود سيادتها بما يضمن تحقيق السلم والأمن الدوليين، كما شكلت الدولة محور الدراسات السياسية منذ العصر اليوناني إلى يومنا هذا رغم ظهور فواعل سياسية تنافسها المكانة والسيادة، وهو ما يدل على أهمية الدولة التي تنشأ من المجتمع وتضع نفسها فوقه لتشكل بذلك ضابطاً للتناقضات المتولدة من المجتمع البشري وتنظيمه في إطار ما يعرف بالأمّة Nation، وإحقاقاً لذلك أصبح من الأهمية بما كان في العصر الحديث إيلاء بالغ الأهمية لعملية بناء الدولة لضمان استمرار الحياة الاجتماعية والوجود الإنساني والمحافظة على أمنه وبقائه، خاصة في الدول حديثة الاستقلال التي تعرضت لاستعمار قوض سيادتها وأضعف مكانتها وطمس شخصيتها وهويتها فكانت عملية إعادة بناء الدولة أولى أولوياتها.

لقد أصبحت عملية إعادة البناء في المجتمعات التي مزقتها الحروب في دول ما بعد الصراع، التي ظهرت بشكل متزايد منذ تسعينيات القرن الماضي، موضوعاً محورياً في العلاقات الدولية والأجندات الغربية. حيث أنشأت جميع وكالات التنمية الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف وحدات لمعالجة التحولات في دول ما بعد الصراع بهدف إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي، كمكملات لبرامج الاستجابة الإنسانية وبرامج الاستجابة الطارئة. ويعتبر فشل الدولة أحد العوامل الرئيسية في تهديد السلم والأمن العالميين والذي حظي بمزيد من الاهتمام في ظل الحرب على الإرهاب باعتباره يحمل تداعيات ليس فقط على المواطنين الذين يعيشون في دول فاشلة، ولكن بالنسبة للعالم ككل من حيث أصبحت هذه الأخيرة توفر ملاذاً للإرهابيين للقيام بعمليات تعرض للخطر حياة المواطنين في العالم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ظهور الدول الفاشلة أدى إلى توسع مبررات التدخل الدولي إلى ما وراء الأهداف الإنسانية والإنمائية لتشمل الأمن الوطني والعالمي.

المبحث الأول: اتجاهات تعريف الدولة

أكدت الدولة أولويتها على مختلف الهيئات الأخرى باعتبارها أكبر وحدة اجتماعية منظمة من خلال قدرتها على فرض إرادتها على جميع الأفراد، واحتكارها لأدوات القسر والإرغام فهي التي تمتلك أكبر قدر من القوة المادية التي تمكنها من ممارسة سلطتها على المحكومين من خلال هيئات منظمة تنظيماً دقيقاً وهو ما يميزها عن باقي الهيئات، فهذه الأخيرة ذات طابع اختياري وغير مقيدة للفرد، أما الدولة فهي ملزمة للفرد بحكم سلطتها وقوانينها، ويمكن القول أن الدولة هي ذروة البنيان الاجتماعي الحديث، والقمة التي بلغها الفكر السياسي للجماعة البشرية.

إن الدولة كغيرها من مفاهيم العلوم السياسية تتنوع دلالاتها بتنوع التوجهات السياسية لمعرفتها وكذا بتعدد انتماءاتهم الإيديولوجية، كما تتنوع دلالاتها حسب البيئة والفترة التاريخية فكل مفهوم ولید بيئته وزمانه، و مما يزيد الأمر تعقيداً في تحديد مفهوم شامل ودقيق لمصطلح الدولة كغيرها من مصطلحات العلوم السياسية هو عدم ثبات المفاهيم لارتباطها مع الواقع ومتغيرات البيئة الدولية، حيث أن الخوض في مفهوم الدولة يتطلب دراسة لوحدها نظراً لتشعب وتنوع معانيها ومنطلقات معرفتها.

المطلب الأول: الاتجاه الغربي في تعريف الدولة

الدولة هي الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظمة لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلو إرادة الدولة شرعاً فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه وحقوق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين، بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام، وتعود نشأة الدولة إلى ميل الإنسان نحو الحياة الاجتماعية التي تصبح صعبة في غياب عقد اجتماعي يضع قواعد التصرف والحقوق والواجبات الاجتماعية للأفراد، ويتضمن وجود سلطة عليا في المجتمع قادرة على التحكم والحفاظ على القانون وتقف فوق المصالح الضيقة، وتستخدم صلاحياتها لخدمة كل مصالح المجتمع¹.

في البداية لا بد أن نوضح أن مصطلح الدولة **State** قد اشتق من الكلمة اللاتينية **Status** التي تعني الوضع أو الحالة أو الاستقرار، ويستخدم مصطلح الدولة للإشارة إلى مدلولين رئيسيين: فالأول هو كل الأشخاص والمؤسسات الذين ينتظمون ضمن الإطار السياسي للمجتمع، بينما الثاني هو مؤسسة

¹ حسن مصطفى البحري، النظم السياسية، (د ن ، دط) ، ص 03.

الحكومة، ومن ثم تقف الدولة في مقابل المواطنين بهدف الحفاظ على النظام و الأمن من خلال مجموعة من القوانين المسندة بالقوة²، و يعتبر الأمير هانز آدم الثاني في كتابه **الدولة في الألفية الثالثة** أن الدولة هي منطقها جغرافية محددة المعالم إلى حد ما وافقت غالبية سكانها على سلطة مركزية، أو أنها أجبرت على قبول سلطة ما لمدة طويلة من الزمن، يجب على هذه السلطة المركزية أن تكون في وضع يخول لها الدفاع عن أرضها وشعبها ضد العدوان الخارجي بوسائل دبلوماسية أو بواسطة السلاح³.

و قد أجمع كل من أفلاطون في كتابه الجمهورية وأرسطو في كتابه السياسة، على أن الفرد لا يمكن أن يعيش وحده أو في صراع ضد الآخر، إلا إذا توافرت شروط والتزامات تجعله يعيش مع بني جلدته وفق ما يضمن قواعد التعايش السلمي والوفاق الإنساني انطلاقاً من الدولة، بوصفها وعاءاً أساسياً لمختلف النزاعات الفردية والتوجهات الجماعية، والفرد مهما كان انتماءه سواء من حيث التجمع (المدينة) من منظور أفلاطون، أو من حيث الأصل بحسب أرسطو (الأسرة)، فإن علاقته تبدأ من الثانية وتنتهي في الأولى بالارتكاز على أساس العدالة لكل تحول في العلاقات بين الأفراد بما يضمن سلامة العقد الاجتماعي، فمادام هناك تجمع بشري فلا بد من توافر صفة العدل لدى الرقيب، بما يزيل الخلاف الناتج عن عدم وضوح الرؤية، ويسهم في توحيد العلاقات بين مختلف الأطراف المشكلة لنسيج المجتمع⁴.

وقد شهدت أوروبا ظهور نظريات عديدة فيما يتعلق بطبيعة الدولة ومهامها، ولعل من ابرز هذه النظريات، النظرية المثالية التي استندت إلى مقولة أرسطو التي يذهب فيها إلى أن الدولة توجد لتوفير حياة طبيعية للمواطنين، ولم يمنع أصحاب النظريات المادية من انتقاد تلك الرؤى وخاصة في تأكيدهم على أن هناك فرق بين ما تعلنه الدولة أو تدعيه لنفسها وبين ما يتحقق فعلاً، وقد كشفوا حقيقة مهمة وهي أن الدولة في كل تاريخها متميزة بطبيعتها ففي أثينا كانت الدولة تتحيز ضد العبيد ولا تمثل الصالح العام، وفي الدولة الإقطاعية كانت تتحيز لمصلحة الإقطاعيين، والأمر لا يختلف في الدولة الرأسمالية التي تعنى بالقانون والنظام اللذين تتضمنهما العلاقات الطبقيّة السائدة⁵.

² حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2010، ص 52.

³ هانز آدم الثاني، الدولة في الألفية الثالثة، تر: حسن البستاني، ط1، أبوظبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 31.

⁴ ميلود عامر حاج، بناء الدولة و انعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، العدد 195، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 12.

⁵ إبراهيم خليل العلاف، "الدولة في الفكر الغربي الحديث"، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 05، العدد 12، جامعة الموصل، 2008، ص 13.

وتذهب نظرية القوة إلى أن الدولة مصدرها الأول هو القوة والصراع بين الجماعات البدائية ولهذا فالدولة طبقاً لنظرية القوة لا تعدو أن تكون في الواقع نظاماً فرضه شخص أو أشخاص عن طريق العنف على باقي الأفراد لحملهم على الخضوع لهم واحترامهم، ويحاول أنصار هذا الاتجاه الاستشهاد بوقائع تاريخية تبين عنصر القوة وأهميته كمصدر فعال لنشأة الدولة، غير أن هذه النظرية لم تجد صدى واسعاً لدى الفقه العالمي، من منطلق أن الدولة في الوقت الحاضر لا تقوم فقط على فكرة الاختلاف السياسي وإنما تلعب السلطة دوراً هاماً باعتبارها العنصر الرئيسي للتنظيم السياسي الحديث.

كما مثلت عصور سيطرة الكنيسة العلامة الأساسية لمفهوم الدولة، فالتسلط الذي كانت تمارسه باسم الدين رافقه فكر يؤسس لسلوك الكنيسة من خلال انتصاره لفكرة السلطة المطلقة باسم الدين، على غرار كتابات جون بودان و جاك بوسويه، اللذين كانا من المدافعين عن الحق الإلهي للملوك والأمراء، وعن سلطتهم الإلهية المطلقة⁶، حيث يقول جون بودان: بما أنه لا يوجد أحد أكبر في الأرض بعد الله غير الأمراء السيادةيين، وأن الله اختارهم ضباطاً ليقودوا الناس الآخرين، فإن الحاجة ضرورية للنظر في مكانتهم من أجل احترام جلالهم بكل طوعية، والإحساس بهم والتحدث عنهم بكل شرف، لأن الذي يحتقر أميره صاحب السيادة يحتقر الله الذي هو صورته على الأرض⁷.

ويبين بوسويه أن السلطة بمفهومها الكلي تأتي من الله، وأن الذين يسيطرون على زمام السلطة مسؤولون أمام الله في الأرض في الشؤون السياسية، وأن السلطة الملكية سلطة مطلقة ولكن ليست تعسفية لأنها يجب أن تكون مثل إرادة الله التي تحكمها، فالمطلق هنا هو أن يكون الملك حراً من توجيه البرلمان أو الطبقات أو العناصر الثانوية الأخرى في البلاد وليس من حقهم فرض إرادتهم عليه، ولذلك فالقانون هو إرادة الملك الحاكم مادام يتطابق مع القانون الأعلى الذي هو إرادة الله، ويوضح بوسويه أن للسلطة الملكية أربعة خصائص هي: أنها مقدسة على أساس أن الملوك هم وكلاء الله على الأرض، وأبوية ومطلقة، وخاضعة للعقل، أي يجب على الملك أن يتصرف بعقله وليس حسب مزاجه⁸. و عموماً يمكن تقسيم مفهوم الدولة ضمن الاتجاه الغربي إلى:

⁶ أحمد بوعشرين الأنصاري، "مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص 10.

⁷ Jean Bodin, Les Six Livres de la Republique, Un abrégé du texte de l'édition de Paris de 1583, Édition et présentation de Gérard Mairet. Paris : Librairie générale française, 1993, 607 pp. Le livre de poche, LP17, n° 4619. Classiques de la philosophie, p 95.

⁸ صباح كريم الفتلاوي، "نظريتنا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي: دراسة مقارنة"، العدد 10، مركز دراسات الكوفة، العراق، 2008، ص 104.

الفرع الأول: التعريف القانوني للدولة: و يعرفها الفقيه الفرنسي كاري دي ميلبرج بأنها "مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة وقاهرة"⁹، فيما يرى الأستاذ بونار بأنها وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، و تباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها¹⁰، وهي في الوقت نفسه أداة لإقرار نوع من النظام الاجتماعي وتأمين نوع من تكامل الأفراد في الجماعة لمصلحة المجموع وفقا لموريس دوفرجيه¹¹، أما تعريف الفقيه دييجي فمضمونه أن الدولة حدث طبيعي يتحقق بقيام التفرقة في داخل جماعة معينة بين الحكام والمحكومين وظهور فئة تخضع لسلطانها بقية أفراد الجماعة¹²، ويذهب بارتلمي إلى القول بأن الدولة مجتمع منظم يخضع لسلطة سياسية ويرتبط بإقليم معين، أما أيسمان فيرى أن الدولة هي التشخيص القانوني للأمة¹³.

كما يرى جون جاك روسو أن أصل نشأة الدولة يعود إلى فساد الطبيعة بظهور الملكية الخاصة وتطور الصناعة وما نتج عنه من إخلال بالمساواة و تقييد للحريات، و بالتالي كان لابد للأفراد الاتفاق فيما بينهم على إبرام عقد اجتماعي يتضمن تنازل كل فرد عن كافة حقوقه الطبيعية لمجموع الأفراد الذين يمثلونهم، على أن هذا التنازل لا يفقد الأفراد حقوقهم وحرياتهم التي تنشأ بموجب هذا العقد والتي يحميها هذا التنظيم السياسي الناشئ بمقتضى العقد، و بالتالي فالحاكم ليس أكثر من ممارس للسلطة الممنوحة له وجب عليه احترام ما تمليه عليه الإرادة العامة وإلا تعرض للعقاب، و هذا ما يدل على أن جان جاك روسو من أنصار الحكم المقيد و ليس الحكم المطلق¹⁴.

الفرع الثاني: التعريف العقلاني للدولة: عرف الأستاذ بلنتشلي الدولة بأنها جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة، أما الفقيه جيلينك فيعرفها بأنها جماعة لها إرادة لا تنقيد إلا بذاتها ولها نظامها الخاص بها والذي يكفل لها أن تحيا حياة كاملة ومستقلة، مبرزاً في تعريفه الشخصية المعنوية والقانونية للدولة مهماً الإشارة إلى أركانها، في حين يذهب

⁹ محمد كامل ليلة، النظم السياسية الدولة و الحكومة، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1969، ص 25.

¹⁰ نفس المرجع، ص 25.

¹¹ نفس المرجع، ص 53.

¹² ثروت بدوي، النظم السياسية، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 111.

¹³ نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، ط1، دار الثقافة، الأردن، 1999، ص 14.

¹⁴ مكي عبد مجيد، "العقد الاجتماعي و الأسس النظرية و أبرز المنظرين"، العدد 01، مجلة أهل البيت، العراق، 2004، ص 68.

ماكس فيبر إلى القول بأن "الدولة هي مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي، تطالب قيادته الإدارية بنجاح وفي تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه البدني المشروع"¹⁵.

لذلك فقد اعتبر ماكس فيبر أن العقلانية والبيروقراطية هما الوسيلتان اللتان اتخذها الحكام في العصر الحديث ليتحرروا من النبلاء عن طريق تحويل احتكار القوة الشرعية إلى الدولة، وهي عملية دعمت انفصال الدولة عن الكنيسة وقطعت الروابط بين الفرد والمجتمعات المحلية، وانفصلت فضيلة الاقتناع عن فضيلة المسؤولية وأصبح القانون أو التقنين هو الشكل السائد للتشريع¹⁶، و يرى ماكس فيبر أن الدولة جهاز مؤسساتي يحتكر وسائل العنف والقهر داخل المجتمع بغية تنظيم العلاقات الاجتماعية، فالمجتمعات في الواقع حسب فيبر مكونة من صراعات أكثر منها اتفاقات، بل إن الصراع يعد علاقة اجتماعية أساسية تشكل إلى جانب الخضوع أساس بداية ظهور الدولة، و كان فيبر يؤمن بفكرة القوة و يربطها بوجود الدولة فكل سلطة سياسية مهما كان توجهها، و حتى لو أعلنت أنها لا تحكم إلا وفقا للقانون لابد لها من استخدام القوة¹⁷.

في حين أن الدولة بنظر هيجل، هي ذلك الميدان الأخلاقي للكلية والتكامل الذي يختتم الضرورة المتحكمة بالمجتمع المدني^{DEL} وحق الخصوصية فيه، فالدولة العادلة هي التحقق النهائي للروح في التاريخ لأنها قائمة على الحرية وليس على القسر، وتشكل استكمالاً للحظة العائلة ولحظة المجتمع المدني^{DEL} معاً. و بذلك تكون كلية الدولة ذروة التطور الأخلاقي للإنسان^{DEL} لأنها تمثل نفيًا حياتيًا لفوضى تناحر المجتمع المدني^{DEL}، وهي البيئة المناسبة التي يجد فيها الفرد حريته في ارتباط واعي بالآخرين وهي الميدان الأخلاقي الموضوعي والضروري المستقل عن الحاجات الذاتية كلها، فالدولة تصون العائلة والمجتمع المدني^{DEL} وتتجاوزهما في الجماعة، والمجتمع المدني^{DEL} يصبح كلا واحدا في الدولة¹⁸.

الفرع الثالث: التعريف الأنجلوساكسوني للدولة: ويعرفها الأستاذ الانجليزي هولاند بأنها مجموعة من الأفراد يقطنون إقليمًا معينًا ويخضعون لسلطان الأغلبية أو سلطان طائفة منهم، في حين يرى الأستاذ

¹⁵ ميهوبي فخر الدين، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار، (الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية ط1 2014)، ص 34.

¹⁶ وجيه قانصو، الدولة الحديثة: "الخصائص والوظائف"، مؤسسة كونراد أديناور، برلين، على الرابط <https://2u.pw/MAIL5BR>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/12، ص 9.

¹⁷ ماكس فيبر، العلم و السياسية بوصفهما حرفة، ترجمة: جورج كتورة، ط 01، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011، ص 262.

¹⁸ وجيه قانصو، "الدولة الحديثة الخصائص و الوظائف"، مجلة عمومي 101، العدد رقم 03، ص 21.

إسمان بأنها التشخيص القانوني لأمة ما¹⁹. وذهب سالموند إلى تعريف الدولة بأنها مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم محدود لإقامة السلم والعدل عن طريق سلطة تتمتع بالقوة²⁰، بينما يرى هوبز في كتابه The Vithan أن الناس لا يملكون القدرة على حكم أنفسهم وأنهم في حالتهم الطبيعية من غير حكومة كانوا في حالة خصام وفوضى وحروب، و قد توصل الناس للتخلص من الخوف المستحوذ عليهم من بعضهم البعض، و رغبة منهم في الحصول على النظام والأمن والتمتع بمزايا الحق والقانون، إلى نوع من الاتفاق أو العقد تنازلوا بمقتضاه عن حريتهم و أكلوها إلى يد الحاكم، و كان من الضروري أن يمتلك الحاكم سلطة مطلقة غير مقيدة إذ وحده يستطيع حفظ النظام، و هكذا كان هوبز يدافع عن الحكم المطلق و لكن ليس باسم الحق الإلهي بل باسم مصلحة الأفراد لضمان السلم²¹.

و يرى جون لوك أن الحياة الفطرية عند الأفراد كانت تنعم بالحرية والمساواة، وتحكمها القوانين الطبيعية، و إذا كان الإنسان في حياة الفطرة حرا و سيدا فلماذا يتخلى عن حريته ويخضع نفسه لسيطرة أي قوة أخرى؟ إن الفرد بالرغم من أن لديه مثل هذا الحق في حالة الفطرة إلا أن استمراره ليس مؤكدا بسبب ما يمكن أن يتعرض له من اعتداءات، وبالتالي فالانضمام إلى مجتمع ما من أجل المحافظة المتبادلة على أرواحهم و حرياتهم والتي سماها لوك بالملكية وذلك من خلال عقد يبرم بينهم و بين الحاكم يتم فيه التنازل عن القدر الضروري من حقوقهم الطبيعية لإقامة السلطة، مع الاحتفاظ بباقي الحقوق التي يجب على الحاكم حمايتها، فالحاكم طبقا لجون لوك ملتزم بتنفيذ شروط العقد وإلا جاز للأفراد مقاومته وفسخ العقد²²، و اعتبر جون لوك أن ثمة سلطتين تشريعية تسن القوانين و تنفيذية تنفذها، مع الأخذ بمبدأين أساسيين: فصل السلطة التشريعية عن التنفيذية، و التغيير المنتظم لمن يمثلون السلطة التشريعية، و قد عرفت فكرة الفصل بين السلطات تطورا من خلال نظرية شارل لوي مونتيسكيو التي تضمنها كتابه روح الشرائع، وبذلك أصبح يوجد في كل دولة ثلاث سلطات تشريعية، تنفيذية وقضائية²³.

و يرى إيمانويل وولرشتاين أن الدولة القومية عموما لا يمكن فهمها بمعزل عن العوامل الخارجية التي كان لها الفضل في ظهور هذا النمط من أنماط التنظيم السياسي للمجتمعات المعاصرة، فالدولة ليست ظاهرة خلقت من تلقاء مجتمعها ذاتيا. ولكنها ظاهرة تاريخية من نتاج الرأسمالية الأوروبية وتوسعت

¹⁹ محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص 25.

²⁰ علاء محمد مطر، مبادئ العلوم السياسية، ط2، جامعة الإسرائ، الأردن، سبتمبر 2018، ص 55.

²¹ مكي عبد مجيد، مرجع سابق، ص 279.

²² نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري، ط 07، دار الثقافة، عمان ، 2011، ص 65.

²³ أحمد بوعشرين الأنصاري، مرجع سابق، ص 16.

كجزء عضوي من النظام الرأسمالي العالمي و ليس كظاهرة مستقلة عنه، كما قسم وولرشتاين النظام الدولي إلى مركز و أطراف بينهما منطقة وسطى و قد أصبح هذا التقسيم في عمومياته ضروريا لاستقرار النظام العالمي بأكمله، فضلا عن التنافس المفترض بين دول المركز الذي يؤدي وظيفتين أساسيتين من خلال منع النظام من التحول إلى إمبراطورية عالمية ذات قطب واحد مهيمن، و استمرار حركية النظام العالمي و تطوره، و يهدف التنافس بين دول المركز إلى تحسين المنافع للدول، و من ثم ينتقل التنافس إلى المستوى المحلي للدولة بين التكوينات الطبقيّة لمجتمعاتها حول توزيع الفائض الاقتصادي الذي يتحدد أساسا بواسطة آليات النظام العالمي .

الفرع الرابع: التعريف الماركسي للدولة: الدولة في المفهوم الماركسي هي منظمة للسيطرة الطبقيّة ولاضطهاد طبقة على يد طبقة أخرى، بحيث تمثل الدولة ظاهرة تسلطية غير شرعية يجب إنقاذ المجتمع الإنساني منها، فهي نظام نشأ من الحاجة للسيطرة على الصراع الطبقي، أو هي تنظيم الطبقة المالكة لحمايتها من الطبقة التي لا تملك، حيث لم ينظر كارل ماركس إلى الدولة على اعتبار أنها ظاهرة حتمية بقدر ما هي حدث تاريخي عارض جاء نتيجة لانقسام الجماعة إلى طبقات متصارعة واحتكار البعض منها لوسائل الإنتاج، والتي استطاعت بواسطتها استغلال سائر الطبقات في المجتمع وتسخيرها لخدمتها، و على هذا الأساس فالدولة عند ماركس لا تعدو أن تكون ظاهرة قانونية تمثل انعكاسا لتكوين الطبقات وسيطرة إحداها على المجتمع الذي تحكمه هذه الدولة، فظهور الدولة و وجودها مرتبط بظاهرة الصراع الطبقي لما تمثله في النهاية من سيطرة إحدى الطبقات في المجتمع على غيرها من الطبقات الأخرى، مستمدة قوتها و سيطرتها مما تملكه من أدوات الإنتاج و بالتالي سيطرتها على الجانب الاقتصادي الذي يتبعه سيطرة حتمية على التنظيمات السياسية²⁴.

أما لينين فقد عرف الدولة بصفاتها جهازا قمعيا بالبداية، وهذا انطلاقا من رؤيته أن الثورة عمل عنيف يجابه به عموم أفراد البروليتاريا القوة القمعية لدى السلطة، حيث أن نتائج هذه المجابهة ذات الأبعاد التاريخية واضحة جدا ومن حسن الحظ أنه ربما ينظر إليها الآن بالاستعانة بقدر من الإدراك المتأخر، وعلى الضد من ذلك فإن تعريف غرامشي الأشمل للدولة يؤدي به إلى اتجاه مختلف قليلا من خلال دمج الذاتية البشرية كعامل دينامي في الفلسفة الماركسية، و من ثم الوصول إلى إعادة تعريف الهيمنة التي هي قدرة الطبقات الحاكمة على إقناع الطبقات الخاضعة بأنه لا بد من النظام الاجتماعي

²⁴ نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري، مرجع سابق، ص 73.

بصرف النظر عن رأيها فيه، و بغض النظر عن مقدار نفورها منه و تعتمد الهيمنة حسب غرامشي على الاستكانة أكثر من اعتمادها على الرضى، ليخلص إلى توسيع التعريف الماركسي للدولة ليشمل جميع تلك المؤسسات والممارسات التي تتجح الطبقة الحاكمة من خلالها في المحافظة على الإجماع اللإرادي للطبقات الخاضعة لحكمها²⁵.

لقد حاول ماركس أن يضع للمجتمع أسسا تتناسب مع جميع طبقاته التي هي في حالة صراع دائم هذا الصراع الذي مرده العوامل الاقتصادية، ولأجل تجاوز هذا التفاوت الطبقي راح يبحث في الطبيعة الإنسانية و تحولاتها، أين توصل إلى أن الإنسان يمكن أن يعيش في ظل مجتمع تحكمه الإنسانية جمعاء و على هذا الأساس وضع مراحل تمر بها المجتمعات البشرية في خضم تطورها، بداية من المشاعية البدائية ثم مجتمع العبودية وصولا إلى المجتمع الإقطاعي فالرأسمالية، و منه تتحول هذه المجتمعات إلى النظام الاشتراكي الذي ينتهي بسيادة الشيوعية، و كأن المرور بهذه المراحل يعد أمرا حتميا في تاريخ تطور الشعوب، و يدعم تصوره بفكرة أن الشعوب الفقيرة ستجد صورتها المستقبلية في صورة الدول المتقدمة الآن²⁶.

ويختلف المفكرون السياسيون ضمن الاتجاه الغربي في تفسير أسباب نشوء الدولة واختلاف المفاهيم وتحديد وظائفها، وتفسير أسباب سقوط الدول، وفقا لاختلاف زوايا النظر لمفهوم الدولة عندهم، مما سبق يتضح جليا أن كل من هؤلاء المفكرين يريد أن يبرر نظاما سياسيا معينا، إذ كان هوبز يسعى تبرير نظام الملكية الاستبدادية المطلقة، و أراد لوك من خلال تقديم نظريته أن يبرر لقومه في انكلترا ثورتهم على النظام الاستبدادي واستبداله بنظام الملكية الدستورية عام 1688، أما جان جاك روسو فكان يؤمن بمبدأ سيادة الشعب، واعتباره مصدر السلطات فاعتمد على نظرية العقد الاجتماعي لتبرير تلك الآراء²⁷.

و مع ظهور مفهوم الحوكمة سنوات التسعينيات الذي يشير إلى مجموعة التحولات التي عرفتھا ممارسة السلطة في المجتمعات المعاصرة، أي إعادة النظر في أنماط السيطرة و الهيمنة الاجتماعية للدولة، بحيث تستبدل التقنيات الكلاسيكية المرتبطة بمفهوم الحكومة و النموذج الدولاتي المرتبط بالحدثة

²⁵ كولن هاي و آخرون، الدولة نظريات و قضايا، تر: أمين الأيوبي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط1، بيروت، ديسمبر 2019، ص 133.

²⁶ نورة كطاف هيدان، "النظرية الماركسية: الأسس والتقييم"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 05، الجامعة العراقية، بغداد، 2019، ص 02.

²⁷ صباح كريم رياح الفتلاوي، مرجع سابق، ص 107.

إلى تبني مناهج جديدة تختصر في مفهوم الحوكمة، ومن الواضح أن الأفكار التي يطرحها تصور الحوكمة كاتجاه يتجاوز المنظور العقلاني والقانوني تستمد مرجعيتها بالأساس من المنظورات النيوليبرالية الداعية إلى تكريس منطق دولة الحد الأدنى، وهذا ما يتجلى في إدراج السوق كمفهوم مركزي ومفاهيم أخرى مرتبطة به في مختلف الإصلاحات في بداية الثمانينيات من القرن العشرين قبل أن تعمم في التسعينيات مع انحصار الشيوعية وظهور ما سماه هانتنغتون بالموجة الثالثة للديمقراطية²⁸. ووفق هذا الطرح يمكن النظر إلى الحوكمة باعتبارها تحمل تصورا خاصا بإعادة تعريف الدولة على أنها عملية تقليص الدولة، وهو ما يعني أن الحوكمة هي نتاج إيديولوجي يعكس المبدأ الاجتماعي السياسي الأنغلو أمريكي الليبرالي التعددي، الذي يسيطر حاليا واكتسح تقاليد غربية أخرى حتى تلك الأكثر دولانية وتدخلية في أوروبا²⁹.

و من خلال ما سبق يمكن وضع تعريف إجرائي للدولة: أن الدولة هي كيان سياسي قانوني ذو شرعية داخلية و خارجية، له سلطات سيادية على سكان إقليم معين، و تمثل فيه الدولة أعلى هياكل القوة في المجتمع، و لها مشروعية ممارسة هذه القوة.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الدولة في الفكر الإسلامي

أحدث ظهور الإسلام تحولا شموليا وعميقا في حياة الجماعة البشرية التي اعتنقته ليس فقط على مستوى خصائص الأفراد بوصفهم أفرادا، بل امتد ذلك بنفس المستوى من الكفاءة إلى خصائص الجماعة أيضا ليمنحها نظاما اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا استند في جوهره إلى المضامين التي احتواها الإسلام في مختلف نواحيه، إن نظام إدارة شؤون الجماعة ومصالحها في الإسلام جاء ليس بوصفه شكلا تعبديا فقط، بل ببناء حضاريا متكاملا أصيلا بكل أبعاده منفصلا عن بنية المفاهيم السائدة آنذاك³⁰.

ويؤكد العديد من الباحثين أن الفكر السياسي الإسلامي لا ينطوي على مفهوم محدد للدولة، والكتب التي تتحدث عنها في الإسلام تستمد مادتها من الأدبيات الإسلامية التقليدية التي تتحدث عن الحكم والخلافة وليس عن الدولة بالمفهوم النوعي، وهذا يعود في جزء منه إلى اهتمام المسلمين بعد وفاة الرسول (ص) كان في من يتولى السلطة، فالخلاف بين المسلمين كان خلافا على السلطة و ليس على الدولة

²⁸ رضوان بروسى، "من الدولة الفيدرالية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد: رؤية نقدية"، المجلد 2013، العدد 38، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، 2013، ص 66.

²⁹ رضوان بروسى، مرجع سابق، ص 68.

³⁰ موفق سالم نوري، "تحولات مفهوم السلطة السياسية في الدولة الإسلامية"، العدد 20، أكاديمية المملكة المغربية، المغرب، 2003، ص 197.

وكذلك لأن السلطة هي عماد الدولة وهي التي تتحدث باسمها، فمن الناحية التاريخية لم يتناول التراث الفقهي السياسي مفهوم الدولة ككيان سياسي متضمن عناصر الإقليم والشعب والسلطة³¹.

وكان وضع الرسول (ص) لـ الصحيفة في العام الثاني للهجرة مرحلة متقدمة من ممارسته للسلطة السياسية في المدينة على الرغم من تكونها من فئات غير متجانسة، فنظام المؤاخاة الذي أوجده الرسول (ص) أكد سلطاته على المدينة، و هنا برز مفهوم الأمة الذي أكدته الصحيفة و حلت فيه رابطة العقيدة محل الروابط السابقة، و لقد مارس الرسول (ص) جميع سلطات وصلاحيات الحاكم السياسي، فعين الولاة والعمال، وجهز الجيوش وخطط للحروب واتخذ بنفسه قرارات الحرب والسلام، ومارس القضاء وفوض سلطاته جزئياً أو كلياً لأشخاص معينين في حالة سفره أو ذهابه للقتال، و ذلك ما يعني أن الرسول (ص) بلور أسس دولة جديدة بنظام جديد ارتكز على الإسلام بكل معانياته .

و يرى محمد مبارك أن الإسلام في بعده السياسي ساهم في بلورة مفهوم للأمة يتجاوز الأطر التقليدية السائدة في عصره من القبلية من خلال التأكيد على العقيدة الإسلامية التي تركز على مبدأ الحرية، و أن هذا المفهوم مرن وملائم لتطور التاريخ وحركته، ويتجاوز التقسيمات الإقليمية الجغرافية والقبلية والقومية والعنصرية³². ويمكن القول أنه باستثناء ابن خلدون كانت كتابات المفكرين المسلمين تدور حول الجماعة السياسية وليس حول الدولة، كما كانت كتابات الفقهاء في الشريعة مثل الماوردي والغزالي وابن تيمية تدور حول الحكومة التي هي بالطبع تجسيم لأحد مظاهر الدولة أو الشروط التي ينبغي توافرها في الحاكم الصالح الذي تحقق له الطاعة، وفريق آخر على غرار الفارابي وابن المقفع ركز اهتمامه على إذكاء النصيحة للحاكم أو الأمير وظلت الكتابات تدور حول ما ينبغي أن يكون طبقاً للشرع والسنة، و بعضها كان وصفاً خالصاً للممارسات القائمة في الإدارة والدواوين، دون تحليل أو تفسير³³.

فمن حيث الممارسة أنجز المسلمون الكثير في حقبة قصيرة نسبياً فيما يتعلق ببناء الدولة ومؤسساتها، و يتضح ذلك من خلال كل من العصر الأموي ثم العباسي، و لكن التنظير الفعلي لهذه الممارسات ظل قاصراً إلى النصف الثاني من العصر العباسي، و تعبير الدولة هنا المقصود به كيان سياسي يتكون من شعوب و أقاليم عدة وكان نظامها السياسي ينطوي على وجود أسر حاكمة³⁴. واستخدم

³¹ يقول حسين، "مفهوم الدولة و أركانها في الفكر الإسلامي المعاصر"، العدد 43، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011، ص 150.

³² نفس المرجع، ص 161.

³³ غسان سلامة و آخرون، مرجع سابق، ص 79.

³⁴ نفس المرجع، ص 80.

القرآن الكريم كلمة دولة بمعناها اللغوي حيث جاءت في سورة الحشر "كي لا يكون دولة بين الأغنياء" بمعنى أن لا يكون المال متداولاً و متناقلاً بين الأغنياء فقط دون باقي أفراد المجتمع، كما جاءت في سورة آل عمران "و تلك الأيام نداولها بين الناس" بمعنى أن الغلبة في الحرب مرة لهذا الفريق ومرة للفريق الآخر.³⁵

و تحدد مصادر الفقه السياسي الإسلامي الأهداف الرئيسية الكبرى للسلطة السياسية في الإسلام بأنها: الحفاظ على وحدة الأمة، الحفاظ على دار السلام (الدعوة و الجهاد)، والعدل في قسمة الجزية، وقد رسم الإمام علي رضي الله عنه الخطوط العريضة لمهام السلطة وذلك في رده على الخوارج حينما رفعوا شعار "لا حكم إلا لله"، مشدداً على ضرورة السلطة، و أنه لا بد للناس أن يكون لهم إماما يرفع شؤونهم الحياتية³⁶. كما يبين يعقوب ابن إبراهيم (أبو يوسف) في كتابه الخراج لهارون الرشيد أن على ولي الأمر إقامة الحدود، و رد الحقوق إلى أهلها، و إحياء السنن و رفع الظلم عن الرعية³⁷.

أما الماوردي فعنده أن المقصد الأسمى الذي أقيمت الإمامة لأجله هو خلافة النبوة في حراسة الدين و سياسة الدنيا، وعلى الخليفة القيام بمهام يمكن ذكرها كما يلي³⁸:

01- حفظ الدين على أصوله المستقرة.

02- تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين.

03- الحماية والجهاد و إقامة الدعوة.

04- الجباية، والصدقات، و تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال.

05- استكفاء الأمناء و تقليد النصحاء، و أن يباشر بنفسه متابعة الأمور و تصفح الأحوال.

و يرتبط مفهوم الدولة عند ابن خلدون بنظريته في العصبية ارتباطاً عضوياً، و لذلك كان معنى الدولة عنده يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى العصبية الحاكمة و رجالاتها و العلاقات السائدة بينهم من جهة، و بينهم و بين العصبيات الخاضعة لهم من جهة أخرى. و يعرف ابن خلدون الدولة بأنها الامتداد المكاني والزمني لحكم عصبية ما، أي مدى امتداد الدولة و اتساع رقعتها المكانية، ومختلف

³⁵ بتول حسين، مرجع سابق، ص 152.

³⁶ زكريا براق، "الدولة و الشريعة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر"، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2013، ص 84.

³⁷ مرجع سابق، ص 85.

³⁸ مرجع سابق، ص 85.

المراحل الزمانية التي يجتازها حكم العصبية الحاكمة من يوم استلامها السلطة إلى يوم خروجها من يدها. و ينظر ابن خلدون إلى نوعين من الدولة من حيث الامتداد المكاني لحكم العصبية الغالبة من الناحية الأفقية، دولة خاصة (حكم عصبية في إقليم معين) تخضع لحكم الدولة العامة، و دولة عامة (تمتد سلطتها إلى أقاليم عديدة)³⁹. ويميز ابن خلدون بين ثلاث مستويات لتطور الدولة⁴⁰:

01- طور التأسيس والبناء: أي سيطرة الأنا العنصري على الأنا الفردي داخل العصبية التي استلمت الحكم، أي أن العصبية الغالبة في هذا الطور تعتبر الحكم مغنما لها ككل و رئيسها يعتبر نفسه خادما لها وفق التقاليد البدوية القبلية، فالتقاليد و العلاقات القائمة في هذا الطور تقوم على أساس الديمقراطية القبلية أو ما يسميه ابن خلدون بالمساهمة و المشاركة في السلطة و في الثروة الناتجة عن الغنائم سواء بين الأفراد بعضهم ببعض أو بينهم و بين العصبية التي أصبحت تحت سلطتهم، ما يضمن للدولة ولاء مختلف الفئات التي يسري عليها حكمها.

02- طور العظمة والمجد: و يمتاز هذا الطور بالانتقال من طور البداوة إلى الحضارة، أي من حياة البساطة و الاقتصاد على الضروري من العيش إلى حياة الرفاهية و الترفن في الترف، و من السكن بالخيام إلى تشييد القصور، و هو ما ينجر عنه حسب ابن خلدون ظهور المصالح الخاصة و انقلاب العصبية الحاكمة إلى طبقة ارسنقراطية منفردة بالحكم ما يؤدي إلى كسر صورة العصبية و توقف حركة الغزو و التوسع، و منه إلى الصراع و التنافس و التنازع على الحكم، و من ثم يستعين صاحب الحكم على عصبية الموالين و المصطنعين له في مواجهة عصبية الأصلية، و النتيجة الطبيعية لكل هذا هو دخول الدولة في الطور الثالث.

03- طور الهرم والاضمحلال: و يرى ابن خلدون هنا أن صاحب الدولة عندما يذهب به الاستبداد إلى أقصى مداه، و عندما يعمد إلى الإكثار من المغارم و الضرائب تتفكك قوة العصبية و تضعف لحمتها و يضجر السكان و يتقاعسون عن العمل، و تكون النتيجة ضعف الدولة بفساد عصبيتها و دخولها في طور الهرم نتيجة الأزمة الاقتصادية المحتومة التي يتسبب فيها تجاوز النفقات للمداخيل، و حسب ابن خلدون فإن اضمحلال الدولة لا يكون دوما في الحين، بل إن نهايتها تتوقف على نوعية الظروف والأحوال القائمة.

³⁹ محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط 06، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 211.

⁴⁰ مرجع سابق، ص 121-127.

أنشئت الدولة الإسلامية لمقتضى سياسي ضروري لجماعة عربية ذات هوية دينية حديثة العهد أنشأها الإسلام ولها منظومتها الثقافية والاجتماعية والقانونية الخاصة، وتسعى لنشر رسالتها في العالمين واكتسبت هذه الدولة شخصيتها المستقلة والمميزة تدريجيا، واستمدت الدولة الإسلامية قوتها وقدرتها على الاستمرار والصمود في وجه التحديات من عنصرين اثنين: العصبية التي أمدتها بالسلطة القهرية، وموارد الفتوحات التي وفرت مصادر مهمة للنفقات بوجه عام، وقد عانت الدولة الإسلامية في مناسبات مختلفة خلال العصر الوسيط بسبب الإخلال بأحد العنصرين السالفين أو بهما معا، وبهذه الأسباب تأسست الدولة الأموية، والدولة العباسية، وسائر دول المغرب الإسلامي، ولهذه الأسباب نفسها ضعفت وانهارت⁴¹.

وتعد نظرية الإمامة في الفكر السياسي الشيعي وانتقال الإمامة في أولاد علي رضي الله عنه ثم أولاد الحسين بعد الإمام الحسن الذي تنازل عن الخلافة لمعاوية، مرحلة فاصلة في تاريخ الدولة في الإسلام من خلال انفصال الإمامة عن الخلافة، بمعنى انفصال القيادة الروحية عن القيادة الزمنية، حيث أصبح الإمام بمكانة النبي معصوما ومقدسا وله سلطة تفسير الوحي، ومن هنا أصبح يقتصر مفهوم الحديث عند أهل السنة على أقوال النبي وتصرفاته، في حين يمتد عند الشيعة إلى أقوال الأئمة المعصومين وأفعالهم وتستمر عصور الإمامة في إحدى عشر إماما من أئمة الشيعة الإثني عشر وتختتم بالإمام الثاني عشر الذي يقال أنه اختفى عن الأنظار في العهد العباسي، وبقي يتصل بكبار المذهب أو النواب الأربعة ومع وفاة النائب الرابع يدخل الفكر السياسي الشيعي في عصر الغيبة الكبرى، و تتحول الإمامية الإثني عشر إلى مذهب انتظاري إلى غاية ظهور المهدي الذي سيقم دولة الحق⁴².

و يرى الشيخ المفيد والمرتضى ومحمد بن الحسن الطوسي ومن أتى من بعدهم أنه لا بد من التعامل مع الحاكم أيا كان في عصر الغيبة، مع ضرورة تأييد السلطان الذي يكون مواليا للمذهب ويعمل على تطبيق أحكام الفقه كما وردت عند الأئمة، وقد كانت فترة العهد البويهية فترة ذهبية في تطور الفكر السياسي الشيعي الإمامي وتبلور نظرية الإمامة، وموقف الإمامية الإثني عشر من النظم السياسية، حيث توجهت الأولوية إلى كيفية الحفاظ على كيان الجماعة الدينية في عصر الغيبة والتفكير في حل غيبة

⁴¹ أمحمد جبرون، مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس و حتمية الحداثة، ط 01، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 271-270.

⁴² عبد القادر عبد العالي، "الفكر السياسي الشيعي في إيران بين ديمقراطية السيادة الشعبية وثيوقراطية ولاية الفقيه"، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 13، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، إيران، 2021، ص 11.

الإمام وكيف تتم الإنابة عنه في تسيير شؤون الطائفة، وكيفية التعامل مع السلطان الجائر والعاقل فتطورت فكرة الممارسة السياسية الثيوقراطية، لكن بصيغة وصائية بدل الشورى، ومع ظهور الدولة الصفوية وتبنيها للتشيع وفرضه مذهباً رسمياً في دولة إيران عمدت إلى تكوين مدرسة شيعية ذات صبغة صفوية متشددة، وبرز خلال هذا الفترة الفقيه الشيعي **عبد العلي الكركي** كمنظر لشرعية الصفويين⁴³.

ثم غيروا أسلوبهم في الشرعية الدينية لحكمهم السلطاني بمنحهم منصب شيخ الإسلام لفقهاء المذهب، وحولوا أنفسهم إلى خدام للمذهب، وكان ذلك بمثابة مناسبة لبعض الفقهاء لزيادة توسيع ولاية الفقيه الجزئية، ومن ذلك فتوى **محمد بن مكي العاملي**، لكن مع ظهور المدرسة الإخبارية خلال الفترة الأخيرة من العهد الصفوي بقيادة **الأسترابادي والمجلسي** صاحب موسوعة بحار الأنوار، جعل نظرية الولاية العامة أو الجزئية للفقهاء تتراجع، ويتراجع تدخل الفقهاء في السياسة الذي اعتبروه انحرافاً على المذهب مستدلين بأحاديث منسوبة لجعفر الصادق، لكن انتصار المدرسة الأصولية فيما بعد وسعت من صلاحيات الولاية العامة للفقهاء في المجال السياسي والولاء على الناس، وتبدأ ملامح الفكر السياسي الشيعي الإيراني واصطدامه بالحدثة الغربية الأوروبية، بداية من الثورة الدستورية عام 1905 التي شجع عليها الفقهاء مع مطلع القرن العشرين، والتي بدأت تظهر فيها ملامح التأويل السياسي الجديد للتراث السياسي الإمامي وتتبلور نظرية الولاية العامة للفقيه، وأن الحكم لا ينبغي الإكتفاء بمسأيرته، بل ينبغي أن ينقيد بسلطة وقيود الدستور وأحكام الشريعة⁴⁴.

و مع بداية العصر الحديث أخذت أعراض الضعف تظهر على مؤسسة الدولة الإسلامية، و تزامن هذا الضعف مع تحولات حضارية كبرى شهدتها المحيط الإسلامي، متجسدة في بروز قوى سياسية وعسكرية جديدة على الساحة العالمية، باسطة هيمنتها على مجالات حيوية إسلامية، ما دفع بالجماعة السياسية الإسلامية إلى العمل على ابتكار نموذج دولة جديد بما يتلاءم مع الأوضاع السياسية الجديدة من جهة، ولا يتعارض مع المنطلقات الفكرية والدينية للجماعة من جهة ثانية، غير أن هذا الجهد التحديثي الذاتي الذي انخرطت فيه معظم الشعوب العربية و الإسلامية في المشرق و المغرب حيل بينه وبين نتائجه ولم يتم استكمال بناء النموذج السياسي، بسبب تدخل الاستعمار الغربي بقوة وعنف، وصادر

⁴³ نفس المرجع، ص 12.

⁴⁴ نفس المرجع، ص 13.

الجهد الذي راكمه المسلمون منذ مدة وألحقهم قسرا بنموذجه السياسي ما أدى إلى توترات ثقافية واجتماعية وسياسية حادة، مازال بعضها مستمرا إلى الآن⁴⁵.

و قد انصب المجهود الفكري السياسي لمفكري الإسلام على محاولة التوفيق بين النظرية الإسلامية في الحكم وبين التغيرات الكبرى الحاصلة على مستوى الدول، بهدف جعل الإسلام أكثر مواءمة للواقع وأيسر تكيفا مع الأوضاع والمستجدات الراهنة، خاصة مع دخول الحداثة عبر حملة نابليون على مصر وتعرف المفكرين العرب والمسلمين على أوروبا الحديثة من خلال البعثات العلمية إلى أوروبا، وكان **رفاعة طهطاوي** و **خير الدين التونسي** من بين أكثر مفكري الإسلام في العصر الحديث من أولى مسألة الدولة الوطنية الاهتمام الأكبر، إذ دافعا عنها واهتما بمحاسنها و مزاياها في انحياز صريح لها وأنها من أسباب التقدم كون هذا الأخير يقوم على التنظيمات المؤسسة على العدل السياسي⁴⁶.

و انصرف **جمال الدين الأفغاني** إلى التحذير من خطر الاستبداد على الأمم وأنه لا حياة إلا بالعدل و أوضح أن الأمة الخاضعة لحكم فرد واحد يحكمها وفقا لأهوائه هي أمة غير سوية، في حين ينكر **محمد عبده** أن يكون في الإسلام سلطة دينية كتلك التي عرفت أوروبا، فالإسلام في رأيه ليس روحيا مجردا ولا جسديا جامدا بل هو إنساني وسط بين ذلك، وخليفة المسلمين عنده ليس معصوما بل هو مطاع ما لم يخرج عن نهج الكتاب و السنة، فإذا فارق الكتاب و السنة في عمله وجب على المسلمين أن يستبدلوه بغيره، فالأمة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه وهي التي تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها، كما برز **الكواكبي** الذي رأى في الاستبداد السياسي أصل الانحطاط الذي ابتليت به الأمة، و لا دواء له من وجهة نظره إلا بالشورى الدستورية، فالمستبد عدو الحق والحرية، كونه يتحكم في شؤون الرعية بإرادته هو⁴⁷.

و جاء في كتاب الإسلام وأصول الحكم **للشيخ علي عبد الرزاق** نفي مشروعية الخلافة إذ لا أصل لها من قرآن أو حديث أو إجماع، و أن الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون ولا شيء يمنع المسلمين من أن يبنوا قواعد ملكهم و نظام حكومتهم على أحدث ما أنتجته العقول البشرية. ووافق الشيخ **عبد الحميد ابن باديس** كلام الشيخ **علي عبد الرزاق** و لكنه يختلف معه في رد الدين إلى الدائرة الروحية الخالصة، كما نجد **لطفي السيد** ينادي بالدولة القومية في مواجهة فكرة الجامعة الإسلامية

⁴⁵ أمحمد جبرون، مرجع سابق، ص 273-272.

⁴⁶ زكريا براق، مرجع سابق، ص 151-150.

⁴⁷ نفس المرجع، ص 157-156-155.

و العمل على خلق مفهوم جديد للمواطنة لا يتأسس على المنظور الديني، فالسياسة حسبه تقوم على الوطنية والمنفعة، هذا فضلا عن دعوة سلامة موسى إلى القومية الفرعونية، و دعوة طه حسين إلى القومية المتوسطية في إطار التنظير للدولة العلمانية التي لا تتخذ الدين كمرجعية يحتكم إليها في الشأن المدني و الاجتماعي⁴⁸.

و يرى **محمد عابد الجابري** أن ما يلفت النظر في الفكر العربي الحديث هو ضحالة الخطاب السياسي فيه، أي الخطاب الذي يطرح مشكلة الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما من منظور يعالج في الأساس مسألة السلطة، و هو ما جاء في تفسير **ألفريد بوني** بأن البلاد العربية قد استوعبت بسرعة المظاهر الهيكلية لجهاز الدولة لكن مفهوم الدولة نفسه ظل غائبا. ويذهب **علي أومليل** إلى أن إقحام تنظيمات الدولة الحديثة في البلدان العربية بشكل مجزأ و تحت ضغط استعماري أدى إلى عدم الإدراك الصحيح والمتكامل لنظرية الدولة الحديثة، و كان الأجدى الربط بين ضرورة مطلب تحديث نظام الدولة وربطها بمجتمعها المدني بحيث تكون أداة لتحريره من التبعية⁴⁹. إن اعتبار الدولة هي مفتاح التقدم ستظل تتردد في الفكر العربي المعاصر مع تعديل في صورة الإشكالية لتصبح الثورة هي مفتاح التقدم، فهو الرهان نفسه من الطهطاوي إلى الآن مرورا بالتونسي و الأفغاني و الكواكبي و البنا و سيد قطب و سمير أمين كل من موقعه الفكري و منظومته المفاهيمية⁵⁰.

وهناك عدة تعاريف للدولة للمفكرين العرب والإسلاميين تختلف حسب الأساس الذي ينطلق منه من يعرفها، حيث يرى الدكتور **إبراهيم شيجا** بأنها مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد و يخضعون لتنظيم معين، و يعرفها الدكتور **محسن خليل** بأنها جماعة من الأفراد تقطن على سبيل الدوام و الاستقرار إقليما جغرافيا معينا و تخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل عن أشخاص من يمارسها. كما يعرفها الشيخ **حسن البنا** بأنها شكل انتظام الأمة في سلطة لها دستورها وشكل نظام للحكم خاص بها و الدستور هو القانون الأساس للدولة و أمة الإسلام دستورها القرآن، كما

⁴⁸ أحمد محمود ولد محمد، "الدولة في الفكر النهضوي العربي الحديث، من كتاب: الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج و التفكك"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008 ص 27.26.

⁴⁹ نفس المرجع، ص 27.

⁵⁰ نفس المرجع، ص 28.

يعرفها محمد الشيرازي في كتابه الفقه السياسي بأنها أرقى التشكيلات لإدارة أمور جماعة كبيرة في مختلف شؤونها⁵¹.

المطلب الثالث: اتجاه دول العالم الثالث في تعريف الدولة

تبقى إسهامات مفكري العالم الثالث في هذا المجال قليلة أصلاً، إما لأنها كتبت بلغات محلية من الصعب التعرف عليها، أو التعامل معها بين مفكري العالم الثالث أنفسهم، و القليل المتداول حول الدولة في العالم الثالث هو ما كتب بلغات عربية أصلاً أو ترجم لهذه اللغات، وهذه الظاهرة في حد ذاتها هي تعبير ثقافي عن حالة التبعية العامة التي مازال يتخبط فيها معظم العالم الثالث، هذا فضلاً عن أن ظاهرة الدولة هي ظاهرة حديثة في العالم الثالث لا يتجاوز عمرها في معظم الحالات بضعة عقود فقط⁵².

ويطرح المفكر الباكستاني حمزة علوي إشكالية مهمة في مقالة كان لها صدى كبير: "الدولة في مجتمعات ما بعد الكولونيالية: باكستان وبنغلاديش"، أن المجتمعات الغربية شهدت قيام البرجوازية الأصلية بإنشاء دولة قومية لتوفير إطار من القانون ومؤسسات مختلفة ضرورية لتطوير علاقات الإنتاج الرأسمالية عكس مجتمعات ما بعد الاستعمار التي لم تنشأ من قبل برجوازية أصلية صاعدة، ولكن بدلاً من ذلك من قبل برجوازية إمبريالية أجنبية، لكن بعد الاستقلال تنتهي السيطرة المباشرة للأخيرة على الدولة المستعمرة ولكن يبقى تأثيرها على البرجوازية الحضرية الناشئة، ويشكلون معاً عنصراً قوياً في هيكلها الطبقي، و من الواضح أن العلاقة بين البرجوازية الاستعمارية الجديدة ودولة ما بعد الاستعمار تختلف عن تلك التي كانت قائمة بين البرجوازية الإمبريالية والدولة المستعمرة، بمعنى أن الدولة في مجتمع ما بعد الاستعمار ليست أداة لطبقة واحدة بل هي مستقلة نسبياً وتتوسط بين المصالح المتنافسة للطبقات المالكة الثلاثة، أي البرجوازية الحضرية والبرجوازية الأصلية وطبقات ملاك الأراضي، بينما تعمل في نفس الوقت نيابة عنهم جميعاً للحفاظ على النظام الاجتماعي الذي يتضمن مصالحهم⁵³.

تتطلب العلاقة متعددة الطبقات للدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار تفسيراً محدداً وفحصاً لنداعياتها، حيث تتولى الأقلية العسكرية البيروقراطية جهاز الدولة، وعلاوة على ذلك دوراً اقتصادياً جديداً

⁵¹ محمد كاظم هاشم، "هوية الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر"، مجلة العلوم القانونية و السياسية العدد 02، العراق، 2013، ص 351.

⁵² غسان سلامة و آخرون، مرجع سابق، ص 71.

⁵³ Hamza Alavi, "The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh", *New Left Review*, 74, (1973), p: 61.

ومستقلاً نسبياً، ومع ذلك فإن جهاز الدولة لا يتألف فقط من الأوليغارشية البيروقراطية العسكرية حيث يشكل السياسيون والأحزاب السياسية أيضاً جزءاً منها، وهناك العديد من المتغيرات لتوزيع أو تقاسم السلطة بين القيادة السياسية والأوليغارشية البيروقراطية العسكرية في مجتمعات ما بعد الاستعمار، ففي عدد كبير من بلدان ما بعد الاستعمار كان هناك توسع في سلطة الأوليغارشية البيروقراطية العسكرية والتي غالباً ما بلغت ذروتها في الاستيلاء العلني على السلطة. إن معظم دول العالم النامي هي دول ما بعد الكولونيالية، ولأنها كذلك فإنها مستوردة من الموروث الاستعماري، ومفروضة على مجتمعاتها أي إن تطور هذه الدول لم يكن مترافقاً مع تطور مجتمعاتها، ولم يخرج من رحمها⁵⁴.

يرى **علوي** أن الدولة في المجتمعات ما بعد الكولونيالية مختلفة بنيوياً عن الدولة الاستعمارية فالدولة في المركز الاستعماري تشكلت - حسب المنظور الماركسي للدولة - إما أداة في يد البورجوازية المحلية، أو بونابارتية مستقلة سياسياً عن أية طبقة، ولكنها وظيفياً تعمل لحماية مصالح البورجوازية، أما بالنسبة للدولة في مجتمعات ما بعد الكولونيالية وعلاقاتها مع جميع الطبقات فإنها علاقة أكثر تعقيداً، لأن الدولة ومؤسساتها البيروقراطية والعسكرية فرضت قسراً على التركيبة الاجتماعية في المستعمرات، بل إن وظيفتها الأساسية ليست خدمة طبقة معينة في المستعمرة، ولكن خدمة للبورجوازية في المركز الاستعماري للسيطرة المحكمة على القوى الاجتماعية في المستعمرة، لذا فإن الدولة الكولونيالية تتمتع بجهاز بيروقراطي وعسكري قوي، وآلية حكومية تساعد من خلال عملياتها الروتينية بالسيطرة على الطبقات الاجتماعية المحلية، وعندما يحين الاستقلال عن الدولة الاستعمارية تجد الطبقات الحاكمة نفسها وريثة لمؤسسات عسكرية وبيروقراطية متطورة جداً بالنسبة للبنية الاقتصادية والاجتماعية في المستعمرات، كما أنّ البورجوازية المحلية الضعيفة تجد نفسها تحت سيطرة البيروقراطية الموروثة من الاستعمار، وبالتالي يستطيع الذين هم على قمة الهرم من استحكام قبضتهم على المجتمع بعد أن يتخلصوا من المستعمر السابق. ولا يمكن أن نطلق على دولة كهذه أنها تجسدت في جماعة سياسية أو أنها تمثل المجتمع فالدولة هنا غايتها إخضاع المجتمع إجمالاً للمركز⁵⁵.

و يذهب عالم السياسة الكيني **علي مزروعي** إلى أن هناك معضلة بنائية داخلية وخارجية حول طبيعة الدولة الحديثة في إفريقيا، من خلال فرض الاستعمار الغربي قبل رحيله على الدول الإفريقية مفهوم الدولة القومية الحديثة بما فيها السيادة هذا من جهة، و من جهة أخرى عدم سماح النظام الرأس

⁵⁴ Ibid, p: 62.

⁵⁵ Ibid, p: 60-63.

مالي العالمي بقيادة الدول الغربية للدول الإفريقية بممارسة حق السيادة أو الاستقلال⁵⁶. و يقوم فكر **المزروعي** على مناهضة الإمبريالية و نقد الاستعمار بشكله التقليدي بالإضافة إلى مناداته للوحدة الإفريقية و تحقيق السلام بالقارة و ذلك عبر ما أسماه الاستعمار الحميد، الذي يقوم على فكرة إعادة استعمار إفريقيا ذاتيا بدول إفريقية محورية قادرة على حل أزمت دول أخرى مبررا فكرته بالقول أن الدولة الإفريقية في حقبة ما بعد الاستعمار فشلت فشلا ذريعا في تحقيق التنمية الاقتصادية و السياسية، الأمر الذي يستدعي ضرورة التدخل واستعمارها تحت راية الإنسانية لمنع انهيار الدول كما حدث في الصومال و ليبيريا، و قد رشح **المزروعي** 05 دول للقيام بهذه المهمة و هي: إثيوبيا شرق القارة، مصر شمال القارة، جنوب إفريقيا جنوب القارة، نيجيريا غرب القارة، و الكونغو الديمقراطية وسط القارة⁵⁷.

و ينطلق كل من **جيلبيرتو ماتياس** و **بيير سلامة** من أن الدولة الحديثة محكومة بضرورة إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الملائمة لمتطلبات إعادة إنتاج رأس المال، سواءا كان ذلك بالطرق السلمية أو العنيفة، أين تكون الدولة مستقلة نسبيا في الدول المتقدمة عن رؤوس الأموال الفردية و الصراعات الطبقية، لكن في المجتمعات الأقل نموا فإن وظيفة الدولة تتحدد بمقتضيات الإقتصاد الدولي المركب، فالدولة هنا هي الجسر بين المجتمع الوطني و النظام العالمي فهي التي تعمل على نشر العلاقات التجارية، وفي معظم الأحوال في المجتمعات الأقل نموا يأتي العنف قبل الشرعية. و تواجه التكوينات الاجتماعية عنف الدولة إما بالدعوة للديمقراطية أو استخدام العنف المضاد، و قد تفرج مجتمعات العالم الثالث نظما سياسية توفيقية بين التكنوقراطية و الشرعية المحدودة⁵⁸.

ويذهب الأرجنتيني **غيليرمو أودونيل** إلى أن هناك تصدعات بدأت تظهر في النظم الاستبدادية في أمريكا اللاتينية في أواخر السبعينيات خاصة في البرازيل، وأشار إلى هشاشة هذه الأنظمة على غرار تقلص الشرعية باتجاه تقويض حقوق المواطنين، مما يؤدي حتما إلى الإقصاء السياسي والاقتصادي للطبقات العاملة ما ينتج عنه تدريجيا رد فعل مناهض للسلطة، و كان **أودونيل** مفتونا بحقيقة أن الطبقات العاملة في الواقع لا تتمرد و في الوقت نفسه كان مقتنعا بأن الأنظمة الاستبدادية لا تدوم ما دامت الأنظمة الاستبدادية في جنوب أوروبا التي كانت سائدة قد انتهت سابقا، لذلك فالديمقراطية أمر لا مفر

⁵⁶ غسان سلامة و آخرون، مرجع سابق، ص 74.

⁵⁷ مهدي ذهب حسن و النذير محمد التوم، "إضاءات حول فكر المزروعي و اتجاهاته بالتركيز على فكرة الوحدة الإفريقية"، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2019، ص 86-87.

⁵⁸ غسان سلامة و آخرون، مرجع سابق، ص 75.

منه، وشدد من جهة أخرى على أهمية المواطنة الفعالة كعلاقة بين الدولة والمواطنين وكذلك بين المواطنين أنفسهم⁵⁹، و في نفس السياق يرى أن النظام الحاكم في كثير من الأحيان يقوم بقهر طبقات المجتمع الوسطى و العليا و يصبح نظام ذو صبغة تسلطية متآكل الشرعية، و هكذا نكون بصدد جهاز بيروقراطي تسلطي للدولة يعيد إنتاج نفسه و الدول البيروقراطية في أمريكا اللاتينية حسبته تتحاز في العادة إلى البرجوازية الوطنية ضد الطبقات العاملة حتى لو كانت بدايتها شعبية⁶⁰.

و لقد توصل أودونيل إلى أن هناك نقطة تغيير هامة في عملية التحول الديمقراطي، هي حين تقرر العناصر المتحالفة في النخبة مثل ملاك الأراضي والصناعيين والتجار ورجال الأعمال أن النظام التسلطي لم يعد ضروريا و يمكن الاستغناء عنه لأنه أصبح يشكل عامل تهديد لمصالحهم وهو ما حدث بالفعل في بعض تجارب دول أمريكا اللاتينية⁶¹.

ويطرح الكاتب التركي علي كازانجيكيال التساؤل التالي: (لماذا تسعى التكوينات غير الأوروبية التي لم تمر بتركيبة مماثلة من العوامل التاريخية إلى خلق الدولة الحديثة بدلا من أن تبحث عن أنماط أخرى للدولة؟ ولماذا نجد أن المجتمعات التي تعارض الأيديولوجية السائدة فيها فكرة الدولة الأمة، عاجزة عن أن تتخطى مرحلة الرفض لكي تشكل نماذج سياسية بديلة للدولة)⁶²، ويصل كازانجيكيال إلى أن المشكلة تتزايد تعقيدا في مجتمعات العالم الثالث لأن عملية محاولة بناء الدولة فيها تتطلب كذلك عملية بناء أمة بالمعنى القومي و بناء اقتصاد وطني في الوقت ذاته، ويخلص كازانجيكيال على أن هذه المحاولة المثلثة لبناء الدولة وبناء الأمة وبناء اقتصاد وطني في ظل استمرار التبعية، تؤدي إلى وقوع المجتمع في براثن الدولة التسلطية واشتداد العنف والعنف المضاد مما يؤدي إلى تعثر هذه المحاولة المثلثة الجوانب⁶³.

و من المساهمات التي أضافها الكاتب الإفريقي جون سول والذي حاول تطوير فكرة حمزة علوي عن دولة ما بعد الاستعمار حيث أضاف الوظيفة الإيديولوجية إلى وظائف الدولة الأخرى، فالدولة التي

⁵⁹ Kees Biekart, Guillermo O'Donnell's 'Thoughtful Wishing' "about Democracy and Regime Change", Erasmus University Digital Repository, Nederland, 2015, p: 922.

⁶⁰ غسان سلامة و آخرون، مرجع سابق، ص 75.

⁶¹ فاطمة مساعيد، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة ورقلة، عدد خاص، أبريل 2011، ص 220.

⁶² نزيه نصيف الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة، ط1، دار الساقى، بيروت، 1992، ص 28.

⁶³ غسان سلامة و آخرون، مرجع سابق، ص 73.

ظهرت في مجتمعات ما بعد الاستعمار حسبه ظهرت و كأنها كيانات مصطنعة و كان لزاما عليها أن تخلق لنفسها إطارا إيديولوجيا يجعلها في وضع مهيم⁶⁴.

في حين يذهب كل من الأرجنتيني **كاردوسو** والشيلي **فالييتي** من خلال نظريتهما حول الدولة التابعة إلى أنه توجد إمكانية لحدوث تنمية اقتصادية حقيقية حتى مع وجود نفوذ مؤثر لرأس المال الأجنبي، كما أن علاقة الدولة بالبناء الاجتماعي تجعل منها حلبة للصراعات الطبقية، فمع الضغوط التي تمارسها القوى الشعبية على الدولة قد لا تكون ثورية النتائج دائما بل قد تمتلك قوة لدفع الدولة إلى الاتجاه الديمقراطي، و حسبهما فإن هذه التحولات لا تعتبر نتاجا لدور قوى خارجية و إنما تعبيرا عن توافر ظروف تاريخية بنيوية تجعل الأبنية الاجتماعية تتشكل بالصراع الطبقي في الداخل⁶⁵، و يركز كل من **كاردوسو** و**فالييتي** رؤيتهما على تحليل دور الدولة في بلدان أمريكا اللاتينية في قيام استراتيجية التصنيع إبان أزمة الكساد الكبير 1929 و التي أتاحت فرص قيام صناعة وطنية في إطار حماية جمركية وتحجيم الواردات، ويعتبر الاثنان أن الدولة أدت دورا هاما في ذلك سواء كأداة لتعبئة الموارد المحلية لتشجيع صناعة تعتمد على قطاع التصدير، أو كآلية لتدعيم سيطرة البرجوازية الصناعية المحلية، ومن وجهة نظرهما فإن ذلك لا يجعل من الدولة مجرد أداة في يد رأس المال الأجنبي⁶⁶.

⁶⁴ عبد العالي دبله، "طبيعة الدولة و دورها في مجتمعات العالم الثالث"، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد 03، جامعة باتنة، 1995، ص 144.

⁶⁵ أحمد ثابت، "الدولة و النظام العالمي: مؤثرات التبعية و مصر"، مركز البحوث و الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1992، ص 63.

⁶⁶ نفس المرجع، ص 64.

المبحث الثاني: ماهية عملية إعادة بناء الدولة

مثل مصطلح بناء الدولة ازدواجية تاريخية، حيث يحمل دلالتين، الأولى تقليدية والتي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية بعد استعادة الدول المستعمرة لاستقلالها وحتى نهاية الحرب الباردة، و كان يراد بها إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والثانية حديثة بعد الحرب الباردة ارتكزت على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم، و من ثم توجب على الدول الديمقراطية والأمم المتحدة الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها بغية تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي لتجنب العالم الأخطار المحتملة منها⁶⁷.

المطلب الأول: تعريف عملية إعادة بناء الدولة

حيث يعرف فرانسيس فوكوياما إعادة بناء الدولة على أنها تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء، ومدى قدرتها على توفير الأمن والنظام والمرافق والخدمات على المستوى الداخلي من جهة، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي والتعليم ورسم السياسات الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع الثروة من جهة أخرى، بمعنى قوة الدولة وقوة قدرتها المؤسساتية والإدارية على تصميم السياسات وسن الأنظمة والقوانين و وضعها موضع التنفيذ⁶⁸، ويدعو فوكوياما لتصحيح خطأ تحجيم دور الدولة مع تقوية القدرات المؤسساتية على الصعيدين الداخلي والدولي مما يجعلها دولة أصغر في المدى و أقوى في جانب الهيكلية المؤسساتية، حيث يعتبر أن الدول التي اتسع مداها بشكل مفرط أصيبت باختلالات وظيفية وقصور على المستوى المؤسسي والإداري لذا وجب الحرص على بناء دول أصغر في المدى وأقوى في الهياكل والمؤسسات⁶⁹.

فهندسة إعادة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة، صاحبت انهيار الدولة في مناطق عدة من العالم وانطوى انهيارها على بروز أخطار تهدد الأمن الدولي، وأصبح الحديث عن مصادر الخطر في الدولة الفاشلة أكثر منه في الدول القوية أو في بعضها⁷⁰.

⁶⁷ ميهوبي فخر الدين ، مرجع سابق ، ص 35-36.

⁶⁸ فرانسيس فوكوياما، "بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"، ترجمة: مجاب الإمام، الرياض، مكتبة العبيكان، 2007، ص 11.

⁶⁹ نفس المرجع، ص 12.

⁷⁰ Pouligny, Béatrice, "State Building et Sécurité Internationale, Critique Internationale", n° 28 Juillet - Septembre 2005, pp. 119 - 69.

كما تعرف الموسوعة السياسية الميسرة بناء الدولة كونها عملية إقامة المؤسسات و الهياكل السياسية للدولة و أدائها لوظائفها بفعالية، و أساس نجاح عملية إعادة بناء الدولة يكمن في توسيع نطاق مزاوله الحقوق و أداء الواجبات العامة و طرح النظرة المحلية جانبا⁷¹، و يعرف تشارلز تيلي "Tilly Charles" إعادة بناء الدولة على أنه إقامة منظمات مركزية مستقلة و متميزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، و تمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة، و هناك من يشر إلى بناء الدولة بـ : " بناء مؤسسات قادرة على اختراق المجتمع والتغلغل فيه واستخراج الموارد منه"⁷².

و يمكن التعبير عن إعادة بناء الدولة بقدراتها على تحقيق الأمن لساكنيها والرفاهية وتمثيل مواطنيها، ومع ذلك فإن هذه المهمة تظل نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى، بل وتختلف في الدولة نفسها من حقبة إلى أخرى، وهذا ما يبرز جليا في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتمثيل المواطنين، ومن ثم يمكن القول: إن عملية إعادة بناء الدولة تظل عملية نسبية، حيث أن نمط إعادة بناء أية دولة ومضامينه وأهدافه تختلف بحسب القائمين على تلك العملية، وأهدافهم ومصالحهم ومذاهبهم، وبحسب السياق الاجتماعي والاقتصادي السائد عشية الشروع في تلك المهمة، ويؤثر النسق الدولي ومصالح القوى الفاعلة فيه وتوجهاتهم في نمط إعادة بناء الدولة في العالم النامي. لقد كان موضوع إعادة بناء الدولة ومضمونه منصبا بشكل كبير في عقدي الستينيات والسبعينيات على قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، ولكنه صار بعد ذلك أكثر اهتماما بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة، والإصلاح السياسي والاقتصادي، والحقيقة أن موضوع إعادة بناء الدولة يخضع للاحتياجات الداخلية والضغوط الخارجية⁷³.

ويرى فانديفال الذي درس إعادة بناء الدولة بالتطبيق على ليبيا، أن بناء الدولة هو خلق وتوسيع للهياكل التي من شأنها تنظيم الحياة البشرية من الناحية السياسية والاقتصادية، وبمعنى آخر نمو الحكومة الرسمية حيال المجتمع في ما يسمى بـ الدولة الريعية⁷⁴، وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إعادة بناء الدولة على أنها الأفعال التي تهدف إلى تطوير قدرة الدولة ومؤسساتها وشرعيتها في ما يخص العملية السياسية الفعالة من التفاوض حول المطالب المشتركة بين الدولة والهياكل المجتمعية،

⁷¹ عبد الفتاح اسماعيل، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (د ن ، ط)، ص 80.

⁷² ميهوبي فخر الدين ، مرجع سابق ، ص 37.

⁷³ عبد الرزاق صاغور، "بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية"، جامعة الجزائر3: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص 17.

⁷⁴ أحمد سيد حسين، "دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص 103.

كما تعرفها في سياق آخر بأنها مجموعة من الأفعال التي يتم اتخاذها - عادة - من خلال فاعلين وطنيين، لخلق حس وطني مشترك، للتغلب على الاختلافات العرقية أو الطائفية، ومن أجل التصدي للمصادر البديلة للهوية والولاء، وبهدف تعبئة الشعب خلف مشروع مواز لبناء الدولة، كما تعرف وزارة التنمية الدولية في بريطانيا إعادة بناء الدولة بأنها: العملية التي من خلالها تتحسن قدرة الدولة على الأداء. مع ملاحظة أن أهداف ذلك الأداء سوف تختلف على أساس العديد من العوامل مثل أولويات الحكومة، ليصبح «إعادة بناء الدولة» مصطلحا ذا قيمة محايدة⁷⁵.

و هناك من يعرف عملية إعادة بناء الدولة على أنها بناء مؤسسات حكومية فاعلة وشرعية بهدف خلق الظروف اللازمة لتحقيق سلام مستقر والتنمية البشرية، أو هي استخدام القوة المسلحة عقب مرحلة من الصراع أو الحرب بهدف بناء سلام مستقر ونظام ديمقراطي مستدام⁷⁶.

و من خلال دراسات كل من منكسين بي و سيث جازز و سامية أمين و جوناثان مونتين قدموا شروطا مهمة للتمييز بين التدخل العسكري الخارجي التقليدي، و التدخل الخارجي الذي يهدف إلى إعادة بناء الدولة⁷⁷:

- و يتمثل الشرط الأول في أن يرتبط التدخل بمشروع تغيير النظام القائم أو الحفاظ على بقاء هذا النظام الذي يواجه خطر الانهيار في حالة غياب هذا التدخل، يكون الهدف النهائي للعملية هو ضمان بناء حكومة و دولة مستقلة بعد انسحاب القوات الأجنبية و ليس بناء دولة تابعة.

- أما الشرط الثاني و هو نشر قوات عسكرية داخل إقليم الدولة المستهدفة حيث أن التدخل العسكري غير المباشر أو عن طريق الضربات الجوية لا يندرج ضمن مشروعات إعادة بناء الدولة، كون عملية إعادة البناء تتطلب التزاما عسكريا طويل المدى نسبيا كما تتطلب قيام القوات العسكرية بوظائف متعددة إلى جانب مواجهة المقاومة المتوقعة على غرار الوظائف الإدارية و السياسية و فرض سيادة القانون.

- أما الشرط الثالث هو تورط القوات العسكرية والمدنية للطرف الخارجي في الإدارة السياسية للدولة المستهدفة كفرض سيادة القانون، و تحقيق الأمن، و ممارسة النفوذ في اختيار القيادات السياسية، وضع دستور جديد، وضع القوانين الجديدة المنظمة للحياة السياسية، و هو ما يتطلب وجودا عسكريا مباشرا

⁷⁵ نفس المرجع، ص 103 / 104.

⁷⁶ محمد فايز فرحات، "الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،

2015، ص 42.

⁷⁷ نفس المرجع، ص 42 / 43 / 44.

على أراضي الدولة المستهدفة كما يتطلب فترة زمنية كافية للقيام بتلك المهمة، و هو ما يميز التدخل العسكري لإعادة بناء الدولة من عمليات التدخل العسكري المحدود الذي يستهدف التأثير في توجهات النظام السياسي القائم.

و يؤكد كل من دينيس روندينيلي وجون مونتغمري على مجموعة من الشروط لنجاح عملية إعادة بناء الدولة و تتمثل في: ضمان الأمن كأساس لإعادة بناء الدولة واستئناف النمو الاقتصادي، شفافية أهداف الدول المانحة من أجل المساعدة في عملية إعادة البناء، وضع آليات تنسيق عملياتية قوية، بناء وتعزيز قدرات الدولة من أجل الأداء الفعال لتقديم الخدمات الفورية والأمن والسلع والخدمات العامة طويلة الأجل التي تدعم النمو الاجتماعي والاقتصادي، المشاركة في عمليات صنع القرار التي تقودها الدولة⁷⁸.

و يوصي روندينيلي و مونتغمري بأن التركيز الحصري أو السابق لأوانه على الديمقراطية والانتخابات في بداية عملية إعادة البناء قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وتجديد الصراع، كما يتطلب استئناف النمو الاقتصادي وضع أساسيات اقتصاد السوق، فضلا على أن إعادة بناء نظام الحكم على المدى الطويل يحتاج إلى تأكيد الاهتمام بالعدالة الاجتماعية والحد من الفقر لتقليل احتمالات الانقسام المجتمعي والعودة إلى الصراع⁷⁹.

و يرى الأخضر الإبراهيمي المستشار السابق للأمين العام للأمم المتحدة، أن مفهوم إعادة بناء الدولة الذي يستخدم غالبا للإشارة إلى جهود التنمية في دول ما بعد الصراع، هو مفهوم مضلل كما يشير لذلك فرانسيس فوكوياما، حيث يعكس على وجه التحديد التوجه الأمريكي لبناء أنظمة جديدة في الدول الفاشلة دون مراعاة لطبيعة الشعوب والثقافات والتقاليد عميقة الجذور، وهو ما يشكل في الأساس عرقلة لعملية إعادة بناء الدولة، فمفهوم الدولة ذاته ينظر إليه على أنه حقيقة سلبية من قبل الشعوب التي عانت من الحكومات القمعية، لكن مصطلح إعادة بناء الدولة هو محاولة تحويل مثل هذه الدول من خلال بناء أنظمة ومؤسسات حكومية فعالة من خلال إستراتيجية تسمح لهذه الدول بأداء سلسلة من الوظائف المترابطة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية الاجتماعية والتي هي مفتاح الاستقرار على المدى الطويل⁸⁰.

⁷⁸ Derick W. Brinkerhoff, "Rebuilding Governance In Failed States And Post-Conflict Societies: Core Concepts And Cross-Cutting Themes", public administration and development, Volume 25, Issue 1, 2005, p: 07.

⁷⁹ Ibid, p: 07.

⁸⁰ Lakhdar Brahimi, "State Building In Crisis And Post-Conflict Countries", Global Forum on Reinventing Government Building Trust in Government 26-29 June 2007, Vienna, Austria, June 2007, p: 05.

ويضيف الأخضر الإبراهيمي أنه لا بد أن يكون هناك فهم واضح للمجتمع الدولي للحقائق الموضوعية في البلد المعني بعملية إعادة البناء لتأسيس - بالتعاون الوثيق مع الشركاء المحليين - لعملية إعادة بناء الدولة المطلوبة لتوفير الموارد، واحترام التسلسل الزمني اللازم لإعادة البناء، فعلى الرغم من أن الاهتمام الدبلوماسي والمبالغ الكبيرة من مساعدات المانحين ستكون ضرورية لإنهاء العديد من الصراعات، تشير التجربة إلى أن أي تدخل لإعادة بناء الدولة سيكون مستداماً فقط من خلال الهياكل الوطنية لتعزيز وضمان السلام والاستقرار هناك، فليس من المنطقي ضخ مساعدات دولية ضخمة لمحاولة إعادة البناء والسلام والاستقرار دون دعم لهياكل الدولة وضمان مشاركة الفاعلين والقيادة الوطنية داخل تلك الهياكل، كما يجب أن يكون هناك إجماع على نوع وشكل الدولة التي سيتم إعادة بناؤها وهذا بالاتفاق بين جميع الأطراف المشاركة في العملية، لذلك يجب على القادة الوطنيين وشركائهم الدوليين توخي الحذر بشكل خاص عند نقل رؤيتهم إلى الفئات المختلفة، وشرح التغييرات الإيجابية لكسب التأييد لشرعية النظام الناشئ⁸¹.

و حسب البنك الدولي فإن لكل حالة من حالات ما بعد الصراع، نشأتها، ومسارها، وخصائصها ورغم ذلك فإن معظم البلدان تشترك في عدد من التحديات المشتركة التي تؤثر بشكل كبير على مهمة إعادة بناء الدولة تتمثل في⁸²:

- تدني مستويات الثقة والتعاون: فتورط الحكومة في النزاع، سيؤدي ذلك حتماً إلى انخفاض مستويات الثقة في الحكومة بشكل سلبي يؤثر بشكل مباشر على الامتثال للقواعد والقرارات الحكومية.
- مستوى عالي من انعدام الأمن: الخوف من تجدد العنف يؤدي إلى توقف التفاعل مابين الجماعات و توقف العمل مما يؤدي إلى نقص عام في القدرة على التنبؤ، ما يساهم في الشعور السائد بانعدام الأمن.
- انخفاض القدرات المادية للحكومة: عدم قدرة الحكومة على أداء الوظائف الأساسية لإدارة السكان و عدم وصول الخدمات للمواطنين مما قد يؤدي إلى عزل مناطق معينة والحد من الامتداد الإقليمي للدولة.
- تدني القدرات البشرية للحكومة: من خلال هجرة الموظفين الحكوميين من مناطق النزاع، فضلاً عن تدمير مرافق التدريب، سرقة و إتلاف البيانات و السجلات و المحفوظات مما يؤدي إلى عدم الوصول إلى المعلومات الدقيقة، و بالتالي تعطل أجهزة الدولة.

⁸¹ Ibid, p : 06.

⁸² Report of the United Nations/World Bank, (Re)Building Core Government Functions in Fragile and Conflict Affected Settings , New York and Washington, May 2017, p: 07.

و يضيف البنك الدولي أنه ولنجاح الجهود المساعدة على إعادة بناء الدولة بناءا على تجارب الدول السابقة يجب⁸³:

- التعرف على القدرات الموجودة مسبقا: حيث أن جميع البلدان التي خرجت من الصراع تمتلك مؤسسات مركزية قبل النزاع، و في كثير من الأحيان ربما ظلت الأنظمة الأساسية ولا سيما الأنظمة المركزية غير متأثرة إلى حد كبير بالعنف، و بالتالي تكييف الأنظمة القائمة بطريقة تدريجية دون العمل على بناء أنظمة جديدة غير فعالة أو غير شرعية.

- البدء باكرا: بغض النظر عن ظروف بداية عملية إعادة البناء، يستغرق الأمر وقتا طويلا لاستعادة الحد الأدنى من المؤسسات والقدرات. وعليه يصبح من الضروري البدء في إعادة بناء القدرات الوطنية في أقرب وقت ممكن في أعقاب الصراع.

- تقديم المساعدة دون التسبب في التبعية: في معظم الحالات يتطلب التعافي مساعدة خارجية كبيرة، ومع ذلك يمكن للمساعدات أن تخلق أنظمة موازية وتشوهات اقتصادية تزامم المبادرات المحلية ، و عليه يجب التأكد من أن المساعدة تدعم القدرات الوطنية وتبني الدولة وتقوم على الملكية الوطنية لتجنب مخاطر التبعية.

- إعادة بناء الثقة في الحكومة: فالحاجة الملحة لاستعادة شرعية الدولة ومصادقيتها تتطلب تشخيص الوظائف والخدمات الأساسية التي يجب تقديمها على سبيل الأولوية، كما يمكن أن تساهم إجراءات الحد من الإساءة والمضايقات التي يتعرض لها المواطنون من قبل الجهات الحكومية في زيادة الثقة في الحكومة بنفس القدر أو أكثر من تقديم الخدمة النشطة.

- الانتكاسات والانتكاسات المؤقتة أمر لا مفر منه: فحالات ما بعد الصراع شديدة التقلب، والتعافي منها صعب، حيث شهدت عمليات إعادة البناء انتكاسات وأزمات تتطلب للخروج منها إدارة فعالة للمخاطر وقدر من المرونة في عملية تعزيز الوظائف الحكومية الأساسية وكذلك في ممارسة الوظائف نفسها.

- أن يكون صنع القرار مشفوعا بالأدلة التجريبية: من خلال آلية بسيطة ومرنة للمسح السريع وجمع المعلومات من أجل فهم المظالم الرئيسية ومراقبة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، وتطوير قدرة التقييم السريع لرفع درجة تأثير سياسات ومساعدات إعادة البناء.

⁸³ Ibid, p: 07-08.

- تلبية الاحتياجات الفورية دون المساس بالأهداف طويلة المدى.

- التعرف على الأولويات: تقدم استراتيجيات استعادة الوظائف الحكومية الأساسية دائما المفاضلة بين السياسات الأولوية والمعايير الفنية والمبادئ المعيارية، حيث يجب تحديد الأولويات وهذا يتطلب تحديد المخاطر و من ثم صياغة استراتيجيات لإدارة هذه المخاطر بطريقة ذكية ومرنة من خلال اكتساب القدرة على الاستجابة والتكيف مع الظروف المتغيرة بسرعة.

- فهم الديناميكيات السياسية السائدة وطبيعة التسوية التي أنهت الصراع.

وأخيرا يمكن القول أن عملية إعادة بناء الدولة تتمثل إعادة بناء قدرات مؤسسات الدولة أو تقوية المؤسسات القائمة وإعادة بناء مؤسسات جديدة فاعلة، تسمح بأداء سلسلة من الوظائف تشمل كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والعسكرية، التي تعتمد بعضها على بعض ولا يمكن فصلها وإلا لن تتحقق عملية إعادة البناء، كما يجب أن يكون هناك إجماع على نوع وشكل الدولة التي سيتم إعادة بناؤها وهذا بالاتفاق بين جميع الأطراف المشاركة في العملية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لعملية إعادة بناء الدولة

تحول مفهوم "عملية إعادة بناء الدولة" معرفيا من المدرسة الدستورية إلى التحليل النسقي تبعا لمنطق الثورة العلمية عند توماس كوهن ونفس المنطق تكرر داخل المنعطف ما بعد السلوكي، ومع مدرسة التحديث والمنظور التنموي أيضا في المؤسسات الليبرالية الجديدة ونظريات الخيار العقلاني، حيث أن النظرية التقليدية لعلم السياسة تفترض أن وحدتها الدراسية الكبرى هي الدولة، ولكن هذه النظرية تتهاوى الآن أمام نظرة جديدة تعتبر أن حصر البحث السياسي بالدولة هو تضيق له، لأن هناك أنظمة سياسية قبلية تتجلى فيها الظاهرة السياسية وتمارس فيها السلطة أو القدرة بدون أن تكون القبيلة دولة بالمعنى القانوني المصطلح عليه، ويمكن اعتبار هذه النظرية الجديدة ثورة منهجية، ولذلك يرجح الآن في تعريف النظام السياسي الاعتبار الاجتماعي على الاعتبار القانوني أو الدستوري⁸⁴، وتكمن الخلفية المعرفية لذلك في أن النظرة الدستورية التقليدية لبناء دولة المؤسسات، برزت حينما بدأ المشتغلون بالحقل يركزون جهودهم على إعادة البناء الدستوري والمتغيرات القانونية والمؤسسية، حيث سادت خلال هذه المرحلة النزعة المعيارية والنظرية الفلسفية القائمة على النمطية والتاريخية، لقد كانت المثالية هي السائدة في

⁸⁴ محمد أمين بن جيلالي، "بناء الدولة المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن"، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، اسطنبول، أكتوبر

الطرح نظرا للبحث عن تجسيد دولة القانون التي كان يعتقد أنها ستكون الفرد الأوروبي أو الأمريكي من تخطي ويلات الحرب العالمية الأولى وما خلفته من آثار على البنية الاقتصادية والسياسية للدولة⁸⁵.

على العكس من ذلك، جاء التحليل النظري النسقي كتحدي مقاوم للنظرية الدستورية التي أعطت أهمية بالغة للبنية والهيكل، وأهملت تحليل حركية النظام السياسي، فالسلوكية ترى بأن التفاعلات التي تتم في إطار هذا النظام، تمثل الدولة أحد أشكالها وذلك يتم في إطار العملية السياسية التي تضبط تفاعلات النظام ليصل بها في النتيجة إلى الهدف المطلوب (بناء الدولة)، لقد انطلق **ديفيد إيستون** Easton David في كتابه: -تحليل النظام السياسي- (من فرضية أن بناء الدولة في جوهرها هو عملية سياسية) لأن النظام السياسي في حالة حركة تفاعلية دائمة مع البيئة الداخلية والخارجية، والغايات التي وجدت من أجلها الدولة تجد أصولها المعرفية ضمن نموذج "التحليل النسقي". فالتأييد أو المساندة قد تكون موجهة للمجتمع السياسي والنظام أو الحكومة، وهذه المستويات الثلاثة هي نفسها مستويات الشرعية عند ماكس فيبر، فالمساندة هي المرادف للشرعية من حيث أن التأييد يوفر الطاعة و الولاء للنظام السياسي، أما الاعتماد المتبادل الوظيفي بين مكونات النظام السياسي (الأدوار والجماعات، الحدود، المدخلات والمخرجات، التمايز، إلخ.) فيهدف إلى تحقيق حالة من التوازن السياسي والتكامل والاستقرار⁸⁶.

من جهة أخرى، يركز **جابريل ألموند** Gabriel A. Almond في بناء استقرار الدولة، على الربط بين استقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية الأنجلو-ساكسونية، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية سياسية مستقرة تعبر عن هوية وطنية موحدة⁸⁷، أما عن النموذج الإتصالي عند **كارل دويتش** Karl Wolfgang Deutsch، صاحب: كتاب "عصب الحكومة" (فينظر لعملية بناء الدولة على أنها عملية اتصالية Communication Process) مركزها مسألة بناء الثقة في تدفق المعلومات ونقلها من القمة إلى القاعدة والعكس، والدولة هي قرار ونظام ضبط يعتمد على تبادل الرسائل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة⁸⁸.

⁸⁵ نفس المرجع، ص 05.

⁸⁶ نصر محمد عارف، إستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط.1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، ص 264.

⁸⁷ سفيان فوكة ومليكة بوضياف، "الحكم الراشد و الاستقرار السياسي ودوره في التنمية"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: بين الواقع والتحولت العميقة، كلية العلوم القانونية الإدارية، فرع العلوم السياسية، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص 14.

⁸⁸ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، و الأدوات، الجزائر: دار هومة، 2002، ص.146.

من هنا يتضح أن الدراسة النسقية Systemic Study لإعادة بناء الدولة كعملية سياسية (تقوم على بناء الشرعية، و الاستقرار والقدرة والتكامل)، جاءت كرد فعل على الأزمة التي حلت داخل علم السياسة، بمعنى آخر الحقبة التي سادت فيها الثورة السلوكية Behaviorism Revolution في مواجهة الافتراضات الدستورية، حكم هذه المدرسة ما يدعى بالإمبريقية العلمية في سياق كانت فيه الفلسفة الوضعية هي الحكم الفاصل في قضايا العلوم الإنسانية في هذا المسار أصبحت تعرف بناء الدولة إجرائيا كعملية وفق مؤشرات تقاس بها درجة البناء في مقابل مدى الهشاشة.

لقد انبعث التأسيس النظري لتحديات وأزمات بناء و إعادة بناء الدولة ومتطلبات مواجهتها مع والت روستو Rustow الذي يرى من خلال المنظور التحديثي والتموي أن التحديث السياسي يرتبط بمصطلح القومية وأهم جوانب التحديث في رأيه هو تطور الشعور القومي وظهور الدولة القومية، فالتحديث السياسي يتضمن التغيرات التي تحدث في القيم والاتجاهات والنظم والبناءات بهدف إيجاد نظام سياسي متكامل وبناء دولة المؤسسات⁸⁹. أيضا يحدد صامويل هنتنجتون Huntington Phillips Samuel، في كتابه -النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة- داخل هذا المنظور، ثلاثة مقومات للحدثات السياسية والتي تعتبر بمثابة متغيرات لعملية بناء الدولة⁹⁰:

- ترشيد السلطة من خلال بناء سلطة سياسية قوية واحدة تحل محل السلطات التقليدية والدينية و الأسرية والعرقية.

- التمايز الهيكلي من خلال تطوير الأبنية السياسية والفصل بين الوظائف السياسية ، وتتضمن هذه العملية توزيعا للموارد على أساس الإنجاز وليس المحاباة ، وترتبط أيضا هذه العملية ببناء المؤسسات.

- توسيع المشاركة السياسية في المجتمعات التي تحترم مبدأ المساواة.

لقد فضلت المدرسة التحديثية التركيز على المتغير الاجتماعي والاقتصادي في عملية إعادة بناء الدولة بالإضافة إلى اعتماد معايير الترشيح: بناء الثقافة السياسية، التأسيس للسلطة بالتمايز البنائي، العقلانية التخصص الوظيفي. كان التحليل السائد في المرحلة ما بعد السلوكية مع مدرسة التحديث

⁸⁹ هشام محمود الأقداحي، "الإشتقاق السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات، الإسكندرية"، مؤسسة شباب الجامعة، 2009 ص 265.

⁹⁰ محمد أمين بن جيلالي ، مرجع سابق، ص 07.

والمنظور التنموي هو التحليل ما بعد الوضعي الذي يعطي أهمية كبيرة للقيم والثقافة داخل المجتمع في ارتباطها بالتنمية، وسعى الباحثون خلال هذه الفترة إلى إرساء مقومات دولة الرفاه.

بعد ذلك، ومنذ خمسة عشر عاما برزت المؤسساتية الجديدة Institutionalism New بمدارسها الفكرية الثلاثة: المؤسساتية التاريخية، المؤسساتية الاجتماعية، مؤسساتية الخيار العقلاني، كل هذه الاقتربات جاءت كرد فعل على المنظورات السلوكية، وكلها تهدف إلى شرح وتفسير الدور الذي تلعبه المؤسسات في المخرجات الاجتماعية والسياسية، ضمن هذه الاقتربات يوجد اختلاف في التعاطي مع مشكلة اختيار الآليات المؤسساتية لعملية إعادة بناء الدولة، فمؤسسة الخيار العقلاني تعتبر هذه العملية على أنها عملية بناء خيارات من خلال القواعد (أعراف الخلاف والجدل)، أما المؤسساتية الاجتماعية لبناء الدولة محوره بناء خيارات وحسابات المصلحة من خلال الإجراءات والروتين والهيكل، والمؤسساتية التاريخية التي تدعو إلى بناء الخيارات وتكوين الأهداف بواسطة القواعد، الأبنية، الأعراف والأفكار⁹¹ وعليه جاء منطق المؤسساتية الليبرالية الجديدة للتركيز على إنشاء وبناء قدرات المؤسسات، بمعنى آخر البحث في إعادة بناء قدرة مؤسسات الدولة على توفير الظروف الملائمة للتنمية، وذلك بتوجيه قدرة مؤسسات الدولة إلى المجالات التالية: الإدارة الاقتصادية، السياسات الهيكلية، وسياسات الاندماج الاجتماعي العدالة وإدارة القطاع العام ومؤسساته، ويتم تقييم القدرات وفقا لمعاري الهدف والتقنية، وذلك في ظل مشاكل التنمية التي تواجهها الدول الهشة وهي ضعف سياسات الحكم ومؤسساته الذي يدعم الأداء الفعال للأسواق⁹².

إن، فإعادة بناء قدرات مؤسسات الدولة هو عملية بناء خيارات من خلال نظم مؤسساتية، وقد تزامن هذا الطرح مع بروز نظريات الخيار العقلاني والتي جاءت كمحصلة للثورة العلمية الثانية في حقل السياسة المقارنة، حيث أضفى ذلك على عملية بناء الدولة بعدا استراتيجيا عقلانيا، وفرض نسقا معيناً يجعل عملية البناء تتم من خلال اختيار بديل أمثل من بين البدائل الممكنة، هذا الخيار قائم على حساب اقتصادي محض (أقل خسائر بأقل تكاليف في وقت قياسي)، ولكن لم ترقى هذه التصورات إلى مصاف المقاربة العلمية الشاملة للظاهرة لأن كل مدرسة أو منظور ركز في تحليله على متغيرات محددة⁹³.

⁹¹ Mellen Immergut, "The Theoretical Core of the New Institutionalism", Politics & Society, Vol.26, No.01, March 1998, p.18.

⁹² محمد أمين بن جيلالي، مرجع سابق، ص 08.

⁹³ نفس المرجع، ص 08.

لكن ما يعاب على هذه المقاربة هو رؤيتها لعملية إعادة بناء الدولة انطلاقاً من تصور لها لانهيار الدولة، فإذا كان الحكم على انهيار الدولة من خلال انهيار مؤسساتها كما يتصوره المؤسسون، هذا يقود منطقياً إلى حصر عوامل فشل الدولة أو التي هي في طريق الفشل وفقاً لقوة أو ضعف مؤسساتها. و الأهم من ذلك هو أن هذه المقاربة تميز بين بناء الدولة و بناء الأمة، حيث يؤكد جون ميجدال على إمكانية ممارسة عملية إعادة بناء الدولة الفاشلة من الخارج دون الحاجة إلى التورط في المسائل المتنازع عليها حول بناء الأمة، أي بعبارة أخرى من الممكن استهداف مؤسسات الدولة و إعادة بناء قدراتها دون الانخراط في مجال التماسك الاجتماعي-السياسي للمجتمع⁹⁴.

في حين يركز أنصار مقاربة الشرعية على أهمية عنصر الشرعية ضمن عمليات البناء و إعادة البناء، حيث يرون أن قوة الدولة لا تقاس وفقاً لإمكانياتها العسكرية فحسب، بل من خلال قدرتها على قيادة الولاء من خلال توفير الخدمات، الحفاظ على السيادة، احتكار الاستخدام المشروع للقوة داخل حدودها، و العمل داخل مجتمع سياسي قائم على توافق الآراء، و بالتالي فإن مصطلح الدول الهشة يشير إلى الدول التي تقتصر إلى الشرعية و التماسك الاجتماعي-السياسي، حيث يقول الباحث هولستي "إن الدول المنهارة عبارة عن بقايا سلطة مجزأة متناثرة نتيجة فقدانها الشرعية داخل المجتمع"⁹⁵.

هناك من يرى أن العالم شهد ثلاث موجات من محاولات إعادة بناء الدولة، حيث تمثلت الموجة الأولى في إعادة بناء الدول التي هزمت في الحرب العالمية الثانية على غرار اليابان و ألمانيا، و كانت محاولات إعادة بناء هذه الدولة ناجحة، أما الموجة الثانية تمثلت في إعادة بناء الدول في شرق أوروبا بعد انهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي أواخر ثمانينيات القرن الماضي و كانت محاولات ناجحة نسبياً إلى حد ما، أما الموجة الثالثة فتمثلت في إعادة بناء الدول الفاشلة التي أصبحت تهدد السلم والأمن العالميين خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على غرار دول أفغانستان و العراق، و كذلك في أعقاب أحداث الربيع العربي و كانت محاولات فاشلة إلى حد ما، و لم تحقق الأهداف المرجوة إلى الآن. و يعدو سبب الفشل إلى هنا كون أن الهدف الحقيقي لم يكن مساعدة هذه الدول على معالجة عوامل الفشل فيها

⁹⁴ فريال منافي، "إشكالية بناء الدولة: بين حدود المنظور المؤسسي و صعود التصور السوسيولوجي للدولة"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 33، العدد 01، قسنطينة، 2019، ص 728.

⁹⁵ نفس المرجع، ص 733.

وإعادة بنائها و إنما إعادة هندسة وضعها الإقليمي بما يتناسب مع المصالح الأمريكية دون مراعاة لخصوصية هذه الدول⁹⁶.

من خلال ما سبق تتضح جليا الاختلافات الموجودة بين الباحثين حول عملية بناء و إعادة بناء الدولة انطلاقا من الافتراضات الأساسية المتعلقة بموضوع الدولة نفسها، حيث يذهب كل من زارتمان وتشسترمان إلى أن مفهوم الدولة القومية هو حجر الأساس للنظام الدولي القائم الواجب المحافظة عليه مهما كان الثمن، في حين يذهب كل من بروك و أوتاواي إلى الإقرار بوجود دول لا تستحق البقاء، مما يفرض على المجتمع الدولي ضرورة التدخل لتفكيكها حفاظا على الأمن العالمي، إلا أن ما أفرزه الواقع الراهن للدولة في ظل العولمة من مشكلات وتحديات، يجعلنا نختبر مدى القصور التحليلي للافتراضات التي وردت في المنظورات السابقة. حيث لم يتم وضع مخططات لكيفية إجراء تدخلات ناجحة لإعادة بناء الدولة و في هذا الإطار يرى العديد من المؤلفون بضرورة تكييف الإصلاحات الخارجية مع السياق المحلي، حيث يؤكد مجادل على الروابط المتأصلة بين الدولة والمجتمع ويوضح كيف يؤثر كل منهما على الآخر، فمن هذا المنظور لا يمكن التفكير في إعادة بناء الدولة كعملية فنية منفصلة عن سياقها الاجتماعي والسياسي⁹⁷.

المطلب الثالث: المفاهيم المرتبطة بعملية إعادة بناء الدولة

حيث أن هناك مجموعة من المفاهيم التي ترتبط عضويا و وظيفيا بعملية إعادة بناء الدولة و التي سنوجزها من خلال التطرق لكل من: بناء الدولة الأمة، الدولة الفاشلة و الدولة الهشة، الدولة ضعيفة و الدولة المنهارة.

الفرع الأول: بناء الدولة الأمة Nation-Bulding:

تندرج هذه العملية ضمن إطار بناء الأمة وتشمل هذه العملية تشكيل تاريخ الدولة و هوية جماعية مشتركة بمعنى خلق مجتمع منسجم وفق ثقافة وتاريخ مشترك ضمن حدود الجغرافية للدولة، من المفيد التذكير بأن استخدام مفهوم بناء الأمة جاء بعد الحرب العالمية الثانية من طرف علماء السياسة الأمريكيين لوصف الاندماج الكبير الذي حصل بين الدولة القومية والمجتمع لتحقيق الولاء للدولة عبر المواطنة

⁹⁶ عارف احمدي حسين بني حمد، "إعادة بناء الدولة: سوريا نموذجا، العدد 02"، دراسات، العلوم الانسانية و الاجتماعية، الأردن، 2019، ص 272.

⁹⁷ Zoe Scott, "Literature Review on State-Building", Governance And Social Development Resource Centre, UK, May 2007, p: 05.

حيث يرى عالم السياسة الأمريكي "فرانسيس فوكوياما" أن بناء الأمة هي إنشاء مجتمع مرتبط بالتاريخ والثقافة المشتركة وهو أبعد بكثير من قدرة أي قوة خارجية على فرضه وهذا ما تعكسه التجربة الأمريكية التي شكلت هويتها الثقافية والتاريخية من خلال المؤسسات السياسية و الدستورية و قيم الديمقراطية⁹⁸. تجدر الإشارة إلى أن الأوروبيين و الأمريكيين يختلفون حول مفهوم بناء الأمة، بحث لا يميز الكثير من الأكاديميين الأمريكيين و صناع القرار بين عمليتي بناء الأمة و بناء الدولة، في حين ينتقد الأوروبيين الرؤية الأمريكية إذ يرون أن هناك فرق بين العمليتين⁹⁹.

و يمكن تعريف بناء الدولة الأمة إجرائيا على أنه عملية هادفة لتطوير قدرات الدولة ومؤسساتها وشرعيتها حيث تشمل هذه العملية مجموع المفاوضات المتبادلة بين الدولة و البنى الاجتماعية المختلفة والهادفة لإقرار الشرعية المؤسساتية والهوياتية وحتى التاريخية، و قد تكون هذه العملية نتيجة لعمل داخلي، كما يمكن أن تكون مدعومة بمساعدة خارجية مرنة وموجهة¹⁰⁰.

عموما هناك مجموعة من الخصائص التي تميز عملية بناء الدولة الأمة وهي¹⁰¹:

- ليست نفسها بناء السلام الذي يعقب نهاية النزاعات المسلحة، حيث أن بناء السلام هو "مجموع الإجراءات التي يتخذها فواعل داخلية أو خارجية لاستتباب الأمن، في حين أن بناء الدولة الأمة يأتي في مرحلة لاحقة عندما يتحقق السلم الدائم و يستقر المجتمع أمنيا.
- بناء الدولة الأمة لا يعني بناء الدولة لوحدها ولا بناء الأمة لوحدها، وإنما هناك تلازم بين الاثنين، لهذا يلاحظ غالبا فشل مشاريع إعادة بناء الدولة ما لم تقترن بمشروع أو سياسات موازية لبناء الأمة فهذه الركيزة تعد شرطا ضروريا لشرعنة الهياكل والأبنية الجديدة للدولة.
- بناء الدولة الأمة هو عملية تطويرية أي أنها تمر بالعديد من المراحل لتحقيق، وهي أيضا عملية دينامية بمعنى أنها في استمرارية وحركية دائمة لكي تستجيب لجميع التغييرات و المستجدات التي تمس الدولة. كما أنها عملية مجردة تصلح لجميع النطاقات الجغرافية، كما تتصف بالنسبية أي قابلة للتكيف مع الأطر

⁹⁸ نعيم شلغوم و بوريش رياض، "بناء الدولة - الأمة من منظور عالقة الدولة و المجتمع، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية"، المجلد 04 العدد 02، جامعة قسنطينة، ديسمبر 2020، ص 13.

⁹⁹ صادق حجال، "بناء الدولة-الأمة: دراسة في المفاهيم و المجالات و الأبعاد"، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، العدد 11، جامعة خنشلة، جانفي 2019، ص 87.

¹⁰⁰ هدى معماش، "المقاربة العملية لبناء الدولة-الأمة: دراسة في المتطلبات و الفواعل"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، العدد 07، جامعة المسيلة، سبتمبر 2017، ص 367.

¹⁰¹ نفس المرجع، ص 367.

التاريخية، الحضارية والثقافية التي توضع فيها، وأخيرا هي عملية عالمية إذ أنها تحدث في كل المجتمعات في فترة معينة وإن لم تكن بنفس الوتيرة.

وينظر إلى بناء الدولة على أنه مهمة بناء دول قادرة على تحقيق السمات الأساسية للدولة الحديثة، في حين يشير مصطلح بناء الأمة إلى عملية مجردة لتطوير شعور مشترك بالهوية أو المجتمع بين المجموعات المختلفة، وبهذه الطريقة تركز عملية بناء الدولة على بناء أو تعزيز مؤسسات الدولة، في حين أن بناء الأمة يهتم بطبيعة العلاقات بين المواطنين ودولتهم¹⁰².

وترتبط أزمة بناء الأمة بالنظام الثقافي للمجتمع، فالمشكلة في تحويل الولاء التقليدي المحلي إلى ولاءات أخرى كالدين والعرق، أو الطبقة، فهو مفهوم يشير إلى إمكانية تحويل الدول التي تحمل صفة القومية من الناحية الشكلية إلى دول قومية فعلا و نشوؤها يعزز مفهوم المواطنة الذي يترفع على الفوارق الدينية والعرقية واللغوية والإثنية ويؤكد المساواة مما يفتح مجالا واسعا للتكامل لبناء هوية واحدة في إطار نظام يتكفل بتنظيم مختلف القطاعات المجتمعية، وهذا ما يؤدي إلى الاستقرار السياسي، التكافل الاجتماعي والنمو الإقتصادي¹⁰³.

و مما سبق نستخلص أن مفهوم الدولة-الأمة قائمة فكريا وممارسة على أساس إرادة جماعية واعية بذاتها وذات مشروع هادف، سواء من حيث مراحل بناء هذه الدولة أو من حيث السياسات المتبعة فيها، وفي كلا الحالتين قد لا تنتهك الحقوق الفردية الأساسية، بل الذي يتم هو حرمان الجماعات الثقافية الأخرى من الاحتفاظ بخصوصيتها الثقافية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن الكيفية التي تتفاعل بموجبها عملية تكوين الدولة وعملية بناء الأمة كيفية تدور حول الهوية القومية للأكثرية، فهذه الأخيرة هي التي تحرك كلتا العمليتين وتدفع باتجاه التطابق ما بين الدولة والأمة لتغدوا كل منهما صورة عن الأخرى بحيث تبتغي تلك الهوية القومية من وراء ذلك التحول إلى هوية جامعة عبر صهر كافة المكونات الثقافية فيها وتحويلها إلى وحدة ثقافية واحدة، كما أن قيام الدول الغربية بتصدير هذا النموذج خارج حدودها ربما يكون هو السبب الجوهري في شيوع أزمة الدولة-الأمة عالميا، بدليل أن

¹⁰² Sinclair Dinnen, Nation-Building – Concepts Paper, Australian National University, Canberra, September 2006, p: 01.

¹⁰³ نور الهدى بن بقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012 2016، جامعة الجزائر3: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017، ص 72.

الكثير من الأقليات الثقافية داخل أوروبا و خارجها أصبحت تطالب اليوم بالحفاظ على خصوصيتها الثقافية و بوجوب التعامل معها بوصفها شريكة للأكثرية في الدولة-الأمة سواء بسواء¹⁰⁴.

الفرع الثاني: الدولة الفاشلة و الدولة الهشة:

01- الدولة الفاشلة The failed state: بدأ الاهتمام بمفهوم الدول الفاشلة من قبل الأكاديميين وصانعي السياسة منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن الترويج السياسي له جاء في أوائل التسعينيات على لسان مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آنذاك مادلين أولبرايت في سياق الحديث عن ضرورة التدخل الدولي لإنقاذ الصومال، ومثل جميع الظواهر الاجتماعية لا يوجد تعريف جامع مانع لما يعنيه مصطلح الدولة الفاشلة، إلا أنه بشكل عام يشير إلى حالة من الإخفاق الوظيفي تعانيه الدولة، وتصبح غير قادرة على القيام بوظائفها التي لا يمكن لغيرها القيام بها، هذه الحالة تؤدي إلى تآكل قدرة الدولة وقدرة النظام القائم على الحكم بفاعلية وكفاءة وإنتاج عوامل استمرارها وهو ما ينتج منه في أكثر حالاته تطرفا و سقوط وانهايار الدولة¹⁰⁵.

حيث يرى روبرت روتبيرغ أن الدولة الفاشلة هي الدولة عاجزة عن أداء وظائفها لفترة طويلة من الزمن، بينما قدم زارتمان تعريفا للدولة الفاشلة بأنها الحالة التي تضحي فيها الدولة عاجزة عن أداء وظائفها نتيجة انهيار أو تفكك هياكل الدولة، وفقدان شرعيتها، مع انهيار القوانين والنظام السياسي بأكمله¹⁰⁶، كما يعرفها نعوم تشومسكي بأنها: "الدولة التي لا تقدر أو لا ترغب في حماية مواطنيها من العنف أو الدمار وتعد نفسها فوق القانون، وبالتالي تطلق يدها في ممارسة العنف والعدوان ضد مواطنيها والآخرين، وعلامات الدولة الفاشلة: عدم القدرة على حماية مواطنيها وغياب الديمقراطية فيها وتهديد الدولة للأمن الدولي¹⁰⁷".

¹⁰⁴ حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج و التنوع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010، ص 102.

¹⁰⁵ أحمد سيد حسين، مرجع سابق ، ص 84.

¹⁰⁶ نفس المرجع ، ص 85.

¹⁰⁷ نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، 2007 بيروت، ص8.

وفي حالات كثيرة تفقد الدول الفاشلة القدرة على إعادة تصحيح الفشل ذاتيا، وذلك لانعدام القنوات المعبرة عن الإرادة والحاجات الحقيقية لشعوبها. ولهذا أرجعت بعض الدراسات فشل الدولة إلى دور القيادة أكثر من الأسباب الهيكلية، على اعتبار أن القيادة التي تتبنى النظرة المصلحية الضيقة لقلة تحكم كمحدد لاختياراتها وتهميش مصالح أغلبية محكومة، هي التي تدمر الدولة وهنا تكون معادلة فشل الدولة هي: قائد فاشل + نظام فاشل = دولة فاشلة، ومن التعريفات الأكثر شمولاً التعريف الذي قدمته الباحثة رنا أبو عمرة، حيث عرفت الدولة الفاشلة بأنها "الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية، ولا تستطيع الوفاء بالاحتياجات التقليدية والمستحدثة لأفراد شعبها بشكل مستمر، مما يولد على المدى الطويل حالة عامة من عدم الاستقرار تدل عليها مؤشرات سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو اجتماعية أو ثقافية. وتتعاظم عوامل الفشل إما بسبب انخراط الدولة في صراع ممتد لفترة طويلة، وإما بسبب قصور بنيوي في مؤسسات الدولة نتيجة خبرات تاريخية وظروف جغرافية وديمقراطية، وإما لمواجهة الدولة أزمة حادة ومفاجئة. ولا تعتبر الدولة فاشلة نتيجة تدهور الظروف الداخلية فقط، فيمكن الحكم على فشل دولة بمعزل عن محيطها الإقليمي ومستجدات وقضايا النظام الدولي مما يجعل لكل حالة من حالات الإخفاق الوظيفي خصوصيتها"¹⁰⁸.

إن معظم التعاريف السابقة تتمحور حول قدرة الحكومة على القيام بواجباتها السيادية على أكمل وجه، حيث أنه كلما ضعفت الدولة وكانت على وشك الانهيار، كلما باتت أقرب إلى الفشل، وفي هذا السياق تبلورت مقارنة كمية رقمية تحت مسمى "مؤشر الدول الفاشلة Index States Fragile"، والذي يصدر عنه قائمة بترتيب الدول، حسب درجة إخفاقها، وفقا لمؤشرات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية وأمنية، بحيث أصبح هذا المقياس السنوي يحظى باهتمام وسائل الإعلام العالمية، ودوائر صنع القرار في الدول الكبرى، بما يعيد تشكيل الخطاب السياسي، وتوجهات السياسات الدولية بشكل عام فضلا عن اتجاهات تأثيره في السياسات الدولية.

منذ عام 2005 بدأ الصندوق من أجل السلام (Peace For Fund) بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية (Policy Foreign)، في إصدار تقارير سنوية حول الدول الفاشلة، وقد حددت معايير رئيسية للدول الفاشلة وفق آلية علمية تستخدم برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ومن ثم تأطيرها ضمن 12 مؤشرا فرعيا وهم (الجهاز الأمني،

¹⁰⁸ رنا مصطفى أبو عمرة ، فاعلية سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ظاهرة الدول الفاشلة أثناء فترة ولاية الرئيس جورج بوش الثانية 2005 - 2008 : بالتطبيق على المنطقة العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، 2010 ، ص 34.

تصنيف النخب، تظلم المجموعات، الاقتصاد، عدم المساواة الاقتصادية، الضغط الديموغرافي، اللاجئين والنازحين داخليا، هجرة الأدمغة، شرعية الحكم، الخدمات العامة، حقوق الإنسان، التدخل الخارجي)، وتتراوح قيمة كل منها بين (0-01)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى كلما تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة¹⁰⁹ وللتسهيل سنقسمهم إلى مؤشرات رئيسية لتوضيح كيفية الحكم على فشل الدولة¹¹⁰:

*- المؤشرات السياسية: وتتمحور حول درجة شرعية ومصادقية نظام الحكم، تراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، تعطيل أو تعليق تطبيق حكم القانون وانتشار ممارسات انتهاك حقوق الإنسان، تنامي حالة من ازدواجية المسؤولية الأمنية بحيث تتمتع جهة بسلطة تضاهي سلطة الدولة، وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي خاصة على المستوى المؤسسي، تزايد حدة التدخل الخارجي سواء من جانب دول أو فاعلين من غير الدول.

*- المؤشرات الاقتصادية: وأهمها عدم انتظام معدل التنمية الاقتصادية، استمرار تدهور وضع الاقتصاد الوطني بدرجات تدريجية متفاوتة أو حادة، بالإضافة إلى ازدياد معدلات الفساد وانتشار المعاملات العرفية.

*- المؤشرات الاجتماعية: من ملامحها تصاعد الضغوط الديموغرافية، ويعبر عنه بارتفاع كثافة السكان في الدولة، وانخفاض نصيب الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الأساسية، تزايد حركة اللاجئين بشكل كبير إلى خارج الدولة، أو تهجير عدد من السكان في منطقة داخل الدولة بشكل قسري، وجود إرث عدائي لدى أفراد الشعب، انتشار ظاهرة هروب العقول والكفاءات.

02- الدولة الهشة The Fragile state: مصطلح الدولة الهشة غالبا ما يكون مرتبطا بالضعف في القدرة أو الرغبة في أداء الدولة لوظائفها الرئيسية، مع ذلك لا يوجد توافق بين مختلف الجهات الفاعلة بشأن تعريف محدد للمصطلح، إلا أن أغلب المنظمات الدولية تتفق على التعريف الذي وضعته لجنة المساعدة الإنمائية DAC التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD للمصطلح "تكون الدولة هشة عندما تفقر هياكلها للإرادة و القدرة السياسية أو إحداها على توفير الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر و على التنمية و صون الأمن و حقوق الإنسان لسكانها"¹¹¹، و قد سعت المنظمة لتحويل

¹⁰⁹ فيصل براء متين المرعشي، "الدولة الفاشلة"، <https://political-encyclopedia.org/dictionary> ، بتاريخ 2019.12.22.

¹¹⁰ الصندوق من أجل السلام، تقرير سنة 2022 للدول الهشة ، <https://fragilestatesindex.org/excel> ، بتاريخ 2023.03.15.

¹¹¹ عدنان كاظم الشيباني، "تقييم مؤشرات الدولة الهشة"، مجلة أورو ك للعلوم الإنسانية، العدد 2، العراق، فيفري 2018، ص 221.

التركيز إلى الدور المحوري للشرعية و تطلعات المواطنين بتعديل تعريفها لينص: "المنطقة أو الدولة الهشة لديها قدرات ضعيفة على القيام بوظائف الحكومة الأساسية و تقتصر إلى القدرة على تطوير علاقات بناءة متبادلة مع المجتمع كما أنها تعد أيضا أكثر ضعفا على صعيد الصدمات الداخلية أو الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية"¹¹².

و على مستوى أكثر مفاهيمي ركزت بعض التعريفات مؤخرا على عدم وجود أو ضعف شرعية الدولة مفتاحا لسمة الهشاشة حيث عرفها مركز الأبحاث CRISE حول عدم المساواة و الإقصاء المجتمعي بأنها "فشلت أو معرضة لخطر الفشل في فرض الاحترام للسلطة على الشعب و الإدراك الواسع لخدمة الاستحقاقات أو الشرعية"، كما يعرفها البنك الدولي بأنها الدول ذات "الدخل المنخفض تحت الضغط" و هي الدول ذات الدخل المنخفض التي تتسم بتركيبية من الوهن متمثلا في ضعف الحكومة و السياسات و المؤسسات. في حين ترى فرانسيز جولي ستوارت Stewart Jolie Frances أن جميع تعريف الدولة الهشة تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية و هي: الفشل في - بسط السيطرة، توفير الخدمات، الحفاظ على الشرعية- و هو أمر يحدث عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف و عن توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين و على الحصول على اعتراف بشرعيتها من مواطنيها¹¹³.

و يعرفها بنك التنمية الأفريقي بالبلدان التي تواجه تحديات إنمائية ناتجة عن الصراع، بما في ذلك ضعف القدرات المؤسسية والحكم السيئ والعزلة الاقتصادية والجغرافية والاضطراب الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي وانعدام الأمن، في حين ترى وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية أن الدول الهشة تكون في مواقف يكون فيها مستوى الأداء الحكومي منخفضا، حيث تكون مؤسسات الدولة ضعيفة أو على وشك الانهيار وتفشل الدولة في أداء الأدوار الأساسية أو تؤديها بشكل غير ملائم على الإطلاق. وتشير الهشاشة حسب الاتحاد الأوروبي إلى اختلال العقد الاجتماعي بسبب عجز الدولة عن التعامل مع وظائفها الأساسية، تلبية احتياجات المواطنين، إدارة الموارد، سيادة القانون، والوصول الشرعي إلى السلطة، وأمن وسلامة السكان وتعزيز حقوق المواطنين وحرياتهم. وتعرف الوكالة السويسرية للتنمية

¹¹² نفس المرجع ، ص 221.

¹¹³ Frances Stewart and Graham Brown , "Fragile States ,Centre For Research On Inequality Human Security And Ethnicity (CRISE)",Queen Elizabeth House, University Of Oxford, UK, January 2009, p2.

والتعاون الدولة الهشة بأنها الدولة التي لا تستطيع ممارسة احتكارها للاستخدام المشروع للقوة داخل أراضيها، وغير قادرة على توفير السلع والخدمات الأساسية لجزء كبير من السكان¹¹⁴.

و من خلال ما سبق يتضح أن هناك جملة من الخصائص شاملة للدول الهشة¹¹⁵:

- 01- إخفاق الدولة في ممارسة احتكار الاستخدام المشروع للقوة.
- 02- إخفاق الدولة في توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها.
- 03- تعاني الدولة من أزمة في شرعيتها.
- 04- عدم قدرة الدولة على تطوير قدراتها البيروقراطية.
- 05- إخفاق الدولة في ضمان أسبقية مؤسساتها و قواعدا على المؤسسات و القواعد غير الحكومية.
- 06- عجز كبير في السيطرة على إقليمها.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الفئة تتضمن بعض الدول ذات الدخل المرتفع، لكنها تعيش تداعيات ما بعد الصراعات أو حروب إبادة أو عدم استقرار اجتماعي كالبلقان، أو تواجه أخطار صراعات متصاعدة مثل نيبال، أو تهدد عوامل الضعف والفشل مناطق معينة من إقليمها مثل الفلبينيين. وتظهر العلاقة بين الفشل والهشاشة عندما تتفاقم مشكلات ضعف للدولة بمعنى آخر يظهر الفشل حينما تزداد حدة عوامل الهشاشة ويتسع نطاقها¹¹⁶.

الفرع الثالث الدولة الضعيفة و الدولة المنهارة:

01- الدولة الضعيفة The weak state: في ثمانينات القرن الماضي ظهر مصطلح الدولة الضعيفة و هي الدول الفقيرة التي تعاني من ثغرات مهمة في مجال الأمن، و الأداء، و الشرعية و تفقر إلى السيطرة على مناطق معينة من أراضيها و بالتالي تمثل خطرا من وجهة نظر الأمن الدولي¹¹⁷، وتكون الدول ضعيفة لأسباب هيكلية بنيوية، قد تكون جغرافية، أو اقتصادية، أو اجتماعية أو ديموغرافية. وتتعرض هذه الدولة إلى أزمات بشكل موسمي ومؤقت، قد تأخذ شكل تهديدات خارجية، أو أزمات

¹¹⁴ Selected definitions and characteristics of 'fragile states' by key international actors prepared by FSDR/DEVINVEST, 2016, See <https://2u.pw/hl0qyM>.

¹¹⁵ عدنان كاظم الشيباني، مرجع سابق، ص 222 / 223.

¹¹⁶ أحمد سيد حسين، مرجع سابق، ص 87.

¹¹⁷ Claire Mcloughlin, "Topic Guide on Fragile States", Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC), International Development Department, University of Birmingham, UK, 2012, p.10.

اقتصادية، أو تصاعد حدة الصراعات الاجتماعية، وقد تكون الدول الضعيفة موطن لتوترات إثنية ودينية ولغوية وقبلية، تنتقل من الكمون إلى الانفجار - في النهاية - في شكل أعمال عنف، كما تنسم الدول الضعيفة بارتفاع معدلات الجرائم، وتواضع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وتدهور أوضاع البنية الأساسية التحتية، وتفاقم المعاناة في المناطق البعيدة عن العاصمة والمدن الحضرية الكبيرة ويصاحب ذلك انخفاض معدلات الدخل القومي، وارتفاع معدلات الفساد، وغياب حكم القانون، وخنق المجتمع المدني¹¹⁸.

و تعرف الدولة الضعيفة كذلك بأنها الدولة التي تقوم بوظائفها بشكل اقل فاعلية على المستوى العادي لنشاط المؤسسات، وتواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، وتتلقى مساعدات دولية، وتحقق فيها بعض ملامح الدولة الفاشلة، لكن الدولة لم تفقد السيطرة على حدودها وتكون فيها الحكومة المركزية ضعيفة القدرة على التحكم في النظام العام داخل أراضيها، لأسباب جغرافية أو اقتصادية، أو دولة قوية تمر بمرحلة ضعف بسبب أخطاء إدارية، أو استبداد، أو فساد وطمع من النخب الحاكمة، أو عدوان خارجي، تشهد الدول الضعيفة توترات طائفية، أو عرقية، سياسية عميقة لم تتحول بعد إلى حرب أهلية وبنية تحتية ضعيفة ومتدهورة، ويضرب الإهمال والفساد المرافق الحيوية، مثل: التعليم، والصحة والكهرباء والطاقة، والمواصلات العامة، والاتصالات. قد تكون هذه الخدمات جيدة في المدن الكبرى، لكن الأقاليم البعيدة عن المركز والمناطق الريفية لا تتمتع بخدمات ملائمة، حكم القانون يكون شكليا فقط في مقابل ترسيخ حكم الفرد، وتقع العديد من الدول ذات المظهر القوي في تصنيف الدول الضعيفة بسبب حكم الفرد، وغياب الفرص السياسية المتاحة للمواطنين وقمعها المستمر للمعارضة، وإغلاق المجال السياسي، تتمتع الدولة بسيادة على أراضيها، قد تكون الأوضاع الاقتصادية فيها جيدة لفئة من المواطنين لكن هناك إهمال لفئات واسعة من المواطنين في الاحتياجات الأساسية مثل الطعام، والماء، والصحة¹¹⁹.

02- الدولة المنهارة The Collapsed state: الدولة المنهارة هي الدولة غير القادرة على القيام بوظائفها الأساسية، فهي حالة تشير إلى انهيار هيكل وسلطة الدولة، وإلى انهيار حكم القانون والنظام السياسي، إلى الحد الذي يستلزم إعادة بنائه مرة أخرى سواء بالرجوع إلى هيكل ما قبل الانهيار، أو تشكيل نظام جديد يتقادم حدوث انتكاسات لعملية إعادة البناء، والتي تكون أشد حدة في تأثيراتها من الانهيار الأول ولا يقتصر انهيار الدولة على تلاشي البنية الحكومية بمؤسساتها، بل تمتد إلى انهيار البنية الاجتماعية أيضا¹²⁰. كما تزول فيها أجهزة الدولة لفترة محددة، ويعمل الفاعلون غير الحكوميين على أداء

¹¹⁸ أحمد سيد حسين، مرجع سابق، ص 87.

¹¹⁹ عارف احمدي حسين بني حمد، امين عواد مهنا المشاقبة، "الدولة الفاشلة: سوريا نموذجا"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 04، الأردن، 2018، ص 159.

¹²⁰ أحمد سيد حسين، مرجع سابق، ص 86/ 87.

تلك الخدمات، وذلك مثل حالة الصومال (1990-2004)، ويوغوسلافيا (1991) وأفغانستان (1992-1995) وتبرز أهم تحديات هذه الفئة من الدول في تحديد من يقوم بعملية إعادة البناء، وما هو دور النخبة، وكيفية التعامل مع الكيانات القائمة التي ظهرت بالأساس لتحل محل الدولة في تلك الفترة والإنفاق حول استراتيجيات التنمية التي يجب استخدامها، وكذلك تشكل قضايا السلام والديمقراطية والعدالة أحد أبرز القضايا المجتمعية التي تواجه هذه الفئة من الدول¹²¹.

وحدد روبرت روتبرج سمات وخصائص الدولة المنهارة كما يلي: "أنها شكل متطرف للدولة الفاشلة تتميز بغياب تام للسلطة وتصبح الدولة مجرد تعبير عن كيان جغرافي بدون شرعية داخلية أو خارجية، يسود فيها انعدام الأمن وتنتشر تجارة الأسلحة والمخدرات، وتظهر ميليشيات مسلحة تسيطر على مناطق داخل الدولة وانهيار السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية والأمنية. والدولة غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن، وغير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية، وعاجزة عن السيطرة على جزء كبير من إقليمها"¹²².

خلاصة القول أن هذه المفاهيم قد تطور توصيفها لحالة الدول التي تعاني من الأزمات نتيجة الحاجة للتعامل معها، فاتخذت توجهات بحسب المرحلة الزمنية لتمثل احتياجات المرحلة والجهة التي تتصدى لتلك الأزمات وأساليب تلك الحلول، فكانت متذبذبة بين أسلوب ردع الدول الموصوفة بهذه المفاهيم ومعاداتها من جهة، أو استنقاذها ومساعدتها في إنجاز مهامها من جهة أخرى. فتعددت التسميات و الاصطلاحات التي يرى فيها البعض أنها تعابير مجازية تدل على المفهوم أو الظاهرة نفسها فيما يرى آخرون أنها تشير إلى المفهوم نفسه لكن باختلافات بسيطة تمثل توجه الجهة التي تصدر المصطلح أو تعتمده في تعاملها مع تلك الدول، حيث أن¹²³:

- مصطلح الدولة الهشة يدل على ضعف في قدرة الدولة.
- مصطلح الدولة الفاشلة يدل على انعدام القدرة على أداء بعض الوظائف الأساسية المناطة بها.
- مصطلح الدولة المنهارة يصف حالة الدول التي انعدمت قدرتها على أداء جميع وظائفها. ومن الملاحظ في الآونة الأخيرة الميل إلى الخطاب التنموي الذي يعتمد في الغالب مصطلح الدول الهشة في وصفه للمفهوم الساعي لمساعدة الدول المتأزمة و اتخاذها طرفا فاعلا للحد من السلبيات التي تكتنف هذه الظاهرة، و التي تظفي بظلالها على المستويات المحلية و الإقليمية و الدولية و هذا بعد فشل سياسات الردع و المعاداة و التي تعتمد مصطلح الدولة الفاشلة في الغالب لوصف الظاهرة.

¹²¹ نهلة محمود، "هل أصبحت مصر حقا دولة فاشلة"، مجلة آفاق التنمية، العدد 07، القاهرة، 2013، ص 22.

¹²² عارف احمدي حسين بني حمد، امين عواد مهنا المشاقبة، مرجع سابق، ص 160.

¹²³ عدنان كاظم الشيباني، مرجع سابق، ص 224/ 225.

المبحث الثالث: أبعاد عملية إعادة بناء الدولة

حيث يمكن تقسيم مرتكزات عملية إعادة بناء الدولة إلى أبعاد سياسية و أبعاد عسكرية و أخرى اقتصادية و اجتماعية و ثقافية على النحو التالي:

المطلب الأول: الأبعاد السياسية لعملية إعادة بناء الدولة

و يمكن تقسيمها إلى مجموعة من الأبعاد على غرار إعادة بناء المؤسسات السياسية و التحول الديمقراطي، الشرعية، الحوكمة السياسية :

الفرع الأول: إعادة بناء مؤسسات الدولة

يقتضي إعادة بناء دولة حديثة متمكنة وسيدة، إقامة مؤسسات دائمة ومستقرة لها قدرات تكيفية مع التحديات الهيكلية الداخلية، والضغوط النسقية الخارجية، وتتميز بالفاعلية لأداء المهمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية و العسكرية، ملبية للاحتياجات الضرورية التي يتطلع إليها المواطنون وتحظى بثقتهم و تعد المؤسسات السياسية مرتكزا أساسيا من مرتكزات إعادة بناء الدولة، ذلك أنها تعطيها طابعها الدائم، وتمكنها من أداء وظائفها الإستخراجية و التوزيعية والضبطية و الرمزية والاستجابية، كما أنها تمثل الترجمة العملية لقيم الفاعلين السياسيين الذين يديرون شؤون السلطة¹²⁴، إذ يؤدي غياب الإطار المؤسساتي الملائم إلى عدم استقرار وضع الدولة. وتكمن مشكلة إعادة بناء مؤسسات الدولة في فهم أبعاد الدولة الواجب بناؤها، وبالعلاقة هذه الأبعاد المختلفة بعملية التطوير، ومن المنطقي التمييز بين مدى فعاليات أو نشاطات الدولة، والتي تعنى بالوظائف والأهداف المختلفة التي تضطلع بها الحكومات، وبين قوة سلطة الدولة، أي قدرة الدول على تخطيط وتنفيذ سياساتها، وفرض القوانين بإنصاف وشفافية، وهو ما يشار إليه حاليا باسم القدرة المؤسساتية¹²⁵.

و تشير بعض الدراسات إلى أن مدى قوة مؤسسات الدولة أكثر أهمية من مدى كفاءة وظائف الدولة وذلك لن يتأتى إلا بالتركيز على¹²⁶:

- تصميم النظام السياسي من خلال التصميم المؤسساتي على مستوى الدولة ككل، لا على مستوى الهيئات الفردية التي تشكله.

¹²⁴ عبد الرزاق صاغور، مرجع سابق، ص 31/34.

¹²⁵ أحمد سيد حسين، مرجع سابق، ص 105.

¹²⁶ نفس المرجع، ص 106/108/113.

- الإدارة العامة باعتبارها ميدانا واسعا بما تشمله من جهاز بيروقراطي ومؤسسات الحكم المحلي.
- أساس الشرعية انطلاقا من نظرة المجتمع لمؤسسات الدولة كمؤسسات شرعية.
- العوامل الثقافية و البنيوية المرتبطة بجملة المعايير والقيم والثقافة السائدة تحت عنوان "رأس المال الاجتماعي"، حيث تؤثر العادات والقيم الثقافية في المؤسسات، وذلك بتمكين أو إعاقة قيام أنماط معينة من المؤسسات، أو خلق مؤسسات أخرى، و من خلال ما سبق يمكن القول أن قيام مؤسسات سياسية حقيقية مرهون بارتباط نشأتها بالقوى الاجتماعية المختلفة، و معبرة عن مصالحها الحقيقية مما يعزز أساس بناء الدولة و شرعيتها الشعبية.
- لقد تبنى المجتمع الدولي نهجا غير مسبوق تجاه الدول المنهارة - تلك التي فقدت قدرتها على أداء حتى الوظائف الأساسية، حيث أصبح من الممكن الآن إعادة بناء الدول المنهارة داخل نفس الحدود الدولية بفضل تدخل المنظمات الدولية و الدول المانحة، علاوة على ذلك هناك توقع الآن بأنه سيتم إعادة بناء هذه الدول من جديد ويعتمد هذا النموذج الخارجي لإعادة البناء على بناء مؤسسات قوية قادرة التي تعزيز الاستقرار من خلال ضبط عملية ممارسة السلطة. غير أن عملية إعادة البناء الخارجي هي محاولة قصيرة المدى للوصول إلى الديمقراطية ومعرضة للفشل في حال تجاوزها متطلبات إعادة البناء الداخلي مما قد يؤدي إلى انحرافات في العملية¹²⁷:
- استمرار مشكلة تولي السلطة، فالمؤسسات المزمع إعادة بنائها لا يمكنها كبح جماح نفوذ الفصائل السياسية الأخرى، فالانتخابات لن تحقق سوى القليل في مواجهة قوة الفصائل المتنازعة على السلطة.
- في الغالب يقوم المانحون بدعم المنظمات المحلية على حساب المؤسسات مما يتطلب إعادة النظر في أهداف و جهود المانحين و المجتمع الدولي.
- يفكر المانحون انطلاقا من العمل على زرع أفضل الممارسات وليس من حيث إيجاد حلول للمشاكل الموجودة محليا مما يؤدي عادة إلى بناء مؤسسات قبل الأوان.
- غالبا ما يسحب الفاعلون الدوليون سلطتهم في وقت مبكر جدا وهذا يزيل الدعم الذي تتلقاه الجديدة الوليدة مما يؤدي إلى الفشل.

¹²⁷ Marina Ottaway, "Rebuilding State Institutions in Collapsed States", Development and Change, vol. 33, no. 5, December 2002, p: 1002.

تفشل الحلول المؤسسية بسهولة عندما تكون البلدان في المراحل الأولى للخروج من الصراع مما يوجب المانحين على تقديم التزامات ضخمة ومستدامة مدعومة باستخدام قوة الإكراه لإلزام الفصائل على قبول الممارسات الجديدة، و هذا يتطلب¹²⁸:

- إنشاء آليات لخلق السلطة قبل البدء في بناء المؤسسات أين يلعب استخدام قوة الإكراه دائما دورا مهما في استعادة السلطة في الدول المنهارة

- وضع أهداف بسيطة في البداية لتجنب إضعاف الدول الهشة من خلال المطالبة بالكثير في أسرع وقت.

- عدم الترويج لأفضل الممارسات قبل الأوان، لأنها يمكن أن تصبح عقبات أمام الحلول القابلة للتطبيق سياسيا.

- الحرص على عدم إضفاء الطابع المؤسسي المحض على الممارسات في حالة الطوارئ الانتقالية.

الفرع الثاني: التحول الديمقراطي

و هو البعد الفرعي الثاني في عملية إعادة بناء الدولة في جانبها السياسي الذي يضمن كفاءة المؤسسات السياسية في إطار من الديمقراطية و قيامها بواجباتها تجاه أطراف الشعب، بحيث لا تخدم نخبة أو فئة بعينها على حساب عموم المواطنين، حيث تستوجب عملية التحول الديمقراطي إرساء جملة من الأبعاد تتمثل في: - سيادة الدستور والقانون - المواطنة - وجود انتخابات دورية حرة ونزيهة - مبدأ الشفافية والحرية - التعددية الحزبية والمنافسة السياسية - توفير الحقوق والحريات المدنية والسياسية - الفصل بين السلطات - المساواة¹²⁹، كما أن عملية التحول الديمقراطي لا تحدث تلقائيا و إنما تحتاج إلى عوامل داخلية و أخرى خارجية.

العوامل الداخلية¹³⁰:

- التغيير في إدراك القيادة و النخب السياسية التي تجد نفسها إزاء معارضة قوية وإدراكها بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول.

128 Ibid, p: 1002.

129 مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988 - 2008، جامعة الجزائر: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010، ص 29.

130 أحمد سيد حسين، مرجع سابق، ص 115/118.

- الإحلال داخل النظم التسلطية، و ذلك من خلال إحلال نظم ديمقراطية تشارك فيه مؤسسات الدولة المختلفة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، وكذلك أحزاب وقوى المعارضة.

- الإصلاح السياسي من خلال توافق النخب السياسية و هذا من خلال التوفيق بين النخب السياسية كشرط ضروري للتحويل الديمقراطي بغض النظر عن تباين أنماط التحديث والثقافة السياسية والبناء الاجتماعي.

العوامل الخارجية¹³¹: إضافة إلى الأسباب الداخلية للتحويل الديمقراطي هناك أيضا أسباب خارجية تؤثر في اتجاه إيجابي نحو إجراء تحولات ديمقراطية في تلك الأنظمة التي لم تأخذ بعد بالديمقراطية من خلال:

- ضغوط الدول المانحة على الدول المتلقية للمعونات من أجل الإسراع في عملية التحويل الديمقراطي و ربط المساعدات المالية بالإصلاحات السياسية.

- ضغوط المؤسسات الدولية، سواء المؤسسات المالية أو غيرها من المنظمات الأخرى، حيث تقوم هذه المنظمات بتشجيع الإصلاحات السياسية في الدول الأخرى من أجل إنشاء منظمات مستقلة عن الدولة، بمعنى تكوين مجتمع مدني فعال.

- كما قد يكون التحويل الديمقراطي ناتج عن رغبة النظام في الاندماج في المجتمع الدولي ومنظماته من خلال المنظمات الدولية المالية والاقتصادية بهدف تلقي مساعدات ومنح خارجية، خاصة وأن الدول المانحة تأخذ بعين الاعتبار درجة التقدم الديمقراطي وسجل حقوق الإنسان للدولة الممنوح لها المساعدات.

الفرع الثالث: بناء الشرعية

يتعزز وجود الشرعية في أي دولة من عدمه بناءا على مدى شرعية النظام السياسي القائم، بحيث قد يؤدي فقدان النظام السياسي شرعيته إلى غياب شرعية الدولة، غير أن شرعية الدولة قد لا تتوقف على شرعية النظام السياسي وجوبا، أين شهدت دول أوروبا خلال القرنين 17 و 19 قيام دول شرعية (الدولة الوطنية الحديثة) ضمن نطاق مجتمعي من دون شرعية النظم السياسية القائمة فيها، و لم تتوافق فيها شرعية الدولة شرعية النظام السياسي (الديمقراطية الحديثة) إلا بعد فترة من الصراعات الاجتماعية

¹³¹ إيمان أحمد، "قراءة نظرية: الديمقراطية و التحويل الديمقراطي"، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، إسطنبول، 05 مارس

2016، ص 12/11.

والسياسية¹³². و يرى ماكس فيبر أن مفهوم الشرعية يقوم على ثلاث مصادر وهي التقاليد، الزعامة، العقلانية القانونية، في حين قسم دافيد ايستون مصادر الشرعية إلى: المكون الشخصي (الحاكم القومي)، الإيديولوجية، الهيكلية، أما كارل دويتش فاعتمد مصطلح الشرعية الدستورية و التي حسبه تقوم على ثلاث أسس: الأساس الدستوري وفقا لمبادئ الدولة الدستورية والسياسية، أساس التمثيل أي أن السلطة تمثل الرعية، الأساس الثالث هو الإنجاز الذي تحققه السلطة للمجتمع.¹³³

وتشير الشرعية إلى قبول النظام الحاكم فبدون حد أدنى من الشرعية تجد الدول صعوبة في أداء مهامها، وفقدان الشرعية في نظر العديد من الأكاديميين هو مساهم مهم في فشل الدولة، و تتطوي إعادة بناء الشرعية في الدول الخارجة من الصراع على توسيع المشاركة، والحد من عدم المساواة، المساءلة ومكافحة الفساد، وإدخال إمكانية التنافس من خلال الانتخابات، فضلا عن وتقديم الخدمات الذي يرتبط ببعد الفعالية الذي يعتبر عنصر مهم أيضا لإرساء الشرعية، وهو يدل على استعداد الحكومة وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات المواطنين ومطالبهم. وعلاوة على ذلك، تشمل عملية إعادة بناء الشرعية: الإصلاح الدستوري، إعادة إرساء سيادة القانون، إعادة التصميم المؤسسي، وتوزيع الوظائف والسلطات عبر فروع الحكومة ومستوياتها، فضلا عن تنمية المجتمع المدني.¹³⁴

من جهة أخرى ينظر إلى الديمقراطية على نطاق واسع على أنها نظام الحكم الذي يتمتع بأقوى شكل من أشكال الشرعية في جميع أنحاء العالم ومع ذلك، فقد ثبت أن الطريق إلى التحول الديمقراطي في العديد من البلدان أدى إلى نتائج عكسية، وقد أظهرت تجارب إعادة بناء الدولة أن التدخل الخارجي لخلق مجتمعات ديمقراطية مستقرة بعد الصراع داخل الدولة أمر صعب للغاية، أين يشكك العديد من الباحثين في التوقعات بأن البلدان الخارجة من الصراع ستكون قادرة على تحمل العدد الهائل والتعقيد من المهام المرتبطة بالتحول الديمقراطي خاصة في ظل نموذج موحد نسبيا للانتقال الديمقراطي بعد الصراع يمكن إسقاطه بنجاح في المجتمعات ذات التاريخ والتقاليد التي قد لا تكون لها القابلية لمثل هذه التحولات.

فالهدف الأساسي هنا هو تأمين والحفاظ على شرعية الدولة ليس فقط بمعنى ممارسة احتكار العنف ولكن بمعنى استحقاق ولاء ودعم السكان مقابل الاستجابة لاحتياجاتهم ورغباتهم. حيث أن السبب الرئيسي

¹³² مبروك ساحلي، حسان سبسي، "أزمات الدولة في العالم العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية"، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، العدد 02، 2020، ص 35.

¹³³ نفس المرجع، ص 36.

¹³⁴ Derick W. Brinkerhoff, Op.cite, p: 05.

للصراع هو فشل الدولة في إحقاق الشرعية والاستجابة لهذه الحاجات والرغبات، فضلا عن افتقارها إلى مبدأ المساءلة، و عليه يتعين على دولة ما بعد الصراع أن تضع نظاما دستوريا يتضمن سلطة تنفيذية وتشريعية فعالة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتشجيع وسائل الإعلام المستقلة، ورعاية مجتمع مدني مستقل، وتعزيز سيادة القانون - الكل المؤسسات التي تعرضت في حالة ما بعد الصراع مباشرة إما إلى الانهيار الشديد أو عدم وجودها في المقام الأول بهدف الوصول إلى الشرعية، باختصار سيتعين على الدولة أن تؤدي دورها سياسيا كدولة إذا أريد لها أن تكون شرعية¹³⁵.

الفرع الرابع: الحوكمة السياسية

يجب أن تكون الخطوة الأولى في الحوكمة السياسية هي وضع ضوابط لتشغيل العملية السياسية من خلال مجموعة من القواعد التي تحدد كيفية إدارة النظام السياسي خلال الفترة الانتقالية من حيث الهيكل (المؤسسات والوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية) والمشاركة (حقوق المواطن والحريات المدنية) والمحاسبة (خاصة الانتخابات). و قد يتم تحديد بعض هذه القواعد في اتفاقيات السلام أو ربما في قرار الأمم المتحدة ذي الصلة، وقد يتم وضع البعض الآخر في دستور يحتاج بشكل أساسي إلى إخراجة وضعه موضع التنفيذ، و يبقى يتعين إنشاء البعض الآخر بعد بداية عمل هيئة الحكم الإنتقالي، على أي حال يجب أن تكون هناك مجموعة من القواعد تحدد ضوابط السلوك السياسي المناسب، ويجب قبول هذه الضوابط من قبل جميع الفواعل في الساحة السياسية. وبافتراض وجود قواعد تشغيلية للعملية السياسية، فإن الأولوية الأساسية للحوكمة السياسية (والتي غالبا ما يتم تحديدها في اتفاقيات السلام) تتمثل في أغلب الأحيان في إجراء انتخابات وطنية شرعية لتأسيس سلطة وطنية تمثيلية يمكن للسلطة الدولية تسليم المسؤولية إليها¹³⁶.

بالإضافة إلى أهميتها الحقيقية في تحديد من سيدير مهام الدولة، غالبا ما تلعب هذه الانتخابات الأولى دورا مهما لكل من الجهات المانحة والبلد المستفيد، حيث ينظر إليها على أنها تحدد الخط الفاصل (الذي سيثبت أنه كان نقطة تحول) بين ما كان مرحلة انتقالية ومسار تنموي طويل الأمد ومحدد جيدا في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية تشكل الانتخابات، ولكن قبل إجراء أي انتخابات يجب أن تحدد سلطة المجلس الانتقالي نظراء وطنيين يمكن أن تعمل معهم في هذه الأثناء، وقد يكون العديد من هؤلاء

¹³⁵ Katrina Ammitzboll, Harry Blair, "First Steps In Post-Conflict Statebuilding: Establishing Critical Functions And Setting Priorities", International Crisis Management, 2007, p: 05.

¹³⁶ Ibid, p: 05.

الأشخاص موظفين مدنيين في الحكومة السابقة متمرسين سياسيا مما يتوجب تجنيدهم وصنع مستوى أعلى للإدارة العامة كطبقة قيادية سياسية. في بعض الأحيان يتم تحديد مثل هؤلاء القادة من خلال اتفاقيات السلام¹³⁷.

هناك عنصران آخران للمشاركة السياسية والمساءلة يحتاجان إلى اهتمام كبير وهما وسائل الإعلام والمجتمع المدني في سياق النزاع الذي يسبق اتفاق السلام، فمهما كانت وسائل الإعلام المكتوبة و المرئية والمسموعة التي كانت موجودة في وقت سابق، فقد تم على الأرجح إما قمعها بشدة أو غلقها، ففي كثير من الحالات لم تكن موجودة على الإطلاق بشكل مستقل عن الدولة، و عليه سيكون من الضروري الشروع في جهود جادة لإعادة بناء وتقوية مؤسسات إعلامية مستقلة للأسباب نفسها التي اعتقدها ألكسيس دي توكفيل أنها مهمة حيث أن الإعلام يبلغ المواطنين بما يحدث، وبنفس القدر من الأهمية تمكن وسائل الإعلام المواطنين من معرفة ما يفكر فيه زملائهم مما يؤدي إلى خلق رأي عام مجتمعي. من جهة أخرى فإن التدفق الفوري لأموال المانحين يشجع المنظمات غير الحكومية الجديدة على التشكيل والانتقال إلى العمل مما يؤدي إلى تراكم مجموعة من الخبرات تعمل على تعزيز التعددية الديمقراطية من خلال دعم المجموعات التي تمثل الأقليات، فضلا عن القطاعات التي تم تجاهلها سابقا مثل حقوق الإنسان والبيئة¹³⁸.

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية لعملية إعادة بناء الدولة

سنتناول بعض الأفكار الرئيسية التي تناولت عملية إعادة بناء الدولة اقتصاديا على غرار نظرية ثورة التبعية الدولية، والكلاسيكية الجديدة، والعلاج بالصدمة.

01- نظرية ثورة التبعية الدولية: و ترى هذه النظرية أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية و السياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها، وداخل هذا الإطار النظري تبرز ثلاثة نماذج فكرية¹³⁹:

¹³⁷ Ibid, p: 06.

¹³⁸ Ibid, p: 06.

¹³⁹ صليحة مقاوسي وهند جمعوني، "نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية"، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري : قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، 2010، ص 11 / 12.

أ- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة: يرجح وجود و استمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية و الفقيرة، و بالتالي عدم التكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة.

ب- نموذج المثال الكاذب: قائم على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة من طرف الخبراء في المنظمات الدولية والدول المتقدمة، و يضعون نماذج اقتصادية لا تتماشى مع واقع الدولة وبالتالي فشل هذه النماذج في إيجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.

ج- فرضية الثنائية التنموية: و مفهوم الثنائية يشمل على أربعة عناصر أساسية :

- توافر مجموعة من الظروف المتباعدة في آن واحد و في مكان واحد (الحديث والتقليدي، الريف المدينة، فئة غنية مع فقراء كثر).

- اتساع هذا التعايش و اتسامه بالاستمرارية و ليس بالمرحلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.

- عدم تقارب الثنائية بل على العكس فإنها تزداد بكثرة مثل إنتاجية العمال في الدول المتقدمة و الدول المتخلفة.

- عدم تأثير القطاع المتخلف بالرواج أو الانتعاش الموجود في القطاع المتقدم بل على العكس بدلا أن تتقلص الفجوة فإنها تتسع.

02- النظرية الكلاسيكية الجديدة: و ترى هذه النظرية أن السبيل الأمثل إلى عملية إعادة البناء تكمن في إتباع أدوات تحرير السوق، وخصخصة المؤسسات العامة، وتحرير التجارة والتوسع في التصدير، والترحيب بالاستثمار الأجنبي، وتقليل القيود والإجراءات الحكومية على الأسعار الخاصة بالمنتجات وعوامل الإنتاج والأسواق المالية، و وتضم هذه النظرية ثلاثة نماذج¹⁴⁰:

أ- نموذج السوق الحر: و يرى أنصار هذا النموذج أن الأسواق وحدها كافية للنهوض بعملية التنمية، ومن ثم فلا حاجة إلى تدخل الدولة.

ب- نموذج الاختيار الشعبي: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السياسيين، البيروقراطيين، المواطنين، والدول تتصرف بشكل أحادي ومن منظور المصلحة، معتمدين في ذلك على ما للحكومة من قوة وسلطة ومن ثم لا يصبح أمام الجميع إلا تقليص الدور الحكومي بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

¹⁴⁰ أحمد سيد حسين، مرجع سابق، ص 124.

ج- نموذج السياسات الملائمة للسوق: يرتبط بكتابات البنك الدولي، ويقوم على أن دول العالم النامي فيها العديد من عقبات البناء التي يجب على الدولة تذليلها من خلال سياسات ملائمة للسوق وغير انتقائية.

03- العلاج بالصدمة: يقوم هذا الأسلوب في إعادة البناء الاقتصادي على التطبيق السريع والشامل لكل الإصلاحات الاقتصادية الكبرى، والتي تقوم الحكومة خلالها بتطبيق الإصلاحات بأقصى سرعة ممكنة وذلك استناداً إلى الدعم الشعبي الكبير لعملية التحول عقب انهيار النظام القائم بصورة كلية، فالعنصران الرئيسيان في هذا الأسلوب هما: الشمول، والسرعة. ويبرر أنصار العلاج بالصدمة رفضهم للتطبيق التدريجي للإصلاحات بأنه يتسبب في زيادة تكاليف عملية التحول، ويقوض مصداقيتها، ويتيح الفرصة لإيجاد جماعات مصالح خاصة، كما يزيد من فرص انتشار الأرباح الريعية واستثناء الفساد¹⁴¹.

و تشير العديد من الدراسات الحديثة حول أنماط النمو الاقتصادي إلى أن الدولة تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، وهذا يعني أن إعادة بناء الدولة الذي يركز على زيادة قدرة وفعالية تدخلات الدولة في السوق وكذلك في المجتمع يعمل على تحقيق النمو الاقتصادي، هذه النتيجة تتحدى وجهة النظر التقليدية التي تشير إلى أن الدولة القوية والفعالة التي تتدخل في السوق سيكون لها تأثير سلبي بشكل عام على النمو الاقتصادي¹⁴².

و يشمل مجال إعادة البناء الاقتصادي على أربع وظائف أساسية لتعزيز الانتعاش والنمو الاقتصادي و تتمثل المهمة الأولى والأكثر إلحاحاً هي إعادة الحياة إلى اقتصاد السوق من خلال مجموعة من الأنشطة البسيطة على غرار إنشاء أو إصلاح أنظمة الاتصالات، دعم تجارة الجملة والتجزئة والنقل والتصدير و التسويق مما يتطلب إنشاء مواقع للأسواق مع الاعتماد على التجارة الصغيرة. أما المهمة الثانية هي خلق فرص العمل في مجالات التصنيع أو استخراج الموارد الطبيعية رغم أن الأرقام تميل إلى أن تكون صغيرة جداً في هذا المجال، لذا فإن الفرص تكمن في المقام الأول في قطاعات البناء والخدمات والزراعة. أما المهمة الثالثة التي تحتاج إلى الاهتمام هو المالية العامة من خلال السيطرة على الميزانية الوطنية وإنعاش البنك المركزي، وتهيئة بيئة لدعم القطاع المصرفي، وتحديد مصادر إيرادات الدولة، وما إلى ذلك، وقد يتطلب الأمر بذل الكثير من الجهد لمنع النخب الجديدة من إتباع أنماط السلوك السابقة، و

¹⁴¹ نفس المرجع، ص 125.

¹⁴² Zoe Scott, Op.cite, p: 07.

يمكن أن تعمل المساعدات الخارجية على توفير جزء مهم من احتياجات الدولة للإيرادات. و أخير هناك مهمة رابعة للدولة تتمثل في إدارة الموارد الطبيعية، والأصول العقارية، والشركات التابعة لها، والبيئة¹⁴³.

ينظر إلى إعادة بناء الاقتصاد و خلق فرص العمل على نطاق واسع على أنهما أمران حاسمان لنجاح بناء الدولة، ومع ذلك فإن الدول الهشة والضعيفة بحكم الأمر الواقع قد لا تكون قادرة على فعل الكثير للتأثير على مسار التنمية الاقتصادية و هذا يكون مدفوعا بمدى تأثير الفرص الهيكلية ودرجة استعادة السلام والاستقرار (أو عدمه). غير أن أكبر تحدي يتمثل في كيفية استخدام تمويل المانحين لإعادة البناء لا سيما خلال المراحل الأولى لعملية بناء الدولة، و يرى كل من بويس و أودونيل أنه في حالات ما بعد الصراع يمكن أن يكون النمو الاقتصادي متقلبا للغاية حيث يمكن أن يصل إلى 15 في المائة أو أكثر في السنوات الأولى بعد الصراع، ولكن بعد ذلك يستقر¹⁴⁴.

على المدى القصير قد يكون النجاح الاقتصادي في الواقع أقل أهمية إلى حد ما لإعادة بناء الدولة فقد تفضل غالبية المواطنين في الدول الضعيفة السلام على الحرب، ففي العديد من حالات إعادة بناء الدولة الحديثة تحمل المواطنون انخفاضات سريعة ومستمرة في الدخل دون احتجاجات كبيرة أو ردود فعل شعبية (على سبيل المثال الدول التي خلفت الاتحاد السوفيتي في التسعينيات).

ومع ذلك و للحفاظ على البلد في حالة صعود مسار بناء الدولة على المدى الطويل يصبح النمو الاقتصادي بعد ضروري من أجل الحفاظ على حد سواء على شرعية الدولة، والأهم من ذلك فإن تحقيق ذلك يعتمد بشكل أساسي على النجاح في التسوية السياسية و أمنية من ناحية والفرص الاقتصادية الهيكلية من ناحية أخرى¹⁴⁵.

ويمكن التعبير كذلك عن خطط التحول الاستراتيجي من خلال برنامج مرحلي للإصلاح الاقتصادي الذي اعتمده عدد من الاقتصاديين خلال العقد الاخير من الألفية الماضية، حيث تضم مجموعة عناصر اقتصادية تنتظم بموجب أهداف محددة و تتحرك بوسائل وحزمة سياسات مختارة سعيا للوصول إلى الهدف المتبنى في عملية الإصلاح، من خلال ما يلي¹⁴⁶:

¹⁴³ Katrina Ammitzboll, Harry Blair, Op.cite, p: 07.

¹⁴⁴ Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, "Understanding State-Building from a Political Economy Perspective", Overseas Development Institute, London, September 2007, p: 63.

¹⁴⁵ Ibid, p: 63.

¹⁴⁶ ندا نعمان عباس، "تغير دور الدولة و القطاع الخاص في سياق منهجيات الإصلاح الاقتصادي في بلد نام في ظل حاكمية متغيرات العولمة"، العدد 73، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العراق، 2008، ص 135/132.

01- تحرير الاقتصاد: إن مرحلة تحرير الاقتصاد و التي تمثل أولى مراحل الإصلاح تسعى لرفع القيود الحكومية عن كافة المعاملات الداخلية والخارجية، بداية من تحرير الأسعار بهدف حصر الاحتكار الحكومي و توسيع مجال القطاع الخاص، و من ثم تحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء القيود الكمية المفروضة على حركة التجارة و ما يتطلبه من فتح للأسواق و رفع الحواجز أمام حرية تنقل السلع و الخدمات، فضلا عن تحرير سوق العمل بهدف إزالة شروط تكييف الرواتب و منع تثبيت الأجور وفق معدلات التضخم و إلغاء تشريع ما يعرف براتب الحد الأدنى.

02- تثبيت الاقتصاد الكلي: تستهدف هذه المرحلة تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي وفق المدى القصير و هذا انطلاقا من سياسات إدارة الطلب الكلي ذات التأثيرات الانكماشية و السريعة باتجاه خفض مستوى الطلب الكلي وفقا للسياستين المالية و النقدية، بالإضافة إلى تبني سعر صرف ثابت مرتبط بعملة رئيسية كالدولار مثلا بهدف كبح التضخم فضلا عن دوره في تنظيم الأسعار الحقيقية والقيمة الحقيقية للرواتب، كما يجب إعادة هيكلة البنك المركزي و تفعيل دوره في إدارة السياسة النقدية من خلال اعتماد استقلاليته عن السلطة السياسية. و خلال هذه المرحلة يجب تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية خاصة في مجال عمليتي الإنتاج و التوزيع و إلغاء كافة أشكال الدعم الحكومي المقدم في مجال الأسعار و الإنتاج و الخدمات، كما يجب إعادة هيكلة النظام الضريبي و الذي يتطلب فرض ضرائب تواكب مرحلة إعادة البناء و التحول.

03- التصحيح الهيكلي: و تتم هذه المرحلة من خلال تطبيق برامج الخصخصة لتشمل معظم المشاريع الحكومية، و انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بعائد ذو معدل مرتفع بهدف رفع معدلات النمو، و تتحدد درجة استجابة البناء الاقتصادي بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي، و كذا مدى توفر الإمكانيات المحلية والخارجية بما يحقق حالة التوازن، و الوصول إلى تقارب في العلاقات النسبية للأسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية، و خلال هذه المرحلة هناك من يطالب بضرورة تبني أسلوب الصدمة انطلاقا من ضرورة و أهمية العلاج السريع خاصة ما تعلق بتحرير الأسعار و تطبيق برامج الخصخصة، في حين هناك من يدعو إلى تبني أسلوب التدرج بالتمويل بتنفيذ برامج الخصخصة ببطء و بناء مؤسسات أساسية لاقتصاد السوق كالمصارف فضلا عن وضع نظام قانوني فعال لعمل اقتصاد السوق.

المطلب الثالث: الأبعاد الاجتماعية والثقافية لعملية إعادة بناء الدولة

إن إعادة بناء الدولة سياسيا واقتصاديا لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن بناء الدولة على الصعيدين الاجتماعي والثقافي حتى يكون المخرج النهائي متناسبا مع ما تصبو إليه عملية البناء ككل.

الفرع الأول: على المستوى الاجتماعي

هناك اتفاق بين مختلف الأكاديميين على أن مشروع إعادة بناء الدولة يتمحور أساسا حول مدى تحقيق الاندماج بين مختلف المكونات الاجتماعية للدولة من خلال نبذ الولاءات الضيقة و وجوب النظر إليها من حيث كونها مشتركا عاما ينبغي الحفاظ عليه في سبيل تحقيق الولاء الاجتماعي الكلي للدولة نفسها، و يرى الأستاذ حسام الدين علي مجيد أن عملية الاندماج تأخذ مسارين رئيسيين، الأول من خلال تكثيف الجهود من أجل تفكيك هوية و انتماء الكيانات الأولية و الإدارية في سياق عملية إعادة البناء و دعم ذلك ببناء جاز دولة قادر على السيطرة على إقليم الدولة و التغلغل في المجتمع، بهدف خلق كيان سياسي يستوعب مختلف أطراف المجتمع على اختلاف ثقافته الاجتماعية. أما المسار الثاني فيكمن في تجسيد مشروع بناء الدولة - الأمة من خلال إعادة تجميع مختلف الأفراد و الفئات و دمجهم مرة أخرى ضمن هوية موحدة جامعة لمختلف الهويات الفرعية¹⁴⁷.

و توجد ثلاثة نماذج لبناء الدولة اجتماعيا، وهي¹⁴⁸:

- النموذج التكاملي: وهو مجموعة البرامج التي تنطلق على المستوى القومي وتشمل كل القطاعات الفرعية وجميع المناطق في الدولة، مع تحقيق التنسيق الكامل بين الجهود الرسمية الحكومية والجهود الشعبية.

- النموذج التكيفي: لا يتطلب هذا النموذج استحداث تغييرات في التنظيم الإداري القائم لأن برامجه يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، وتختصر برامج هذا النموذج في التركيز على عمليات تنظيم المجتمع واستثارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية.

- نموذج المشروع: يتم على مستوى منطقة جغرافية معينة نظرا إلى ظروف خاصة مثل تنمية الصحراء وتوطين البدو.

و ترى وزارة التنمية الدولية البريطانية أن النهج المتكامل للمساعدة في بناء الدول والمجتمعات يقوم على أربعة أهداف أساسية توفر إطارا للمساعدة في تشكيل برامج التنمية والمشاركة الدولية على نطاق

¹⁴⁷ عادل مجاهد الشرجبي و آخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2011، ص 294.

¹⁴⁸ نفس المرجع، ص 130.

أوسع في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات يجمع هذا النهج بين بناء الدولة وبناء السلام و بناء المجتمع باعتبارها لبنات بناء أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية و الحد من الفقر في ظل تعاون الجهات الفاعلة الدولية مع شركاء محليين ووطنيين لتحقيق الأهداف الأربعة¹⁴⁹:

- معالجة أسباب وآثار الصراع والهشاشة، وبناء آليات حل النزاعات.

- دعم التسويات والعمليات السياسية الشاملة.

- تطوير وظائف الدولة الأساسية.

- الاستجابة لتوقعات الشعوب.

كما يمكن للبعد الاثني أن يلعب دورا في عملية إعادة بناء الدولة، من حيث كونه عاملا أساسيا في وحدة الدولة واستقرارها أو ضعفها وتفككها، فالدولة التي فيها اختلاف عرقي واثني عادة ما تكون فيها صراعات سياسية تشكل عائقا أمام استقرار الدولة وتقوية مؤسساتها، بحيث يمكن أن يصل هذا الصراع في بعض الأحيان إلى المطالبة بانفصال الجماعات الاثنية عن الدولة التي تحكمها الجماعة المسيطرة التي تمتلك سلطة إدارة الدولة والتحكم في مؤسساتها. كما يعتبر التاريخ المشترك أحد مقومات الهوية الجماعية للدولة، فهو يمثل وعي الأمة وشعورها، بحيث لا يمكن لهذه الأخيرة أن تتوحد إلا بتاريخها المشترك، وعلى هذا فإن إحياء الدولة للتاريخ المشترك للأمة يزيد من تلاحمها ووحدتها واستقرارها و يسهم في عملية بنائها، أما إهماله وتناسيه أو السعي إلى طمسه من خلال قوى داخلية أو خارجية، يؤدي ذلك لا محالة بالأمم إلى فقدان شعورها، والجدير بالذكر ايضا أن الكثير من الدول لعب فيها التاريخ المشترك لشعوبها دورا في التأسيس لها و إعادة بناء مؤسساتها وفق خلفيات مشتركة¹⁵⁰.

وتعتبر القدرة الايديولوجية للدولة بعدا هاما في عملية إعادة بناء الدولة من خلال تحسين مستوى الشعور القومي، فقد يكون هذا الأساس ديني أو ايديولوجي (اشتراكي، او ليبرالي) أو قومي أو تحرري كما يمكن لتحديد طبيعة الحكم والنظام السياسي أن يفرز علاقات اجتماعية منسجمة أو تنازعية، بحيث تصبح المؤسسات خاضعة لمبدأ الانتماء إلى العصبية الحاكمة والمهيمنة على المركز سواء أكانت قبلية أو طائفية أو حتى جهوية. حيث يمكن اعتبار البعد السياسي للهوية العنصر الأقوى أمام الأبعاد الأخرى

¹⁴⁹ the Department for International Development, "Building Peaceful States and Societies A DFID Practice Paper", Britain's, 2010, p: 17.

¹⁵⁰ مبروك ساحلي، حسان سبسي، مرجع سابق، ص 54.

المكونة للهوية، وذلك منوط بقدرة الدولة على التعبئة السياسية وفرض المشروع السياسي على المجتمع فتكون صفة المواطنة هي أساس الهوية، فالأمر كذلك يتعلق بشموليتها الإطار الوطني القومي أو عدم ذلك، أي اعتبارها هوية ما "دون القطرية" لا تبلغ حدودها حدود الدولة القومية بداعي التمايز الثقافي ووجود نوع من الاستقلالية، أو "هوية قطرية" تشمل الدولة القومية كلها وتركز على مقومات التفوق العرقي والثقافي والنفسي فيها وتستدعي خاصياتها التاريخية والحضارية مما يعزز عملية بنائها و يسهم في حماية وجودها ووحدتها¹⁵¹.

كما قد تكون مهمة بناء الأمة مكملة لمهمة بناء الدولة وجهود بناء السلام، فبناء الأمة هو بناء شعور مشترك بالهوية والمصير المشترك للتغلب على الاختلافات العرقية والطائفية والدينية ومواجهة الولاءات البديلة حيث يمكن أن تساعد جهود بناء الأمة في بناء تماسك اجتماعي أكبر، فضلا عن تسليط الضوء على مركزية العلاقات بين الدولة والمجتمع عبر أبعاد مختلفة من مشاركة المواطنين النشطة في تشكيل مثل هذه العلاقات، فالمجتمعات التي تكون قوية وسلمية ومتماسكة تؤدي بالضرورة إلى المشاركة الفعالة والمساهمة في تعزيز السلام والاستقرار، والمشاركة في جهود بناء الدولة على المدى الطويل و بناء شبكات مجتمعية فعالة تمثل في النهاية رأس المال اجتماعي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأكدت الدراسات على أولوية التفاعل بين الدولة والمجتمع من خلال التركيز على مدى أهمية مشاركة المواطنين في التأثير على كيفية صياغة وتنفيذ أولويات بناء السلام وبناء الدولة، والحاجة إلى دعم قدرة المواطنين على الاستفادة من مكاسب السلام والأمن في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية و هذا لن يتأتى إلا من خلال¹⁵²:

- دعم مبادرات المصالحة الاجتماعية لتعزيز قدرات المجتمعات على إدارة النزاعات.

- تعزيز التماسك الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي.

- زيادة فرص مشاركة المواطنين وانخراطهم في الخطوات الرئيسية لبناء السلام وعملية بناء الدولة.

كما يعتبر المجتمع المدني أحد أهم الفواعل غير الرسمية في عملية إعادة بناء الدولة من خلال مساهمته و خلقه للحركية داخل الدولة، حيث أن عملية بناء المجتمع المدني تتضمن في الوقت نفسه عملية بناء الدولة بحيث تصبح الدولة ملتزمة بمجتمعها و معبرة عنه و هذا ما يعني تحول كل طرف

¹⁵¹ نفس المرجع، ص 54-55.

¹⁵² Organisation for Economic Co-operation and Development, Peacebuilding and Statebuilding Priorities and Challenges, Paris, 2010, p: 38.

إلى مركب مكون للطرف الآخر. حيث يعرف الدكتور سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه: "مجموعة من التنظيمات التطوعية الغير حكومية التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة، لتحقيق مصالح أفرادها أو للتعبير عن مصالح جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح والإدارة السلمية للتنوع و الاختلاف"¹⁵³.

كما أن استخدام فلسفة تعليمية تمكينية وتقدمية تحت على التفكير النقدي وتعطي الأولوية لحل المشكلات الاجتماعية المعقدة، حيث يركز اختصاصيو إعادة البناء على تطوير وتنفيذ البرامج التعليمية التي تحت الطلاب على متابعة الإصلاح الاجتماعي بشكل صريح، والتي تزودهم بالمهارات اللازمة لإظهار تغيير مجتمعي هادف ودائم. تشمل الاستراتيجيات المفضلة عند التثقيف من أجل التمكين بناء الوعي التأسيسي على الأقل بمختلف القضايا الاجتماعية الرئيسية، وتسهيل استفسار الطلاب واستجوابهم والانخراط في حوار هادف، لا يتم تشجيع التعلم القائم على المجتمع والتجارب خارج الفصل الدراسي فحسب، بل تعتبر ضرورية للتجربة التعليمية، خاصة لأنها مرتبطة بالتنمية الذاتية وتحقيق فهم إنساني للآخرين.

و لخص **لوسيان باي** أزمات التنمية السياسية التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في مايلي:

- أزمة الهوية: و هي أن الولاءات السياسية للفرد تتجاهبه الانتماءات القبلية و العرقية و الجهوية.
- أزمة التكامل: و التي ترتبط كثيرا بأزمة الشرعية، أي كيف يمكن خلق شعور بأن الكل ينتسب للكل.
- أزمة المساهمة: من خلال إشعار المواطنين بأهمية دورهم في النظام السياسي من خلال آليات المشاركة السياسية.
- أزمة الاندماج: بمعنى الوصول إلى تحقيق مستوى من التفاعل السياسي من خلال دمج كل الوحدات و الوظائف السياسية ضمن عملية سياسية موحدة و منسجمة.
- أزمة التغلغل: بمعنى مدى قدرة النظام على التأثير الفعال و سيطرته على كافة أطراف المجتمع في مختلف أرجاء الإقليم.

¹⁵³ محمد لبوخ، "عملية بناء الدولة: دراسة في المفهوم، الغايات والمركزات"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 06، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، مارس 2014، ص 153.

- أزمة التوزيع: بمعنى أن الثروات الوطنية يجب أن تساهم في رفع مستوى المواطنين و تشعرهم بأن الثروة ليست حكرا على جزء فقط من المجتمع¹⁵⁴.

الفرع الثاني: على المستوى الثقافي

في العصر الحديث أصبح مصطلح الثقافة يفهم على عدة مستويات: أولا أنه يشير إلى حالة عامة أو عادة عقلية، ثانيا يشير إلى الحالة العامة للتطور الفكري والأخلاقي في المجتمع ككل، ثالثا يشير إلى الفنون والعمل الفكري، رابعا يشير إلى معنى أكثر شمولاً ترمز إلى طريقة الحياة الكاملة لمجتمع معين سواء كانت مادية أو فكرية أو معنوية، ويعرف كل من تالكوت بارسونز و إدوارد تايلور الثقافة بأنها الإحساس بالانتماء إلى الجماعة من خلال القيم المشتركة، والعادات والتقاليد، واللغة والإيديولوجيا والدين والمصالح والمصير الواحد والتاريخ المشترك، وهو ما يخلق حسب دوركايم الوعي الجماعي أو الإحساس بالانتماء بفضل التماثلات الاجتماعية، و بناءا على هذه المؤشرات يمكن اعتبار أن الثقافة السياسية هي مجموع الأفكار والآراء و القيم التي تؤثر على الحياة السياسية وتحدد شكل النشاط السياسي السائد ويرتبط مصطلح الثقافة السياسية بثلاث مستويات أساسية: النظام، السياسات، العملية السياسية¹⁵⁵.

و عرف لوسيان باي الثقافة السياسية بأنها مجموعة المعتقدات والقيم التي تحدد تصرفات النظام السياسي و تعطي نتيجة للعملية السياسية، في حين عرفها غابريال ألmond بأنها عملية توزيع للتوجهات السياسية بحيث تؤثر الثقافة السياسية للأمة على تصرفات المواطنين و القادة داخل النظام السياسي و هو ما يسمح بفهم و تحليل أي نظام سياسي، و يرى كمال المنوفي أن الثقافة السياسية هي تلك القيم السائدة في المجتمع و المرتبطة بعلاقة أفراد النظام السياسي القائم¹⁵⁶، ويمكن أن نجد في إطار الدولة الواحدة ذلك التعدد الثقافي في أبعاد اللغة والدين والعادات والتقاليد والأيديولوجيا ومختلف الأفكار والرموز بين الجماعات فيعطي ذلك خاصية فريدة للدولة تتفرد بها عن غيرها من الدول، وفي نفس الوقت يمكن أن تجتمع بعض الدول على هاته الخصائص¹⁵⁷.

¹⁵⁴ إياذ خلف حسين العنبر، "التحول الديمقراطي و بناء دولة المواطنة"، مجلة حولية المنتدى، العدد 04، العراق، 2010، ص 346.

¹⁵⁵ يوسف زدام، "الثقافة السياسية في البلدان العربية: دراسة في تأثير المحددات غير السياسية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 429، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014، ص 21.

¹⁵⁶ نبيل حليلو، "الثقافة السياسية: الأنماط و الوظائف"، مجلة المفكر، العدد 17، جامعة بسكرة، 2018، ص 212.

¹⁵⁷ أحمد داودي، "أبعاد الهوية وعلاقتها بالدولة وعملية بناءها"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، جوان 2020، ص 51.

و قد قسم كل من ألموند و فيريا الثقافة السياسية إلى ثلاثة أنواع: ثقافة سياسية ضيقة يقتصر فيها دور المواطن على تلقي مخرجات النظام و الامتثال لها، ثقافة سياسية رعوية تتضمن مساهمات لا تكاد تذكر للمواطن قد تصل حد العزوف في وضع مدخلات للنظام السياسي لاعتقاده بعدم جدوى ذلك على الرغم من وعيه، و هذا النوع من الثقافة السياسية ينتشر في الأنظمة الشمولية، أما النوع الثالث فيتمثل في الثقافة السياسية المشاركة و المرتبطة بالوعي المتبادل بين النظام السياسي و المواطنين¹⁵⁸.

و للثقافة السياسية دور مهم في عملية إعادة بناء الدولة إذ أنها تمثل نسقا متبادلا بين النظام السياسي و المجتمع من خلال الأدوار المنوطة بهما في صياغة المدخلات و المخرجات و كذا دورها في تنشئة المواطن المشارك و الفعال في العملية السياسية¹⁵⁹. و يمكن اعتبار أن الخطوة الأولى لإعادة البناء السليم للدولة أن يعمل النظام السياسي على تبني و بث ثقافة سياسية وطنية تعمل على تحديد مدارك المجتمع نحو السلطة و كيفية ممارستها ووفقا لذلك يتحدد معيار أو درجة الامتثال للسلطة، إذ أن الثقافة السياسية على الرغم من أنها صادرة من النظام إلا أنها تهدف إلى ترسيخ شرعية النظام، لذا فإنها تدخل ضمن نسق مخرجات النظام التي تهدف إلى تحقيق علاقة سليمة بين السلطة و المجتمع تعمل على تنظيم مدخلات المجتمع نحو النظام بشكل مواز. و بما أنها تمثل الجانب السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع فهي تراعي قيم و معتقدات المجتمع و تعمل على تحويلها بشكل تدريجي لتتوافق نسبيا و توجهات النظام، و عليه فالثقافة السياسية لأفراد المجتمع تتضمن ثلاثة أنساق تشكل كلا مركبا في التوجه نحو السلطة و المجتمع على حد سواء فضلا عن التوجه نحو النشاط السياسي الذي يمارسه الفرد بنفسه¹⁶⁰.

لذا فالبعد الثقافي في عملية إعادة بناء الدولة يقتضي من النظام السياسي العمل على بناء ثقافة سياسية وطنية تشاركية تعمل على تحقيق تنشئة اجتماعية-سياسية تدفع نحو توحيد الشعور الوطني للمجتمع من خلال إعادة الهيكلة الأساسية للسياسة و المجتمع لتكوين ولاء واحد للدولة، و من ثم تكوين الوحدة المجتمعية حول الكيان السياسي و الجغرافي. و يتطلب تحقيق هذا النوع من الثقافة السياسية أن يكون النظام محققا لشرعيته و مستوعبا للنخب الاجتماعية في مؤسسات الدولة، و نجاح ذلك مرهون

¹⁵⁸ صالح السطي الفيتوري، "الثقافة السياسية في المجتمع الليبي"، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 135، جمعية الاجتماعيين، الإمارات، 2017، ص 189.

¹⁵⁹ نفس المرجع، ص 188.

¹⁶⁰ وليد سالم محمد، "الثقافة السياسية و أهميتها في مأسسة السلطة و بناء الدولة في العراق: الرؤية و الآليات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 2014، العدد 41-42، لبنان، 2014، ص 126.

بوجود دعامتين أساسيتين هما: أولاً الاحتكام إلى منطق المواطنة و ما تحمله من حقوق و واجبات للحكام و المحكومين، ثانياً سيادة القانون ضمن إطار دستوري يقوم على الامتثال للقانون بوصفه معياراً للحكم السليم¹⁶¹.

و يتعلق البعد الثقافي بثلاث عوامل أساسية تتمثل في:

أولاً: حماية التعددية الثقافية في المجتمع و ذلك من خلال تمكين كل أفراد المجتمع من الحصول على حقوقهم الثقافية و التعبير عن معتقداتهم الدينية من دون المساس بمعتقدات الآخرين، ولكل أفراد قومية أو عرقية أو أقلية الحق في التمسك بهويتهم والدفاع عنها بعيداً عن التعصب. وذلك لأن للتمييز الاجتماعي دوراً كبيراً في حرمان العديد من الأفراد من الحصول على حقوق المواطنة، ثانياً تهيئة سبل التعبير عن الرأي وفق ضوابط قانونية محددة و رسمية، و حرية تعبير مفتوحة ومتاحة في مجالات عديدة منها: حق الاشتراك في تحديث السلطة التشريعية ترشيحاً وانتخاباً وإبداء وجهة النظر عبر الصحافة الحرة، وتفعيل سلوكية الاحتجاج والتظاهر والاجتماع وإقامة المؤتمرات والندوات، وتأسيس المنظمات والاتحادات والنقابات المدنية للدفاع عن الحقوق وممارسة عملية تثقيف أعضائها بضرورة المحافظة على مسؤولياتهم المهنية والاجتماعية لتطبيق قيم الثقافة المدنية¹⁶²، ثالثاً بناء هوية الدولة من خلال العمل على تشكيل هوية مشتركة في المجتمع تعبر عن أحاسيس ومشاعر المجتمع الواحد، في إطار مشروع سياسي يتم من خلال الحوار بين مختلف التيارات ما ينتج عنه شرعية السلطة السياسية و تحقيق الاستقرار، مما يفعل عملية بناء الدولة، حيث أن أي خلل في تشكيل هوية مشتركة يجعل من عملية بناء الدولة عملية صعبة التجسيد و يضعف فعالية البناء السياسي، و يقوض من قدرات الدولة في أداء وظائفها بفعالية¹⁶³.

و تساهم الثقافة السياسية بشكل أساسي في فعالية عملية إعادة بناء الدولة من خلال جملة الوظائف التي تؤديها¹⁶⁴:

- اعتماد مجموعة من القيم و السلوكات بما يضمن التماسك الداخلي لمختلف البنى و المؤسسات و المنظمات التي يعمل من خلالها الأفراد.

¹⁶¹ نفس المرجع، ص 127.

¹⁶² سيد أحمد حسين، مرجع سابق، ص 131.

¹⁶³ نور الهدى بن بركة، مرجع سابق، ص 85.

¹⁶⁴ نبيل حليلو، مرجع سابق، ص 222.

- القدرة على التعبير على مختلف المطالب المجتمعية و الاستجابة السياسية لها مما يعمل على حشد و تعبئة مختلف القطاعات الاجتماعية حول مصالحها و دورها في فعالية النشاط السياسي.
- العمل على نشر الوعي السياسي و تعزيز نوعية الحياة السياسية من خلال المساهمة في توسيع المشاركة و تبادل وجهات النظر و التعبير عن الرأي بما يسمح بتقديم رؤى جديدة لدى الجمهور
- مواجهة مختلف التحديات و المستجدات التي قد تعترض مكونات الدولة و هذا من خلال توحيد الأطر المؤسسية.
- خلق الشخصية القومية من خلال رفع مستوى المشاركة السياسية و الوصول إلى التجانس الثقافي و السياسي مما يعمل على زيادة وعي الأفراد تجاه قضاياهم الوطنية و من ثم تحقيق الأهداف العامة.
- تحقيق التحديث و التنمية الشاملة من خلال تطوير المجتمعات كون الثقافة السياسية جزء لا يتجزأ من الثقافة العامة.

مما سبق يتضح أن المقصود بعملية إعادة البناء تلك العمليات التي تقوم على تأسيس و تقوية الهياكل والأبنية داخل إقليم معين، بشكل يمكن هذه الأبنية من القدرة على تحقيق التنمية و بناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة. وترفض عملية إعادة بناء الدولة كونها مسار سياسي طويل غير محدد زمانا ولا مكانا حتمية وجود نموذج خاص بها بل تتعدد في هذا المجال النماذج والخبرات باختلاف المنطلقات و الأهداف، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن هناك ثلاث نماذج حدية تتكاثر بينها النماذج التوفيقية، هذه النماذج الثلاثة هي: الخبرة الشيوعية- سوفياتية أو صينية- والخبرة الديمقراطية الليبرالية، والخبرة الإسلامية، و عليه تتباين النماذج المعرفية حول دراسة عملية إعادة بناء الدولة حسب تغير البيئة الثقافية والحضارية.

إن إنهاء النزاع، وإعادة بناء ما دمرته سنوات من الحرب والصراع، وضمان أن ما تم بناؤه لا ينهار مرة أخرى هي مهمة صعبة ومعقدة وحساسة، في ظل تقلبات وديناميكيات عدد من البلدان المتضررة من الحرب حيث يجب:

- أن العمليات الدستورية يجب ألا تتسرع، ويجب أن تتماشى مع الأحكام القانونية السابقة ولا بد من التفكير فيها بشكل كلي كجزء من عملية إعادة البناء.
- الديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها ولا يجب أن تكون مساوية للاستقرار، بل يجب أن ينظر إليه على أنها وسيلة يمكن من خلالها خلق المداولات والمشاركة الحقيقية والشاملة في المستقبل بدلا من مجرد أداة تعبر عن الانتخابات و عمليات التصويت.
- غالبا ما تكون الآليات المحلية طريقة مفيدة وفعالة لتعزيز العمليات الديمقراطية مما يتطلب قدرا من الأمن الضروري لتنفيذ هذه العمليات، ويتعزز الأمن إلى حد كبير إذا ما أعيد إدماج المقاتلين السابقين الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم بنجاح ، ووضع وتنفيذ برنامج مصالحة وطنية موثوق به.
- ومع ذلك، لا يمكن تحقيق الاستقرار على المدى الطويل من خلال القوة فقط بل إن سيادة القانون وحدها هي التي يمكن أن تخلق إطارا لتحويل السلطة من قوة قمعية إلى أداة لإعمال حقوق المواطنة وتشكيل دولة جديدة.
- لا يمكن للتدخلات الخارجية من قبل المجتمع المساهمة بمفردها في عملية إعادة بناء الدولة، على الرغم من أنها يمكن أن تدعم عملية إعادة البناء. بل يجب استهداف مجموعة أدوات إعادة البناء إلى و

تطويرها بشكل يجمع بين الجهات الفاعلة المحلية والخارجية، بحيث تساهم بشكل أساسي في تعزيز الشرعية والأمن والفعالية.

- تصورات عملية إعادة البناء يتم وفق السياسات التي تتبعها المؤسسات الرأسمالية العالمية و رؤية إستراتيجية تجعل من المقاربة الليبرالية ليست مجرد نظام اقتصادي و سياسي و اجتماعي و إنما تصور متعدد الأبعاد يوحد الأطر المعرفية و القيمة في جميع المجالات.

- و في الأخير يجب التأكيد على أن منطق التنظير لمسألة إعادة بناء الدولة لابد أن يكون مستجيبا لثنائية واقع/تنظير أي أن يكون مستمدا من الواقع الفعلي للمجتمعات و معالجا لمعضلتها الأمنية والتنمية بالأساس و مستجيبا لطموحات شعوبها، ذلك أن منطق إعادة التنظير لعملية إعادة بناء الدولة يجب أن يتجاوز منطق المركزية الغربية، و الحتمية التطورية للمجتمعات بناءا على تطور المجتمعات الغربية.

الفصل الثاني: تجارب عن عملية إعادة بناء الدولة

المبحث الأول: إعادة بناء الدولة في إفريقيا

المبحث الثاني: إعادة بناء الدولة في الدول العربية

المبحث الثالث: إعادة بناء الدولة في الدول الغربية

إن مضمون عملية إعادة بناء الدولة لا يتطلب التعجيل بالعمليات الدستورية المستحدثة بل لابد أن تتماشى مع الأحكام القانونية السابقة، فالانتخابات ليست غاية في حد ذاتها ولا ينبغي أن تتساوى مع الديمقراطية بل ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها تفعيل المشاركة الحقيقية والشاملة في المستقبل وليس مجرد أداة للتصويت عليها، وغالبا ما تكون الآليات المحلية وسيلة مفيدة وفعالة لتعزيز العمليات الديمقراطية إلى جانب توفير السياق الأمني الضروري لتنفيذ هذه العمليات من خلال إعادة إدماج المقاتلين السابقين الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم، و وضع وتنفيذ برنامج مصالحة وطنية جدير بالثقة. إلا أن الاستقرار على الأمد البعيد لا يمكن تحقيقه بالقوة كما نشهده في بعض الدول الآن، حيث أن سيادة القانون هي وحدها القادرة على خلق إطار لتحويل السلطة من قوة قمعية إلى أداة لترسيخ حقوق المواطنة التي تعتبر أساسية في صياغة الدولة الجديدة، وفي هذا السياق وجب الاعتماد بعض العناصر الأساسية التي يجب القيام بها على غرار وضع الدستور، العمليات الانتخابية، إعادة الإدماج والمصالحة الوطنية وسيادة القانون.

فعندما يندلع صراع داخلي ما ليس من السهل عكس مساره، حيث تظهر التجارب العملية مع مختلف الصراعات في مختلف أنحاء العالم أن الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي للمساعدة في إنهاء الحروب وإحلال السلام و إعادة بناء الدولة غالبا ما تكون متميزة، وهناك عيوب متكررة ومدمرة بشكل خاص على غرار: **أولا** عدم كفاية المعرفة والفهم للظروف المحلية والإقليمية، **ثانيا** هو الأولوية التي يمنحها الفاعلون الدوليون لإعادة بناء المؤسسات الوطنية، **ثالثا** أهداف التدخل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة، **رابعا** تصادم المصالح الداخلية بأخرى خارجية مما يؤدي إلى درجة الانهيار، **خامسا** الكيل بمكيالين في إطار المساهمة في عمليات إعادة البناء والتي تختلف من دولة إلى أخرى على حسب انتمائها الجغرافي أو العرقي أو الديني، و هذا ما سيتم التطرق له من خلال هذا الفصل بالتعرض بالشرح والتفصيل لبعض تجارب إعادة بناء الدولة عبر العالم بين النجاح والفشل والأسباب المؤدية لكلا النتيجتين.

المبحث الأول: إعادة بناء الدولة في إفريقيا

تواجه المجتمعات الأفريقية المتضاربة أزمة في السلطة العامة، ناجمة عن الصراعات العرقية والطائفية والطبقية الناتجة عن تحولاتها المستمرة من الأنظمة المؤسسية الاستبدادية إلى الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، وقد أدخل معظمهم في التعددية الحزبية والانتخابات التنافسية التي نادرا ما أسفرت عن نتائج سياسية مستقرة وشاملة، مما أدى إلى تشويه عمليات إعادة بناء الدولة الديمقراطية، و يرى المحللون أن هذه التوترات ترجع إلى محاولة فرض منطق التعايش بين القواعد الليبرالية وغير الليبرالية المتناقضة والأنظمة الثقافية التي تتفاعل بطرق متنافرة في الأنظمة الاجتماعية الهجينة.

حصلت معظم الدول الأفريقية على دساتير ديمقراطية عند الاستقلال لكنها سرعان ما وقعت فريسة لحكام الأوليغارشية أو الديكتاتوريين العسكريين، ما أدى إلى الفساد وسوء الإدارة والصراع الذي نجم عنه تزايد الفقر وعدم المساواة والتدهور الاقتصادي والاعتماد على المؤسسات المالية الدولية للحصول على الدعم المالي وتوجيه السياسات. إن الطبيعة المعممة للأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة تعني أنها يجب أن تتبع من عوامل هيكلية ومجتمعية عميقة الجذور، بدلا من شخصيات قادة معينين أو ظروف اقتصادية قصيرة الأجل، و سنتناول من خلال هذا المبحث تجارب إعادة بناء الدولة في كل أوغندا، رواندا، وجنوب إفريقيا.

المطلب الأول: إعادة بناء الدولة في أوغندا

عرفت أوغندا منذ الاستقلال عن الحكم الاستعماري البريطاني، تاريخ سياسي مضطرب تميز بكثرة الانقلابات وسيطرة الديكتاتورية، ونتائج انتخابية متنازع عليها، وحروب أهلية، حيث شهدت ثمانية تغييرات في الحكومة خلال فترة أربعة وعشرين سنة (1962-1986) خمسة منها كانت عنيفة وغير دستورية وبداية من عام 1986 شهدت البلاد عملية إعادة بناء سريعة الخطى.

الفرع الأول: مرحلة بناء الدولة في أوغندا

كان لدى أوغندا أحد أقوى الاقتصادات الواعدة في أفريقيا بعد الاستقلال بفضل ما تمتلكه من مناخ جيد وتربة خصبة، حيث كان البلد مكتفيا ذاتيا من الغذاء، وكان القطاع الزراعي هو أكبر مصدر للدخل والعملات الأجنبية. لكن المشكلة الرئيسية خلال السنوات الأولى من الاستقلال كانت النقص الحاد في اليد العاملة المؤهلة خاصة بالنسبة للمناصب المهنية الفنية و المتخصصة و التي يشغل معظمها

الأجانب. وخلال أوائل سبعينيات القرن الماضي بعد التقدم في مجال التعليم الابتدائي والثانوي و التعليم العالي بالإضافة إلى التدريب في الخارج، تحسنت قدرة اليد العاملة الإجمالية لأوغندا في كل مجال، ومع ذلك أدت الصراعات السياسية المتزايدة خلال فترة حكومة المؤتمر الشعبي الأوغندي (UPC) بقيادة ميلتون أوبوتي الذي قام ببناء دولة قائمة على الحزب الواحد في منتصف الستينيات من القرن الماضي واعتماده بشكل كامل على كوادري الجيش إلى زيادة التوترات، وبلغت ذروتها بعد الإطاحة بالحزب والحكومة عام 1971 من خلال انقلاب عسكري بقيادة الجنرال عيدي أمين¹.

و امتازت حقبة حكم أمين عيدي المقدره بثمانى سنوات بسوء الإدارة السياسية والاقتصادية مما أدى إلى تدهور اقتصادي حاد وعدم استقرار سياسي وتزايد العنف، وانعكس ذلك بشكل جذري على التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تم إحرازه منذ الاستقلال، حيث أسفرت الحرب الأهلية على خسائر فادحة في الأرواح البشرية قدرت بـ 500000 قتيل، ونزوح مليون شخص داخليا من منازلهم ومزارعهم وما يصل إلى قرابة 200 ألف أوغندي يعيشون في المنفى. و خلال الفترة ما بين 1970 - 1980 انخفض الناتج المحلي الإجمالي لأوغندا بنسبة 25 في المائة، والصادرات بنسبة 60 في المائة وحجم الواردات بما يقارب 50 في المئة مع الزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري، و أصبح تمويل ميزانية الحكومة بشكل متزايد عن طريق الاقتراض، مما أدى إلى متوسط معدلات تضخم تتجاوز 70 في المائة².

كما قام أمين عيدي بحل البرلمان وحظر الأحزاب السياسية وحل الحكومة والمجالس المحلية وإقالة العسكريين المعيّنين كحكام للمقاطعات، وإضعاف القضاء وصولاً إلى قتل رئيس القضاء، ثم شرع في طرد أفراد الأقلية الآسيوية من الجالية التي شكلت نسبة كبيرة من الطبقة المهنية في البلاد بالإضافة إلى الجزء الأكبر من قطاعها التجاري، وخلال السنوات اللاحقة ساهم هذا الإجراء بشكل كبير في انهيار الاقتصاد وإضعاف الطابع غير الرسمي عليه³، ومن خلال دفع المئات من الجنود السابقين إلى المنفى ساهم النظام القائم في خلق قاعدة للمجندين المحتملين لأنشطة التمرد في تنزانيا ومهد الطريق للعنف السياسي في المستقبل أين أصبح هؤلاء المنفيون في النهاية مصدراً لزعة الاستقرار، كما أن خطر التمرد عبر حدود تنزانيا أجبر نظام أمين على تكريس الكثير من الطاقة والموارد لمسائل الأمن والقضاء على أعداء الدولة.

¹ Severine Rugumamu, Osman Gbla, "Studies In Reconstruction And Capacity Building In Post-Conflict Countries In Africa, Some Lessons Of Experience From Uganda", Acbf Exécutive Board, 31st Regular Meeting, Zimbabwe, 2004, p: 04.

² Ibid, p: 04.

³ Frederick Golooba-Mutebi, "Collapse, war and reconstruction in Uganda An analytical narrative on state-making", Crisis States Research Centre, Working Paper No. 27, London, 2008, p: 09.

ومع اشتداد القمع فر المزيد من الضحايا من البلاد وانضموا إلى صفوف المنفيين الذين يستعدون للإطاحة بنظام عيدي، حيث أن القمع الداخلي لم يؤدي إلا إلى توحيد المنفيين للانتظام من أجل إسقاط النظام بالقوة⁴.

تم تنظيم المنفيين المناهضين لأمين عيدي الذين قاتلوا جنبا إلى جنب مع القوات التنزانية لإسقاط نظام أمين في ثلاثة مجموعات: المجموعة الأولى تتكون أساسا من ضباط خدموا في عهد أوبوتي وتم طردهم إلى المنفى بسبب الاضطهاد العرقي بعد انقلاب أمين، أما المجموعة الثانية فهي جبهة الإنقاذ الوطني بقيادة الرئيس يويري موسيفيني وتألّفت بشكل أساسي من المنفيين الشباب ذوي الميول اليسارية الذين تلقوا تعليمهم الجامعي في تنزانيا وعملوا مع أوبوتي لكنه اختلف معهم قبل الإطاحة به، وكان لدى هاتين المجموعتين قواعد في تنزانيا واستفادتتا من المساعدات العسكرية والتدريبات العسكرية من الحكومة التنزانية، أما المجموعة الثالثة كانت حركة إنقاذ أوغندا (SUM) والتي بعد استيلاء أمين على السلطة قامت ببعض الغارات المسلحة الفاشلة والكارثية في بعض الأحيان في أوغندا⁵.

لقد تطلب الأمر التدخل الشخصي من الرئيس التنزاني جوليوس نيريري لدعم الجماعات المناهضة لأمين في المنفى، لتوحيد جهودهم و وضع خلافاتهم جانبا والعمل معا تحت قيادة واحدة وموحدة، وتنطلق أصل جهود نيريري إلى عداوته تجاه عيدي أمين منذ أن استولى على السلطة وصولا إلى قرار هذا الأخير بإصدار أوامر لقواته بغزو تنزانيا في عام 1978. وكرد فعل على الغزو والدمار الذي تسببت به القوات الأوغندية في شمال شرق البلاد، قررت الحكومة التنزانية ليس فقط محاربة الهجوم، لكن الإطاحة بعيدي أمين أيضا، وعلى هذا الأساس قرر نيريري حشد جماعات المعارضة الأوغندية المتباينة في المنفى للانضمام إلى الحرب وتحرير بلدهم تحت رعاية حكومة تنزانيا، أين شكل المنفيون جبهة التحرير الوطنية الأوغندية (UNLF) ، التي تتكون من "مجموعات" مقاتلة" و "غير مقاتلة" ، وكانت الأولى تعمل بالفعل داخل أوغندا إلى جانب التنزانيين⁶.

شكل ممثلو الجماعات المنفية والقوى المتمردة التي رافقت الجيش التنزاني برلمانا مؤقتا في عام 1979، وصاغوا دستورا جديدا ونظموا انتخابات وطنية في ديسمبر 1980، وعادت الأحزاب السياسية القديمة والعداوات إلى الظهور، وازدادت حدتها بسبب النضال الدارويني من أجل البقاء الذي خلقته

⁴ Ibid, p: 10.

⁵ Ibid, p: 11.

⁶ Ibid, p: 12.

الإخفاقات الاقتصادية للنظام العسكري، حيث أعيد أوبوتي إلى السلطة، على الرغم من أن معظم الناخبين كانوا مقتنعين أن النتائج كانت مزورة، وأعاد أوبوتي تأسيس نظام قائم على سياسة المحسوبية، وتهميش جماعات المعارضة و ممارسة التمييز ضد سكان الجنوب من خلال استبعادهم من الجيش، في ظل دعم المانحين و دعوتهم للتقيد ببرنامج إعادة التكيف الهيكلي، وخلال هذه الفترة دخلت مجموعة متمردة شكلها يوري موسيفيني في تنزانيا إلى الأدغال وأنشأت جيش أو ما عرف فيما بعد بحركة المقاومة الوطنية التي كان لديها دعم شعبي في المناطق الجنوبية التي عزلتها حكومة أوبوتي، وبعد فترة أوبوتي الأولى فازت حركة المقاومة الوطنية بالحرب وتولت السلطة في يناير 1986⁷.

الفرع الثاني: مرحلة إعادة بناء الدولة في أوغندا

بعد وصول حركة المقاومة الوطنية إلى السلطة في أوغندا، سمح للأحزاب السياسية بالنشاط ولكن لم يسمح لها بالمشاركة في هذه الانتخابات ما جعل الجماعات المتمردة بقيادة سياسيين وجنود من فترة أوبوتي، يحضرون لحرب أهلية جديدة في عام 1987 ولكن الجميع باستثناء جيش الرب للمقاومة تم إقناعهم بضرورة إرساء قواعد السلام وتم دمج العديد منهم في الهياكل السياسية المحلية والوطنية، وأصبح موسيفيني رئيسا للبلاد وبدأ برنامجا ناجحا لإعادة البناء السياسي والاقتصادي، وكان نظامه مدعوما من مجتمعات جنوب وغرب النيل التي عزلها النظام السابق، كما ضم قادة اتحاد الوطنيين الكونغوليين والديمقراطيين السابقين، وبدأت إرهابات الإصلاح الدستوري من خلال إنشاء نظام حكم محلي ديمقراطي في عام 1987، وبرلمان منتخب بشكل غير مباشر في عام 1989، وانتخاب جمعية دستورية في عام 1995، وانتخب برلمان جديد وعاد موسيفيني إلى الرئاسة بأغلبية ساحقة في عام 1996⁸.

ورثت حركة المقاومة الوطنية اقتصاد منهار حيث كانت معظم المصانع مغلقة وبالكاد يوجد جهاز إداري، ولم يتم تحصيل الضرائب وكانت العملة بلا قيمة تقريبا، أرادت حركة المقاومة الوطنية بقيادة موسيفيني تقديم برنامج اقتصادي للشركات، ولكن كان عليها تحريرها للحصول على دعم المانحين، وأدت المساعدات السخية والرغبة الحقيقية في إعادة بناء البلاد إلى فورية استئناف النمو أين قاوم النظام مطالب كثيرة من المانحين الدوليين حتى عام 1991، ولكن بعد ذلك تم تحقيق الانضباط المالي واستقرار سعر الصرف الذي يحدده السوق وتحرير معالجة المحاصيل وتسويقها، وعودة الممتلكات

⁷ E.A. Brett, State Failure and Success in Uganda and Zimbabwe: The Logic of Political Decay and Reconstruction in Africa, Crisis States Research Centre, Working Paper no.78, Johannesburg, February 2006, p: 11.

⁸ Ibid, p: 12.

الآسيوية المصادرة، والتشجيع النشط للاستثمار المحلي والأجنبي. حيث أعيد بناء البنية التحتية وكان هناك نمو بنسبة 7 في المائة منذ عام 1986، وبالتالي أدى الانتصار السياسي للحركة الوطنية للمقاومة إلى التحول إلى الدائرة الفاضلة في أوغندا. أين أدى النمو الاقتصادي إلى زيادة الدعم السياسي و الشرعي للنظام، وشجع الاستقرار السياسي الاستثمار ودعم المانحين، وهذا يدل على أنه من الممكن للدول الأفريقية أن تنتقل من الفشل إلى النجاح على الرغم من أن هذه المكاسب ليست مضمونة. حيث لا تزال قدرة الدولة ضعيفة وتعتمد على المانحين فيما يواصل جيش الرب للمقاومة هجماته على العديد من المجتمعات الشمالية في محاولة لإبعادها عن الحكومة⁹. واستمر النظام في إصدار مجموعة متطورة من إصلاحات القطاع العام بناء على مبادئ الآلية الوقائية الوطنية¹⁰:

01- أولاً القضاء على الشركات الخاسرة المملوكة للدولة ذات السلطات الاحتكارية ما أدى إلى الحد من الفساد وتعزيز مكانة الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، و في هذا الإطار قدم المانحون للنظام 80% من الموارد اللازمة لإعادة بناء بنيته التحتية المتضررة وأكثر من 50% من الميزانية التي مكنته من الحفاظ على الخدمات الأساسية ودعم التعليم الابتدائي ومع ذلك فإن التركيز على الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية يعني الفشل في إعادة بناء الوزارات الرئيسية، أو تعزيز التعليم العالي، مما يساهم في إضعاف قدرة الدولة.

02- ثانياً العودة إلى الانتخابات التنافسية وتخفيف الشروط وإعادة هيكلة الساحة السياسية، رغم أن الحركة الوطنية للمقاومة لا تزال تمنح مناصب رئيسية للنخب الجنوبية الغربية، وتغض الطرف عن الفساد وتقتل في محاربته.

03- ثالثاً أدى الاعتماد المستمر على المؤسسات التقليدية غير الليبرالية إلى استمرارية السلطة العامة والخدمات المحلية، لكنه في المقابل عزز "الأشكال الأحادية الثقافة وغير الديمقراطية للحكم المحلي".

04- نتيجة لذلك اضطرت الحركة الوطنية للمقاومة مثل معظم الأنظمة الأخرى في إفريقيا، إلى تبني سياسات هجينة والتي أدت إلى تحسينات كبيرة، ولكنها "تركت أوغندا دون القدرات المطلوبة لمتابعة أجنادات التنمية البديلة.

⁹ Ibid, p: 12.

¹⁰ E.A. Brett, Rebuilding public authority in Uganda dualist theory, hybrid social orders and democratic statehood, World Development 159, London, 2022, p: 09.

05- يوجد في أوغندا عدد كبير من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على أهداف مختلفة تتراوح بين الحكم والعمل لمكافحة الفساد وحقوق الإنسان والتنمية وغيرها وهي في الغالب منظمات شابة نسبيا تم تأسيس معظمها بعد وصول الحركة الوطنية للمقاومة للسلطة عام 1986، و تمتلك غالبية هذه المنظمات قاعدة اجتماعية وتغطية جغرافية هيكلية وطنية و تعمل على تقديم الخدمات والتخفيف من حدة الفقر، وقضايا حقوق الإنسان، وقضايا الفساد والديون، والتربية المدنية ومراقبة الانتخابات، وإشراك المجتمع المدني في حل النزاعات/بناء السلام، رغم التحديات التي يواجهها والتي تتراوح بين نقص الدعم الحكومي إلى اعتبارهم مخربين لسياسات الحكومة أو كجزء من المعارضة¹¹.

ونظرا لكون الانتخابات الحرة والنزيهة هي جوهر الديمقراطية، فمن المهم الإشارة هنا إلى أن النظام الأوغندي استحدث لجنة انتخابية مستقلة، نظمت هذه الأخيرة خمسة انتخابات وطنية بعد الاستقلال، في الأعوام 1980 و 1996 و 2001 و 2006 و 2011، ومع ذلك فقد واجهت العديد من الانتقادات حول مدى تنظيمها لانتخابات حرة ونزيهة من حيث أن استقلالها عن السلطة التنفيذية أمر مشكوك فيه للغاية لأن أعضاءها معينون من قبل الرئيس، وتتلقى هذه اللجنة تمويلها من الدولة. وفي حين تفترض نظرية الانتخابات أن الدول الديمقراطية تغير حكوماتها من خلال انتخابات تنافسية حرة ونزيهة وتسمح بتغيير الأنظمة، فإن حالة أوغندا تبدو مختلفة حيث يبدو أن الثقافة الديمقراطية المتمثلة في تغيير القيادة العليا لازالت تشكل تحديا. فضلا عن تجاهل الحكومة لمختلف الدعوات لتسمية لجنة انتخابية وطنية مستقلة عن السلطة التنفيذية، كما فشلت أيضا في إنشاء سجل إلكتروني للناخبين للحد بشكل كبير من عمليات التزوير¹².

ومن المهم أيضا تقييم طبيعة العدالة من خلال النظر في مدى مصداقية واستقلالية السلطة القضائية حيث يرأس السلطة القضائية في أوغندا رئيس القضاة وهو أيضا قاضي المحكمة العليا وهو مسؤول عن الإدارة والإشراف على جميع المحاكم في أوغندا، ويتم تعيين رئيس القضاة ونائب رئيس القضاة، والقاضي الرئيسي، وقاضي الاستئناف، وقاضي المحكمة العليا من قبل الرئيس بناءا على مشورة لجنة الخدمة القضائية وبموافقة البرلمان. ومع ذلك فإن السلطة القضائية مستمدة من الشعب وتمارس في المحاكم المنشأة بموجب الدستور باسم الشعب وبما يتوافق مع قوانين وقيم الشعب وأعرافه، غير أنه في الواقع

¹¹ Julius Byaruhanga, "Democracy in Uganda after 50 years of Independence; Acknowledgement of the Problem and Possible Solutions", Africa Challenge Foundation, Germany, 2013, p: 15.

¹² Ibid, p: 11.

هناك تقارير تفيد بأنه يمكن ملاحظة دورة التعيينات التي تثير الشكوك حول استقلال السلطة القضائية وذلك استناداً إلى حقيقة أن مسؤولي مفوضية الخدمة القضائية يتم تعيينهم من قبل الرئيس وأغلبية أعضاء لجنة التعيينات البرلمانية بما في ذلك رئيس اللجنة، وفي هذه الحالة فإن تعيين القضاة لا يتوافق مع المبادئ الأساسية لاستقلالية القضاء وأن القضاة يتم تعيينهم لأسباب مشبوهة، وعلى سبيل المثال شهدت انتخابات أوغندا عام 2006 التي أجريت بعد أشهر من رفع الحظر المفروض على الأحزاب، سجن زعيم المعارضة كيزا بيسيغي بتهمة تبدو ملفقة أين فرض الجيش حصاراً على المحكمة لإعادة اعتقال بيسيغي في تحد لأمر المحكمة التي أطلقت سراحه بكفالة، الأمر الذي من شأنه أن يقوض معدل الديمقراطية في أوغندا ما لم يتم استدراكه من خلال استقلالية سلطة القضاء عن باقي السلطات¹³.

على مدى العقود الثلاثة الماضية انتقل الاقتصاد الأوغندي من الانتعاش إلى النمو القائم على التخطيط قصير المدى إلى متوسط المدى، ونفذت الدولة عدداً من السياسات الاقتصادية بما في ذلك برامج التكيف الهيكلي، وبرنامج الانتعاش الاقتصادي، وخطة عمل لتخفيض مستويات الفقر، ونتيجة لذلك استمر نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2002 عند متوسط قدره 6.4 في المائة. وظل الاقتصاد الكلي مستقراً نسبياً مع الحفاظ على معدلات التضخم عند مستوى أدنى، بينما تمت إدارة المالية العامة والسياسات النقدية بشكل جيد إلى حد ما، وبين عامي 1999 و 2007 طورت أوغندا خطط تنمية ذات منظور طويل الأجل من خلال رؤية 2025 و رؤية 2035 على التوالي. ومع ذلك لم يتم تفعيلها بشكل رئيسي بسبب عدم وجود سياسة مناسبة وإطار قانوني ومؤسسي فضلاً عن أن نهج التنمية والتفكير الاقتصادي في ذلك الوقت المقترن بالعوامل الخارجية والداخلية لا يمكن أن يسمح بتنفيذها¹⁴.

وفي عام 2007 تبنت الحكومة إطاراً شاملاً لتخطيط التنمية الوطنية، والذي ينص على تطوير رؤية مدتها 30 عاماً سيتم تنفيذها من خلال ثلاث خطط مدتها 10 سنوات، تركز على خطط الاستثمار القطاعية، خطط تنمية الحكومة المحلية، خطط العمل السنوية، والميزانيات. وتم إطلاق خطة التنمية الوطنية الخمسية الأولى لتفعيل هذه الرؤية بداية من شهر أفريل 2010، و الهدف من هذه الرؤية هو "تحول المجتمع الأوغندي من دولة فلاحية إلى دولة حديثة في غضون 30 عاماً، وينطوي هذا على التحول من دولة ذات دخل منخفض في الغالب إلى دولة ذات دخل أعلى من المتوسط في غضون 30

¹³ Ibid, p: 13.

¹⁴ National Development Plan , Uganda Vision 2040, uganda, 2007, p: 03.

عاما، ومن المتوقع أن تنتقل الدولة إلى شريحة الدخل المتوسط بحلول عام 2017 وأن يصل نصيب الفرد إلى 9500 دولار أمريكي بحلول عام 2040¹⁵.

وتعتمد رؤية أوغندا 2040 على التقدم الذي تم إحرازه في معالجة الاختناقات الإستراتيجية التي أعاقَت التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأوغندا منذ استقلالها على غرار التنوع الأيديولوجي، والقطاع الخاص الضعيف، الموارد البشرية المتخلفة، البنية التحتية غير الكافية، السوق الصغيرة، ونقص التصنيع، قطاع الخدمات المتخلف، تخلف الزراعة، ضعف الديمقراطية، كما تتمحور رؤية 2040 حول تعزيز أساسيات الاقتصاد لخلق الفرص الوفيرة في جميع أنحاء لتشمل: النفط والغاز، السياحة، المعادن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفرصة القوى العاملة، الموقع الجغرافي والتجارة والموارد المائية، والتصنيع ومن ناحية أخرى تشمل الأساسيات: البنية التحتية (الطاقة، النقل، المياه، النفط، العلوم والتكنولوجيا والهندسة والابتكار، التنمية الحضرية والسلام والأمن والدفاع¹⁶.

تعتبر أوغندا دولة ديمقراطية على الرغم من وجود عدد كبير من التحديات الديمقراطية على غرار التلاعب بالأنظمة والمؤسسات من خلال السلطة التنفيذية وتقليل الفصل بين السلطات الثلاثة السلطة القضائية والتنفيذية والتشريعية، ومع ذلك فمن المهم أن نعترف بحقيقة أن أوغندا قد خطت على مدى الخمسين عاما الماضية منذ الاستقلال بعض الخطوات في محاولة تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، في الختام لا يزال الطريق طويلا أمام أوغندا لاستكمال مسار إعادة بناء دولة تقوم على أسس ديمقراطية فعالة وتحقيق ذلك لا يتطلب فقط من يسمى "القادة الثوريين" ولكن أيضا المشاركة الجماعية للمواطنين فضلا عن تكثيف ودعم مؤسسات القيادة السياسية، وتعزيز دور الأحزاب السياسية، والتخطيط التنموي الاجتماعي والاقتصادي الفعال، والاعتراف بالابتكار وقبوله في مجالات العمل، وتعزيز مؤسسات القيادة السياسية¹⁷.

المطلب الثاني: إعادة بناء الدولة في رواندا

نالت رواندا الاستقلال بعد فترة انتقالية تميزت بنزاع داخلي عنيف من قبل الحكام الاستعماريين المغادرين، حيث سعوا إلى وضع السيطرة على مقاليد الدولة في أيدي أغلبية عرقية استعبدت باقي الأقليات وكرس حكام رواندا ما بعد الاستعمار لما يقرب من ثلاثة عقود حكما إثنوقراطيا أدى إلى استمرار

¹⁵ Ibid, p: 04.

¹⁶ Ibid, p: 03.

¹⁷ Julius Byaruhanga, Op.cite, p: 24.

الإرث الاستعماري السلبي المتمثل في الانقسام العرقي، أين مارسوا بشكل منهجي سياسة الإقصاء والقمع الذي عرض استقرار البلاد على المدى الطويل لخطر الانهيار، وأدت في النهاية إلى حرب أهلية وبلغت ذروتها في الإبادة الجماعية عام 1994. وبعد الإبادة الجماعية وهزيمة وإسقاط النظام القديم شرعت النخبة الحاكمة الجديدة - التي قضى معظمها ما يقرب من ثلاثة عقود في المنفى أو ولدوا هناك - على إعادة بناء الدولة المنهارة وإعادة تنظيم سياسات البلاد، وشهدت السنوات الماضية جهودا مدروسة لإعادة توجيه البلاد بعيدا عن سياسة الانقسام والإقصاء في ظل الجمهوريتين الأولى والثانية، نحو نظام يسعى لتحقيق المصالحة الوطنية والوحدة والإنصاف والاندماج¹⁸.

الفرع الأول: مرحلة ما بعد الاستعمار

ظهرت أربعة أحزاب سياسية في عام 1959 بعد إذعان السلطات الاستعمارية البلجيكية في النهاية لتشكيلها، وتشكلت الأحزاب الأربعة الرئيسية على أسس عرقية، حيث أسس أتباع التوتسي التقليديون والملكيون ما عرف بالاتحاد الوطني لرواندا سنة 1959 وشنوا حملة ضد جميع أشكال التمييز أين وكان الموقف الرسمي للحزب هو أن "العرق لم يكن عاملا سياسيا ذا صلة وأن الديمقراطية تعني الاستقلال عن الحكم الأوروبي فقط". ومع ذلك تميز أنصار حزب الاتحاد الوطني لرواندا بعدم تسامحهم تجاه خصومهم من الهوتو والتوتسي الذين استنكروهم بوصفهم خونة وأعداء والدعوة إلى إبادةهم، و خلال سنة 1960 دعا الحزب إلى الحكم الذاتي ومن ثم الاستقلال التام بحلول عام 1962.

كما أصبحت جمعية النهوض الاجتماعي للجماهير التي تأسست في وقت سابق في عام 1957 كمجموعة مدنية وكانت منشغلة مسبقا بقضايا العرق حزبا في 1959، و يرى أنصارها في رواندا على أنها مستعمرة لـ "التوتسي الإثيوبيين" وأعلنوا بأن كفاح الهوتو كان ضد الاستعمار التوتسي، وعارض الحزب جميع أشكال التعايش بين الهوتو والتوتسي، كما تأسست أيضا في عام 1957 حركة موهوتو الاجتماعية من قبل معلم تعليم كاثوليكي غريغوار كايباندا والذي كان أول رئيس لرواندا، و تلقى مساندة من بلجيكا على تحويل الحركة إلى حزب سياسي تحت مسمى حزب حركة تحرير الهوتو (بارميهوتو) وكان هدف الحزب المعلن بوضوح هو "تحرير الهوتو"، كما أسس التيار المعتدل التوتسي التجمع

¹⁸ Frederick Golooba-Mutebi, "Collapse, War And Reconstruction In Rwanda", Crisis States Research Centre, Working Paper No. 28, London, 2008, p: 01.

الديمقراطي لرواندا، و الذي لاقى معارضة شديدة من قبل الهوتو المتطرفين الذين رأوا أنه حسان طروادة للنظام الملكي فضلا عن اعتبار المتطرفين التوتسي أن أعضاء الحزب خونة¹⁹.

وخلال معظم الحقبة الاستعمارية عمل المسؤولون البلجيكيون للحفاظ على تفوق العرق التوتسي عن طريق إزاحة زعماء الهوتو وتفضيل التوتسي في مجالات التعليم وتركيز المناصب الإدارية في أيديهم وكرست هذه السياسات العداء بين الهوتو والتوتسي بشكل مباشر أين أصبحت رواندا ساحة رئيسية للتعنئة السياسية بداية من أعمال العنف العرقية في نوفمبر 1959 والتي تجاوزت قدرة السلطات الاستعمارية على السيطرة عليها، ثم حشدت النخب السياسية من الهوتو شبابا معظمهم من الهوتو لمهاجمة أفراد مجتمع التوتسي وممتلكاتهم في الأجزاء الوسطى والشمالية الغربية من البلاد، و ردا على ذلك قام مؤيدو الاتحاد الوطني لرواندا من التوتسي والهوتو على حد سواء بضرب واعتقال وتعذيب واغتيال القادة السياسيين من الأحزاب المعارضة بما في ذلك التوتسي المتهمين بعدم الولاء للنظام الملكي، وبدعم من الحكام الاستعماريين البلجيكيين أطاح الهوتو بنظام التوتسي الملكي ليبدأ ما اتضح أنه 35 عاما من الهيمنة السياسية للهوتو في رواندا، من خلال أول انتخابات سنة 1961 وبدعم من الإدارة الاستعمارية فازت الأحزاب التي يقودها الهوتو و تولي غريغوار كايباندا عن حزب بارمهورو رئاسة البلاد بعد تحولها من الملكية إلى الجمهورية²⁰.

استمرت الكنيسة في إدارة معظم المدارس بعد الاستقلال و خلال سنة 1965 تم إبرام اتفاقية بين الكنيسة الكاثوليكية والحكومة الرواندية أدت إلى تأميم العديد من مدارس الكنيسة، وأدت إلى نظام تم فيه تصنيف المدارس على أنها عامة أو خاصة أو مدعومة. واعترفت الدولة رسميا بحق الآباء في اختيار المدرسة، مما يسمح لهم بإرسال أطفالهم إلى المدارس الخاصة إذا أمكنهم ذلك، غير ان قطاع التعليم أيضا لم يسلم من التقسيم العرقي حيث أنه وبحلول سبعينيات القرن الماضي تم تقسيم المدارس العامة والمدعومة بصورة تعكس التكوين العرقي للبلد: 90% من الهوتو ، و 9% من التوتسي ، و 1% من توا هذه الحصص تنطبق أيضا على مؤسسات التعليم العالي²¹.

¹⁹ Ibid, p: 04.

²⁰ Krishna Kumar, team leader, "Rebuilding Postwar Rwanda The Role of the International Community", Center for Development Information and Evaluation, A.I.D. Evaluation Special Study Report No. 76, 1996, p: 02.

²¹ John Bridgeland, Stu Wulsin, Mary McNaught, "Rebuilding Rwanda From Genocide To Prosperity Through Education", Civic Enterprises, LLC With Hudson Institute, 2009, p: 06.

وتميزت الجمهورية الأولى (1962-1973) بمواجهات عرقية قتل فيها العديد من التوتسي، ولا سيما القادة أو أجبروا على الفرار، و في المقابل كانت هناك العديد من الغارات التي قام بها منفيون من التوتسي إلا أنهم قبلوا بالقمع من قبل الحكومة والجيش اللذين يهيمن عليهما الهوتو، و خلال عام 1973 قامت الجمهورية الثانية في رواندا مباشرة بعد الاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلاب من قبل وزير الدفاع آنذاك جوفينال هابياريمانا، الذي أسس ديكتاتورية شمولية وحظر جميع الأحزاب السياسية، ولكن في عام 1974 أنشأ حزبه الحركة الوطنية الثورية من أجل التنمية باعتباره الحزب الوحيد المسموح به قانونا في البلاد، وكان ينظر إلى الجمهورية الثانية على نطاق واسع على أنها أقل فساد نسبيا وجادة في التنمية وطوال تلك الفترة بدا أن رواندا حققت مكاسب مهمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أين تم بناء الطرق وغيرها من البنية التحتية للاتصالات، وزيادة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وتوسيع أعمال تطوير الزراعة. كما أن التوترات العرقية قد تراجعت نسبيا ما عدا بعض الغارات من قبل قبائل التوتسي خلال معظم السنوات العشرين من الجمهورية الثانية (1973-1994)²².

انضم بعض لاجئي التوتسي في أوغندا -بمن فيهم الرئيس كاغامي- إلى تمرد بقيادة يوري موسيفيني الذي تولى السلطة في أوغندا عام 1986 ثم ساعد كاغامي وآخرون في تشكيل الجبهة الوطنية الرواندية وهي جماعة متمردة تسعى للحصول على حصة أكبر من التوتسي في حكومة رواندا وحق عودة اللاجئين. في عام 1990 شنت الجبهة الوطنية الرواندية هجوما في رواندا إعلانا ببداية حرب أهلية استغلها متطرفو الهوتو لنشر الخوف والكراهية للتوتسي، ووقعت الحكومة التي يقودها الهوتو في رواندا اتفاق سلام مع الجبهة الوطنية الرواندية في عام 1993 لكن التنفيذ تأخر، عندما أسقطت طائرة نقل رئيسي رواندا وبوروندي فوق العاصمة كيغالي مما أسفر عن مقتل كلا الزعيمين، كما سيطر المتشددون الهوتو واغتالوا المعتدلين في الحكومة الانتقالية وأطلقوا خطة للقضاء على أقلية التوتسي، وصوت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إيقاف نشاط بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة و سحب القوات التي كان من الممكن أن تحمي المدنيين²³.

في افريل 1994 دبر أعضاء متطرفون من أغلبية الهوتو في رواندا (التي كانت تقدر في ذلك الوقت بـ 85% من السكان) عملية إبادة جماعية لحوالي 800000 شخص من العرق التوتسي - أكثر من 10% من السكان - في غضون فترة ثلاثة أشهر فقط، كما لم تسلم منهم حتى أقلية توا، حيث تم

²² Ibid, p: 03.

²³ Alexis Arief, "Congressional Research Service, Rwanda: In Brief", R44402, Usa, February 23, 2021, p:03.

توزيع الأسلحة للميليشيات الشعبية و إصدار الأوامر عبر الراديو. بعد ذلك سيطرت الجبهة الوطنية الرواندية على العاصمة كيغالي في يوليو 1994 منبهة الإبادة الجماعية، حيث فر حوالي مليوني شخص معظمهم من الهوتو الروانديين - بما في ذلك بعض ضباط الجيش وقادة الميليشيات والمنظرين المتطرفين - إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. ونشرت رواندا قواتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 1996 لملاحقة أولئك الذين دبروا الإبادة الجماعية. في نوفمبر 1994 أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR) في بتزانيا لمقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية وأنهت المحكمة الجنائية الدولية التي تلقت تمويلا من الولايات المتحدة عملها في عام 2012 بعد أن أدانت 62 شخصا. في حين انتقدت الحكومة الرواندية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لأسباب مختلفة، بما في ذلك الإفراج المبكر الممنوح لبعض المدانين، وعلى الصعيد المحلي نظمت رواندا محاكمات محلية لأكثر من مليون من شخص من الجناة²⁴.

الفرع الثاني: مرحلة إعادة بناء الدولة في رواندا

نفذت الحكومة الرواندية خلال فترة ما بعد الحرب سلسلة من عمليات الإصلاح للقطاع الأمني على غرار تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم بعضهم ضمن جيش نظامي ونتيجة لهذا البرنامج انخفض عدد الأفراد في القوات المسلحة الرواندية بمقدار النصف، إصلاح جهاز الشرطة، إصلاح القطاع القضائي ضمن منظور العدالة الانتقالية (محاكم محلية) التي تم تجسيدها لمحاكمة المشتبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية، أين يتم اختيار القضاة من السكان المحليين ويصدرون أحكامهم بناء على الشهادات المقدمة من السكان المحليين و هذا بداية من سنة 2005 وهذا وفقا لأحكام القانون الأساسي لعام 2001 وبدأ إصدار الأحكام على المتورطين في جرائم الإبادة منتصف عام 2006، وعلى الرغم من صدور غالبية الأحكام خلال أول سنتين أو ثلاث سنوات إلا أن المحاكمات تواصلت بسبب العودة المستمرة للاجئين، وأعلنت الحكومة الرواندية في ماي 2011 أنه سيتم إعلان إغلاق المحاكمات رسميا بحلول نهاية السنة²⁵.

وفي السنوات التي تلت الإبادة الجماعية، تم اعتقال أكثر من 120 ألف شخص واتهامهم بتحمل المسؤولية الجنائية عن مشاركتهم في أعمال القتل. للتعامل مع هذا العدد الهائل من الجناة، تم إتباع

²⁴ Ibid, p: 03.

²⁵ Shinichi Takeuchi, "Gacaca and DDR: The Disputable Record of State-Building in Rwanda", JICA Research Institute, No. 32, Japan, 2011, p: 13.

الاستجابة القضائية على ثلاثة مستويات²⁶: 01- المحكمة الجنائية الدولية لرواندا: أنشأها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 8 نوفمبر 1994، وتتمتع المحكمة بصلاحيات محاكمة الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية كبيرة عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في رواندا في الفترة ما بين 1 جانفي و31 ديسمبر 1994. وبدأت المحاكمة الأولى في جانفي 1997 وبحلول ديسمبر 2012 كانت المحكمة قد أكملت مهمتها فمن بين 92 شخصا متهمين بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب أُدين 49 شخصا، وتم سحب قضيتين وأُحيل 10 إلى السلطات القضائية الوطنية (2 إلى فرنسا، و8 إلى رواندا)، وتوفي متهمان قبل استكمال الإجراءات القانونية، وتمت تبرئة 14 متهما، ولا يزال تسعة متهمين طلقاء.

02- نظام المحاكم الوطنية: وتحاكم المحاكم الوطنية في رواندا المتهمين بالتخطيط للإبادة الجماعية أو بارتكاب جرائم خطيرة بما في ذلك الاغتصاب، وبحلول منتصف عام 2006 كانت المحاكم الوطنية قد حاکمت ما يقارب 10.000 من المشتبه بهم في جرائم الإبادة الجماعية. وفي عام 2007 ألغت الحكومة الرواندية عقوبة الإعدام والتي تم تنفيذها آخر مرة في عام 1998 عندما تم إعدام 22 شخصا أُدينوا بجرائم تتعلق بالإبادة الجماعية. وقد أزال هذا التطور عقبة رئيسية أمام إحالة قضايا الإبادة الجماعية من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى المحاكم الوطنية، مع اقتراب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من نهايتها.

03- نظام محاكم غاكاكا: ولمعالجة حقيقة أن هناك الآلاف من المتهمين ما زالوا ينتظرون المحاكمة في نظام المحاكم الوطنية، ولتحقيق العدالة والمصالحة على المستوى الشعبي، أعادت الحكومة الرواندية في عام 2005 إنشاء نظام المحاكم المجتمعية التقليدية المسمى "جاكاكا"، وتنتخب المجتمعات المحلية على المستوى المحلي قضاة للاستماع إلى محاكمات المشتبه بهم في جرائم الإبادة الجماعية المتهمين بارتكاب جميع الجرائم باستثناء التخطيط للإبادة الجماعية، وأصدرت المحاكم أحكاما مخففة إذا كان الشخص تائبا وسعى إلى المصالحة مع المجتمع. وفي كثير من الأحيان يعود السجناء المعترفون إلى منازلهم دون عقوبات إضافية أو يتلقون أوامر بتنفيذ خدمات اجتماعية، ونظرت أكثر من 12 ألف محكمة مجتمعية في أكثر من 1.2 مليون قضية في جميع أنحاء البلاد.

²⁶ United nation, The Justice and Reconciliation Process in Rwanda, March 2014, p: 01

في الواقع كان أداء رواندا في فترة ما بعد الصراع جيدا إلى حد ما من حيث توفير الأمن والخدمات الأساسية الأخرى، كما تطور القطاع الاجتماعي في رواندا بسرعة منذ انتصار الجبهة الوطنية الرواندية مدعوما بشكل كبير بالمساعدات الدولية بين عامي 2001 و2006 منها 50.6% من إجمالي المساعدات من لجنة المساعدة الإنمائية، وقد زادت بشكل كبير مؤشرات مثل متوسط العمر المتوقع والالتحاق بالمدارس، أين ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية من 70% في عام 1990 إلى 150% في عام 2008²⁷. وكانت الصادرات الرواندية قبل الحرب الأهلية تتألف بشكل شبه حصري من مادتي القهوة والشاي، وبعد الحرب أصبحت الموارد المعدنية واحدة من أهم صادراتها مثل النيوبيوم والتنتاليوم والفاناديوم مما أصبح يمثل 18.2% من إجمالي الصادرات، كما ساهم النمو الاقتصادي المرتفع في تحسين مستويات معيشة الناس حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 11% في عام 2008 مما ساهم في زيادة شرعية النظام. واستنادا على ماسبق يمكن استخلاص سمتين من سمات إعادة بناء الدولة في رواندا ما بعد الصراع: أولا كانت القوة القسرية للجبهة الوطنية الرواندية هي القوة الدافعة الرئيسية لهذه العملية بعد انتصارها العسكري الكامل في الحرب الأهلية وفي العمليات العسكرية لمكافحة التمرد ما جعلها أساسا للاستقرار السياسي، ثانيا سعت الحكومة التي تقودها الجبهة الوطنية الرواندية لاكتساب الشرعية من خلال الاستقرار السياسي، تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام منذ نهاية الحرب الأهلية²⁸.

بعد فوز الجبهة الوطنية الرواندية بانتصار عسكري في عام 1994 و على غير العادة اختارت عدم الاستيلاء على السلطة حصريا وأنشأت تحالفا ترتيبيا يشمل عددا كبيرا من الأحزاب السياسية لتقاسم السلطة مع أفضلية لها، و من ثم تحديد فترة انتقالية طويلة لمدة تسع سنوات قبل اعتماد دستور جديد وإجراء أول انتخابات في رواندا بعد الإبادة الجماعية في عام 2003، خلال هذه السنوات حدثت العديد من التغييرات على مستوى المناصب العليا مست مختلف الشركاء السياسيين وبلغت ذروتها في استبدال الرئيس بيزيمونغو وهو من الهوتو بنائب الرئيس آنذاك بول كاغامي وهو من التوتسي عن الجبهة الوطنية الرواندية سنة 2003، وسنت قوانين قوية لتجريم التقسيم العرقي في عام 2002 وأيديولوجية الإبادة الجماعية في عام 2003، هذه المؤشرات أفضت إلى ضعف الأصوات المعارضة مما سمح للجبهة

²⁷ Ibid, p: 26.

²⁸ Ibid, p: 29.

الوطنية بتحقيق مزيد من الانتصارات في انتخابات 2010 و 2017 فضلا عن تعديل دستوري من شأنه أن يسمح للرئيس بول كاغامي بالبقاء في منصبه حتى عام 2034²⁹.

في مواجهة دولة توقفت فيها جميع الأنشطة الاقتصادية تقريبا بشكل مفاجئ و قلة اليد العاملة المؤهلة لتوفير الخدمات العامة الأساسية، وضع النظام الجديد لنفسه هدفا طموحا يتمثل في إعادة بناء دولة تكنوقراطية قادرة على تسهيل تحول رواندا إلى اقتصاد متوسط الدخل من خلال الاستثمار في الخدمات المدنية القائمة على الجدارة، مع خلق بيئة لا تسامح فيها مع الفساد و وضع معايير لمساءلة الموظفين العموميين من خلال عقود الأداء فضلا عن اللامركزية في صنع القرار في عدد من المجالات، وتنفيذ برنامج إلزامي من أجل تقديم الخدمات العامة بشكل أكثر كفاءة. وساعد الحجم الإقليمي الصغير لرواندا والكثافة السكانية العالية النظام على بث قوة الدولة وتنفيذ سياساته على جميع المستويات، كما كان من المقرر أن تصبح الرسوم الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية مجانية وأن يتم بناء نظام جامعي وطني مع توفير فرص للمنح الدراسية، و بناء جامعات في جميع أنحاء البلاد، في الوقت نفسه كان من المقرر أن يكون لدى الروانديين خطط تأمين صحي مدعومة من الدولة³⁰.

جمع نهج النظام الاقتصاد الرواندي بين المبادئ والممارسات الليبرالية وغير الليبرالية، من خلال اعتماد التجارة الحرة و الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الإقليمية بما في ذلك السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، ومجموعة شرق إفريقيا (EAC)، ومؤخرا منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في عام 2018. كما قامت ببناء بيئة تنظيمية مناسبة للاستثمار التجاري لجذب المستثمرين الأجانب وتشجيع رجال الأعمال المحليين، احتلت رواندا المرتبة الثانية في إفريقيا في مؤشر سهولة الاستثمار لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي، كما عززت تنمية القطاع الخاص وسعت إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن الزراعة، من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية والطاقة، وأصبحت قطاعات مهمة للاستثمار الخاص، وخلافا لمبادئ السوق الحرة أوجد النظام فرصا ريعية لنفسه في قطاعات معينة على غرار النقل والتعدين أين أنشأ الحزب الحاكم والجيش الرواندي شركات خاصة واستفادوا من الاستثمار فيها³¹.

²⁹ Omar Shahabudin Mcdoom, "Securocratic State-Building: The Rationales, Rebuttals, And Risks Behind The Extraordinary Rise Of Rwanda After The Genocide", African Affairs, Vol. 121, University of Oxford, September 2022, p: 545.

³⁰ Ibid, p: 556.

³¹ Ibid, p: 557.

ويتولى الرئيس كاغامي منصبه منذ عام 2000 وينظر إليه على نطاق واسع على أنه صانع القرار البارز في البلاد، صعد كاغامي إلى الرئاسة لأول مرة عبر انتخابات داخلية للجبهة الوطنية الرواندية (خلال النظام الانتقالي بعد الإبادة الجماعية)، وأعيد انتخابه بأكثر من 90% من الأصوات في الانتخابات المباشرة التي أجريت في سنوات 2003-2010-2017، ويحظى الائتلاف الذي تقوده الجبهة الوطنية الرواندية بالأغلبية في البرلمان تقريبا، أما المقاعد المتبقية تشغلها الأحزاب أو المستقلون الذين يتمتعون عن النقد المباشر للجبهة الوطنية أو الرئيس كاغامي، كما وافق الناخبون من خلال الاستفتاء على دستور جديد عبر استفتاء في عام 2015 وبموجب الدستور الجديد سيتم تقصير فترة الرئاسة إلى خمس سنوات بدل سبع سنوات، و يرجح المراقبون أن يبقى كاغامي في منصبه حتى عام 2034 رغم نفيه ذلك³².

ورغم ذلك أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية عن مخاوفها بشأن العمليات الانتخابية في رواندا، بما في ذلك المخالفات الإجرائية الواضحة، وانعدام الشفافية في جدولة الأصوات، والقيود الإعلامية، والتحديات القانونية، والتهديدات، والملاحقات الجنائية التي تستهدف مرشحي المعارضة وأحزابها خلال جلسة استماع في الكونجرس عام 2017 بشأن رواندا. أين أكد مسؤول في وزارة الخارجية أنهم غير قادرين على تقييم الانتخابات الرئاسية لعام 2017 على أنها حرة ونزيهة بعد حظر العديد من أحزاب المعارضة البارزة ومحاكمة المعارضين السياسيين والصحفيين بسبب تهديد أمن الدولة أو زرع الانقسام العرقي، كما أفادت منظمة هيومن رايتس ووتش في عام 2020 أن تدخل الدولة وترهيبها أجبر العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني و وسائل الإعلام على التوقف عن العمل في القضايا السياسية وحقوق الإنسان³³.

لقد طورت رواندا مفهوم إعادة بناء الدولة من خلال عاملين أساسيين: أولا التطلعات التنموية للنظام غير العقائدية من الناحية الإيديولوجية، ثانيا إعطاء الأولوية للأمن على الحرية والاستقرار على السلام مما يضعنا أمام مقارنة أمنية فعالة بالنظر إلى أهمية النتائج المتوصل إليها، فضلا عن تكيف معتقدات النظام مع أهدافه الأساسية المتمثلة في الأمن والوحدة. لا تزال رواندا دولة إثنوقراطية طموحة من الناحية التنموية يتم فيها فرض التعايش غير العنيف أكثر من كونها دولة موحدة مبنية على فهم مشترك للنظام الاجتماعي والسياسي، و مع ذلك يبقى الاختبار الحقيقي للمسار المختار للبلد هو خلافة النظام في ظل عدم وجود بديل لنفسه من أي جهة فاعلة قادرة على ضمان الأمن والتنمية في رواندا في المستقبل، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن كل انتقال للنظام في رواندا منذ عام 1896 قد حدث خارج القنوات المؤسساتية.

³² Alexis Arieff, Op.cite, p: 04.

³³ Ibid, p: 04.

المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة في جنوب إفريقيا

تعد جنوب إفريقيا واحدة من أقدم الدول في القارة الأفريقية حيث تضم العديد من القبائل على غرار قبائل الخوي والبوشمن والخورسا والزولو، وكانت بريطانيا مهتمة بهذا البلد خاصة بعد اكتشاف احتياطات وفيرة من الماس ما أدى إلى اندلاع حروب بين بريطانيا وهولندا، وفي عام 1910 اندمجت القبائل الرئيسية تحت وحدة جنوب إفريقيا، وفي عام 1931 أصبحت جنوب إفريقيا مستعمرة بريطانية كاملة.

الفرع الأول: مرحلة الفصل العنصري:

على الرغم من أن هذا البلد كان تحت الحكم البريطاني، إلا أنهم اضطروا إلى تقاسم السلطة مع السكان الأصليين، واستمر تقسيم السلطة هذا حتى الأربعينيات، عندما فاز الحزب الوطني بأغلبية في البرلمان ورسخت استراتيجيات الحزب على أساس الفصل العنصري (الذي تم تبنيه في عام 1948) بهدف حماية النظام الاقتصادي والاجتماعي في البلاد مع الهيمنة للجنس الأبيض، ومع ذلك فقد حذرت الحكومة البريطانية في كثير من الأحيان من قضية الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ومنذ ستينيات القرن الماضي تم تنفيذ "الفصل العنصري الكبير"³⁴ ويصنف قانون الفصل العنصري الشعب وفقا لثلاث مجموعات عرقية: بيضاء رئيسية، الأفارقة السود، والأشخاص من أصول مختلطة، ثم أضيف الآسيويون كفئة رابعة.

وانطلقت التنمية الاقتصادية في جنوب أفريقيا بتدخل حكومي موسع في الاقتصاد خاصة مع بداية استغلال المعادن وإنشاء الصناعات ذات الصلة، ومع ذلك ظلت الصناعة التحويلية إلى حد ما دون المستوى حتى أجبرت الحرب العالمية الأولى جنوب إفريقيا على الدخول في مرحلة من النمو الصناعي مع بدء التصنيع المخطط للدولة من خلال الحماية الجمركية، وحفزت سياستها في التصنيع البديل للاستيراد مرحلة فارقة من التطور الصناعي خلال ثلاثينيات القرن الماضي، عندما تركز التصنيع على معالجة المنتجات الأولية وإنتاج السلع الاستهلاكية للعلامة التجارية المحلية، أين قفز الإنتاج الجنوب إفريقي من توفير 27% فقط من المتطلبات المحلية في عام 1929 إلى 50% بحلول عام 1940، و إلى 75% بحلول عام 1960.³⁵

³⁴ Azi Ayubi, "Apartheid policy in South Africa", International Journal of Science and Society, Volume 5, Indonesia, 2023, p: 124.

³⁵ John M. Luiz, "The Evolution and Fall of the South African Apartheid State: A Political Economy Perspective", Ufahamu: A Journal of African Studies, vol 26, Université de Californie, 1998, p: 54.

وأنشأ هذا النظام إطاراً تنظيمياً لفترة من التوسع الاقتصادي والاستقرار السياسي حيث تم تجميع العداوات العرقية والطبقية المدمجة في الهيكل الاجتماعي من خلال نظام قمعي للغاية، أدى نظام الفصل العنصري إلى تسريع التنقل الطبقي بين البيض وإلى حد أقل انتشاراً لسكان المدن الملونين والهنود بينما أحبط عمليات مماثلة بين الأفارقة، وأصبح شكل الدولة العنصرية غير عملي بشكل متزايد منذ أواخر السبعينيات بسبب عدم كفاءته الاقتصادية وغير قابل للإدارة سياسياً نتيجة للتعقيد السياسية المتزايدة ضد الفصل العنصري، وأدى تركيز الموارد الاجتماعية والاقتصادية في يد البيض و نزوح سكان المدن السود ضعيفي الموارد إلى الأطراف الحضرية إلى إنتاج خريطة عرقية وطبقية للدولة بحلول أوائل السبعينيات وأدت العمليات المتسارعة للتحضر السريع والتميز الطبقي منذ الثمانينيات إلى تآكل نسيج الفصل العنصري، حيث ظهرت قوى اجتماعية واقتصادية جديدة في الحياة الحضرية عندما بدأ الأفارقة يكافحون من أجل الوصول إلى المناطق الأساسية للمدينة أو من أجل زيادة الموارد لجعل الحياة الحضرية على هوامش الدولة أكثر تحملاً³⁶.

وبعد عام 1970 كان هناك تخفيف تدريجي لمشاركة الحكومة في الاقتصاد من خلال اقتراح التحول إلى دعم و ترويج الصادرات، وفي عام 1972 تم تقديم مخطط جديد لتحفيز التصدير وبدأت السلطات في تفكيك القيود الكمية على الواردات وتم تسريع هذه العملية بعد عام 1983 وفي أبريل 1990 اعتمدت الحكومة نظاماً قوياً لدعم الصادرات في شكل مخطط حوافز التصدير، كما تبنت الحكومة سياسة الخصخصة في أواخر الثمانينيات وأعلنت عن تخفيضات كبيرة في التعريفات بما يتماشى مع هدفها العام المتمثل في تحرير الاقتصاد³⁷.

وأصبح من الواضح بشكل متزايد في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات أن حل النزاعات داخل المناطق السكنية السوداء لا يمكن تأمينه دون تلبية الاحتياجات التنموية لتلك المناطق في اتفاقيات السلام وعمليات إعادة البناء، كما أصبح من الواضح أن مشاكل المناطق السكنية السوداء والحاجة إلى الموارد والبنية التحتية والاتصالات وغيرها لا يمكن حلها من خلال خطط وعمليات التنمية التي تقتصر على المناطق السوداء وحدها، بل المطلوب هو إعادة بناء الدولة بأكملها، من خلال إعادة هيكلة دولة الفصل العنصري ككل بهدف التوصل إلى حل دائم وواسع النطاق للتعامل مع الصراع في المناطق السكنية

³⁶ Doug Hindson, "The apartheid city : construction, decline and reconstruction", University of Durban-Westville, South Africa, 1996, p: 76.

³⁷ John M. Luiz, Op.cite, p: 55.

السوداء، ومنذ أوائل التسعينيات بذل كل من الباحثين وصانعي السياسات جهوداً حثيثة لصياغة نهج جديد للسياسة الحضرية استعداداً لحكومة جديدة غير عرقية³⁸.

الفرع الثاني: مرحلة إعادة بناء الدولة في جنوب إفريقيا

في فيفري 1990 وبتشجيع من المجتمع الدولي ومعارضة شديدة من مختلف الحركات المناهضة للفصل العنصري، رفع الرئيس الجنوب إفريقي فريديريك ويليام دي كليرك الحظر المفروض على حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والأحزاب السياسية اليسارية الأخرى، وإطلاق سراح نيلسون مانديلا من السجن وبدأ الإلغاء التدريجي لقانون الفصل العنصري وأجريت انتخابات غير تمييزية لأول مرة في عام 1994 أين حقق حزب المؤتمر الوطني نصراً كبيراً واختير نيلسون مانديلا كأول رئيس أسود لجنوب إفريقيا³⁹.

شرعت الحكومة التي يقودها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بقيادة نيلسون مانديلا في تنفيذ ثلاث سياسات رئيسية كطريقة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع في جنوب إفريقيا وفي الوقت نفسه تحقيق لحظة الصراع في جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري⁴⁰:

01- كان الأول هو برنامج إعادة الإعمار والتنمية، الذي كان هدفه الأساسي هو الحد من الفقر وفي نفس الوقت تعزيز فرص العمل، وكان البرنامج عبارة عن إطار للسياسة يهدف إلى تجاوز ميثاق (الحرية) إلى برنامج فعلي للحكومة.

02- السياسة الثانية كانت إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، وكانت هذه الآلية تهدف إلى الكشف عن أنشطة جميع الأطراف في الماضي لفهم الحقائق الخفية لعصر الفصل العنصري، ولتمهيد الطريق للتسامح، حيث يرى نيلسون مانديلا نفسه أن "المصالحة الحقيقية يجب أن تستند إلى إنشاء مجتمع ديمقراطي حقا وغير عنصري وغير متحيز بحيث يتم التخلص من كل ما يؤدي إلى التوتر العرقي والإثني في المجتمع.

03- السياسة الثالثة هي سياسة العمل الإيجابي، وتم تصميم هذه السياسة لمعالجة التظلمات المتعلقة بالتوظيف بهدف توسيع الفرص لمجتمع السود ومعالجة الظلم في ممارسات التوظيف.

³⁸ Ibid, p: 77.

³⁹ Azi Ayubi, Op.cite, p: 125.

⁴⁰ Paul Sunday Omoyefa, "Post-apartheid South Africa: A Need for Genuine Conflict Transformation", Journal Of Conflictology, Volume 5, 2014, p: 56.

لم تغطي السياسات الثلاث جميع الأسباب الجذرية للصراع في نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا حيث كان التركيز على الإسكان والتوظيف والمصالحة في شكل تسوية، و يمكن القول أن السياسات الثلاث لم ترق إلى مستوى التوقعات كمكونات لتحويل الصراع في جنوب إفريقيا، أين كان هناك الكثير من الاضطرابات الهيكلية والعلائقية والشخصية والثقافية في مجتمع الفصل العنصري مما يتطلب عمليات إعادة بناء طويلة الأمد ومتطورة ديناميكيا، و بالتالي فالسياسات الثلاث لم تحقق نتائج في مجال تحويل الصراع ولكن في تسوية النزاعات فقط⁴¹.

ورثت الحكومة التي وصلت إلى السلطة في جنوب إفريقيا عام 1994 الموروثات الاقتصادية والاجتماعية للفصل العنصري، وواجهت مجموعة كبيرة من العمالة غير الماهرة والعاطلة عن العمل وفقرًا حادًا وواسع النطاق، وضعفا في الوصول إلى التعليم والصحة والمرافق العامة الأساسية الأخرى لغالبية كبيرة من السكان. وأدت مجموعة من ضوابط رأس المال المفروضة من الداخل وتأثير العقوبات الاقتصادية والعزلة السياسية عن الخارج إلى قطع الاقتصاد الجنوب إفريقي عن بقية العالم، و واجهت الحكومة الجديدة مستقبلا سياسيا صعبا، وساد شك كبير في ذلك الوقت حول إمكانية تغيير الأداء الاقتصادي بنجاح، غير أن الانتقال بنجاح من الفصل العنصري إلى الديمقراطية جعل حكومة جنوب إفريقيا تحقق مكاسب جيدة في استقرار الاقتصاد وإرساء أساس متين لنمو اقتصادي أعلى وتحسين واسع النطاق في مستويات المعيشة، أين تم تخفيض أسعار الفائدة، والسيطرة على التضخم، كما خضع الاقتصاد لتحول هيكلي كبير فضلا عن زيادة الكفاءة الصناعية من خلال زيادة التعرض للمنافسة من الخارج وأصبح الاقتصاد أكثر تنوعا وأقل عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية. أين زاد معدل النمو الاقتصادي بأكثر من الضعف منذ نهاية الفصل العنصري في عام 1994⁴².

حققت جنوب إفريقيا نجاح كبير في استقرار اقتصادها على مدى 10 سنوات بعد نهاية الفصل العنصري فبعد أن كانت نسبة التضخم تتراوح بين 10 و 15 في المائة في أوائل التسعينيات انخفض تدريجيا إلى حوالي 3 في المائة بحلول منتصف عام 2005، كما ساهمت الثقة في الإدارة الاقتصادية في الحد من هوامش المخاطر السيادية على ديون جنوب إفريقيا إلى مستويات منخفضة غير مسبقة وانخفضت أسعار الفائدة المحلية وفقا لذلك، وظل النظام المالي قويا وصحيا طوال الوقت حيث نجا من

⁴¹ Ibid, p: 56.

⁴² Michael Nowak, "The First Ten Years After Apartheid: An Overview of the South African Economy", International Monetary Fund, Washington, 2006, p: 01.

عدة نوبات من انخفاض قيمة العملة، كما تم تعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات من الخارج في السنوات العديدة الماضية من خلال التحسن الملحوظ في وضع الاحتياطي الدولي للبلاد⁴³.

وفي تعزيز هوية جنوب أفريقيا الجديدة القائمة على هذه المبادئ، تبني حزب المؤتمر الوطني الأفريقي نهجا ذا شقين فيما يتعلق ببرنامج إعادة بناء الدولة الأمة، لقد اقترن التركيز الواضح على التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالجانب النفسي الاجتماعي المتمثل في تكوين وعي وطني واسع وشامل، ويبدو أن الجهود الرامية إلى معالجة أوجه عدم المساواة في عصر الفصل العنصري ليست فقط ضرورة حتمية بل وأيضا الإجماع على ضرورة دعم هذه الجهود، ومنذ عام 1994 عملت حكومة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي على التغلب على العديد من الحواجز التي يعاني منها مجتمع جنوب إفريقيا والأهم من ذلك سعت إلى بناء دعم شعبي جماهيري لبرنامج بناء الأمة⁴⁴.

و قد أعطت تقنيات إعادة البناء الوطني المنتهجة محتوى لإعادة بناء الأمة من خلال ضمان دمج الأغلبية المهمشة سابقا في الحياة الوطنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد تم ذلك من خلال إصلاحات مؤسسية ونظامية جذرية وبشكل أكثر تحديدا، شملت إصلاحات النظام السياسي من خلال إعادة صياغة مفاهيم المواطنة والديمقراطية، والاقتراع العام للبالغين، والنظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي، وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، واللامركزية، إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية، وإصلاحات التعليم، وإصلاحات اللغة، بهدف إصلاح الحياة السياسية والاقتصادية إلى نزع العنصرية عن الاقتصاد وجعله شاملا، وقد تم تحقيق ذلك من خلال تطبيق العمل الإيجابي والمساواة في التوظيف، والتمكين الاقتصادي للسود⁴⁵.

خلال خطاب تنصيبه في ماي 2009 هنأ رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما زملاءه أعضاء حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وجميع مواطني جنوب أفريقيا على جهودهم في جعل جنوب أفريقيا دولة ديمقراطية غير عنصرية تقوم على مبادئ الكرامة الإنسانية والحقوق المتساوية، ومع ذلك فقد تحدث أيضا عن الحاضر باعتباره فرصة لمواطني جنوب إفريقيا لإعادة اكتشاف ما يربطهم كأمة موحدة. ففي حين

⁴³ Ibid, p: 02.

⁴⁴ Andrew Todd Stinson, "National Identity And Nation-Building in Post-Apartheid South Africa", Rhodes University, south Africa, 2009, p: 31.

⁴⁵ Hazel Nasiphi Moya, "The Negotiated Nation: Evaluation of Nation Building in the PostApartheid South Africa", University of the Western Cape, south Africa, 2021, P: 254.

أنه تم تحقيق العديد من الإنجازات في بناء الدولة/الأمة في جنوب أفريقيا على مدى السنوات الماضية، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لترسيخ هذه التغييرات في الوعي السياسي والاجتماعي⁴⁶.

ومع ذلك في السنوات الأخيرة كان هناك هجوم واضح على تقويض مسار إعادة بناء وحدة الأمة خاصة بعد الهجمات المعادية للأجانب التي وقعت في عدد قليل من البلدان في جنوب إفريقيا في عام 2015، و عليه فإن أحد التحديات التي تواجه استكمال عملية إعادة بناء الدولة الأمة هو استمرار العنصرية والتي تشكل تهديدا للتماسك الاجتماعي، حيث شهدت جنوب أفريقيا في السنوات الأخيرة عددا متزايدا من حالات العنصرية المبلغ عنها والتي تشير إلى وجود "مسألة عرقية" لم يتم حلها في جنوب أفريقيا خلال مرحلة ما بعد الفصل العنصري، فضلا عن أن هناك المزيد من القضايا المدنية مثل تلك المتعلقة بإهانة الموظفين السود على يد الطلاب البيض في جامعة فري ستيت في عام 2008، وقضية التمييز الشديد للفتيات في بريتوريا ضد الشعر الأفريقي في عام 2016، ووصف بيني سبارو السود بالقرود في عام 2016، والتصريحات العنصرية التي أطلقتها فيكي مومبرج ضد ضابط شرطة أسود في عام 2016 والتي حكم عليها فعليا بالسجن لمدة عامين⁴⁷.

كانت عملية إعادة بناء دولة جنوب أفريقيا نتيجة للتسوية والاعتراف المتبادل في محاولة تجاوز الانقسامات العنصرية والتأكيد على قومية مدنية مشتركة ومتعددة الثقافات، وكان هدفها بناء أمة موحدة ليس فقط من خلال المواطنة المشتركة والحقوق المتساوية بل أيضا بتنوع الثقافات. و نجحت عملية إعادة بناء الدولة الأمة إلى حد كبير من خلال تحقيق الهدف المتمثل في المساهمة في المصالحة والوحدة الوطنية ومع ذلك لا تزال جنوب أفريقيا منقسمة بشدة، ولم تتجح الإصلاحات التي تم تنفيذها في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأغلبية المهمشة سابقا⁴⁸.

منذ عام 1994، واجهت جنوب أفريقيا مهمة صعبة تتمثل في بناء مجتمع وطني متماسك بعد عقود من التمييز العنصري والقمع المؤسسي، وعلى النقيض من ماضيها في ظل نظام الفصل العنصري حددت دولة جنوب أفريقيا الجديدة هدف بناء مجتمع ديمقراطي وطني موحد وشامل كهدف لبرنامج بناء الأمة، مع تعزيز المثل العليا لهذا المجتمع الوطني من خلال ثقافة عامة مشتركة ملتزمة بعدم العنصرية، والمساواة أمام القانون، واحترام التنوع الثقافي، والاهتمام بالرفاه الاجتماعي وحماية الحقوق والمؤسسات

⁴⁶ Ibid, p: 30.

⁴⁷ Ibid, P: 95.

⁴⁸ Ibid, P: 253.

الديمقراطية الليبرالية. وفي محاولة لتعزيز الشعور بالوعي الوطني المكرس لهذه المثل العليا ركزت الحكومة على عمليات التحول الإيجابي في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

و ختاماً يمكن القول أنه نظراً للتكوين غير المتجانس عرقياً لمجتمع جنوب إفريقيا بالإضافة إلى التاريخ الطويل من القمع العنصري والعنف، هناك العديد من التحديات التي تواجه عملية بناء هوية وطنية متماسكة في جنوب إفريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري. في حين أن هناك العديد من المناهج النظرية للهوية الوطنية وبناء الأمة أكثر ملاءمة لتقديم نظرة ثاقبة للاستراتيجيات الناجحة في تشكيل هوية وطنية تعكس هوية البلاد التاريخية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. فإلى حد كبير تمت معالجة مسألة الوحدة الوطنية في سياق ما بعد الفصل العنصري باستخدام نظريات التعددية الثقافية والقومية المدنية رغم استمرار مستويات العنصرية ومستويات متزايدة من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية مما يوحي بصورة "دولتين" من يملكون ومن لا يملكون. إن الجهود الكبيرة لنشر خطاب القومية المتعددة يتم تقويضها من خلال الأشكال الدائمة والجديدة من الاستبعاد العنصري والطبقي.

المبحث الثاني: تجارب إعادة بناء الدولة في الدول العربية

تعكس الاضطرابات التي ابتليت بها أغلب الدول العربية اليوم المشاكل التي تفاقمت لعقود من الزمن، مثل التوترات الطائفية والعنف السياسي والحروب الأهلية والتدخلات العسكرية الأجنبية والضعف الإنساني على نطاق واسع بسبب الفقر وعدم تلبية الاحتياجات الأساسية، على الرغم من أن معظم الدول العربية كان أداؤها جيداً عادة استقلالها، حيث حققت بناء دولة مهما ومستداماً منذ عشرينيات القرن الماضي وحتى سبعينياته وشمل ذلك الطبقات المتوسطة المتنامية وعدة أجيال من المواطنين الذين توقعوا أن يظل مستقبلهم ومستقبل أبنائهم واعدة.

ولقد كان الربيع العربي حدثاً أساسياً في العالم العربي ومع ذلك كان هناك نقاش فكري وتحليلي كبير بين علماء السياسة حول درجة التغيير السياسي أو الاستمرارية التي أحدثها الربيع العربي، الذي بدأ بسبب شعور كبير بالحرمان من الحقوق وتزايد عدم المساواة، والأهم من ذلك بسبب الأنظمة الفاسدة والاستبدادية التي كانت لديها سياسة صارمة وقطاع أمني للقضاء على أي معارضة، ما عجل بسقوط بعض الأنظمة و السعي لإعادة بناء الدولة فيها من جديد، و سنتناول من خلال هذا المبحث عمليات إعادة بناء الدولة في كل من سوريا، اليمن و العراق.

المطلب الأول: إعادة بناء الدولة في سوريا

على مدى عقد من الزمن تطور الصراع السوري إلى واحدة من أسوأ المآسي الإنسانية في العصر الحديث، أكثر من نصف مليون ضحية، و 5 ملايين لاجئ في الخارج، و 6 ملايين نازح داخلياً، و هذه الأرقام لا تعكس سوى جزء من الكارثة السورية، بالإضافة إلى ذلك الضرر الكبير الذي لحق بالنسيج الاجتماعي للبلاد. و ظلت أجيال بأكملها محرومة جزئياً أو كلياً من التعليم الجيد، فضلاً عن فرار النخب العلمية إلى الخارج، أما أولئك الذين بقوا فقد مروا بأحوال الاستقطاب والطائفية المتفاقمة والفقر المتزايد والعنف الوحشي، في حين اضطر معظم اللاجئين السوريين في الخارج إلى تحمل ظروف معيشية مأساوية لسنوات عديدة، إلى جانب التمييز العنصري المتزايد من المجتمعات المضيفة⁴⁹.

الفرع الأول: تداعيات الربيع العربي في سوريا

⁴⁹ Eugenio Dacrema, Valeria Talbot, REBUILDING SYRIA The Middle East's Next Power Game?, Institute for International Political Studies, Italy, 2019, p: 07.

و شهدت سوريا على غرار العديد من الدول العربية احتجاجات واسعة فيما أصبح يعرف فيما بعد بثورات الربيع العربي بهدف إسقاط نظام الحكم القائم، وردا على حملة القمع التي شنتها الحكومة السورية على الاحتجاجات في عام 2011، ركزت سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه سوريا على التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض الذي من شأنه إزاحة الرئيس بشار الأسد من على سدة الحكم وإنشاء حكومة انتقالية تتمتع بسلطة تنفيذية كاملة، عن طريق عزل بشار الأسد والحكومة السورية وحرمانها من الوصول إلى الموارد المالية والعسكرية، وفي نهاية المطاف تقديم المساعدة لجماعات المعارضة المدنية والمسلحة من أجل بسط نفوذها، لكن في المقابل كان من الصعب أن تتخلى القيادة السورية طوعا عن السلطة خاصة بعد الدعم المشترك من روسيا وإيران و نجاح التدخل العسكري الروسي في سوريا الذي بدأ في سبتمبر 2015 مما أدى إلى تقليص احتمالات التحول السياسي إلى حد كبير⁵⁰.

في سبتمبر 2014 نفذت الولايات المتحدة ضربات جوية في سوريا بهدف إعلان هو منع هجمات تنظيم الدولة الإسلامية ومنعها من استخدام سوريا كقاعدة لعملياتها في العراق، وفي أكتوبر عام 2014 أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية قوة المهام المشتركة لإضفاء الطابع الرسمي على العمليات العسكرية المستمرة ضد التهديد المتزايد الذي يشكله تنظيم داعش في العراق وسوريا، وفي عام 2015 نشرت الولايات المتحدة قوات عسكرية في سوريا لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية وتدريب قوات المعارضة المحلية⁵¹.

وأصبح الصراع السوري حربا إقليمية بالوكالة، حيث سمح الانهيار التام لسيطرة الدولة على مساحات واسعة من الأراضي بتكوين جماعة إرهابية تمثل تهديدا غير مسبوق للسلم والأمن الدوليين، بينما تكافح الحكومة المركزية بدعم من روسيا من أجل إعادة تأكيد سيطرتها ضد مجموعات المعارضة المسلحة، و تميز المشهد السوري بالتنافس بين الغرب وروسيا، والتهديد الإرهابي العابر للحدود الوطنية والانقسامات الطائفية، والصراعات بالوكالة بين إيران والسعودية حتى أن سوريا تتميز بعناصر الصراع المناخي وحروب الموارد على المياه والغذاء مما جعلها الحرب الأكثر تدميرا في القرن الحادي والعشرين⁵².

⁵⁰ y The Carter Center, A Path to Conflict Transformation in Syria A Framework for a Phased Approach, Atlanta, 2021, p: 04.

⁵¹ Report, Armed Conflict in Syria: Overview and U.S. Response, Congressional Research Service, USA, November 8, 2022, p: 01.

⁵² Matt Freear, "Syrian Stabilization and Reconstruction Lessons Learned for a Post-Conflict Syria", The American Security Project, Washington, 2016, p:01.

ومن هذا المنظور يعد وضع حد للحرب الأهلية المستمرة في سوريا أمراً مهماً بالطبع، ولكن من المهم أيضاً تحديد كيفية إعادة بناء الدولة بعد الصراع لتجنب الحروب المماثلة في المستقبل، وبعبارة أخرى على الرغم من أن نهاية الصراع من شأنها أن تجلب السلام والاستقرار النسبيين، فإن عدم الاهتمام بالطريقة التي يتم بها إعادة بناء الدولة في أعقاب الصراع من شأنه أن يؤدي إلى مشاكل أكثر خطورة في السنوات القادمة. لقد أدى انهيار الأنظمة الشمولية التي كانت مصدراً لعدم الاستقرار والسخط وإقامة أنظمة ديمقراطية مكانها إلى رفع آمال الناس بتحقيق الديمقراطية إلا أن خلافات خطيرة طفت على السطح بعد وقت قصير من تغيير النظام، مما يدل على أن إقامة نظام ديمقراطي ليس بالأمر السهل ومن ثم فإن إنشاء نظام يستجيب للمطالب الشعبية ويأخذ في الاعتبار مطالب وأولويات مختلف الفئات الاجتماعية في إعادة بناء الدولة أمر مهم لتحقيق هيكل دولة مستقر ومستدام. وببساطة فإن إعادة بناء الدولة القادرة على مقاومة التهديدات المحتملة يجب أن يكون أولوية، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية، مما يعني أنه يجب أخذ العديد من المتغيرات في الاعتبار⁵³.

وكانت الحكومة السورية هي الفاعل الرئيسي منذ بداية الصراع حيث تمتعت بهيكل قيادة موحد نسبياً وما زالت حتى يومنا هذا تعمل كدولة، على الرغم من أن القتال الطويل قد أضعفها إلى حد كبير ويحظى الرئيس الأسد بدعم ثابت من جيشه وأجهزة المخابرات الحكومية، وتصر الرئاسة السورية على سيطرتها على كافة المؤسسات الكبرى وترفض تقاسم السلطة مع المعارضة أو أي جهة لفرض التغيير أو الإصلاح من الخارج، ولم تتوان قط عن هدفها المتمثل في استعادة جميع المناطق التي تسيطر عليها المعارضة تدريجياً⁵⁴.

لقد أوضح النظام في دمشق بشكل واضح أنه لن يقبل المشاركة الأجنبية في إعادة بناء الدولة إلا من الدول الحليفة التي وقفت إلى جانبه في الحرب الأهلية، لكن روسيا وإيران تعانيان من أزماتهما الاقتصادية وهم ليسوا في وضع يسمح لهم بتمويل إعادة البناء والإعمار الشامل في سوريا. وبدلاً من ذلك فإن مذكرات التفاهم التي وقعتا طهران وموسكو مع دمشق لها هدفان رئيسيان: تريد الحكومتان استرداد تكاليف المشاركة في الحرب من خلال استخراج الموارد وحصة في المشاريع الاستثمارية المربحة وكلاهما يتطلعان إلى تأمين مصالحهما الإستراتيجية طويلة المدى من خلال القواعد العسكرية والسيطرة على

⁵³ Cenap Çakmak, "Murat Ustaoglu, Post-Conflict Syrian State and Nation Building: Economic and Political Development", Palgrave Macmillan, New York, 2015, p: 05.

⁵⁴ Robert S. Ford, The Syrian Civil War A New Stage, But Is It The Final One?, The Middle East Institute, Policy Paper 8, Washington, 2019, p: 04.

الموانئ وخطوط النقل، وفي الوقت نفسه فإن المصالح والأهداف الإستراتيجية للشريكين الرئيسيين لنظام الأسد ليست متطابقة دائما، ولكنها متناقضة في بعض الأحيان من حيث تعطي روسيا الأولوية لتعزيز وظائف الدولة المركزية وإصلاح وتحديث قطاع الأمن السوري، تضع إيران ثقلا أكبر على تعزيز الميليشيات المتحالفة معها وتعزيز علاقاتها مع المجتمعات المحلية لترسيخ نفوذها في سوريا⁵⁵.

في حين تسعى تركيا للانخراط في عملية إعادة الإعمار الفعلية في سوريا رغم اقتصار أنشطتها على مناطق شمال سوريا التي أخضعتها لسيطرتها إلى جانب الميليشيات المتحالفة معها في الجيش الوطني السوري في سياق التدخلات العسكرية في سوريا أعوام 2016 و2018 و2019، أين كان الهدف الرئيسي لأنقرة هو منع إقامة إدارة ذاتية كردية مهيمنة، وإنشاء نخبة محلية بديلة موالية لتركيا بدلا من ذلك. من جهة أخرى قامت بكين بتوسيع مساعداتها الإنسانية في سوريا منذ عام 2017 ووضعت الأساس للعلاقات الاقتصادية المستقبلية، وفي ذلك العام استضافت الصين معرضا تجاريا حول مشاريع إعادة إعمار سوريا وخصصت ملياري دولار أمريكي لإنشاء مناطق صناعية هناك. وفي عام 2018 وعدت بتقديم قروض وتبرعات بقيمة 23 مليار دولار للدول العربية بما في ذلك سوريا. وتسترشد سياسة الصين تجاه سوريا إلى حد كبير بهدفين أولا تطوير شراكة اقتصادية متوافقة مع مبادرة طريق الحرير ثانيا تأمل بكين أيضا أن تساعد العلاقات الجيدة مع دمشق في قمع الجهادية العابرة للحدود الوطنية وتحديد منع عودة الإيغور الذين يقاتلون مع المتمردين الجهاديين في سوريا⁵⁶.

الفرع الثاني: مستقبل عملية إعادة بناء الدولة في سوريا

منذ عام 2017 قامت الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب بتقليص طموحاتها في سوريا مع العمل على منع عودة تنظيم داعش ومواجهة النفوذ الإيراني، و مع ذلك فهي منخرطة في الصراع شمال شرق سوريا، مع تقديم مساعدات محدودة لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من داعش شرق الفرات، وأشارت واشنطن بوضوح إلى عدم اهتمامها بالمساهمة في إعادة إعمار سوريا، وبدلا من ذلك قامت في عام 2019 بتوسيع حملة الضغط الأقصى من خلال مجموعة جديدة من العقوبات المباشرة محذرة في نفس الوقت من التعاون مع نظام الأسد أو مع الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة

⁵⁵ Muriel Asseburg, "Reconstruction in Syria Challenges and Policy Options for the EU and its Member States", German Institute for International and Security Affairs, Paper 11, Berlin, 2020, p: 12.

⁵⁶ Ibid, p:13 /14.

لحقوق الإنسان، وفي 2020 دخلت العقوبات والدفعات الأولى من تصنيفات الأفراد والكيانات حيز التنفيذ⁵⁷.

وبعدما كانت دول الخليج العربي أكبر الداعمين لقوات المعارضة السورية بعد 2011، شهدت سنة 2018 تغير جذري في المواقف من خلال قيام الإمارات العربية المتحدة والبحرين بفتح سفارتيهما في دمشق ووقعتا مذكرات تفاهم مختلفة مع النظام السوري خلال سلسلة من الزيارات المتبادلة، كما طالبت دول الخليج إلى جانب مصر والأردن وبدعم روسي برفع تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية وهو ما تحقق فعلا سنة 2023، لكن من جهة أخرى تسعى دول الخليج للحد من النفوذ الإيراني والتركي في سوريا حتى لو كانوا هم أنفسهم قد بدأوا في السعي للتوصل إلى تفاهم مع طهران في ضوء سياسة واشنطن غير المنتظمة بشكل متزايد في الخليج⁵⁸.

حتى الآن لعبت أوروبا دورا هامشيا في الصراع السوري منذ عام 2011 عندما تم قمع المظاهرات السلمية الأولى بعنف من قبل نظام الأسد أين أغلقت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستثناء جمهورية التشيك سفاراتها في دمشق احتجاجا على تعامل الحكومة السورية العنيف مع الأزمة، فضلا عن فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على النظام السوري، وعندما تحولت الانتفاضة تدريجيا إلى حرب أهلية واصلت دول الاتحاد الأوروبي فرض العقوبات وتقديم الدعم السياسي لمختلف تجسيدات المعارضة في الخارج مثل المجلس الوطني السوري وائتلاف المعارضة والقوى الثورية مع تجنب أي تورط كبير في الصراع، حتى عندما ظهر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) كعنصر إرهابي جديد في المنطقة احتفظت أوروبا بدورها الثانوي ولم تقدم سوى مساهمة محدودة في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش⁵⁹.

و من خلال هذا الوضع يطرح العديد من الباحثين تساؤل حول كيف يمكن لأوروبا أن تلعب دورا إيجابيا في مستقبل سوريا، حيث أن أي إجابة واقعية على هذا السؤال تستلزم مراجعة أهداف أوروبا والأدوات المتاحة لها من خلال سيناريوهين متطرفين: الأول أن تكون أوروبا مهمشة تماما وتعتمد على قوى أكثر نفوذا مثل الولايات المتحدة وروسيا، بينما في السيناريو الآخر تستخدم أوروبا أموال إعادة الإعمار لتصبح الحليف الأقوى لسوريا، أو من خلال التطبيق الذكي لأدوات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية

⁵⁷ Ibid, p:15 /16.

⁵⁸ Ibid, p:15.

⁵⁹ Eugenio Dacrema, Valeria Talbot, Op.cite, p:137.

والسياسية على وجه التحديد العقوبات وأموال إعادة الإعمار، والاعتراف السياسي، وقد تكون هذه أدوات فعالة للضغط إذا تم تطبيقها لتحقيق أهداف واقعية⁶⁰.

لقد فازت حكومة بشار الأسد إلى حد كبير لكن التكلفة كانت جد باهظة حيث تحطم الاقتصاد السوري وهناك أكثر من 5 ملايين لاجئ سوري في الخارج، وتفتقر الحكومة إلى الموارد اللازمة لإعادة البناء، و انهيار أي فرصة لأن تتمكن المعارضة السورية من إجبار النظام على التفاوض على حكومة وحدة وطنية تحد من دور الأسد أو تنهيه، خاصة مع دخول الجيش الروسي في منتصف عام 2015 وقرار إدارة أوباما بعدم التصعيد المضاد. ولا تزال البلاد مقسمة إلى ثلاث مناطق، كل منها في أيدي مجموعة مختلفة وتدعمها القوات الأجنبية: الأولى تحت سيطرة الحكومة بدعم من إيران وروسيا، ويشمل جزءا كبيرا من البلاد وجميع مدنها الرئيسية، والثانية في الشرق في أيدي قوة كردية عربية تدعمها الولايات المتحدة، والثالثة في الشمال الغربي تحت السيطرة التركية مع مزيج من قوى المعارضة التي يهيمن عليها المتطرفون الإسلاميون، ولن تقبل الحكومة السورية التقسيم ومن المرجح في نهاية المطاف أن تعيد تأكيد سيطرتها على المناطق الشرقية والشمالية الغربية⁶¹.

لقد أدت الحرب الأهلية السورية إلى نزوح نصف سكان سوريا أكثر من 11 مليون شخص، وتقدر الأمم المتحدة أن أكثر من خمسة ملايين منهم من اللاجئين، وقد فرض هذا ضغوطا اجتماعية واقتصادية هائلة على الدول المضيفة على غرار دولة الأردن وهو بلد فقير الموارد نسبيا ويعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة و يستضيف حوالي 660,000 لاجئ. وتستضيف تركيا رغم أنها أكبر حجما وأكثر قوة اقتصاديا ما يقرب من 3 ملايين لاجئ. ويواجه لبنان أكبر الضغوط من خلال استضافته لأكثر من مليون لاجئ، فضلا عن كونه دولة ضعيفة ذات اقتصاد راكد، وانقسامات طائفية عميقة، وميليشيا متطرفة تنافس الجيش الرسمي وتاريخ مضطرب مع السوريين. ويستضيف العراق شريك الولايات المتحدة الذي يعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية وأمنية كافية، ما يقرب من ربع مليون لاجئ، معظمهم في منطقة كردستان العراق⁶².

من الصعب تحديد الخسائر الاقتصادية والبشرية التي خلفتها الحرب السورية على وجه الدقة ولكنها خطيرة بلا أدنى شك، وقد أصدر البنك الدولي دراسة استقصائية شاملة لتأثير الحرب حيث أشار إلى أن

⁶⁰ Ibid, p:139.

⁶¹ Robert S. Ford, Op.cite, p:03.

⁶² Faysal Itani, "Tobias Schneider, Rebuilding Syria A Localized Revitalization Strategy", Atlantic Council, Rafik Hariri Center For The Middle East, United States, 2017, p: 05.

الصراع أدى إلى مقتل ما يقدر بنحو 500.000 شخص وإصابة مئات الآلاف آخرين، وبالإضافة إلى الخسائر البشرية ألحقت الحرب أضرارا واسعة بالبلاد حيث دمرت ثلث المساكن في البلاد، و انهيار نظام الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية مثل مرافق الطاقة، انخفض معدل الالتحاق بالمدارس بنسبة 40 بالمئة، مع تدمير المرافق وتهجير الأطفال أو إجبارهم على العمل. ولا يستطيع حوالي 70% من السوريين الوصول إلى المياه النظيفة، وتقدر تكلفة إعادة الإعمار في سوريا بنحو 200 مليار دولار وهو المبلغ الذي صرح به حلفاء النظام روسيا وإيران و أنهما لن يستطيعا تغطيته، وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد قد تقلص بنحو الثلثين منذ عام 2010، وسط ضغوط مالية ونقدية خطيرة من خلال تفشي التضخم وتراجع مستوى الأمن الغذائي، و ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، ويقدر أن اثنين من كل ثلاثة سوريين يعيشون في فقر مدقع، أما المشكلة الأكثر تعقيدا فهي مشكلة التهجير القسري حيث نزح نصف السوريين داخليا أو أصبحوا لاجئين، ومن بين أولئك الذين ما زالوا في سوريا هناك ما يقدر بنحو 4.6 مليون شخص في المناطق المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها⁶³.

وخلاصة لما سبق فإن عملية إعادة بناء الدولة في سوريا و إنهاء الصراع هناك يستوجب الأخذ في عين الاعتبار المتطلبات التالية:

01- تواجه سوريا تحديات هائلة تتجاوز بكثير إعادة بناء البنية التحتية والإسكان، وسوف تحتاج أيضا إلى المساعدة لإعادة تشغيل اقتصادها واستقرار عملتها وتجديد خدماتها العامة لا سيما التعليم والصحة والكهرباء والمياه وغيرها.

02- العمل على اتخاذ خطوات قابلة للتطبيق نحو تسوية الصراع عن طريق التفاوض والانفتاح السياسي وينبغي تكييف النهج للمواءمة في ظل الحقائق والتحديات الحالية على الأرض.

03- استهداف المساعدات الإنسانية بشكل أكثر فعالية و إلغاء بعض العقوبات القطاعية ودعم إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية حتى في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية وهذا من شأنه أن يمثل مساهمة أكثر فعالية في التحسين الظروف المعيشية وتجنب المزيد من تآكل الخدمات العامة.

04- إعادة بناء الهوية الوطنية من الأولويات التي لم يتم التركيز عليها في المحاولات الأخيرة لإعادة بناء الدول الهشة. وفي سيناريو مثل سوريا، سوف يكون هناك الكثير من "التخلي" عن طبيعة التعددية وتطوير الديمقراطية في إطار عملية إعادة بناء الأمة بدلا من الاعتماد على الأيديولوجيات والأجندات الدولية.

⁶³ Ibid, p:06.

05- إن إعادة بناء التعاون الدولي بشأن إعادة بناء سوريا ستكون صعبة للغاية، وسوف يتطلب الأمر التراجع أو التنازل عن المطالب السياسية المتطرفة، والتغلب إلى حد ما على انعدام الثقة العميق، رغم أن بناء الثقة في المرحلة الأولى فقط يعد عملاً شاقاً. ولكن على الرغم من كل هذه التحديات لا يزال هناك الكثير مما يمكن تحقيقه من خلال استخدام الدبلوماسية مقارنة بالاستمرار على المسار الحالي.

06- إن إعادة بناء الاستقرار أكثر من مجرد ممارسة تكنوقراطية أو تنمية حيث يجب أن تخضع لعملية البناء من المستوى المحلي إلى الأعلى. وليس من خلال جهات فاعلة أجنبية.

المطلب الثاني: إعادة بناء الدولة في اليمن

إن السعي إلى الحكم الشرعي في إعادة بناء الدولة في مرحلة ما بعد الصراع أمر محفوف بالمخاطر بسبب ذاتيته ومعياريته وتعقيده، وعلى الرغم من ذلك فإن الشرعية معترف بها على نطاق واسع باعتبارها الأساس لإنشاء أنظمة سياسية ومستقرة و من هذا المنطلق يمكن إرجاع جذور الحرب الأهلية في اليمن جزئياً إلى أزمة الشرعية، مما يجعل من هدف تحقيق الحكم الشرعي أكثر الأهداف أهمية لتحقيق عملية السلام.

الفرع الأول: الحراك السياسي في اليمن

يمكن النظر إلى الحرب الأهلية في اليمن على أنها أزمة طويلة الأمد وصراع من أجل الشرعية السياسية، حيث اندلع الصراع في إطار ما أصبح يعرف بثورات الربيع العربي عام 2011 بعد سنوات من تآكل الدعم الشعبي لنظام علي عبد الله صالح، وتمت الإطاحة بالرئيس آنذاك بحلول نهاية ذلك العام بعد رد مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية بهجمات عنيفة على المتظاهرين ما أدى إلى حدوث انقسام داخلي خاصة مع انضمام العديد من القيادات السياسية والعسكرية إلى المعارضة، وأصبحت الأزمة أكثر تعقيداً مع تجزئة البلاد إلى مناطق جغرافية مختلفة تخضع للسيطرة العسكرية والسلطة السياسية⁶⁴.

وجاء الحل في شكل مبادرة اقترحها مجلس التعاون الخليجي في أبريل 2011، بالتنسيق مع مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن إلى جانب نخبة المحاورين اليمنيين الرئيسيين، ودعت المبادرة الرئيس علي عبد الله صالح إلى التنحي خلال 30 يوماً من توقيع الاتفاق، بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية مكونة مناصفة بين حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك، وهو ائتلاف معارض بقيادة حزب الإصلاح

⁶⁴ Peter Salisbury, "A multidimensional approach to restoring state legitimacy in Yemen", The LSE-Oxford Commission on State Fragility, London, March 2018, p: 05.

وبعد استقالته سيسلم صالح السلطة لنائبه عبد ربه منصور هادي، الذي سيصبح "الرئيس الشرعي بالتعيين"، بعد ذلك سيجري هادي انتخابات رئاسية حيث سيكون هو المرشح الوحيد (لم يتم النص على ذلك بشكل مباشر في المبادرة ولكن تم الاتفاق عليه بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك) وسيشرف بعد ذلك على فترة انتقالية مدتها عامين تنتهي بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية⁶⁵.

وكان الجزء الرئيسي من هذا الاتفاق هو مؤتمر الحوار الوطني وهو عملية مدتها عشرة أشهر بدأت في مارس 2013، وكان الهدف منها أن تسفر عن حكومة جديدة فاعلة وتمثيلية وشاملة، ولكن مع اقتراب مؤتمر الحوار الوطني من نهايته في جانفي 2014 أصبح من الواضح أن التجربة الديمقراطية في اليمن كانت في طريقها إلى الانهيار، وقد فشلت هذه العملية في عدة جوانب رئيسية: أولاً لم تقدم الحكومة الانتقالية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي الكثير لمعالجة الظروف الاقتصادية التي كانت السبب في الاحتجاجات على مستوى البلاد قبل ثلاث سنوات، ثانياً فشلت العملية في معالجة المظالم السياسية لليمنيين الجنوبيين الذين تعرضوا للتمييز والتهميش لفترة طويلة، وبالمثل فشلت العملية في مراعاة مظالم مماثلة أدت إلى نمو الجاذبية الشعبية لحركة الحوثي بين اليمنيين الشماليين بما في ذلك السنة منهم⁶⁶.

وقد وضعت إخفاقات هذه العملية السياسية الأساس للحرب الأهلية التي تلت ذلك، ومهدت عودة المتظاهرين إلى الشوارع الطريق لاستيلاء الحوثيين على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، أين انهارت الحكومة الانتقالية بعد أربعة أشهر فقط عندما فر الرئيس هادي من صنعاء إلى مدينة عدن الساحلية الجنوبية، وهاجم الحوثيون العاصمة صنعاء وبدأت القوات بالزحف جنوباً نحو عدن في فيفري 2015 وبمساعدة وتحريض من قوات الأمن القبلية وقوات الدولة الموالية للرئيس السابق صالح خصم الحوثيين السابق، و سيطر الحوثيون بسرعة على تعز (ثالث أكبر مدينة في اليمن) ومطار عدن المدني وحتى على منشأة أمريكية يمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب، وبحلول أواخر مارس 2015 كان الحوثيون والقوات المتحالفة معهم قد حاصروا عدن واستعدوا لتعزيز سيطرتهم على البلاد بأكملها.

ومع اقتراب الاستيلاء على عدن وخوف السعودية من تعزيز الحوثيين سيطرتهم على كامل اليمن، بدأ التحالف الذي تقوده السعودية عمليات عسكرية (عاصفة الحزم) ضد الحوثيين في 25 مارس 2015 أين اعتمد التحالف بشكل كبير على القوة الجوية لتقليص القدرات العسكرية للحوثيين، مما يساعد على

⁶⁵ Ibid, p: 11.

⁶⁶ Daniel Egel, "Trevor Johnston And Others, Building an Enduring Peace in Yemen", Lessons from Five Years of RAND Research, RAND Corporation, États-Unis, 2021, p: 05.

إبطاء تقدمهم في الجنوب، ومع ترسيخ مواقع الحوثيين عبر النقاط الإستراتيجية الرئيسية أصبحت خطوط المعركة الرئيسية بين طرفي الصراع ثابتة إلى حد كبير⁶⁷.

واستمر الوضع في التدهور في اليمن مع استمرار الصراع بين الحكومة المعترف بها دولياً والمدعومة من التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، وحكومة الأمر الواقع الحوثية الجديدة في صنعاء، ومنذ ذلك الحين شهدت البلاد ارتفاعاً في عدد وشدة الهجمات الإرهابية والاحتجاجات في الشوارع والاشتباكات القبلية وعمليات الاختطاف. وفي ديسمبر 2017 انقلب الحوثيون على صالح وقتلوه بعد أن أعلن عن نيته تغيير موقفه والانضمام إلى التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية واستمرت الحرب دون تحقيق أي انتصار حاسم لأي من الجانبين، وفي أوت 2019 ظهرت التوترات داخل التحالف عندما اتهمت حكومة هادي الإمارات العربية المتحدة بتقديم الدعم العسكري للمجلس الانتقالي الجنوبي الذي استولى على محافظتين جنوبيتين وأجبر حكومة هادي على الخروج من العاصمة المؤقتة عدن وكان هذا التطور هو الأخير في التوترات الطويلة الأمد بين أهداف الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في اليمن⁶⁸.

إن الموقع الاستراتيجي لليمن المتاخم لمضيق باب المندب الذي يتحكم في الوصول إلى قناة السويس وطرق التجارة البحرية المؤدية إلى آسيا وأوروبا، وحدودها المشتركة مع الدول الحيوية المنتجة للنفط في الخليج، جعل البلاد عرضة لطموحات القوى الأجنبية، حيث أن النفوذ الأجنبي كان سياسياً أكثر منه دينياً انطلاقاً من كون الصراع الأخير بين المملكة العربية السعودية والغرب من جهة، وإيران من جهة أخرى أدى إلى تقديم المملكة العربية السعودية نفسها للسكان السنة في اليمن كحامي للإسلام السني، في حين تنظر جماعة الحوثي إلى إيران على أنها دولة تقف ضد الظلم المزعم للولايات المتحدة وإسرائيل والمملكة العربية السعودية. ولا يبدو أن السياسة الخارجية لإيران في اليمن كانت عاملاً مهماً في الشؤون اليمنية قبل الصراع الحالي، على الرغم من أن طهران حافظت منذ فترة طويلة على وجودها الدبلوماسي في صنعاء، ويبدو أن سياسة طهران تعتمد أكثر على الأيديولوجية وليس على العقيدة ومع ذلك فإن هذا لا يمنع النظام في إيران من استخدام المذهب الشيعي كأداة للقوة الناعمة أو لتنظيم الشيعة في المنطقة

⁶⁷ Ibid, p: 06.

⁶⁸ Mahmoud Al Iriani, "Hiba Hassan and Irene Martinez, Conflict, Peace-Building and Post-Conflict Reconstruction in Yemen", The Economic Research Forum (ERF), Working Paper No. 1391, April 2020, p: 08.

لخدمة أجندته الخاصة، كما أن انفتاح بعض القادة الزيديين تجاه سياسة إيران الخارجية وشيعتها الإثني عشرية أعطى إيران قناة لتطوير نفوذها في اليمن⁶⁹.

وقد وثقت تقارير مستقلة أن الأهداف المدنية والبنية التحتية الاقتصادية شهدت نسبة أعلى من هجمات التحالف مقارنة بالأهداف العسكرية للحوثيين خلال السنوات الثلاث الأولى من الصراع، والجدير بالذكر هنا أن صعدة وتعز وصنعاء كانت الأكثر استهدافا بالغارات الجوية للتحالف، وبعد الأشهر القليلة الأولى من الحرب التي شهدت تحرير معظم المناطق الجنوبية لم يحدث أي تقدم على الأرض تقريبا حيث عزز الحوثيون قبضتهم على المناطق التي يسيطرون عليها وفي المقابل لم يظهر التحالف مزيدا من الاهتمام بتحرير مناطق إضافية باستثناء الاستيلاء على جزء من المنطقة الساحلية الغربية لمحافظة الحديدة من قبل القوات العسكرية الموالية للإمارات، وبدلا من ذلك كانت هناك غارات جوية متزايدة للتحالف على قوات الحكومة الشرعية التي كانت تحاول التقدم إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون واعتبرت تلك الضربات "نيران صديقة"، وأشار بعض المراقبين إلى أن التحالف لا يظهر تصميمًا واضحًا على تحقيق أهدافه المعلنة وإنهاء الحرب، مشيرين إلى أهداف أخرى لها علاقة بتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية بما في ذلك وصول إمدادات النفط السعودي إلى الخليج عبر السواحل اليمنية الطويلة على طول البحر العربي والبحر الأحمر⁷⁰.

ووفقا للبنك الدولي تشير التقديرات إلى أن أكثر من 40% من الأسر في اليمن فقدت مصدر دخلها الأساسي وبالتالي تجد صعوبة في تأمين الغذاء، وبعد تفاقم الأزمة يعيش ما بين 71 في المائة و78 في المائة من السكان في حالة فقر، وانكمش الاقتصاد اليمني المتعثر بأكثر من 50 في المائة في خضم الصراع، واستنفدت الدولة تقريبا احتياطياتها الأجنبية، ولا يزال البنك المركزي اليمني مختلا إلى حد كبير وفقا للبنك الدولي، كما يقع البنك المركزي أيضا في قلب نزاع سياسي بين حكومة هادي المعترف بها دوليا وحكومة الحوثيين. وقبل تصاعد الصراع كان النفط يمثل أغلبية صادرات اليمن ورغم أن المنشآت النفطية لم تتضرر إلا أن الحصار والتقلبات تسببت في تراجع وسائل النقل، وبالتالي التجارة بشكل حاد مما أعاق النشاط الاقتصادي وتسبب في التضخم⁷¹.

⁶⁹ Ibid, p: 17.

⁷⁰ Ibid, p: 19.

⁷¹ Report, The Yemen Crisis, The U.S. Committee for Refugees and Immigrants (USCRI), Texas, 2020, p: 06.

وبالإضافة إلى التدهور الاقتصادي تم تدمير البنية التحتية المدنية إلى حد كبير وقال أكثر من نصف المشاركين في استطلاع عام 2018 إن البنية التحتية المحلية للمياه والكهرباء قد تضررت، وأكثر من 40 في المائة ذكروا البنية التحتية الصحية والتعليمية وأكثر من 30 في المائة ذكروا أن الطرق تضررت، هذا فضلا عن تضرر أكثر من 2500 مدرسة في 20 محافظة، وفي عام 2019 قدرت الأمم المتحدة أن 24.1 مليون شخص - 80% من السكان - معرضون لخطر الجوع والمرض منهم حوالي 14.3 مليون في حاجة ماسة إلى المساعدة. وهاجمت أطراف النزاع إمدادات المياه والغذاء الحيوية ومنعت القوات المسلحة المختلفة العديد من شحنات المساعدات الإنسانية من الوصول إلى السكان المحتاجين، ونادرا ما تصل شحنات المساعدات الغذائية التي نجحت في اجتياز الحصار إلى السكان المحتاجين وبدلا من ذلك فإن حزم المساعدات هذه تشق طريقها إلى اقتصاد السوق السوداء السري حيث يتم بيعها بأسعار متضخمة للغاية على الرغم من أنه كان من المفترض أن يتم تسليمها مجانا، مما يترك الكثيرين غير قادرين على شراء المواد الغذائية الأساسية خاصة مع تضائل الإنتاج الزراعي إلى حد كبير⁷².

وفي حين أن المجتمع الدولي لم يعلن رسميا عن المجاعة في اليمن، إلا أن انعدام الأمن الغذائي منتشر على نطاق واسع بين قطاعات كبيرة من السكان، ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي في أكتوبر 2021 يعاني 16.2 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، ويواجه 47000 ظروفا شبيهة بالمجاعة وبينما لا يزال الصراع هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلاد، كما لاحظ تقرير مجموعة الأزمات الدولية أن الصراع الاقتصادي الذي اشتد على مدى السنوات القليلة الماضية أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية والإنسانية في اليمن، كما أكد مركز صنعاء في تقريره السنوي لعام 2021 نتائج تقرير مجموعة الأزمات الدولية. وتدور عناصر الصراع حول زيادة الإجراءات التي ينفذها البنك المركزيان في صنعاء وعدن خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والعملات المنافسة، بالإضافة إلى ذلك أدت الخطوات التي اتخذتها حكومة هادي مع التحالف الذي تقوده السعودية لتقييد استيراد الوقود عبر ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه الحوثيون واشترط وصول الوقود إلى الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة في عدن أو المكلا، إلى نقص الوقود وارتفاع أسعاره، كما أن الجهود الدولية لضخ العملة الصعبة إلى اليمن من

⁷² Ibid, p: 06.

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجهات المانحة تتعثر بسبب الافتقار إلى شرعية الحكومة في الشمال والمخاوف بشأن إدارة البنك المركزي اليمني والضوابط الداخلية في الجنوب⁷³.

وقد أدت الحرب الاقتصادية المكثفة إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الذي يشعر به غالبية اليمنيين حيث نتج عن الآثار التضخمية لزيادة المعروض النقدي في الجنوب ونقص العملة الصعبة ارتفاع تكلفة الحد الأدنى من سلة الغذاء بنسبة 125% وفقا لمركز صنعاء، في حين وصل معدل التضخم التراكمي لأسعار المستهلك في الفترة من 2015 إلى 2020 إلى 162.3%. وذكرت المجموعة الدولية للأزمات أن أزمة الجوع والأزمة الإنسانية لا تنتج عن نقص السلع الأساسية مثل الغذاء والمياه النظيفة والأدوية التي كانت متاحة بشكل عام، ولكن من عدم قدرة معظم الناس على دفع ثمن هذه السلع بسبب انخفاض الدخل وارتفاع الأسعار⁷⁴.

الفرع الثاني: مستقبل عملية إعادة بناء الدولة في اليمن

أدت الحرب الأهلية في اليمن إلى مقتل أكثر من 250 ألف شخص وخلقت واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم اليوم انطلاقا من كونها أصبحت حربا بالوكالة بين الحوثيين المدعومين من إيران، والانفصاليين الجنوبيين المدعومين من الإمارات العربية المتحدة، والحكومة اليمنية المعترف بها دوليا والمدعومة من السعودية، وعلى الرغم من سنوات من المفاوضات التي جرت بوساطة الأمم المتحدة، فقد أصبح الخصوم أكثر تشددا وبدت مواقفهم غير قابلة للتوفيق، أين أثبت الواقع مرارا وتكرارا أن اتفاقات وقف إطلاق النار التي تم التفاوض عليها كانت غير مستدامة، وفشلت تدابير بناء الثقة التي كانت واعدة ذات يوم في تغيير الوضع الراهن و تحقيق سلام دائم⁷⁵.

حتى قبل الصراع كان اليمن أفقر دولة في شبه الجزيرة العربية وأقلها نموا إلى جانب مجموعة من المظالم الناجمة عن عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، والإقصاء السياسي، والفساد المتفشي والسياسة الدينية، والمؤسسات الضعيفة بشكل عام، خلق هذا بيئة من عدم الاستقرار في جميع أنحاء البلاد والتي استخدمها الفاعلون المحليون و الدوليون لتعزيز أجنداتهم في أعقاب انتفاضة 2011، أين استخدمت القوى المحلية التقليدية السخط العام لخدمة طموحاتها السياسية في الاستيلاء على السلطة والموارد، مما دفع البلاد إلى حرب شرسة. بالإضافة إلى ذلك نشطت القوى الأجنبية تدخلها في الشؤون اليمنية، مما

⁷³ Gerald M. Feierstein, "Yemen: Ending The War, Building A Sustainable Peace", The Middle East Institute, Washington, march 2022, p: 09.

⁷⁴ Ibid, p: 10.

⁷⁵ Daniel Egel, Trevor Johnston And Others, Op.cite, p: 48 .

أدى إلى استنتاج مفاده أن الأزمة اليمنية تحولت إلى حرب بالوكالة تمثل مصالح محلية إقليمية وأجنبية⁷⁶.

خلاصة لما سبق يمكن القول أن جذور الحرب الأهلية اليمنية تتمثل في الفشل في الاستجابة للغضب الشعبي ومعالجة الإحباط الناجم عن الحرمان الاقتصادي والتهميش السياسي وتأثيرات الدولة الإستخراجية والريعية الفاسدة، حيث أدت هذه الإخفاقات المنهجية إلى حدوث اضطرابات سياسية أدخلت البلاد في حرب أهلية ذات طابع إيديولوجي من خلال قوتين في الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية السنية وإيران الشيعية، اللتان أصبحتا تلعبان دوراً رئيسياً في الصراع الأهلي، كما أن فشل التحول السياسي لعام 2011 في التوصل إلى حل مناسب، و استيلاء قوات الحوثيين على العاصمة صنعاء في عام 2014 وأخيراً سقوط حكومة هادي كان سبباً رئيسياً في نشوب الحرب الأهلية، ما أصبح يتطلب توحيد الجهود لإنهاء الأزمة و إعادة بناء الدولة اليمنية من خلال عمليات إعادة الإعمار و إرساء آليات التنمية الشاملة رغم أن مختلف المؤشرات توحى بصعوبة تحقيق هذه الأهداف في المستقبل القريب، و عموماً و من أجل وضع المسار الصحيح لعملية إعادة البناء يجب⁷⁷:

- 01- انسحاب الحوثيين من جميع المدن اليمنية وتشكيل حكومة مؤقتة وإجراء انتخابات مبكرة للبرلمان الجديد والرئيس الجديد.
- 02- توحيد الجهود الدولية تحت راية الأمم المتحدة لصياغة دستور جديد للبلاد بمشاركة مختلف الفواعل السياسية الرسمية و غير الرسمية بما فيها الحوثيين، كما ينبغي أن يركز الدستور الجديد على الحقوق والتسهيلات الخاصة للأقلية الحوثية فضلاً عن وضع قيود سياسية لهم لتجنب أي انزلاقات مستقبلية.
- 03- على دول مجلس التعاون الخليجي و صندوق النقد الدولي و البنك العالمي أن تأخذ زمام المبادرة من أجل تعافي اليمن من خلال جهود إعادة الإعمار وتقديم المساعدات المالية اللازمة.
- 04- كما يجب على الأمم المتحدة توفير قوة عسكرية خاصة بشكل مؤقت في اليمن لمراقبة الوضع اليمني، و سحبها بمجرد الوصول إلى توافق سياسي بين مختلف الأطراف و إجراء انتخابات رئاسية.

⁷⁶ Mahmoud Al Iriani, Hiba Hassan and Irene Martinez, Op.cite, p: 34.

⁷⁷ Niaz Ahmed, "Yemeni Civil War: Causes, Consequences And Prospects", Jurnal Dinamika Pemerintahan, Vol.2, No. 2, Indonesia, 2019, p: 88.

05- وينبغي لسياسات الاقتصاد الكلي في فترة ما بعد الحرب أن تهدف إلى تصحيح سوء إدارة الاقتصاد الذي كان قائماً قبل الصراع من خلال إعادة بناء وإصلاح المؤسسات المالية والنقدية القادرة على إدارة السياسات المالية والنقدية لتسهيل التعافي السريع والسلس.

المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة في العراق

منذ الغزو الذي قاده الولايات المتحدة عام 2003 دخلت الدولة العراقية في دائرة من التدمير ومن ثم إعادة الإصلاح، وبدلاً من مجرد الإطاحة بنظام صدام حسين أعادت الولايات المتحدة وشركاؤها هيكل الدولة من خلال إرساء قواعد دولة لامركزية وفيدرالية جديدة استناداً إلى اقتصاد السوق. وحتى الآن أثبتت هذه الدولة الجديدة أنها غير قادرة على تحمل الضغوط من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، حيث سمح ضعف العراق للفصائل المتنافسة على السيطرة والنفوذ في صراع دائم على السلطة ومع ذلك وفي تحدٍ للتوقعات حول نهاية العراق، لم تنهار الدولة بشكل كامل أبداً، و أدى هذا الضعف إلى أعمال عنف بين الطوائف العرقية وداخلها على أساس هوياتي و هو ما تجلّى في الحرب الأهلية في الفترة 2006-2008، و في أعقاب ذلك بدأت القيادة العراقية مرحلة من إعادة بناء الدولة مما سهل حقبة من الحكم الرشيد تتسم بمشاركة سياسية واسعة النطاق، ومع ذلك أدى ضعف الدولة إلى إهدار عملية إعادة البناء منذ عام 2011، حيث أدت الصراعات بين الطوائف وداخلها على المستويين المحلي والوطني والناجمة عن ضعف الدولة ومركزية السلطة المفرطة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي ما أدى إلى صعود تنظيم داعش في عام 2014⁷⁸.

الفرع الأول: إعادة بناء الدولة بعد إسقاط نظام صدام حسين 2003

مباشرة بعد الغزو تم وضع العراق تحت إدارة قوة أجنبية وتم تهميش المؤسسات العراقية في الجهود الأولية لإعادة بناء الدولة، وقادت سلطة التحالف المؤقتة معظم جهود إعادة الإعمار وكان كبار مستشاريها في كل قطاع يتمتعون بسلطة تعادل سلطة الوزراء. و بعد الهجوم على مقر الأمم المتحدة في بغداد في أوت 2003 إلى جانب غموض دورها في ظل الاحتلال، قررت الأمم المتحدة سحب موظفيها من العراق وحذت حذوها العديد من المنظمات الثنائية، وعلى الرغم من انسحاب الجهات المانحة والمنظمات الدولية فعليا من البلاد، إلا أنهم استمروا في تقديم المساعدة عن بعد، وفي الوقت نفسه

⁷⁸ European Parliament's Committee on Foreign Affairs, Rebuilding the Iraqi State: Stabilisation, Governance, and Reconciliation, Directorate-General For External Policies Policy Department, Strasbourg, 2018, p: 05.

واصلت المملكة المتحدة والولايات المتحدة أنشطة إعادة الإعمار داخل البلاد، و خلال عام 2004 تمت صياغة قانون الإدارة الانتقالية - الدستور المؤقت - ووافقت عليه سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي، وهو هيئة استشارية أنشأتها سلطة الائتلاف المؤقتة وتتكون من 25 شخصية سياسية وقبلية عراقية. خلال هذه المرحلة واجهت جميع الجهات المانحة والمنظمات الدولية صعوبة في فهم الاحتياجات على أرض الواقع ويرجع ذلك إلى غياب حكومة ذات سيادة فضلا عن الافتقار إلى التقييم واستراتيجية التخطيط ونتيجة لذلك تم اختيار المشاريع والبرامج على أساس التفاعل المحدود مع النظراء العراقيين وبطريقة انتهازية⁷⁹.

وبموجب قرار مجلس الأمن رقم 1546 نقلت سلطة الائتلاف المؤقتة السيادة إلى العراق في نهاية جوان 2004 وسلمت السلطة المؤقتة إلى الحكومة المؤقتة بقيادة رئيس الوزراء إياد علاوي، وتمشيا مع أحكام القانون الإداري الانتقالي أجريت الانتخابات البرلمانية للجمعية الوطنية العراقية الانتقالية المكونة من 275 عضوا في جانفي 2005، وفي ماي 2005 اختار المجلس المنتخب حديثا حكومة انتقالية يرأسها رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري، وأعطى تفويضا بكتابة دستور دائم للعراق، تمت صياغة الدستور من قبل اللجنة، وتم التصديق عليه من خلال استفتاء وطني في 15 أكتوبر 2005 وأجريت أول انتخابات عامة رسمية لانتخاب جمعية وطنية دائمة في 15 ديسمبر 2005، وفي ماي 2006 أدت حكومة المالكي اليمين الدستورية كأول حكومة كاملة في عراق ما بعد الحرب، وفي عام 2008 وقعت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش والحكومة العراقية على اتفاقية نصت على انسحاب القوات الأمريكية بعد ثلاث سنوات - بحلول نهاية عام 2011 - وتسليم السيادة على الأمن إلى الحكومة العراقية⁸⁰.

وفي ديسمبر 2011 أكملت الولايات المتحدة انسحاب قواتها من العراق، وفي الوقت نفسه كانت هناك انتقادات متزايدة لرئيس الوزراء لتركيزه السلطة التنفيذية بين يديه، وكانت التوترات السياسية بين مختلف الأحزاب السياسية والجماعات الطائفية تتزايد، فضلا عن تصاعد التوترات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان خاصة بعد بدأ شركات النفط الدولية العمل مباشرة مع حكومة إقليم كردستان في الشمال، في حين اشتكت حكومة إقليم كردستان من مشاكل في عملية تحويل ميزانية الحكومة المركزية

⁷⁹ Hideki Matsunaga, "The Reconstruction of Iraq after 2003", Mena Development Report, The World Bank, Washington, 2019, p: 30.

⁸⁰ Ibid, p: 31.

وواصلت الجهود للحصول على مزيد من الحكم الذاتي في ظل النظام الفيدرالي. وظل الوضع الأمني مستقر نسبياً حتى منتصف عام 2013، لكنه بدأ في التدهور مرة أخرى عندما بدأت الميليشيات والجماعات المتمردة في استغلال الانقسامات السياسية والعرقية والطائفية، فضلاً عن أوجه القصور في قوات الأمن العراقية. خاصة بعد استيلاء تنظيم داعش الإرهابي على مدينة الموصل في جوان 2014 كما أضر الانخفاض السريع في أسعار النفط بإيرادات الحكومة العراقية⁸¹.

ودعت الاحتجاجات الجماهيرية التي اندلعت في صيف عام 2015 واستمرت حتى عام 2016 إلى تعيين وزراء تكنوقراط كوسيلة لإنهاء الفساد المستشري والحد من هيمنة الأحزاب السياسية الرئيسية على الدولة. مع رفع شعارات تساوي بين السياسيين الفاسدين والإرهابيين/أعضاء تنظيم داعش، الذي كان يسيطر في ذلك الوقت على ثلث البلاد، حيث كان المتظاهرون يطالبون بتوفير الوظائف بسبب تباطؤ الاقتصاد العراقي متأثراً بانخفاض أسعار النفط عام 2014 منددين في نفس الوقف بالفساد الذي قالوا إنه أدى إلى إثراء الأحزاب الحاكمة و عدم استفادة المواطنين من موارد الدولة، وكان الهدف الأساسي لهذه الاحتجاجات هو مساءلة وإضعاف الأحزاب السياسية التي نشأت بعد عام 2003 من خلال منع وصولها إلى السلطة، وهو الوصول الذي تم تحقيقه بشكل أو بآخر حتى الآن من خلال تعيين وزراء في كل حكومة وحدة وطنية⁸².

و قد قامت الأحزاب التي تشكل ميثاق النخبة ببناء وحدتها الاقتصادية والسياسية طويلة الأمد خلال عمليات تشكيل الحكومات المتعاقبة، فقد جرت هذه المفاوضات بعد كل انتخابات وطنية: مرتين في عام 2005، ثم في 2010، و2014، و2018، ومرة أخرى في 2019-2020 بعد إجبار رئيس الوزراء عادل عبد المهدي على الاستقالة، وفي كل مرة سلطت العملية الضوء على الدور الحاسم الذي تلعبه الانتخابات في تعزيز هيمنة أعضاء ميثاق النخبة، فعلى سبيل المثال على الرغم من انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات في العراق منذ عام 2005 وتفكك "الكتلة الشيعية" فقد احتفظت الأحزاب الإسلامية الشيعية بقدرتها على الحصول على عدد وافر من الأصوات والمقاعد في البرلمانات العراقية المتعاقبة⁸³.

الفرع الثاني: مستقبل عملية إعادة بناء الدولة في العراق

⁸¹ Ibid, p: 33.

⁸² Toby Dodge and Renad Mansour, "Politically sanctioned corruption and barriers to reform in Iraq", Research Paper Middle East and North Africa Programme, 2021, p: 21.

⁸³ Ibid, p: 10..

وتواجه عملية إعادة بناء الدولة في العراق مشاكل نظامية واضطرابات في الشؤون الخارجية والداخلية، ومن بين المشاكل الرئيسية نجد الطائفية التي ظهرت كجزء من حكومة يتم فيها تقسيم السلطة على أسس عرقية وطائفية، وكذلك من خلال التفاهم المتبادل بين النخب الحاكمة، مما دفعها إلى احتكار السلطة وبالتالي أصبحت الحكومة خاضعة لهذه الجهات ذاتها، واتجهت نحو النظام الاستبدادي أكثر منه إلى النظام الديمقراطي، على الرغم من المبادئ الديمقراطية التي قامت عليها. وكان ذلك مصحوبا بعلاقة مترابطة بين الرعاة والعملاء - وهي جزء من معادلة الفساد الزبائني - والتي تظهر في الدور المستمر للخدمات المتبادلة على أساس المحسوبية والخنوع والتبعية وهكذا تم إنشاء نظام الزبائنية على أساس التسلسل الهرمي للنفوذ السياسي والمالي والمقايضات لصالح الأقوياء والنافذين، واستغلال موارد الأمة لتحقيق مصالح شخصية وحزبية، ويستطيع المستفيدون من هذا النظام حشد مؤيديهم لمواجهة أي تهديد لموقفهم، مما يعيق قدرة مؤسسات الدولة على العمل بطريقة محايدة ومهنية والحد من المعاملة غير المتسقة وغير المتساوية⁸⁴.

وتأتي الاحتجاجات التي اندلعت مطلع أكتوبر 2019 مدفوعة بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية وانتهاكات السيادة، والغضب الشعبي من سوء الإدارة، ورفض الرأي العام للفساد المستشري في مؤسسات الدولة والتي حولتها إلى إقطاعيات للنخب الحاكمة. وبمقياس مؤشر الفساد لعام 2018، حقق العراق 18 درجة من أصل 100 وجاء في المركز 168 من بين 180 دولة مدرجة في التصنيف، كما ارتفعت نسبة البطالة على نطاق واسع بين الشباب حيث وصلت إلى حدود 27.5% في عام 2018. هذا فضلا عن انخفاض عائدات البترول بعد انهيار الأسعار شهر ماي 2020 أين وصلت عائدات النفط إلى ما يقرب من 6 مليار دولار أمريكي شهريا وانخفضت بنسبة 80% في إلى 1.5 مليار دولار شهريا⁸⁵.

وأزالت المظاهرات الحاشدة الشرعية التي اكتسبها مجلس الوزراء من انتخابات العام السابق واضطر رئيس الوزراء عبد المهدي إلى التنحي بعد سبعة أشهر من المفاوضات، وأصبح مصطفى الكاظمي رئيسا للوزراء في ماي 2020. وصل الكاظمي إلى السلطة واعد بإصلاحات سياسية واقتصادية واسعة النطاق ومستدامة، و ضمت حكومة الكاظمي في تشكيلتها نسبة عالية من الوزراء التكنوقراط التي مما يؤكد أن الحكومة الجديدة ربما تكون قد حققت مستوى أعلى و لو جزئيا من الاستقلال الذاتي عن الأحزاب

⁸⁴ Adel Abdulhamza Thgeel, "Politics and Security in Iraq: Challenges and Opportunities", Friedrich-Ebert-Stiftung, Jordan, 2020, p: 07.

⁸⁵ Ibid, p: 09.

السياسية المهيمنة في العراق مقارنة بأي من سابقتها. ومنذ إنشاء مجلس الحكم العراقي في عام 2003 أجرت البلاد خمس انتخابات وطنية وشكلت ست حكومات وحدة وطنية ومع ذلك فإن تطور النظام السياسي خلال هذه الفترة لم يقلل من قبضة الأحزاب المهيمنة بل على العكس من ذلك، زاد تأثير المصالح السياسية الحزبية على تعيين كبار موظفي الخدمة المدنية، وهذا بدوره أدى إلى دفع التسييس إلى عمق أكبر في مؤسسات الدولة العراقية⁸⁶.

كان غزو العراق عام 2003 والإطاحة بصادم حسين بمثابة لحظة فاصلة شهدت تحول العراق من دولة ريعية إلى دولة هشة للغاية، وتميزت السنوات التالية بتعقيد عملية إعادة بناء الدولة داخل مجتمع مجزأ بشدة، أين تم استبدال الدولة المركزية بنظام فيدرالي فضفاض لتقاسم السلطة على أساس عرقي وطائفي يعرف باسم المحاصصة الطائفية التي سلطت الضوء على خطوط الصدع في الهوية العراقية وبموجب هذا النظام يأتي الرئيس من الطائفة الكردية ورئيس الوزراء من الطائفة الشيعية ورئيس البرلمان من الطائفة السنية، وهذا ما يجعل تشكيل الحكومة مشروطاً بمساومات وتسويات النخب الكبرى، مما يجعل مصالح المواطنين ثانوية بالنسبة للمصالح الفردية والسياسية، ويعني ذلك أيضاً أن مجموعات الأقليات غالباً ما تفتقر إلى التمثيل السياسي الهادف وسط المنافسات السياسية بين المجتمعات المهيمنة على الرغم من الآليات القانونية التي تهدف إلى حماية حقوق الأقليات، علاوة على ذلك وعلى الرغم من أن النظام السياسي يلبي متطلبات الديمقراطية الإجرائية، فإن العملية يشوبها الفساد والتدخل الإقليمي والعديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تقوض سلطة الدولة⁸⁷.

ومنذ هزيمة تنظيم داعش في عام 2017 استعادت الدولة تدريجياً السيطرة على هذه الأراضي العراقية، لكن العراق لا يزال يتصارع مع العديد من المشاكل المستمرة مثل الفساد المستشري في مختلف مفاصل الدولة إلى جانب اقتصاد ضعيف وغير متنوع، فضلاً عن محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية والتحديات البيئية الكبيرة، مما يؤدي تدريجياً إلى تآكل أسس العقد الاجتماعي وتعيق وضع إطار محدث وقوي للعلاقات بين الدولة والمجتمع، وإلى جانب نظام تقاسم السلطة الحالي فإن مثل هذه المخاوف تغذي الإحباط الشعبي واسع النطاق بين المواطنين لأن العقد الاجتماعي يجب أن يركز في المقام الأول على تلبية احتياجاتهم. وكما أظهرت الاحتجاجات الجماهيرية في عامي 2018 و2019

⁸⁶ Toby Dodge and Renad Mansour, Op.cite, p: 25.

⁸⁷ Zena Ali Ahmad, "Reimagining the Social Contract in Iraq", United Nations Development Programme, Iraq, May 2022, p: 13.

يطالب العراقيون في جميع الطوائف بضرورة التحول من السياسة القائمة على الهوية إلى السياسة القائمة على القضايا من خلال تزويدهم بالخدمات وفرص العمل والأمن ليعيشوا حياة كريمة، الأمر الذي من شأنه أن يسمح لهم باستعادة الثقة المفقودة منذ زمن طويل في الدولة، وأظهرت احتجاجات عام 2019 مدى تجاوز السكان للطائفية، في حين لا يزال بعض أعضاء النخبة السياسية يعتمدون عليها في الوصول إلى السلطة والثروة⁸⁸.

وفي عام 2020 أدت الصدمة المزدوجة المتمثلة في انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد-19 إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10.4 في المائة، وارتفع معدل الفقر من 20 في المائة في 2017-2018 إلى 31.7 في المائة في عام 2020. و باشرت الحكومة إجراءات مستعجلة لإنعاش الاقتصاد بخطة طموحة مدتها ثلاث سنوات لمعالجة المشاكل المالية التي يعاني منها العراق، وفي ديسمبر 2020 قررت الحكومة تخفيض قيمة العملة بنسبة 20 في المائة للاستجابة للضغوط الاقتصادية المتزايدة ولكن أدى ذلك إلى زيادة تكاليف المعيشة وتفاقم الظروف الصعبة التي تعيشها الفئات الهشة وقد ارتفع معدل البطالة بشكل مطرد حيث وصل إلى أكثر من 13 في المائة في عام 2020⁸⁹.

و ختاماً يمكن القول أنه في كثير من الأحيان قد تؤدي عملية إعادة بناء الدولة إلى معضلات أثناء محاولة ترسيخ الشرعية من أعلى إلى أسفل وهو ما قد لا يعكس الحقائق على الأرض، وعلى هذا النحو فإن أي مبادرة لإشراك مختلف الفواعل يجب أن تركز على:

01- تحديد الجهات الفاعلة الرسمية و غير رسمية بدقة.

02- ضمان أمن المناطق المحررة من تنظيم الدولة و الاستعانة بالخبراء الدوليين في مجال توفير الموارد والتدريب لإزالة الألغام بما يسمح بتشجيع عودة النازحين.

03- دعم وتوفير التدريب لقوات الشرطة المحلية القادرة على تولي السلطة لتحقيق الاستقرار الأمني على المدى الطويل في المناطق المحررة مع العمل على أن تكون قوات الأمن تحت سلطة الحكومة بعيداً عن أي ولاءات سياسية طائفية أو عرقية.

⁸⁸ Ibid, p: 14.

⁸⁹ Ibid, p: 17.

04- إعادة بناء الثقة بين مختلف الجهات الأمنية الحكومية وعامة السكان من خلال خطة لدمج الأفراد وليس المجموعات من الجماعات شبه العسكرية والميليشيات في جيش الدولة أو الشرطة للحد من الولاءات المنقسمة.

05- اعتماد المصالحة كجزء من عملية إعادة بناء الدولة من خلال اعتماد مبادئ الحكم الرشيد والمشاركة المحلية بهدف تحقيق عملية إعادة إعمار العراق على أساس برنامج ناجح لإعادة بناء الدولة.

06- تعزيز الحوار بين الحكومة المركزية ومجالس المحافظات خاصة إقليم كردستان لضمان معالجة التحديات التي تواجه المركز والأطراف، وبالمثل تحتاج علاقات حكومة العراق مع المحافظات الأخرى إلى تعزيز الوئام الاجتماعي داخل المناطق المحررة لضمان استشارة السكان المحليين والنازحين و الذي يعد أمراً حيوياً لتأمين الشرعية المحلية لجهود إعادة البناء وتحقيق الاستقرار.

07- حل مشكلة الهوية الوطنية في العراق مما سيؤدي إلى حل مشاكل المصالحة ومبدأ المحاصصة والذي بدوره سيؤدي إلى حل معظم مشاكل إعادة بناء العراق.

المبحث الثالث: نماذج إعادة بناء الدولة

إن عملية إعادة بناء الدولة تتجاوز مجرد إعادة تطوير الهياكل المادية، حيث قد تشمل جهود إعادة بناء المجتمع توفير الأمن للمواطنين وإصلاح المؤسسات القانونية والسياسية، وتنشيط الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، والمساعدة على عودة اللاجئين، وتعزيز المصالحة، وتسهيل المشاركة السياسية، وفي بعض الحالات، من الممكن إعادة بناء الهياكل القائمة بينما في حالات أخرى يكون من الضروري إنشاء هياكل جديدة. ويمكن أن تتراوح الجهات الفاعلة والوكالات التي تعمل على إعادة بناء مجتمع اجتماعي وسياسي من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى الحكومات المحلية والدولية وكذلك السكان المحليين.

ومن أمثلة إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع إعادة بناء أوروبا الغربية من خلال خطة مارشال إعادة بناء دولة اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إعادة بناء دول أوروبا الشرقية بعد نهاية الحرب الباردة، وفي السنوات الأخيرة، لعبت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية دورا حاسما في إعادة بناء الدول في مرحلة ما بعد الصراع على غرار غواتيمالا والسلفادور وموزمبيق وناميبيا، و سنركز من خلال هذا المبحث على إعادة بناء الدولة في كل من ألمانيا و اليابان و يوغوسلافيا.

المطلب الأول: إعادة بناء الدولة في يوغوسلافيا

كانت يوغوسلافيا دولة متعددة الجنسيات ولم يجد طابع الدولة المتعدد الجنسيات تعبيراً عنه في مؤسساتها السياسية منذ إنشائها عام 1918 تحت اسم مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين، ما أدى إلى انهيار الدولة ما بين الحربين العالميتين بسبب تجاهل هيكل الدولة الداخلي إلى حد كبير الحدود التاريخية والثقافية السابقة من خلال محاولات إنشاء دولة يوغوسلافية تضم الصرب والكروات والسلوفينيين وغيرهم من الطوائف الأخرى، حيث كانت تتألف في البداية من 33 منطقة والتي تم إعادة تخصيصها لاحقا إلى تسع مقاطعات. وظل الانتقال إلى الحقوق الجماعية والاستقلال الإقليمي للجماعات القومية أحد المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي طوال فترة ما بين الحربين العالميتين وللتفكك السريع للدولة أثناء غزو قوى المحور في افريل 1941.

وعلى نحو مماثل لم تكن يوغوسلافيا تعاني من الاحتلال العسكري الأجنبي فحسب بل كانت تعاني أيضا من الصراع العنيف بين جماعات تنتمي إلى دول مختلفة، واستند نداء الحزب الشيوعي الذي قاد حرب التحرير إلى التكوين متعدد الجنسيات للقوة الحزبية المقاتلة والتصميم على إعادة بناء دولة متعددة القوميات من خلال توفير الحقوق الجماعية والاستقلال الإقليمي لمختلف المجموعات القومية، وبعد

الحرب قدم الحزب الفيدرالية الوطنية كحل سوفياتي لتنظيم دولة متعددة القوميات وتقسيم يوغوسلافيا إلى ست جمهوريات البوسنة والهرسك، كرواتيا، مقدونيا، الجبل الأسود صربيا وسلوفاينيا⁹⁰.

الفرع الأول: بناء الدولة الاشتراكية في يوغوسلافيا

عندما وصل الجيش الأحمر إلى الحدود اليوغوسلافية الرومانية في سبتمبر 1944، رتب زعيم المقاومة آنذاك جوزيف بروز تيتو لدخول القوات السوفيتية يوغوسلافيا، و اتفق مع ستالين بأن الجيش الروسي سيغادر البلاد بمجرد أن تصبح آمنة دون التدخل في السياسة الداخلية، وخرج الشيوعيين في عهد تيتو من الحرب باعتبارهم الحكام الوحيدين ليوغوسلافيا، و في عام 1945 تم تشكيل حكومة يوغوسلافية مؤقتة حيث كان تيتو رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع، وأجرت الحكومة انتخابات لاختيار جمعية تأسيسية في شهر نوفمبر، ومنعت قوانين الانتخابات الجديدة المتعاونين المزعومين في زمن الحرب من التصويت، وكان لا بد من ترشيح جميع المرشحين من قبل الجبهة الشعبية التي يسيطر عليها الشيوعيون وهي سليل جبهة التحرير الشعبية في زمن الحرب، وقامت الشرطة بمضايقة السياسيين غير الشيوعيين وقمعت صحفهم خلال الحملة الانتخابية وحصل مرشحو الجبهة الشعبية على 90% من الأصوات⁹¹.

وعملت حكومة تيتو على إصلاح الأضرار الناجمة عن الحربين من خلال إصلاح الأراضي وإنشاء نظام اقتصادي على النمط السوفياتي، وبحلول عام 1948 كانت الدولة قد أمتت كل ثروات البلاد تقريبا باستثناء الأراضي المملوكة للقطاع الخاص، وكان مخططو الدولة يحددون الأجور والأسعار ويضعون خطط خماسية ضخمة تؤكد على استغلال المواد الخام المحلية، وتطوير الصناعات الثقيلة والنمو الاقتصادي في المناطق المتخلفة، واعتمد اليوغوسلافيون على سياسات الضرائب، والتعويضات، والقروض السوفياتية، وتصدير المواد الغذائية، والأخشاب، والمعادن، لخلق رأس المال، مع توجيه الجزء الأكبر من تجارتهم نحو الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية. ولمواجهة انتقادات اليوغوسلافيون على نحو متزايد للسياسة الخارجية السوفياتية أولا ثم سياستها الداخلية المتمثلة في التخطيط والسيطرة الحكومية المركزية والبيروقراطية، وردا على تهديد الغزو من قبل الاتحاد السوفياتي وللحفاظ على ولاء الشعب الذي كان معظمه من غير الشيوعيين تم تطوير شكل جديد من الاشتراكية بهدف القضاء على الركود الاقتصادي واختلال النظام الاقتصادي، عاد القادة اليوغوسلافيون إلى جوهر فلسفتهم من خلال كتابات ماركس

⁹⁰ Nebojša Vladislavljević, "Yugoslavia's Successor States", London School of Economics and Political Science, John Harper Publishing, 2004, p: 03.

⁹¹ Curtis E Glenn, "Yugoslavia : a country study", Library of Congress. Federal Research Division, Washington, 1990, p: 42.

وضع الأساس لآلية اقتصادية جديدة تسمى الإدارة الذاتية الاشتراكية (أو العمالية). وشكلت الشركات مجالس عمالية نموذجية في عام 1949 وأصدرت الجمعية الفيدرالية قوانين في عامي 1950 و1951 لتنفيذ النظام بالكامل استبدلت هذه القوانين ملكية الدولة لوسائل الإنتاج بالملكية الاجتماعية، وعهدت بمسؤوليات الإدارة إلى عمال كل مؤسسة، ومكنت القوانين مجالس العاملين في الشركات من وضع أهداف إنتاجية واسعة والإشراف على الشؤون المالية، لكن المديرين المعيّنين من قبل الحكومة احتفظوا بسلطة النقض على قرارات المجلس⁹².

ومما زاد من تعقيد الأزمة الاقتصادية وتفاقمها السياسة التي اتبعتها الحكومة اليوغوسلافية تجاه القوميات، وهي سياسة مماثلة في كثير من النواحي للسياسة التي اتبعتها الحكومة السوفياتية ولكنها أقل قسرا وتعسفا، حيث تم الاعتراف بالقوميات باعتبارها تتمتع بحقوق ثقافية لكسب ولاء العديد من الجنسيات المختلفة في إطار مرحلة انتقالية ستؤدي حتما إلى أنهم سيصبحون في النهاية شعبا واحدا، خاصة مع وجود أقليات كبيرة في جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافي على سبيل المثال، الصرب في البوسنة وكرواتيا وإقليم كوسوفو المتمتع بالحكم الذاتي، الكروات في البوسنة، الألبان في مقدونيا، والهنغاريين في فويفودينا وهي مقاطعة تتمتع بالحكم الذاتي في صربيا، وهكذا شجعت سياسة الحكومة فكرة أن الجنسيات هي مجتمعات عرقية ثقافية وكان ذلك يعني أن لصربيا مصلحة في معاملة الصرب خارج صربيا، وأن كرواتيا لها مصلحة في معاملة الكروات في الجمهوريات الأخرى وهكذا⁹³.

و توجهت يوغوسلافيا نحو انفتاح متزايد تجاه الغرب والاعتماد عليه مع تراجع التجارة مع الكتلة الشرقية، وقد اتخذ هذا عدة أشكال بما في ذلك المساعدات الخارجية، والاستثمار الأجنبي في الشركات اليوغوسلافية، والاقتصاد الموجه نحو السوق بشكل متزايد، فضلا عن القروض من المقرضين التجاريين وبدأت التغييرات في السياسة الخارجية اليوغوسلافية في نهاية الثمانينيات تحت تأثير العديد من العوامل الخارجية والداخلية التي دعت إلى مراجعة عميقة لأجندة السياسة الخارجية للبلاد من أجل مواجهة الحقائق الجديدة في أوروبا والعالم، خاصة بعدما تموقعت لفترة طويلة كحاجز استراتيجي بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال فترة الحرب الباردة⁹⁴.

⁹² Ibid, p: 47.

⁹³ Stephen J. Kunitz, "The Making And Breaking of Yugoslavia and Its Impact on Health", American Journal of Public Health, Vol 94, No. 11, United States, 2004, p: 03.

⁹⁴ Ibid, p: 03.

ولم تنجح قط يوغوسلافيا في تشكيل نفسها كمجتمع سياسي وكدولة قومية تتجاوز هويتها من الناحية المفاهيمية والبنوية، فالواقع كان أن كل دولة من دول يوغوسلافيا سعت إلى استخدام يوغوسلافيا لحماية هويتها الوطنية الخاصة وتطوير فكرتها الخاصة حول الدولة، وكانت الدولة خاضعة لسيطرة المؤسسات الصربية بما في ذلك الجيش، والقيادة السياسية، والخدمة المدنية، ما أدخل الأحزاب السياسية الكرواتية إلى المعارضة و بالتالي تسبب ذلك في عرقلة عمل البرلمان وأجهزة الدولة، لهذه الأسباب اعتقدت صربيا أن لها الحق في التحدث باسم جميع الشعوب اليوغوسلافية والتأثير بشكل حاسم على شكل الدولة بما يتوافق مع المصالح الوطنية الصربية⁹⁵.

الفرع الثاني: إعادة بناء الدولة الديمقراطية في يوغوسلافيا (صربيا)

بحلول أواخر الثمانينيات كانت الحركات الديمقراطية الناشئة في جميع أنحاء أوروبا الشرقية تكتسب زخما كبيرا، وعلى النقيض من ذلك كانت الحركات الوطنية في يوغوسلافيا تستعد لإنشاء دولها الخاصة وكان انهيار النظام الشيوعي و تنظيم انتخابات حرة تتويجا لما كان يحدث بالفعل منذ ما يقرب من عقد من الزمان في يوغوسلافيا جنبا إلى جنب مع عملية التحول الديمقراطي في الجمهوريات وإنكار تلك العملية في الحكومة الفيدرالية، حيث أصبحت سلطة الدولة المركزية أضعف وتقترب من حالة من الفوضى والتفكك خاصة مع المعاناة لفترة طويلة من المسائل الوطنية التي لم يتم حلها والصراعات القديمة بين الدول الثلاث المؤسسة ليوغوسلافيا (الصرب والكروات والسلوفينيين)، وفي مؤتمره الأخير في جانفي 1990 سعى الحزب الشيوعي الصربي بقيادة ميلوسوفيتش وبدعم من الجيش الوطني اليوغوسلافي إلى تعزيز دور النظام الشيوعي في الحفاظ على وحدة يوغوسلافيا، لكن زعماء جمهوريين آخرين، وخاصة في سلوفينيا وكرواتيا، أدركوا أن الخروج عن النظام الشيوعي قد يكون بمثابة طريقهم للابتعاد عن يوغوسلافيا ونحو إنشاء دولهم المستقلة⁹⁶.

و كنتيجة حتمية لما سبق اندلعت الحرب الأهلية في جوان 1991 وسرعان ما أسفرت عن انفصال أربع جمهوريات يوغوسلافية وإنشاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الجديدة التي تتألف من صربيا والجبل الأسود، فضلا عن الأحداث التي وقعت في سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة، والعقوبات الدولية التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ماي 1992 على يوغوسلافيا الجديدة بسبب تدخلها في حرب

⁹⁵ Vesna Pesic, "Serbian Nationalism and the Origins of the Yugoslav Crisis", United States Institute Of Peace, Peaceworks No. 8, Washington, 1996, p: 05.

⁹⁶ Ibid, p: 25.

البوسنة، وفي ظل هذه الظروف كانت أولويات السياسة الخارجية ليوغوسلافيا الجديدة هي وقف الحرب في جوارها والتي كانت تهدد أمن البلاد نفسها، وتقديم الدعم لحوالي مليونين ونصف المليون صربي وجدوا أنفسهم خارج حدود يوغوسلافيا، ومحاولة إنهاء عقوبات مجلس الأمن التي أثرت على اقتصادها وتكييف سياستها الخارجية مع الظروف الجديدة⁹⁷.

وشكلت اتفاقيات دايتون للسلام التي أنهت الحرب في البوسنة والهرسك وهيأت الظروف الملائمة لتعليق العقوبات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد يوغوسلافيا سنة 1996 نقطة تحول في السياسة اليوغوسلافية التي بدأت تبحث عن مكان لها في أوروبا الجديدة وعالم لم يعد في حاجة إلى أي مناطق عازلة إستراتيجية، أو سياسات عدم الانحياز أو غيرها من مكونات سياسة يوغوسلافيا الداخلية والخارجية التي سادت خلال نصف القرن السابق. وبذلت يوغوسلافيا جهدا كبيرا لضمان إعادة بناء العلاقات في منطقة يوغوسلافيا السابقة على غرار تطبيع العلاقات مع كرواتيا والبوسنة، وبدأت المفاوضات مع عدد من المنظمات الدولية حول إدراج عضوية يوغوسلافيا، وتمكنت البلاد أخيرا من التوجه نحو مشاكلها الداخلية والبحث عن إستراتيجية جديدة للعلاقات الدولية⁹⁸.

بعد عام 1997 وقع خلاف بين الزعيم الصربي ميلوزوفيتش وزعماء الجبل الأسود، أين انسحب الحزب السياسي المهيمن في الجبل الأسود من العمليات الروتينية للمؤسسات الفيدرالية بدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بهدف إضعاف ميلوزوفيتش، و عمل إقليم الجبل الأسود كدولة مستقلة حيث أدخل المارك الألماني كعملة له وأنشأ قوات شبه عسكرية. غير أن سقوط رجل صربيا القوي من السلطة عام 2000 جعل زعماء الجبل الأسود يقومون بتقليص خططهم الطموحة وتوصلوا إلى تسوية مع صربيا بشأن إعادة تعريف الدولة المشتركة، وتم وضع ميثاق دستوري يتضمن فترة تجريبية مدتها ثلاث سنوات وفي نهايتها يجوز لأي من الجمهوريتين إجراء استفتاء على الاستقلال⁹⁹، وفي عام 2006 أجرت جمهورية الجبل الأسود التي ظلت لسنوات عديدة تنتهج خطا سياسيا مستقلا تماما عن الحكومة المركزية استفتاء طلب فيه من المواطنين اختيار ما إذا كانوا سيقبضون في الاتحاد مع صربيا أو يريدون أن يصبحوا دولة مستقلة، وقد اختار 55.4% من الناخبين الخيار الأخير، وفي عام 2008 أعلنت كوسوفو استقلالها من جانب واحد عن صربيا، ولا تعترف صربيا باستقلال كوسوفو وتواصل حتى يومنا هذا إدراجها ضمن

⁹⁷ Predrag Simic, "Yugoslav Foreign Policy: Continuity And Changes", Perceptions: Journal of International Affairs, Volume: 2 Issue: 3, Türkiye, 1997.

⁹⁸ Ibid.

⁹⁹ Nebojša Vladislavljević, Op.cite, p: 15.

مناطق الحكم الذاتي في صربيا إلى جانب فويفودينا، وحتى الآن اعترفت 98 دولة بكوسوفو دولة مستقلة، و أصبحت صربيا هي الوريث التاريخي للاتحاد اليوغوسلافي¹⁰⁰.

وبذلت صربيا جهودا حثيثة للاندماج في الاتحاد الأوروبي غير أنها واجهت متطلبات تجاوزت إجراءات ما قبل الانضمام مثل تكييف النظام القانوني والسياسي والاقتصادي مع معايير وأنظمة الاتحاد الأوروبي. وكانت هناك ضغوط قوية من جانب الاتحاد الأوروبي لحمل صربيا على التعاون مع محكمة العدل الدولية فضلا عن تطبيع العلاقات بين صربيا و كوسوفو، وهو الأمر الذي تم ربطه في بلغراد بالضغوط الرامية إلى الاعتراف باستقلال كوسوفو و هو ما ترفضه صربيا جملة و تفصيلا. وواجهت قضايا معقدة متعلقة بتحولها السياسي نتيجة للتغيرات الديناميكية التي حدثت على مدى السنوات الثلاثين الماضية، انطلاقا من كونها شهدت تحولا من دولة استبدادية إلى دولة ديمقراطية في فترة زمنية قصيرة نسبيا، رغم أن التعديلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية شهدت بعض القصور مؤخرا ما أثر سلبا على الديمقراطية الصربية، خاصة في ظل سيطرة الحزب التقدمي الصربي على السلطة، وبدأت صربيا تغييرات بعيدة المدى أدت بلا شك إلى تقريب صربيا من النماذج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأوروبا الغربية ولكن لسوء الحظ توقفت هذه العملية بسبب القضايا المتعلقة بكوسوفو، و على هذا الأساس قرر الصرب تعزيز العلاقات مع روسيا، وقد وصلت هذه العلاقات أخيرا إلى وضع الشراكة الإستراتيجية في عام 2013.¹⁰¹

وصنف التقرير السنوي الذي تنشره منظمة فريدوم هاوس حول الديمقراطية من خلال اعتماد المنظمة مقياس من 1 إلى 7 حيث يشير الرقم 1 إلى أعلى درجة من الديمقراطية بينما يشير الرقم 7 إلى أدنى درجة، في عام 2018 من بين البلدان التي كانت جزءا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية كانت سلوفينيا هي الوحيدة التي يمكن أن تتفخر بالحصول على تصنيف عال قدره 2.07 وسجلت كرواتيا 3.75، الجبل الأسود 3.93 جمهورية مقدونيا 4.36، البوسنة والهرسك 4.64، وكوسوفو 4.93. و وفقا لتقارير فريدوم هاوس كان لدى صربيا اتجاه تنازلي من حيث الديمقراطية ففي عام 2012 كان تصنيف صربيا 3.64، ومنذ عام 2015 انخفضت درجة صربيا إلى: 3.68 في عام 2015، و 3.75 في عام

¹⁰⁰ Rocco Gallo, "Yugoslavia: the process of integration and its failure", Department of Political Science, Institution: Luiss Guido Carli, roman, Academic Year 2019/2020, p: 44.

¹⁰¹ Wiktor Hebda, "The Republic of Serbia: Stuck in the grey zone of democratization", Yearbook of the Institute of East-Central Europe, Volume 18 Issue 3, Poland, 2020, p: 173.

2016، و3.82 في عام 2017، وأخيرا 3.96 في عام 2018، وتظهر هذه النتائج أن النظام السياسي الصربي واجه بعض العقبات التي أعاقَت التحول الديمقراطي في الدولة¹⁰².

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل نمو صادرات صربيا من السلع والخدمات تجاوز معدل نمو جميع الاقتصادات الأوروبية الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية قبل الأزمة المالية العالمية وبعدها، فبحلول عام 2015 زادت حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من الضعف مقارنة بأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبحلول عام 2017 وصلت إلى 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما ساهم في زيادة القدرة التنافسية لصربيا، وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى صربيا مباشرة بعد التغيير الذي حدث في عام 2000، وزادت بعد ذلك وبلغت ذروتها في عام 2008. وانكسرت خلال الأزمة المالية العالمية لتصل إلى أدنى مستوياتها في عام 2014، وقد بدأت تتعافى منذ ذلك الحين، ويعمل الاقتصاد الصربي على مبادئ السوق الحرة، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 إلى 62.721 مليار دولار أي ما يعادل 9,164 دولارا للفرد، في حين يبلغ الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية 164.835 مليار دولار أي ما يعادل 24,084 دولارا للفرد، و يقوم الاقتصاد الصربي على قطاعات الطاقة وصناعة السيارات والآلات والتعدين والزراعة¹⁰³.

و يرى البنك الدولي أنه من شأن الإصلاحات أن تمكن صربيا من اللحاق بنظيراتها في أوروبا الوسطى والتعجيل بالتقارب مع الاتحاد الأوروبي، ويرى المركز الأوروبي للاقتصاد أن صربيا يمكنها إضافة أكثر من 5 نقاط مئوية إلى متوسط نموها الاقتصادي في العقد الماضي مما يصل بالنمو الإجمالي إلى 7% وهو ما يكفي لمضاعفة الدخل خلال عقد من الزمن، ويمكن أن تأتي عوائد النمو الكبيرة من أربعة مجالات: 1 تعميق تنمية القطاع المالي، تعزيز مهارات القوى العاملة لديها، تعزيز المنافسة في أسواق المنتجات، وجعل الحكومة أكثر فعالية، ومن بين المجالات الأخرى التي قد تخلف فيها الإصلاحات تأثيرات كبيرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي، استيعاب التكنولوجيا، وتنظيم سوق العمل، وتخفيف القيود المفروضة على التجارة العالمية¹⁰⁴.

و عموما تعتبر جمهورية صربيا حاليا دولة ديمقراطية بعد أن كانت في التسعينيات نظاما شيوعيا استبداديا، و من المستحيل أن نتوقع أن تصل صربيا إلى مستوى ديمقراطية موحدة بعد فترة قصيرة نسبيا

¹⁰² Ibid, p: 182.

¹⁰³ Kori Udovički, "Serbia's Economic Growth: It is Real and (Yet Another) Missed Opportunity", Friedrich-Ebert-Stiftung, Jordan, 2021, p: 06-05.

¹⁰⁴ Report of world bank group, SERBIA: NEW GROWTH AGENDA, <https://2u.pw/iE8K2S0>, 02.09.2023, p: 08.

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن التحول السياسي الديناميكي الذي حدث بعد عام 2000 جعل صربيا أقرب إلى معايير أوروبا الغربية، و نجحت في عملية التحول الديمقراطي بعد خوض العديد من النزاعات المسلحة (مع الكروات والبوسنيين والألبان) في التسعينيات، بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية في صربيا مما أدى في النهاية إلى إفقار المجتمع، ولكن بعد عام 2000 نجح السياسيون الصرب في إصلاح الدولة مما سمح لصربيا بالبدء في التحول الديمقراطي والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من التقدم الملموس فإن الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى مزيد من الإصلاح حيث أن الديمقراطية الصربية ليست مهددة ولكن منذ سنوات عديدة كانت هناك بعض العيوب التي تؤثر بالتأكيد على جودتها¹⁰⁵.

المطلب الثاني: إعادة بناء الدولة في اليابان

إن النظام السياسي الياباني القائم على الحزبين والذي كان يتطور منذ مطلع القرن الماضي، وصل أخيرا إلى مرحلة النضج بعد الحرب العالمية الأولى، وقد أطلق على هذه الفترة اسم "ديمقراطية تايش" نسبة إلى لقب الإمبراطور. وفي عام 1918 أصبح هارا تاكاشي أول شخص من عامة الناس يشغل منصب رئيس الوزراء مستفيدا من العلاقات التي كانت تربطه ببعض المؤسسات الحكومية، و واجهت الحكومة مشاكل كبيرة على غرار التضخم، والحاجة إلى تكييف الاقتصاد الياباني مع ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى، وتدفق الأفكار الأجنبية، والحركة العمالية الناشئة، أين طبق مجلس الوزراء حلول ما قبل الحرب على مشاكل ما بعد الحرب ولم يتم القيام بالكثير من الإصلاحات ما عدا إعادة تنظيم قوانين الانتخابات الجديدة وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، و الشروع في برامج الأشغال العامة الرئيسية الممولة من الحكومة¹⁰⁶.

الفرع الأول: بناء الدولة بعد الحرب العالمية الأولى

أصيب عامة الناس في اليابان بخيبة أمل إزاء الدين الوطني المتنامي وقوانين الانتخابات الجديدة، وتزايدت الدعوات المطالبة بالاقتراع العام وتفكيك شبكة الأحزاب السياسية القديمة، أين قام الطلاب وأساتذة الجامعات والصحفيون بدعم من النقابات العمالية فضلا عن مجموعة متنوعة من المدارس الفكرية الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية وغيرها من المدارس الفكرية الغربية، بتنظيم مظاهرات عامة لصالح

¹⁰⁵ Wiktor Hebda, Op.cite, p: 189.

¹⁰⁶ United States. "National Archives and Records Administration, Japan at war and peace", 1930-1949 U.S. State Department records on the internal affairs of Japan, Edinburgh University Library Catalogue, 2010, p: 03.

الاقتراع العام في عامي 1919 و 1920 ما أدى إلى نشوء أحزاب سياسية جديدة بما في ذلك الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، وفي خضم هذا الهياج السياسي اغتيل رئيس الوزراء على يد أحد عمال السكك الحديدية المحبطين في عام 1921 وأعقب رئيس الوزراء المغتال سلسلة من رؤساء الوزراء غير الحزبيين والمجالس الوزارية الائتلافية. وأدى الخوف من جمهور الناخبين و المطالبة بالتغيير الاجتماعي المتنامي الناتج عن تدفق الثقافة الشعبية الغربية إلى إقرار قانون الحفاظ على السلام عام 1925 الذي يحظر أي تغيير في البنية السياسية¹⁰⁷.

وعلى الرغم من أن أزمة الكساد العالمي في أواخر عشرينيات وأوائل ثلاثينيات القرن العشرين كان له تأثير ضئيل على اليابان، نمت الصادرات اليابانية بشكل كبير خلال هذه الفترة غير أنه كان هناك شعور بتزايد السخط الذي تقاوم مع اغتيال رئيس الوزراء هاماجوتشي أوساتشي في عام 1931، لينتهي نظام الحكم الحزبي الياباني في حادثة 15 ماي عام 1932 عندما اغتالت مجموعة من صغار ضباط البحرية وطلاب الجيش رئيس الوزراء إينوكاي تسويوشي، وعلى الرغم من محاكمة القتل والحكم عليهم بالسجن لمدة خمسة عشر عاما إلا أنه كان ينظر إليهم شعبيا على أنهم تصرفوا بدافع الوطنية، وعلى الرغم من الفرع العام إزاء هذه الأحداث وتشويه السمعة التي جلبتها للعديد من الشخصيات العسكرية، فقد استسلمت القيادة المدنية اليابانية لمطالب الجيش على أمل إنهاء العنف المحلي، وقد لوحظت زيادات في ميزانيات الدفاع، والبناء البحري (أعلنت اليابان أنها انسحبت من معاهدة لندن البحرية)، مع تحرك اليابان نحو العودة إلى زمن الحرب¹⁰⁸.

خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية كانت اليابان تتمتع بمقومات كبيرة بسبب قوة قطاعها الاقتصادي إلى جانب اعتمادها على تطبيق نظام مجلس الوزراء الحزبي، والدبلوماسية القائمة على التعاون الدولي (خاصة مع الولايات المتحدة) خلال معظم فترة عشرينيات القرن العشرين، لقد تحولت اليابان إلى دولة قوية وحديثة وكانت مكانة دولة اليابان في العالم الدولي مثل مكانة الدول الغربية، لأن اليابان نفسها كانت متأثرة بالغرب في ذلك الوقت، بدأت اليابان في ممارسة الإمبريالية السياسية كالدول الغربية وكان لديها طموح لأن تصبح قوة عالمية كبرى مما يسمح لها بالسيطرة على الصين مدعومة من الحلفاء في مقابل دعمها لهم خلال الحرب العالمية الأولى ما يسمح لها بالحصول على أراضي إضافية بعد تجريد ألمانيا من مستعمراتها. وحصلت اليابان بموجب معاهدة السلام على الحق في السيطرة على

¹⁰⁷ Ibid, p: 03.

¹⁰⁸ Ibid, p: 05.

الامتيازات التجارية الألمانية السابقة، ولكن إلى جانب ذلك احتجت الصين على اليابانيين كما أبدت الولايات المتحدة الأمريكية عدم إعجابها بمعاهدة السلام اليابانية التي تم التوصل إليها هو في الواقع خوف الأميركيين من أن تشكل اليابان تهديدا للمصالح الأمريكية في منطقة المحيط الهادئ عاجلا أم آجلا¹⁰⁹.

كانت لليابان مطامح كبيرة وبشكل متزايد وأصبحت السياسة الخارجية لليابان مصدر قلق دولي وأخيرا انضمت اليابان إلى ألمانيا وإيطاليا في عام 1940، وبسبب انضمام اليابان إلى الحلف الإيطالي الألماني أدى ذلك إلى تدهور العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وتعرضت اليابان للدمار خلال الحرب العالمية الثانية (1941-1945) أين بلغت الخسائر البشرية 1.85 مليون شخص (حوالي 4% من إجمالي السكان) و680 ألف جريح ومفقود، وبلغت الخسارة المادية حوالي 25% من الثروة الوطنية باستثناء المخزون العسكري (تقرير مجلس الاستقرار الاقتصادي لعام 1949). في حين تشير تقديرات أخرى لعدد القتلى كان 2.8 مليون (موسوعة هيونشا، 1989)، كما انخفض الإنتاج الصناعي بعد الحرب مباشرة إلى عشر مستوى ما قبل الحرب (24% من مستوى ما قبل الحرب في المنتجات الاستهلاكية و8% في المنتجات الصناعية) وتسببت الزيادة في نفقات الميزانية مثل دفعات المحاربين القدامى والتعويضات عن أضرار الحرب، إلى جانب نقص السلع الأساسية، في حدوث تضخم مفرط في الإقتصاد الياباني¹¹⁰.

وفي نهاية الحرب دمرت اليابان تماما حيث كان حوالي 65% من طوكيو قد تحول إلى أنقاض بسبب القصف الأمريكي بالقنابل الحارقة، ولم يبق سوى مليوني مواطن من سكان المدينة الأصليين البالغ عددهم سبعة ملايين نسمة، وقد عانت ناغازاكي وهيروشيما من أضرار هيكلية هائلة وخسائر في الأرواح وأمراض إشعاعية منهكة بفعل آثار القنابل الذرية. لقد استنزفت موارد البلاد وفقدت اليابان حسن نية جيرانها في حين أن خسارة الأراضي التي احتلتها خلال ثلاثينيات القرن العشرين أدت إلى قطع الوصول إلى الموارد الطبيعية الحيوية، وبما أن إنتاج المنسوجات والغذاء الياباني لا يوفر سوى جزء صغير من الطلب العام فقد واجه الملايين من الناس المجاعة وأصبح تسعة ملايين مواطن بلا مأوى نتيجة لحملات

¹⁰⁹ Fithri Shofa Safafa, "He Efforts Of Japan To Rebuild The Image Post World War II By Using Manga And Anime", International Relations Department, Faculty of Social and Political Sciences, University of Muhammadiyah Yogyakarta, 2017, p: 02.

¹¹⁰ Shigeru T. Otsubo, "Post-war Development of war Development of the Japanese Economy", GSID Nagoya University, Japan, April 2007, p: 04.

القصف التي قام بها الحلفاء، وتقطعت السبل بثلاثة ملايين آخرين في الخارج، وتم سحق البنية التحتية الاقتصادية مع انخفاض إنتاج الفحم إلى نصف معدل الإنتاج في زمن الحرب وإنتاج الصلب إلى ربع معدل الإنتاج في زمن الحرب¹¹¹.

ونتيجة للوضع المثير للشفقة في اليابان بعد نهاية الحرب، وجدت البلاد نفسها بالكامل تحت رحمة المنتصرين من الحلفاء وعلى هذا فقد كان السكان على استعداد لقبول الاحتلال الطويل الأمد الضروري لتحقيق الاستقرار وتعزيز بناء الأمة، ومن جانبها رأت الولايات المتحدة الأمريكية التهديد المستمر المتمثل في التوسع الشيوعي في الصين وكوريا باعتباره حافزا للاستثمار في احتلال طويل الأمد في اليابان. وهنا يشير ديفيد إدلشتاين إلى أن مصالح الاحتلال لا تشمل دائما عملية إعادة بناء الدولة، ومع ذلك في هذه الحالة وجد الأمريكيون أنفسهم أمام مسؤوليتين احتلّيتين متميزتين: أولا أملت السياسة الدولية المحيطة بالاحتلال تجريد اليابان من السلاح، ثانيا كانت الحاجة إلى الدعم المستمر لليابان، وهو ما كان الأمريكيون يرغبون فيه تحسبا لصراع مستقبلي مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وهي التي أملت متطلبات بناء الأمة وإرساء الديمقراطية وقد وفرت هذه الاحتياجات المتزامنة الوقت للولايات المتحدة للنجاح في إعادة بناء اليابان¹¹².

الفرع الثاني: إعادة بناء الدولة في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية

وضع الحلفاء أهدافهم الرسمية لليابان خلال مؤتمر بوتسدام في جوان 1945 وقد أدرجت الوثيقة المعروفة باسم إعلان بوتسدام خمس خطوات رئيسية يجب على اليابانيين قبولها كجزء من استسلامهم غير المشروط: - نزع سلاح الجيش وإقالة العسكريين من السلطة - عودة الأراضي المحتلة كما هو محدد في إعلان القاهرة - العدالة لمجرمي الحرب - تعزيز الديمقراطية - التجريد الاقتصادي، بالإضافة إلى قبول الاحتلال العسكري من قبل قوات الحلفاء حتى إستيفاء جميع شروط الاستسلام، ووفقا لسياسة أميركا الأولية في التعامل مع اليابان في مرحلة ما بعد الاستسلام فإن الهدف النهائي للاحتلال كان التأكد من أن اليابان لن تشكل مرة أخرى تهديدا للولايات المتحدة أو للسلام والأمن في العالم، وتم نزع سلاح الجيش الياباني بالكامل ولكن لم يتم حل الحكومة اليابانية حيث قررت الولايات المتحدة حكم اليابان من خلال الحكومة اليابانية الحالية. وكما كان الحال في فترة ما قبل الحرب كان الإمبراطور يعين رؤساء

¹¹¹ Katherine Rogers, "The Interagency Process In Reconstruction Of Post-World War II Japan", Strategic Studies Institute, US Army War College, Usa, 2007, p: 172.

¹¹² Ibid, p: 173.

الوزراء وينظم حكوماتهم ويقدم مجلس الوزراء مشاريع التشريعات إلى البرلمان الوطني، والذي بدوره يجعلها قوانين لتنفيذ إصلاحات ما بعد الحرب على غرار تفكيك زايباتسو (تكتلات الأعمال التي هيمنت على الاقتصاد الياباني قبل الحرب)، والإصلاحات الزراعية لتوزيع الأراضي على المزارعين المستأجرين، وإصلاحات نظام العمل¹¹³.

وكان إضفاء الطابع الديمقراطي على السياسة أيضا بندا مهما على جدول أعمال الاحتلال حيث أمر الجنرال ماك آرثر الحكومة اليابانية بصياغة دستور ديمقراطي جديد، و قام البرلمان الياباني بصياغة الدستور ديمقراطيا وناقش مسودته وأدخل عددا من المراجعات وأقره في أكتوبر 1946، ليصبح ساري المفعول في ماي 1947، وأصبح الإمبراطور في تلك المرحلة رمز الدولة ووحدة الأمة ولا يتمتع بسلطات تتعلق بالحكومة، وتضمن الدستور وفقا لمقاصد ماك آرثر ضمن المادة 9 منه والتي تنص على: "إن الشعب الياباني الذي يتطلع بإخلاص إلى السلام الدولي القائم على العدالة والنظام، ينبذ الحرب إلى الأبد كحق سيادي للأمة والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها كوسيلة لتسوية النزاعات الدولية ومن أجل تحقيق هدف الفقرة السابقة، لن يتم الحفاظ على القوات البرية والبحرية والجوية، بالإضافة إلى إمكانات الحرب الأخرى ولن يتم الاعتراف بحق الدولة في الحرب"¹¹⁴.

بينما كانت اليابان تتابع الإصلاحات المختلفة التي فرضتها قوات الاحتلال الأمريكية، لم تكن السياسة العالمية ثابتة على الإطلاق حيث بدأت الولايات المتحدة تدرك خطر الاتحاد السوفياتي، وأجرت تعديلات على سياسة الاحتلال الياباني في جانفي 1948، بهدف جعل اليابان ديمقراطية مكتفية ذاتيا وقوية بما يكفي ومستقرة بما يكفي لدعم نفسها وفي نفس الوقت لتكون بمثابة رادع ضد أي تهديدات حرب شمولية أخرى. خاصة بعد فشل جهود الأمم المتحدة لتحقيق كوريا الموحدة، و التقارب الصيني السوفياتي من خلال معاهدة الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة الذي اعتبر اليابان معتديا محتملا، ثم في عام 1950 شنت كوريا الشمالية هجوما عسكريا على الجنوب مما أدى إلى اندلاع الحرب الكورية، كبداية ساخنة للحرب الباردة، وفي ظل هذا الوضع الدولي المتوتر منحت اليابان الفرصة للعودة إلى المجتمع الدولي كدولة مستقلة أين استضافت الولايات المتحدة مؤتمر السلام في سان فرانسيسكو في سبتمبر 1951، والآن بعد أن أصبحت اليابان مستقلة كان عليها أن تضع سياستها الأمنية لحماية نفسها حيث

¹¹³ Akihiko Tanaka, "Seven Chapters on Japanese Modernization Chapter 3. Japan after World War II", Japan International Cooperation Agency, Japan, 2021, p: 02.

¹¹⁴ Ibid, p: 02.

قرر رئيس الوزراء يوشيدا الذي كان يعتقد أن اليابان المنكوبة لا تستطيع تحمل تكاليف الحفاظ على جيش مكلف مما يستوجب الاعتماد على الولايات المتحدة من خلال إبرام معاهدة أمنية مع الولايات المتحدة في نفس يوم التوقيع على معاهدة سان فرانسيسكو للسلام، والتي سمحت للولايات المتحدة بالحفاظ على وجود عسكري كبير في اليابان. ومع ذلك أصرت الولايات المتحدة على أن تقوم اليابان أيضا بتطوير قواتها الدفاعية، على الرغم من أن الولايات المتحدة هي التي فرضت المادة التاسعة على اليابان في الأصل والتزم رئيس الوزراء يوشيدا على مضض بإجراء تعزيزات دفاعية محدودة¹¹⁵.

استغرقت اليابان ما يقرب من عشر سنوات لإعادة الإنتاج إلى مستوى ما قبل الحرب وحققت نموا اقتصاديا ملحوظا في الفترة 1955-1973، مما دفع الاقتصاد إلى التصنيع واسع النطاق لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم الغربي، بالاعتماد على ثلاثة من عناصر التنمية الاقتصادية: استقرار الاقتصاد الكلي، تنمية الموارد البشرية والبنية التحتية الاقتصادية، وعملت اليابان تدريجيا على إنشاء معدلات ادخار محلية وافرة الأمر الذي مكن من تحقيق معدلات استثمار مرتفعة خاصة في ظل محدودية فرص الاقتراض الأجنبي، فضلا على أن التوسع الكمي للنظام التعليمي في اليابان حتى منتصف السبعينيات كان عاملا مهما في عملية التصنيع في البلاد¹¹⁶. فمنذ عام 1955 دخلت اليابان فترة طويلة من النمو الاقتصادي المرتفع وهو ما أطلق عليه العالم وصف "المعجزة اليابانية". واستمر الاقتصاد الياباني في النمو بمعدل متوسط بلغ 8.7% وفي بعض الأحيان أكثر من 12% سنويا، وبلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي على مدار 36 عاما من عام 1955 حتى عام 1991 في المتوسط 6.4% وهو أداء مذهل لاقتصاد دمرته الحرب في الأصل مثل اقتصاد اليابان وأصبحت الاقتصاد رقم 2 في العالم بعد الولايات المتحدة نتيجة لذلك¹¹⁷.

ومن غير الصحيح القول بأن الديمقراطية اليابانية في فترة ما بعد الحرب جاءت على يد قوات الاحتلال الأمريكية، كون عملية إعادة بناء الدولة الديمقراطية والنجاح الاقتصادي المذهل لليابان بعد عام 1945 له جذور عميقة في تجارب البلاد قبل الحرب في بناء الدولة والتنمية الاقتصادية، وإرساء الديمقراطية، وكذلك في التحول العميق بنفس القدر لقيم الناس الناتج عن تجربة الحرب والهزيمة المدمرة

¹¹⁵ Ibid, p: 04.

¹¹⁶ Kimura Fukunari, "Japan's model of economic development: Relevant and nonrelevant elements for developing economies", The United Nations University World Institute for Development Economics, Research Paper No. 22, Helsinki, 2009, p: 3-4-5.

¹¹⁷ Kayashima Nobuko, "Seven Chapters on Japanese Modernization Chapter 4. Economic Growth and Japanese Management", , Japan International Cooperation Agency, Japan, 2021, p: 01.

ولم تساعد سياسات الاحتلال الأمريكية إلا في تعزيز الاتجاه الداخلي المتمثل في انبعاث الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي، على اعتبار أن الإصلاحات المفروضة من الخارج والموارد المقدمة من الخارج وحدها لم يكن من الممكن أن تخلق مثل هذه الدولة الديمقراطية المستقرة والمزدهرة في مثل هذه الفترة القصيرة من الزمن، وتضمنت عملية إعادة بناء الدولة في اليابان عنصرين أساسيين: بناء مؤسسات الدولة وإقامة علاقات مستقرة بين الدولة والمجتمع، وكانت كلتا العمليتين في الغالب عبارة عن مساع مستقلة نفذها اليابانيون أنفسهم من خلال الحفاظ على النظام الداخلي، وتنفيذ الإصلاحات التي أمرت بها القيادة العامة، والتخطيط السريع للانتعاش الاقتصادي خلال السنوات الأولى بعد الحرب¹¹⁸.

وما يمكن استخلاصه من التجربة اليابانية فيتعلق بالدور الذي يمكن أن تلعبه القوى الخارجية في عملية إعادة بناء الدولة، حيث ساهمت الولايات المتحدة في النهضة الديمقراطية للدولة اليابانية بثلاث طرق: فأولاً هزمت الولايات المتحدة النظام العسكري الإمبراطوري والاستبدادي في اليابان الأمر الذي أدى إلى تحول في القيم التقليدية وتغييرات في بنية القوة الدولية في شرق آسيا، ثانياً حققت قوات الاحتلال الأمريكية سلسلة من الإصلاحات التي ساهمت في إحداث تحول في علاقات القوة الداخلية بين القوى الاجتماعية والسياسية، ثالثاً قدمت الولايات المتحدة كميات هائلة من المساعدات المادية لمساعدة الاقتصاد المدمر مما ساعد على ترسيخ الدولة الديمقراطية¹¹⁹.

المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة في ألمانيا

عندما أقال الإمبراطور الألماني الشاب فيلهلم الثاني (1859-1941) المستشار الأول للإمبراطورية الألمانية أوتو فون بسمارك في عام 1890 تغير أساس السياسة الخارجية الألمانية وتغيرت معه العلاقات السياسية بين القوى الأوروبية، حيث دخلت الإمبراطورية الألمانية السباق الإمبراطوري للمستعمرات جنباً إلى جنب مع فرنسا وبريطانيا، وبالإضافة إلى ذلك قامت ببناء أسطول قتالي قوي سعياً وراء النفوذ العالمي، وكان البرنامج البحري الألماني الذي قدمه الأدميرال ألفريد فون تيربيتز في عام 1898 يتحدى بريطانيا العظمى باعتبارها القوة العالمية والبحرية الأولى، ونتيجة لذلك زادت المنافسة العسكرية والاقتصادية بين هاتين القوتين الأوروبيتين العظميين ونما سباق التسلح بشكل مثير للقلق، أدى الانتعاش الاقتصادي الاستثنائي الذي جعل ألمانيا بحلول عام 1913 الدولة التصديرية الرائدة في العالم إلى اعتقاد

¹¹⁸ Keiichi Tsunekawa, "State-Building Economic Development And Democracy: The Japanese Experience", Jica Research Institute, World Development Report, Japan, 2011, p: 15.

¹¹⁹ Ibid, p: 17.

الطبقات البرجوازية الألمانية أن الإمبراطورية كانت أكثر من تستحق الحصول على مكانة سياسية دولية تتماشى مع قوتها الاقتصادية وأدائها مما يساعد في تحقيق طموحاتهم في المستعمرات والهيبة السياسية في العالم¹²⁰.

الفرع الأول: بناء الدولة في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى

في 28 جوان 1914 اغتيل الأرشيدوق فرانز فرديناند من النمسا-المجر الوريث المفترض للعرش النمساوي-المجري، على يد القومي الصربي جافريلو برينسيب أثناء زيارة دولة إلى سراييفو وعلى مدى الأسابيع الخمسة التالية المعروفة الآن باسم أزمة يوليو فشلت الدبلوماسية في تذليل القضية، وتعهدت ألمانيا بدعمها الثابت للنمسا والمجر، وأعلنت النمسا والمجر الحرب على صربيا، وحشدت روسيا جيشها على الحدود الشرقية لألمانيا والنمسا ردا على ذلك، مما أجبر ألمانيا على التحرك من خلال إعلان الحرب على روسيا، ثم تبعتها فرنسا بعد يومين، كما أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا والنمسا والمجر في 4 أوت، و في 07 أوت أعلنت روسيا الحرب رسميا على ألمانيا والنمسا والمجر وانضمت لهما بلغاريا والدولة العثمانية بعد ثلاثة أشهر، مما أدى إلى تقسيم أوروبا بين قوى المحور (ألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا والإمبراطورية العثمانية) ودول الوفاق (فرنسا وبريطانيا وروسيا) معلنة عن اندلاع الحرب العالمية الأولى¹²¹.

بعد الحرب اضطرت ألمانيا إلى قبول المسؤولية الكاملة عن الحرب وتقديم تنازلات كبيرة بما في ذلك خسارة الأراضي وخفض القوات العسكرية، ودفع تعويضات كبيرة لقوات الحلفاء، و بعد تنازل الامبراطور عن السلطة قام بتسليمها إلى فريدريش إيبيرت زعيم الاشتراكيين، وكانت مهمة إيبيرت الأولى هي تشكيل الحكومة و هو ما يتطلب صياغة دستور للبلاد يتضمن قواعد الانتخابات والبرلمان وكيفية حكم ألمانيا. كان أغلب الألمان ينشدون الديمقراطية لكن في المقابل كان الشيوعيين الذين اكتسبوا الدعم بعد الثورة في روسيا عام 1917 يريدون الثورة. وبينما كان العمل على الدستور جاريا، قام الشيوعيون المتطرفون بتشكيل اتحاد سبارتاكوس وحاولوا السيطرة على برلين في الخامس من يناير عام 1919 في محاولة يائسة لأن القليل من الشيوعيين كانوا على استعداد لدعمهم، وتم عزل السبارتاكين بسهولة ومهاجمتهم

¹²⁰ Gerhard Hirschfeld, "Germany in: 1914-1918, International Encyclopedia of the First World War", Freie Universität Berlin, Germany, 2014, p: 02.

¹²¹ Jauschua Stout, "Wrongfully Accused Germany and the Origins of World War I", Liberty University, the Department of History, États-Unis, June 2022, p: 01.

من قبل القوات الحكومية، وتم الانتهاء من دستور (فايمار) الجديد في أوت 1919 و هو ما جعل من ألمانيا الدولة الأكثر ديمقراطية في أوروبا بعد أن كانت دولة استبدادية¹²².

وحذر العديد من المراقبين الليبراليين سواء في ألمانيا أو في أماكن أخرى من الاستياء الذي تسببت فيه معاهدة فرساي في ألمانيا، وشكلت معاهدة لوكارنو عام 1925 ذروة الانفراج بين ألمانيا والغرب اعترفت ألمانيا بحدودها الغربية وأصبحت البلاد عضوا في عصبة الأمم، ومع ذلك رفضت ألمانيا من حيث المبدأ الاعتراف بحدودها الشرقية مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا (حيث تعيش أقليات ألمانية كبيرة). علاوة على ذلك استمر الاستياء ضد احتلال منطقة الراين والعبء الثقيل المتمثل في سداد الديون، والقيود الصارمة المفروضة على القوات المسلحة الألمانية إلى غاية وصول هتلر إلى السلطة، بدأ في تفكيك المؤسسات الديمقراطية في ألمانيا وسجن أو قتل معارضيه الرئيسيين، كما حصل على لقب الفوهرر وهو المستشار والقائد الأعلى للجيش، قام بتوسيع الجيش بشكل كبير وأعاد تقديم التجنيد الإجباري وبدأ في تطوير قوة جوية جديدة وكان كل ذلك انتهاك لمعاهدة فرساي، وقد ساعد إنفاق هتلر العسكري وبرامج الأشغال العامة الطموحة بما في ذلك بناء طريق سريع ألماني على استعادة الرخاء والازدهار. كما قام نظامه بقمع الحزب الشيوعي وتطهير قواته شبه العسكرية، و أيد معظم الألمان سياسات هتلر مقتنعين بأنها ستكون مفيدة للبلاد¹²³.

في عام 1938 بدأ هتلر توسيع الحدود الوطنية ليشمل العرق الألماني بمساعدة النمساويين لتنظيم عملية الضم، وضم النمسا إلى ألمانيا، وفي أكثر أعمال هتلر عدوانية اضطرت تشيكوسلوفاكيا إلى تسليم منطقة السوديت وهي منطقة حدودية جبلية تسكنها أغلبية من العرق الألماني. وفي اجتماع سري عقد في ميونيخ في سبتمبر 1938 أرغم ممثلو بريطانيا العظمى وفرنسا القادة التشيكيين على التنازل عن منطقة السوديت مقابل تعهد هتلر بعدم السعي للحصول على أراض إضافية، وفي العام التالي احتل الجيش الألماني ما تبقى من تشيكوسلوفاكيا، و من ثم اقتحام القوات الألمانية لبولندا معلنة عن بداية الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد تحالف هتلر مع كل من إيطاليا و الإتحاد السوفياتي¹²⁴.

في 8 ماي 1945 استسلمت ألمانيا دون قيد أو شرط للحلفاء وبذلك أنهت الحرب العالمية الثانية أين اجتمع الحلفاء في يالطا ثم في بوتسدام لتحديد المبلغ الكامل لديون الحرب المستحقة لهم على ألمانيا

¹²² Ibid, p: 03.

¹²³ Joshua Goodman, "The War in Europe, How Did Hitler Happen?", The National WWII Museum, Usa, 2008, p: 28.

¹²⁴ Ibid, p: 29.

اختار الحلفاء المطالبة بالتعويضات "العينية" بدلا من قبول أي تعويضات مالية، لأن التعويضات النقدية التي تمت المطالبة بها بعد الحرب العالمية الأولى أصبحت سببا للصراع مما قد يضر بالسلام المستقبلي في أوروبا. وتبنى الحلفاء سياسة مختلفة وطالبوا بنزع السلاح الصناعي لألمانيا كتعويضات عن الحرب من خلال تفكيك المصانع الألمانية المشاركة بشكل مباشر في صناعة الأسلحة، مع إلغاء الهيكل السياسي النازي وإعادة بناء ألمانيا جديدة على أساس القيم الديمقراطية¹²⁵.

الفرع الثاني: إعادة بناء الدولة في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية

وكانت السياسة الأمريكية والبريطانية تجاه ألمانيا التي اضطرت فرنسا للامتثال لها في النهاية تهدف إلى إنشاء شكل من أشكال الحكومة الوطنية في أسرع وقت ممكن بعد الاستسلام غير المشروط كون تقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال خلال نهاية الحرب غير مستدام اقتصاديا فضلا عن التكلفة المالية. وبحلول عام 1948 تم دمج المناطق الاقتصادية الثلاث التي يسيطر عليها الحلفاء الغربيون وأصبحت بما يعرف ألمانيا الغربية و جعلها بمثابة منطقة عازلة ضد التوسع السافياتي الذي تخشاه أوروبا، كما أن برنامج تخطيط موارد المؤسسات الذي أثبت سخاءه بما فيه الكفاية لعدد من الدول الأوروبية بالتزامن مع التوحيد الاقتصادي لألمانيا الغربية الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر لندن عام 1948 قدم لفرنسا وكذلك بقية دول أوروبا الغربية حوافز للتخلي عن سياسة التعويضات الألمانية، و بفعل ذلك حققت ألمانيا الغربية من عام 1948 إلى عام 1960 انتعاشا اقتصاديا ملحوظا، وأصبحت ألمانيا معجزة اقتصادية وموضوعا محل جدل كبير بين الاقتصاديين، كون أن تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي وطفرة إعادة الإعمار التي اجتاحت أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية كلها أسباب وجيهة للنمو الاقتصادي في ألمانيا. تجدر الإشارة هنا أيضا حقيقة توقف الحلفاء عن سياسة تفكيك الصناعة الألمانية، وخلال الفترة من 1950 إلى 1960 نما الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا الغربية بمعدل 6٪ سنويا وارتفع الناتج المحلي الإجمالي فيما بعد إلى نسبة 8٪ في السنة¹²⁶.

سافر والتر أولبريخت وشيوعيون ألمان آخرون إلى ألمانيا الشرقية في نهاية الحرب لتأسيس دولة شيوعية هناك أصبح أولبريخت زعيما لألمانيا الشرقية عندما تأسست الدولة في عام 1950 وخطط لبناء الاشتراكية في ألمانيا الشرقية من خلال التصنيع السريع المخطط كما حدث في الاتحاد السوفيتي في

¹²⁵ Georgios Karkampasis, "What Happened to the German War Reparations after the end of WWII", Master of European Studies: Transnational and global perspectives, Centre for European Studies, Belgie, 2016, p: 04.

¹²⁶ Ibid, p: 26.

الثلاثينيات، وكانت سياساته بشأن الزراعة التي هيمنت على اقتصاد ألمانيا الشرقية لا تحظى بشعبية كبيرة وكانت كارثية في نهاية المطاف لأنها أدت إلى نقص الغذاء والتقنين، أثبت التصنيع أيضا أنه صعب للغاية على الرغم من أن تخفيضه للضوابط المركزية على الأعمال التجارية في نظامه الاقتصادي الجديد عام 1963 أدى إلى زيادة الإنتاج، وكانت جميع الشركات مملوكة للدولة ويديرها الحزب الشيوعي.

كما أيد بناء جدار برلين سنة 1961 لمنع عمال ألمانيا الشرقية من الهروب إلى الغرب، وكان رفض أولبريخت دعم أي إصلاحات أفقده دعم الاتحاد السوفييتي وحل محله إريك هونيكر في عام 1971. وفي ظل النظام الشيوعي تراجعت الرفاهية الاقتصادية والعامة لسكان ألمانيا الشرقية كثيرا عن التطور وبحلول نهاية الثمانينيات كان الناس في الغرب أفضل حالا بشكل كبير من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقل ما يقرب من خمس سكان ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية بين عام 1945 وبناء جدار برلين في عام 1961، وفي السبعينيات حاول الزعيم الجديد لألمانيا الشرقية إريك هونيكر معالجة بعض المشاكل من خلال برنامج إسكان كبير للتعامل مع نقص المساكن بالإضافة إلى معالجة الظروف المعيشية السيئة التي كان يعيش فيها بعض الناس¹²⁷.

وفي الأول من جوان عام 1990 أصبحت الدولتان الألمانيّتان دولة واحدة بعد إسقاط جدار برلين وكانت هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي يتحد فيها الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي فجأة، وكانت هناك عدة مشاكل والتي كان أشدها خطورة الإنتاجية الضعيفة نسبيا لاقتصاد ألمانيا الشرقية السابقة وارتباطاتها بالاقتصاديات الاشتراكية المنهارة في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، كما كانت الدونية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لألمانيا الشرقية مصدرا للتوتر والمشاكل. لقد تم ببساطة نقل دستور الغرب ونظامه القانوني ونظامه الاقتصادي والسياسي إلى ألمانيا الشرقية، ولم تكن هذه مشكلة في حد ذاتها لأن هذا كان شيئا كان الألمان الشرقيون يتوقون إليه ولم يكن هناك بديل جدي له. وكانت التحالفات الدولية أيضا جزءا آخر من المشاكل العسكرية التي واجهتها الدولتان الألمانيّتان بينما كانت ألمانيا الشرقية عضوا في حلف وارسو، كانت ألمانيا الغربية عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وبعد العديد من المناقشات حول استمرار أو تعديل المشاركة الألمانية في هذه التحالفات وافق ميخائيل جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفييتي في اجتماع بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي في 16 يوليو 1990 على عضوية ألمانيا الموحدة في الناتو. بالإضافة إلى ذلك وافق الاتحاد السوفييتي على سحب قواته البالغ

¹²⁷ The Development Of Germany 1919-1991, eduqas part of wjec, on the link <https://2u.pw/BQDs00V>, Accessed on 09/06/2023, p: 06.

عددها 370 ألف جندي من ألمانيا الشرقية بحلول نهاية عام 1994، وفي 12 سبتمبر 1990 في موسكو وقع وزراء خارجية الحلفاء الأربعة في زمن الحرب على معاهدة التسوية النهائية فيما يتعلق بألمانيا وتنازلوا عن حقوقهم في احتلال الأراضي الألمانية والتي تسمى غالبا "معاهدة 2 + 4"¹²⁸.

الفرع الثالث: استكمال مسار إعادة البناء في ألمانيا بعد الحرب الباردة

وقررت حكومة ألمانيا الغربية أن إحدى مهامها الأولى كانت خصخصة اقتصاد ألمانيا الشرقية واستحوذت وكالة (Treuhandanstalt) التي أنشأتها جمهورية ألمانيا الديمقراطية للاستيلاء على شركات ألمانيا الشرقية وتسليمها إلى إدارة جديدة من خلال الخصخصة، و بحلول عام 1994 كانت قد خصخصة حوالي 14 ألف شركة رغم بعض الارتباكات حول حقوق الملكية، والمشكلة الأخرى هي أن تكاليف الإنتاج في ألمانيا الشرقية كانت مرتفعة للغاية كما كان لتحويل ماركات ألمانيا الشرقية إلى ماركات ألمانية من أجل رفع القدرة الشرائية للألمان في الشرق تأثير في ارتفاع تكاليف الإنتاج في الشرق، كما تم تفعيل مفاوضات الأجور المبكرة مما أدى إلى أجور أعلى بكثير من مستوى الإنتاجية ووجدت الشركات الألمانية الغربية أنه من الأسهل والأرخص خدمة أسواقها الجديدة في ألمانيا الشرقية من خلال توسيع الإنتاج في المنشآت الغربية، كما شكلت البنية التحتية غير الكافية مشكلة بالنسبة للعديد من المستثمرين المحتملين. كما اشتكى العديد من المستثمرين من نقص الطاقة، حيث تم إغلاق العديد من محطات الطاقة في ألمانيا الشرقية لأسباب تتعلق بالسلامة ولأسباب أخرى، كما كان لا بد من إعادة بناء الطرق والسكك الحديدية فعليا لأنها كانت تتم صيانتها بشكل سيء للغاية¹²⁹.

وبالإضافة إلى هذه المشاكل العملية كانت هناك أيضا معضلة سياسية عميقة كانت أساس عملية التوحيد و البناء برمتها، حيث كان هناك ارتباط خطير بين المراحل السابقة والمراحل اللاحقة من تحول ألمانيا الشرقية إلى اقتصاد السوق الحرة، وكانت السياسات المحسوبة لجعل التعديل الأولي غير مؤلم قدر الإمكان سببا في إعاقة النمو والرخاء على المدى الطويل، ولن يتسنى تحقيق الكفاءة الاقتصادية الحقيقية إلا من خلال السماح بل وحتى فرض قدر كبير من الاضطرابات الفورية، في حين أن التنازلات المؤقتة ربما كانت لتؤدي إلى أعباء بنيوية دائمة، وفي الوقت نفسه كان هناك خوف من أن يؤدي التعطيل المفاجئ لاقتصاد ألمانيا الشرقية ونظام الرعاية الاجتماعية إلى تعريض الاستقرار الاقتصادي والسياسي

¹²⁸ Dora Damjanović, "The Reunification of Germany & Global Social Evolution", CADMUS, South-East European Division of The World Academy of Art and Science, Volume 3 - Issue 5, October 2018, p: 52.

¹²⁹ Ibid, p: 52.

المطلوب لعملية التوحيد للخطر، ولم تجد الحكومة حلاً مرضياً لهذه المعضلة غير المسار الأكثر تكلفة والأبطأ لتشجيع الأشخاص على البقاء في الشرق، وعلى الرغم من هذه المشاكل فإن عملية التوحيد تقدمت ببطء، حيث أن أقل من 5% من إجمالي الاستثمارات في ألمانيا الشرقية كانت غير ألمانية، وكان معظمها من الشركات التي لها فروع في ألمانيا الغربية والتي كانت تتوسع إلى الشرق¹³⁰.

وقد ركزت ألمانيا الاتحادية بشكل خاص على ثلاثة مواضيع¹³¹: أولاً: كانت أول خطوة على الطريق نحو الوحدة السياسية الكاملة وفقاً للمادة 23 من القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية من خلال ضم الولايات الشرقية إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وعلى نحو مماثل لم يكن التكامل الاقتصادي يعني بأي حال من الأحوال الخلط بين الإطارين المؤسسين بل كان بالأحرى تبني جمهورية ألمانيا الديمقراطية الشامل للنظام الاقتصادي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية.

ثانياً: اللعب الحر لقوى السوق ضمن إطار مؤسسي ومالي آمن ومفهوم جيداً وكان الهدف هو إنشاء Soziale Marktwirtschaft - أي اقتصاد السوق ضمن نظام اجتماعي يوفر بعض الاحتياجات الأساسية مثل المعاشات التقاعدية والخدمات الطبية ومساعدة الفئات البطالة، وكان من المهم وجود شبكة أمان اجتماعي ما من شأنه أن يقلل من عدم اليقين وتعزز جاذبية جمهورية ألمانيا الديمقراطية كمكان للاستثمار.

ثالثاً: التركيز بشكل كبير على عدم تعارض توحيد ألمانيا مع التزامات جمهورية ألمانيا الاتحادية تجاه أوروبا وبقية العالم، فقد كان ينظر إلى توحيد ألمانيا على أنه "مساهمة في التوحيد الأوروبي وأنه متوافق مع مبادئ التجارة الحرة.

وأصبحت ألمانيا في الوقت الحاضر دولة تتمتع بإجماع ديمقراطي بعيد المدى ومؤسسات دولة راسخة في سيادة القانون والمبادئ الديمقراطية، وهي تعيش الآن طفرة من نمو الناتج المحلي الإجمالي المستقر ونمو قوي للغاية في تشغيل العمالة، وزيادة كبيرة في الدخل المتاح بين القوى العاملة النشطة وبين المتقاعدين، ما جعلها في مصاف الدول القوية اقتصادياً وسياسياً عبر العالم ما سمح لها بقيادة الاتحاد الأوروبي و تراجع مكانة فرنسا في المقابل، ما كان له الأثر الإيجابي على سياسة الاندماج الاجتماعي، ومنه إعادة بناء الأمة الألمانية وإعادة بناء و توحيد الدولة.

¹³⁰ Ibid, p: 53.

¹³¹ Leslie Lipschitz, "Introduction and Overview in: German Unification", International Monetary Fund, Economic Issues Occasional Paper No. 75, Dec 1990, p: 05.

خلاصة لما سبق تعد عملية إعادة بناء الدولة مسعى بالغ الأهمية وينطوي على تحديات كبيرة على غرار التعقيد والخصوصية التي تتسم بها عملية تشكيل الدولة أصلاً، فضلاً عن حدود التأثير الخارجي مما يجعل أن هناك حاجة ملحة إلى بذل جهود جادة ومستدامة من البحث والابتكار في السياسات، بما يساهم في تحقيق الأمن البشري والتنمية والاستقرار الدولي، وهي فوائد تتطلب مشاركة وطنية ودولية فعالة.

حيث أن التعامل مع عملية إعادة بناء الدولة يتطلب أولاً وقبل كل شيء فهم ديناميكيات القوة المحلية انطلاقاً من أن التعريف الفيبري للدولة الذي تم الاستشهاد به كثيراً باعتبارها الدولة التي تطالب باحتكار الاستخدام المشروع للقوة لا يعد تعريفاً لماهية الدولة بقدر ما هو تعريف لما تفعله الدولة. حيث تعتمد شرعية واستدامة هياكل السلطة المحلية في نهاية المطاف على الجهات الفاعلة المحلية، ومن الممكن أن تساعد بعض السياسات في توجيه السلطة السياسية من خلال الأحزاب وليس الأفراد، ومن خلال المدنيين بدلاً من المؤسسة العسكرية، وفرض حدود زمنية على رؤساء الدول والحكومات، لكن تنفيذها يعتمد على قدرة القادة المحليين على إخضاع أنفسهم لسيادة القانون، وإخضاع السكان المحليين لقادتهم لهذا المعيار.

أما بالنسبة للجهات الفاعلة الدولية فإن القياس المثير للقلق هو مقارنة التعامل مع الدول الضعيفة بالنماذج السابقة للصداية، وتحاول الجهود الحالية لإعادة بناء الدولة - على الأقل جزئياً - إعادة إنتاج التأثيرات الأفضل للصداية من خلال (الاستثمار الداخلي، والتهدئة، والإدارة المحايدة) دون إعادة إنتاج أسوأ سماتها (القمع، والفساد، ومصادرة القدرات المحلية)، وهذا لا يعني أن هناك حيناً إلى سلطة الوصاية أو أن مثل هذه السياسات يجب أن تبعث من جديد، حيث كانت نهاية الاستعمار أحد أهم التحولات في النظام الدولي منذ ظهور الدول ذات السيادة، ولكن المقصود منه هو الإشارة إلى أن التقييم الواقعي للقوة ضروري لصياغة سياسات فعالة بدلاً من الخطابة الفعالة، فقد تكون المساعدة الدولية ضرورية لكنها لا تكفي أبداً لإنشاء مؤسسات شرعية ومستدامة، حيث ينبغي النظر إلى العمل الدولي أولاً وقبل كل شيء على أنه يعمل على تسهيل العمليات المحلية، وتوفير الموارد، وإفساح المجال أمام الجهات الفاعلة المحلية لبدء محادثة من شأنها تحديد وتعزيز نظامها السياسي من خلال التوسط في رؤيتهم لحياة جيدة في بيئة مستجيبة وقوية.

ويظهر جليا من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل، أن عملية إعادة بناء الدولة في إفريقيا بدأت تأخذ مسارات توحى بنجاح العملية إلى حد ما على غرار أوغندا وروندا وجنوب إفريقيا، فضلا عن ما شهدته العديد من الدول الإفريقية من ثورات و إنقلابات على الوصاية الإستعمارية في كل من النيجر و الغابون و تصاعد مؤشرات الرفض للوصاية الاستعمارية و استنزاف الثروات الإفريقية، عكس ما يحدث في الدول العربية التي تعاني الأمرين في سياق عملية إعادة بناء الدولة بعد ثورات الربيع العربي أين أصبحت الدول العربية مسرحا لحروب بالوكالة بين مختلف الدول التي تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية بالمنطقة و بتواطؤ داخلي و صراعات على السلطة لا توحى بأي انفراج في أزمات الدول العربية.

وعلى النقيض من ذلك كان للتدخل الخارجي الأثر الإيجابي في إعادة بناء الدولة في اليابان و ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا سابقا صربيا الآن، أين كان هدف الدول الغربية (أوروبا و أمريكا) من وراء إعادة البناء السليم لهذه الدول هو تحقيق أمنها المستقبلي من جهة و الوقوف في وجه القوى المعادية من خلال هذه الدول من جهة أخرى على غرار ما حدث مع ألمانيا الغربية و اليابان، و عليه نستنتج أن التدخل الخارجي في إطار عمليات إعادة بناء الدولة يكيل بمكيالين ما بين ما هو غربي و ما هو إفريقي أو عربي فضلا عن استهداف ثروات الدول العربية و الإفريقية من خلال استغلال حالات اللااستقرار واللاأمن في هذه البلدان و خير مثال على ذلك ما يحدث في ليبيا الآن وهو ما سنتطرق له بالتفصيل من خلال الفصل الثالث.

الفصل الثالث: إعادة بناء الدولة في ليبيا: التطور والتحديات

المبحث الأول: بناء الدولة في ليبيا

المبحث الثاني: التحديات الداخلية لإعادة بناء الدولة في ليبيا

المبحث الثالث: التحديات الخارجية لإعادة بناء الدولة في ليبيا

حتى فترة طويلة من القرن العشرين لم يكن هناك سوى القليل من التاريخ المشترك أو الاتصال المباشر بين محافظات ليبيا الثلاث - طرابلس وبرقة وفزان، فلقرون عديدة كان تاريخ ليبيا عبارة عن تاريخ مناطق، وعلى الرغم من أن الحكم العثماني (1551-1911) جلب مستوى من التنظيم البيروقراطي والعسكري إلى البلاد، إلا أنه سمح أيضا لهياكل السلطة المحلية بالتصرف بشكل شبه مستقل، وكان أبرز مثال على هذه السياسة هو ظهور الحركة السنوسية، وهي حركة إسلامية أنشأت هيكلًا بدائيًا للحكم في برقة من خلال جمع الضرائب وتوفير الخدمات الاجتماعية للقبائل، والحفاظ على الأمن في المحافظة، ولقد حافظ الشكل المبكر للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي قامت به الحركة السنوسية على القيم الإسلامية والقبلية في المنطقة، ثم تبلور لاحقًا في نواة حركة معارضة للاحتلال الإيطالي، ومن ثم كأول نظام سياسي بعد الاستقلال والذي تمثل في المملكة السنوسية.

ليعهد الحكم في ليبيا إلى العقيد معمر القذافي بعد إطاحته بالنظام الملكي في عام 1969، هذا الأخير الذي أسس الجماهيرية العربية الليبية وظل في الحكم لمدة 42 عاما حتى ثورة فيفري 2011 التي أطاحت بنظامه، وتميزت ليبيا في عهده بغياب الهيكل الاجتماعي الذي يشجع على الانتماء الوطني وتعزيز مفهوم المواطنة، حيث لم يولي اهتمام كبيرا لبناء مؤسسات دستورية في البلاد، وفي مقابل ذلك فإن ليبيا لم تشهد نشاطا سياسيا فعالا منذ استقلالها.

وكشفت الثورة التي شهدتها ليبيا التداخل الواضح بين العوامل الداخلية والخارجية ومدى تأثيرها على تغيير نظام الحكم، فضلا عن أن الصراعات الإقليمية والدولية كانت دائما جزءا من التطورات الداخلية في ليبيا، ولعب البعد الخارجي دورا حاسما في إدارة الملف الليبي منذ انطلاق الثورة في فيفري 2011 فالتدخل المتزايد من القوى الخارجية في الديناميات السياسية والعسكرية شكل تحد كبير يواجه ليبيا، دون مراعاة لمصلحة إعادة بناء الدولة الليبية. فالتدخل العسكري الغربي في ليبيا لم يكن منطلقا أساسيا لإسقاط نظام بل كان خطوة نحو إعادة ترتيب توازنات المنطقة حسب مصالحها الإستراتيجية، هذا التداول المعقد بين القوى المختلفة جسد صراعات المصالح والأجندات السياسية المتعددة التي أثرت على مسار الثورة وما تلاها في ليبيا.

المبحث الأول: بناء الدولة في ليبيا

إن دولة ليبيا هي نتاج سلسلة من التحولات الهيكلية التي شهدتها في أقل من قرن، حيث تحولت من ولاية عثمانية، إلى مستعمرة إيطالية، و من ثم انتقلت إلى النظام الملكي الدستوري، ومنه إلى دولة اشتراكية فريدة من نوعها، وصولاً إلى انتفاضة شعبية في اتجاه إرساء ديمقراطية في طور التكوين، ومع ذلك، فإن هذه التصدعات في النظام السياسي الرسمي في ليبيا تحتوي في داخلها على عدد من الاستمراريات التي تشكل معا نواة مستقرة وطويلة الأمد للعلاقات بين الدولة والمجتمع.

ومن الخطأ الذي يرتكب في كثير من الأحيان حيال دراسة عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا أن يتم ربط الحرب التي لا تزال مستمرة حالياً بالإطاحة بنظام القذافي بطريقة أو بأخرى، حيث أن الوصول إلى تحليل شامل حول تركيبة وبنية وتنمية المجتمع الليبي يتطلب بالضرورة دراسة هذه القضية انطلاقاً من شكل الدولة في العصر العثماني وصولاً إلى الوقت الحاضر، فغالبا ما يشار إلى حالة الجماهير وأيديولوجيتها المتناقضة في كثير من الأحيان باعتبارها السبب الرئيسي وراء اختفاء حداثة الدولة والذي يتجلى في نقص خبرة المؤسسات والتفضيل المستمر للاعتماد على العائلات وأنواع أخرى من المجموعات المحلية بدلا من الاعتماد على التنظيم السياسي. فتطور الأبنية السياسية و الأنظمة والعلاقات المجتمعية بين القبائل خاصة التي تعيش في المناطق الرئيسية الثلاثة برقة طرابلس وفزان، سيساهم بشكل كبير في تفسير ظاهرة انهيار الدولة و تحديد قواعد و آليات إعادة بنائها.

المطلب الأول: بناء الدولة في ليبيا قبل الاستقلال

شكل الفتح العربي الإسلامي في القرن السابع للميلاد أكبر تحول سياسي في تاريخ ليبيا بعد أن أصبحت ضمن الدولة العربية الإسلامية من خلال الفتوحات الإسلامية على يد كل من "عمرو بن العاص" الذي دخل إلى برقة في عام 644 وعبد الله بن سعد الذي دخل إلى طرابلس في عام 646 وأخيرا عقبة بن نافع إلى فزان في عام 663، وقد حدد الفتح الإسلامي مصير ليبيا ومستقبلها السياسي رغم أن التعريب الحقيقي للشعب الليبي تأخر إلى غاية القرن الحادي عشر للميلاد، من خلال وصول قبيلتا بني سليم وبني هلال بأعداد كبيرة من صعيد مصر إلى ليبيا لتستقر الأولى في برقة، والثانية في طرابلس، ما أدى إلى تشكل الأساس العرقي و الإثني في ليبيا مستقبلا بعد اختلاط الهوية العربية بالهوية البربرية اختلاطا بعيد المدى. وكانت ليبيا محطا للعديد من الغارات والهجمات عبر التاريخ خاصة طرابلس التي خضعت للنورمان في فترة ما، كما استمر الاحتلال الإسباني لطرابلس في القرن السادس

عشر لنصف قرن، قبل أن تتدخل الدولة العثمانية لطرد الإسبان وهو ما شكل بداية للاستعمار التركي أين كانت الدولة العثمانية تمثل القوة الشرقية الإسلامية وتدخلها كان جزءا من الصراعات السياسية والعسكرية التي كانت تحدث في ذلك الزمن خاصة مع إسبانيا في محاولة للحفاظ على التوازن والتأثير في المنطقة¹.

الفرع الأول: بناء الدولة خلال العهد العثماني

وقبعت ليبيا تحت الحكم العثماني لفترة طويلة تجاوزت ثلاثة قرون ونصف من منتصف القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن العشرين، و خلال هذه الفترة كانت ليبيا تعرف باسم الإيالة العثمانية وكانت طرابلس محور اهتمام العثمانيين، حيث كانت تدار بشكل منفصل عن بقية المنطقة، بسبب أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية فضلا عن دورها الرئيسي في تجارة القوافل و التجارة البحرية في تلك الفترة، والتي تعتبر مصدر دخل رئيسي للإمبراطورية العثمانية. وتأثرت ليبيا بشكل كبير بالصراع السياسي والعسكري بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية، خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ونتيجة لضعف الحكم العثماني تعرضت ليبيا لتأثيرات الاستعمار الأوروبي خاصة الإيطالي، كانت منطقة برقة تحت سيطرة القوى الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وكنتيجة لذلك تشكلت حركات دينية جهادية على غرار السنوسية كرد فعل على الضغط الاستعماري الأوروبي، هذه الحركات الدينية تطورت إلى حركات سياسية وعسكرية من خلال اعتماد حروب العصابات، وتحتل هذه الحركات الصحاري وتستخدمها كملاذ ومقر للعمليات ضد الاستعمار الأوروبي².

و عرفت ليبيا خلال القرن التاسع عشر 04 أنماط من الدول هي³:

01- دولة أولاد محمد المرتبطة بإقليم فزان و الذين ينسبون أنفسهم إلى الرسول عليه الصلاة والسلام وعلى هذا الأساس قدموا أنفسهم كأشراف يحكمون بالشريعة الإسلامية، وكانت مصادر دخلها تأتي من الضرائب و تجارة القوافل خاصة في ظل قربها من إقليم السودان الذي جعل التجارة تنتعش في إقليم فزان وفي المقابل قدمت دولة أولاد محمد خدمات للتجار من خلال توفير الطعام و إنشاء سكناات فندقية لهم

¹ زينب عبد العال سيد رمضان، "أزمة الدولة في ليبيا: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، العدد 25، مصر، 2023، ص 50.

² نفس المرجع، ص 52.

³ علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية لحركات و سياسات التواطؤ و مقاومة لاستعمار 1830.1936 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 51-58.

وتوفير جمال للكراء، و استمر حكم دولة أولاد محمد من القرن السادس عشر إلى غاية أواخر القرن الثامن عشر.

02- الدولة القرمانيّة و هي أسرة تنسب لإقليم قرمان بالأناضول، أسسها أحمد القرماني حكمت ليبيا مدة قرن وربع تقريبا التي اعتمدت على المصادر المحليّة والجزيّة البحريّة بهدف ضمان استقلالها نسبيا عن الباب العالي، كانت تمتلك أسطول بحري قوي و جيش بتعداد 30 ألف جندي من الكولوغية المعفيين من الضرائب ما سمح لها بفرض إتاوات على السفن الغربيّة خاصة في ظل حكم يوسف باشا، لكن هذه السياسيّة ضعفت بعد صدام الدولة القرمانيّة بالولايات المتحدّة الأمريكيّة التي أضعفت قدرات الدولة التي بدورها أدت إلى خفض كل من فرنسا و بريطانيا مقدار الضرائب، ما أدى إلى انهيار الدولة خاصة بعد فرض الضرائب على الكولوغية الذين إنقلبوا على الدولة ما عجل بسقوطها.

03- الدولة العثمانيّة و جاءت على أنقاض الدولة القرمانيّة من خلال التدخل العثماني لإنهاء الاستقلال السياسي للدولة القرمانيّة و فض النزاع الأهلي الذي نشب فيها خاصة بعد ظهور بعض بواذر الطمع الأوروبي، و اعتمدت السياسة العثمانيّة التي تحولت من دولة ريعيّة إلى دولة رأسماليّة في طرابلس على تقوية نظام الحكم فيها من خلال توحيد كل القبائل حتى يتسنى فرض و جمع الضرائب بالشكل الذي يسمح بمواجهة الأطماع الأوروبيّة، و في نفس الوقت القضاء على التحالفات القبليّة في كل من منطقة الجبل و إقليم فزان، و خلال هذه الفترة ازدهرت تجارة القوافل عبر الصحراء بشكل كبير، غير أن توغل الاستعمار الأوروبي في غرب إفريقيا ساهم في تحويل التجارة إلى المحيط الأطلسي عبر السفن ما أثر سلبا على عوائد التجارة في ليبيا فيما بعد. إن التحول إلى النظام الرأسمالي الذي اعتمدته السياسة العثمانيّة خلال هذه الفترة ساهم في خلق تحالفات بين قبائل الداخل الليبي اليت هملت على مقاومة السياسات العثمانيّة الجديدة و التمرد عليها بقيادة الحركة السنوسية.

04- الدولة السنوسية و التي أعلن عنها رسميا عام 1913 بقيادة أحمد الشريف بعد توقيع معاهدة السلم بين الدولة العثمانيّة و إيطاليا، و حاولت الحركة السنوسية لم شمل القبائل و فض العداوات بينهم من خلال مؤتمر السلوم في عام 1910 و توحيد رأيهم للجهاد ضد الاستعمار الإيطالي و هو ما حدث فعلا، و كانت مصادر دخل الدولة السنوسية تتنوع بين الزكاة و ريع تجارة القوافل التي كانت تدفع لمركز الدولة، و اعتمدت الدولة السنوسية على قطبان رئيسيان في حكمها هما العائلة السنوسية الحاكمة أو الإخوان السنوسيون و تجار القوافل الصحراويّة، و ركزت الدولة السنوسية في بداياتها على المساواة بين

مختلف القبائل غير العائلة السنوسية استولت فيما بعد على مختلف العوائد مع ترك جزء من هذه العوائد لشراء الأسلحة. و بعد الغزو الإيطالي لليبيا أعلنت الدولة السنوسية الجهاد و خاضت حرب مقاومة امتدت من سنة 1911 على غاية سنة 1932.⁴

الفرع الثاني: بناء الدولة خلال الاستعمار الإيطالي

كانت إيطاليا آخر الدول الأوروبية التي انضمت إلى سباق التوسع الاستعماري في شمال إفريقيا وفي المقابل كانت ليبيا هي المنطقة الوحيدة في العالم العربي في إفريقيا التي لم تخضع لسيطرة الدول الاستعمارية، ف قرب ليبيا من إيطاليا جعلها هدفا رئيسيا ضمن السياسة التوسعية الإيطالية، بالرغم من ضعف إيطاليا كدولة ذات نفوذ اقتصادي وعسكري في تلك الفترة مقارنة بفرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا إلا أنها استطاعت بموافقة هذه الدول على تنفيذ مشاريعها في ليبيا⁵. عندما نزلت القوات الإيطالية على شواطئ المقاطعات الليبية طرابلس وبرقة في 10 أكتوبر 1911، توقع المسؤولون في روما أن يرحب بهم السكان المحليون كمحررين من سيطرة الدولة العثمانية، أين أصدر القائد العام لقوات الاحتلال الإيطالية الجنرال كارلو كانيفا سلسلة من التصريحات باللغتين العربية والإيطالية أعلن فيها نوايا إيطاليا الودية ووعدهم بالحفاظ على التقاليد الإسلامية المحلية، وادعى أن القوات التي كانت تحت قيادته ليست لإخضاع واستعباد سكان طرابلس وبرقة وغيرهما من المقاطعات الداخلية التي كانت تحت عبودية الأتراك، ولكن لاستعادة حقوقهم وجعلهم أحرارا وحميتهم ضد أي شخص آخر يحاول استعبادهم، واستهدف كانيفا من خلال تصريحاته العلنية لوجهاء المسلمين في المنطقة ووعدهم بمناصب داخل السلطة الاستعمارية وإقامة الشريعة الإسلامية، والاعتراف بملكيات الأوقاف الدينية لتشجيع الخضوع للأعيان المسلمين للدولة الإيطالية، وإنشاء نظام حكم غير مباشر من خلال وساطة الوجهاء الإقليميين⁶.

وارتبط الغزو العسكري الإيطالي لليبيا بخطة طموحة لتحويل جزء من الهجرة الاقتصادية الإيطالية إلى ليبيا، حيث كان ينظر إلى تعزيز الاستيطان الزراعي في ما أصبح يطلق عليه اسم "Quarta sponda" (الشاطئ الرابع) على أنه التكامل الاقتصادي المثالي بين إيطاليا الغنية بالعمالة والمستعمرة

⁴ نفس المرجع، ص 140.

⁵ الحواس غربي، "مقدمات الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911م"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 12، جامعة الوادي، 2017، ص 192.

⁶ Eileen Ryan, "Italy and the Sanusiyya: Negotiating Authority in Colonial Libya, 1911-1931", Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in the Graduate School of Arts and Sciences, Columbia University, 2012, p: 01.

الليبية التي يفترض أنها وفيرة بالأراضي، وعندما انتهت الحرب الإيطالية التركية في عام 1912، كانت الأراضي الخاضعة للسيطرة الإيطالية تلك القريبة من ساحل البحر الأبيض المتوسط، وفي عام 1913 تقدم الإيطاليون إلى فزان في جنوب غرب ليبيا أين تمكنوا من الاستيلاء على الواحات الرئيسية بحلول أوائل عام 1914 و نتيجة لضعف خطوط الإمداد بدأت تتعرض للهجوم إلى أن تم طرد الإيطاليين من فزان، ولم يسيطروا إلا على أربع مدن ساحلية في طرابلس و برقة، حيث منعت قوات الحركة السنوسية القوات الإيطالية من التوسع خارج المناطق الساحلية، هذا فضلا عن أنه وفي كلتا المنطقتين أجبر الإيطاليون على التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات التي تمنح القادة المحليين الحكم الذاتي. وفي عام 1918 شكل وجهاء المناطق الحضرية وزعماء الريف ما سمي بالجمهورية الطرابلسية (1918-1920) وتم إنشاء البرلمان الطرابلسي في جوان 1919 كما منحت الحكومة الإيطالية أفراد عائلة السنوسي راتبا شهريا و الموافقة على تشكيل برلمان برقة في أبريل 1921 والذي عمل حتى نهاية مارس 1923.⁷

انتهى التعايش السلمي إلى حد ما بين الإيطاليين والكيانات العربية شبه المستقلة في ليبيا (الحركة السنوسية) في جانفي 1922 عندما أطلق وزير المستعمرات جيوفاني أمندولا والكونت جوزيبي فولبي حاكم طرابلس، عملية "إعادة الغزو" العسكرية، من خلال تطهير شرق وغرب طرابلس من القبائل المعادية، كما سعى المارشال رودولفو جراتسياني إلى استغلال الخلافات القديمة بين العرب والبربر أين تمكن الإيطاليون من بسط سيطرتهم على المناطق النائية ثم تقدموا تدريجيا نحو الجنوب والشرق، وكانت آخر العمليات العسكرية في غرب ليبيا هي الاستيلاء على الواحات والمنطقة الساحلية التي تربط طرابلس وبرقة في الأشهر الأولى من عام 1928، وثبت أن إخضاع إقليم برقة كان أكثر صعوبة وأطول أمدا حيث كانت المقاومة في برقة موحدة بقيادة عمر المختار، أين اعتمد المتمردون على حرب العصابات من خلال تشكيلات صغيرة متنقلة كما ساعدت التضاريس الجبلية في المناطق النائية جنوب السهل الساحلي المتمردين وأعاقت الجهود الإيطالية.⁸

في أواخر عام 1928 تم تعيين المارشال بيترو بادوليو رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة حاكما مشتركا لطرابلس وبرقة، وفي عام 1929 وافق بادوليو على هدنة مع عمر المختار استمرت بضعة أشهر، وعندما انهارت الهدنة دخلت مكافحة التمرد مرحلتها النهائية والأكثر وحشية، ففي جوان 1930

⁷ Nir Arielli, "Colonial Soldiers in Italian Counter-Insurgency Operations in Libya, 1922-32", British Journal for Military History, Volume 1, Issue 2, London, February 2015, p: 49.

⁸ Ibid, p: 50.

بدأت القوات الإيطالية بتطهير منطقة الجبل الأخضر وفي غضون تسعة أشهر تم طرد ما بين 80.000 و 100.000 شخص من منازلهم، وأجبروا على السير لمسافات طويلة واحتجزوا داخل سياج من الأسلاك الشائكة في عدد من معسكرات الاعتقال على الشريط الساحلي، تتراوح تقديرات عدد القتلى بين 40.000 و 65.000، وفي أواخر عام 1930 وأوائل عام 1931 قاد غراتسياني حملة استكشافية في عمق الصحراء لمنع المتمردين من اللجوء إلى مصر والحصول على الإمدادات منها، تم بناء حاجز من الأسلاك الشائكة بطول 270 كيلومترا على طول الحدود الليبية المصرية بين أبريل وسبتمبر 1931 مما عزل أكثر القائد عمر المختار، ليتم القبض عليه في النهاية وبعد محاكمة قصيرة تم إعدامه في 16 سبتمبر 1931 في معسكر الاعتقال جنوب بنغازي، وفي 24 جانفي 1932 أعلن بادوليو أن التمرد قد انتهى رسمياً⁹.

وبينما كانت أوروبا تستعد للحرب رأى القوميون الليبيون في الداخل وفي المنفى أن أفضل فرصة للتحرر من الهيمنة الاستعمارية تكمن في هزيمة إيطاليا في صراع أكبر، وبدأ أن مثل هذه الفرصة سنحت عندما غزت إيطاليا إثيوبيا في عام 1935 لكن تحدي موسوليني لعصبة الأمم ورد الفعل الضعيف من بريطانيا وفرنسا حطم آمال الليبيين في هذا الوقت، ومع ذلك استأنف هذا المخطط مع اندلاع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939، واجتمع القادة السياسيون الليبيون في الإسكندرية لحل خلافات الماضي لصالح الوحدة المستقبلية، أين تم قبول إدريس السنوسي كزعيم للقضية القومية من قبل سكان طرابلس وكذلك سكان برقة، بشرط أن يعين لجنة استشارية تضم ممثلين من كلا المنطقتين لمساعدته ومع ذلك كانت الخلافات بين المجموعتين عميقة للغاية الأمر الذي حال دون أن تتمكن اللجنة من العمل بشكل جيد. وعندما دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا أعلن قادة برقة الذين كانوا على اتصال لعدة أشهر مع ضباط عسكريين بريطانيين في مصر دعمهم للحلفاء، في حين عارضت بعض الآراء في طرابلس حيث كانت السيطرة الإيطالية أقوى التعاون مع بريطانيا على أساس أنه إذا خسر الحلفاء فإن الانتقام سيكون شديداً، لكن أهل برقة بتاريخهم الطويل في مقاومة الإيطاليين كانوا حريصين على استئناف الصراع وذكروا سكان طرابلس الخجولين بأن الظروف في البلاد لا يمكن أن تكون أسوأ مما

⁹ Ibid, p: 51.

كانت عليه بالفعل، وأشار إدريس السنوسي إلى أنه لن يكون من المفيد توقع دعم البريطانيين لاستقلال ليبيا بعد الحرب إذا لم يتعاون الليبيون معهم بشكل نشط أثناء الحرب¹⁰.

نظم البريطانيون خمس كتائب ليبية تم تجنيدها إلى حد كبير من المحاربين القدامى في برقة الذين شاركوا في الحروب الإيطالية السنوسية، وقد خدمت القوة العربية الليبية المعروفة باسم جيش السنوسي بامتياز تحت القيادة البريطانية خلال حملات حرب الصحراء التي انتهت بتحرير برقة، وفي خطاب ألقاه في مجلس العموم في جانفي 1942 اعترف وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن ورحب بالمساهمة التي قدمها وما زال يقدمها إدريس السنوسي وأتباعه في جهود الحلفاء الحربية، ولم يتم تقديم أي التزام آخر وظل هذا البيان الذي لم يشر إلى ليبيا المستقلة هو الموقف البريطاني الرسمي خلال الحرب، في أواخر أكتوبر اخترق الجيش الثامن بقيادة الجنرال برنارد مونتغمري خطوط المحور في منطقة العلمين في هجوم ضخم أدى إلى تراجع القوات الألمانية والإيطالية، وتم تحرير برقة للمرة الثانية في نوفمبر و سقوط طرابلس في أيدي البريطانيين في جانفي 1943 وبحلول منتصف فيفري تم طرد آخر قوات المحور من ليبيا، وتم إنشاء حكومات عسكرية بريطانية منفصلة في برقة وطرابلس واستمرت في العمل حتى استقلال ليبيا، وتم تقسيم كل منها إلى عدة مناطق يحكمها ضباط الشؤون المدنية وتمت ممارسة السلطة البريطانية بموجب اتفاقية لاهاي¹¹.

في مؤتمر بوتسدام عام 1945 اتفق الحلفاء بريطانيا فرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على عدم إعادة المستعمرات الإيطالية التي تم الاستيلاء عليها خلال الحرب إلى إيطاليا، حيث اقترحت الولايات المتحدة وصاية على ليبيا بأكملها تحت سلطة الأمم المتحدة، في حين اقترح الاتحاد السوفيتي وصايات إقليمية منفصلة محتفظا بطرابلس لنفسه وتخصيص فزان لفرنسا وبرقة لبريطانيا، وتم التوقيع على معاهدة السلام التي تخلت بموجبها إيطاليا عن مطالباتها بممتلكاتها الأفريقية في فيفري 1947 وأصبحت سارية المفعول في سبتمبر وكانت لغة المعاهدة غامضة فيما يتعلق بموضوع المستعمرات حيث أقرت أن هذه الأراضي يجب أن "تبقى على حالتها الحالية حتى يتم تحديد مستقبلها، وحالت المصالح المتضاربة بين القوى الكبرى دون التوصل إلى حل تم وضع المسألة الليبية على جدول أعمال الجمعية العامة¹².

¹⁰ Carol Migdalovitz, "Libya country study", Federal Research Division Library of Congress, Washington, 1989, p: 31.

¹¹ Ibid, p: 33.

¹² Ibid, p: 35.

تنفيذا لتوجيهات الجمعية العامة للأمم المتحدة تم تعيين اللجنة التحضيرية لتشكيل المؤتمر الدستوري الوطني، حيث ضمت سبعة أعضاء من كل محافظة، تم ترشيحهم في برقة من قبل إدريس السنوسي وفي فزان من قبل زعماء قبيلة سيف النصر، وفي طرابلس من قبل المفتي الأكبر (رئيس القضاة الدينين) لطرابلس الذي عمل أيضا كرئيس لها، وكانت نتائج مداورات اللجنة هو إنشاء الجمعية التأسيسية الوطنية حيث تم تمثيل كل من المقاطعات الثلاث بالتساوي، واجتمع المجلس للمرة الأولى في نوفمبر 1950 ووافق على نظام حكم فيدرالي ذو طابع ملكي على الرغم من معارضة المندوبين الطرابلسيين، وعرض منصب الملك على إدريس السنوسي، وقامت لجان المجلس بصياغة دستور تم اعتماده في أكتوبر 1951 وفي هذه الأثناء كانت الإدارات البريطانية والفرنسية قد نقلت بالفعل السلطة الإدارية الداخلية إلى الحكومات الإقليمية، وفي 24 ديسمبر 1951 أعلن الملك إدريس الأول استقلال المملكة الليبية المتحدة كدولة ذات سيادة¹³.

المطلب الثاني: بناء الدولة في العهد الملكي

كان تعداد سكان ليبيا سنة 1951 حوالي مليون نسمة مقسمة على ثلاث أقاليم رئيسية، 750 ألف نسمة بإقليم طرابلس، 300 ألف نسمة في إقليم برقة، و حوالي 60 ألف نسمة ضمن إقليم فزان، هذا التوزيع نجمت عنه خلافات سياسية غداة الاستقلال خاصة ما تعلق بتخوف سكان إقليمي برقة و فزان من سيطرة إقليم طرابلس على مقاليد الحكم في ليبيا فضلا عن مشكلة اختيار عاصمة البلاد، ففي حين رأى وفد برقة بضرورة أن تكون بنغازي هي عاصمة الدولة، كان يرى وفدا طرابلس و فزان بضرورة أن تكون طرابلس هي عاصمة البلاد، و بعد تدخل من الملك إدريس السنوسي تم التوصل إلى حل وسط من خلال التوأمة بين مدينتي طرابلس و بنغازي كعاصمتين للدولة بنظام التناوب السنوي، كما ظهرت خلال نفس الفترة أصوات تنتقد اعتماد دستور ليبيا الجديد بوصفه بغير الشرعي كون الجمعية العامة التي أشرفت على وضعه لم تكن منتخبة بل معينة كما لم يتم إقراره تبعا للإرادة الشعبية عبر استفتاء وطني شعبي¹⁴.

و تم تنصيب إدريس السنوسي ملكا للمملكة الدستورية الاتحادية الليبية ذات عاصمتين بنغازي وطرابلس و ثلاث حكومات لأقاليمها الثلاثة طرابلس و فزان وبرقة، و سيطر شيوخ القبائل وعائلة الملك إدريس ومن خلفه الحركة السنوسية على الحكومة، وبعد الانتخابات العامة الأولى التي أجريت في 19

¹³ Ibid, p: 37.

¹⁴ علي عبد اللطيف حميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحول الاجتماعي في ليبيا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات، قطر، 2012، ص 07.

فيفري 1952 تم حظر النشاط الحزبي، وتعرض حزب المؤتمر الوطني آنذاك الذي شن حملة ضد شكل الحكومة الفيدرالية للهزيمة في جميع أنحاء البلاد وتم حظر الحزب ونفي زعيمه بشير السعداوي إلى السعودية، وكانت المملكة الجديدة تشكو فقرا مدقعا و انعدام للمداخل و وصول نسبة الأمية إلى سقف 90% وقطاع صحي منهار تماما، ما دفع بالمملكة الليبية الجديدة إلى تأجير قاعدة عسكرية بليبيا إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بسبب حاجتها للدخل، وتلقت في مقابل ذلك معونات اقتصادية، كما قامت المملكة الليبية بتوقيع معاهدات صداقة مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مكنتها من امتلاك قاعدة عسكرية قرب طبرق لبريطانيا وإنشاء قاعدة ولس الجوية قرب طرابلس للولايات المتحدة الأمريكية، هذه الاتفاقيات كانت في مقابل معونات اقتصادية وتدريب عسكريين في الجيش الليبي¹⁵.

على الرغم من أن المملكة المتحدة الليبية جمعت المحافظات الثلاث تحت علم واحد، إلا أن الليبيين لم يكن لديهم خبرة كبيرة في مجال الإدارة مع إرث استعماري شحيح من المؤسسات الإدارية والبيروقراطية كما تعتمد الاستعمار الإيطالي منع ظهور مواطنين ليبيين نشطين سياسيا وإداريا، ولإحداث قطيعة مع الماضي قرر الملك إدريس السنوسي استبعاد رموز هذا الماضي الاستعماري من المناصب المؤثرة في الدولة الجديدة من خلال منع النخب الحضرية البيروقراطية والاقتصادية التي تعاملت مع المستعمر، مع تعويضهم بأعضاء من الديوان ودائرة الموالين له لا سيما من النخب والعائلات القوية في برقة التي أثبتت حضورها في مجلس الوزراء والسلك الدبلوماسي، وكانت عملية صنع القرار في أيدي الديوان والبيروقراطية العليا، وباستثناء مجموعات صغيرة من الوطنيين في طرابلس لم يشعر معظم الليبيين إلا بالقليل من الحماس تجاه الملك وسياساته، وهكذا اتسمت سنوات الاستقلال المبكرة بمزيج من المؤسسات الضعيفة والإقصاء السياسي والاقتصادي للمتعاونين الاستعماريين، والهوية الوطنية الهشة¹⁶.

ويعتمد أغلب الليبيين على الزراعة والرعي كوسيلة رئيسية لتوفير الغذاء، فهم يمثلون مصدري الغذاء الأساسي للسكان كون هذه الحرف تعتبر ملاذا للعمل الذي لا يتطلب مهارات تقنية متقدمة، مما يجعلها ومع ذلك يواجه القطاع الزراعي تحديات عدة مثل تقلبات الأمطار وتباينها السنوي، والخصوبة الضعيفة للتربة، ونقص مصادر المياه باستثناء المياه الجوفية وضعف التمويل المخصص للاستثمار الزراعي

¹⁵ نفس المرجع، ص 08.

¹⁶ Rosan Smits, "Floor Janssen, Ivan Briscoe and Terri Beswick: Libya's recent history and the path to revolution", Clingendael Institute, Pays-Bas, 2013, p: 10.

جميع هذه العوامل مجتمعة تشكل عقبات تحول دون تحقيق الزراعة مساهمات هامة في تعزيز الاقتصاد وتحسين الناتج القومي¹⁷.

وبعد اكتشاف مؤشرات على وجود ثروة نفطية في ليبيا تحول انتباه الدولة إلى ضرورة تنظيم استغلال هذه الثروة، ما دفع الحكومة إلى وضع قوانين تنظم عمليات استغلال النفط واستخراجه من طرف الشركات الأجنبية، و بالتالي خلق مصادر مالية جديدة من جهة والتركيز على التنمية الزراعية من جهة أخرى في محاولة لخلق توازن بين هذه القطاعات¹⁸. لقد تغير الكثير بالنسبة لليبيا عندما تم اكتشاف احتياطات كبيرة من النفط عالي الجودة، ودعت شركات النفط الأجنبية إلى البلاد، وأصبحت الدولة المركزية الآن تتمتع بدخل ثابت، وكانت أهم الوزارات المسؤولة عن تخصيص عائدات النفط يرأسها أنصار الملك والتكنوقراط الطرابلسيون، وتم تحويل مصادر السلطة التقليدية إلى قيمة نقدية حيث كونك زعيما قبليا مؤثرا أو الانتماء إلى إحدى العائلات ذات النفوذ، أو الديوان الملكي، أو عائلة السنوسي أصبح عرضا مربحا لأن هؤلاء الأفراد سيطروا بشكل فعال على البيروقراطية الاقتصادية، ففي الواقع عززت الثروة النفطية الليبية السلطة الملكية وأعطى دفعة هائلة للنظام القائم، وبحلول نهاية الستينيات كان النظام الملكي ملوثا باتهامات النخبوية والفساد والمكائد والمحسوبية والإثراء الذاتي وتزايد الاستياء بين الليبيين ضد النظام الملكي بسرعة، ومهد الطريق لخرق جذري في سياسة البلاد¹⁹.

لقد عكست صياغة الدستور الليبي تنوع الجهات الفاعلة التي يمكنها تحديد مصير الدولة الليبية ثم فشلها لاحقا، حيث ساهم التدخل الأجنبي المتكرر في تشكيل التعريفات المتنافسة لشكل الحكومة المرغوبة والقيادة السياسية الأكثر ملائمة داخل البلاد، مما أدى إلى نوع من التناقض والارتباك والازدواجية على المستوى الدولي في كثير من الأحيان بشأن المعايير الدولية التي تحكم الدولة والسيادة في العالم العربي فوضع أول دستور لليبيا من قبل الجمعية الوطنية المؤقتة تحت إشراف مفوض الأمم المتحدة الهولندي أدريان بيلت الذي يتلقى توجيهات من مجلس الأمم المتحدة الخاص بليبيا والذي شمل مجموعة متنوعة من الجنسيات، وكان يضم ممثلين عن مصر وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وباكستان والولايات المتحدة

¹⁷ المبروك علي جلاله، "ليبيا بين بناء الدولة ومحدودية الموارد 1951-1973"، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد 04، ليبيا، 2018، ص 175.

¹⁸ نفس المرجع، ص 176.

¹⁹ Rosan Smits, And Others, Op.cite, p: 11.

الأمريكية، ولكن أربعة أعضاء ليبين فقط يمثلون برقة وطرابلس وفزان والأقليات غير العربية، وباختصار لم يفعل النظام الملكي ولو القليل لحل معضلات الهوية والولاء التي واجهتها ليبيا عادة الاستقلال²⁰.

وفي الشؤون الإقليمية تمتعت ليبيا بميزة عدم إثارة النزاعات الحدودية مع جيرانها، وكانت واحدة من ثلاثين عضوا مؤسسا لمنظمة الوحدة الأفريقية التي تأسست عام 1963، وفي نوفمبر 1964 شاركت مع المغرب والجزائر وتونس في تشكيل لجنة استشارية مشتركة تهدف إلى التعاون الاقتصادي بين دول شمال أفريقيا. وعلى الرغم من دعمها للقضايا العربية بما في ذلك الحركات التحررية في كل من الجزائر والمغرب إلا أنها لم تلعب دورا نشطا في النزاع العربي الإسرائيلي في الخمسينيات وأوائل الستينيات بسبب ولاء النظام الملكي للغرب خاصة بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك أثرت شعارات القومية العربية التي طرحها الرئيس المصري جمال عبد الناصر آنذاك بشكل كبير في الشعب الليبي وخاصة بين جيل الشباب، ما شكل ضغطا كبيرا على النظام الملكي ما دفع به سنة 1964 إلى المطالبة بإخلاء القواعد البريطانية والأمريكية قبل التواريخ المحددة في المعاهدات المذكورة سابقا، ليتم سحب معظم القوات البريطانية في عام 1966 على الرغم من أن إخلاء المنشآت العسكرية الأجنبية بما في ذلك قاعدة ولس الجوية الأمريكية لم يكتمل حتى مارس 1970²¹.

أثارت حرب جوان 1967 بين إسرائيل و الدول العربية رد فعل قوي في ليبيا خاصة في كل من طرابلس وبنغازي، حيث شارك عمال الموانئ والنفط وكذلك الطلاب في مظاهرات عنيفة تعرضت خلالها سفارتا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومكاتب شركات النفط لأضرار على إثر أعمال الشغب التي صاحبت هذه المظاهرات، كما تعرض أعضاء الجالية اليهودية في ليبيا للهجوم مما أدى إلى هجرة جميع اليهود الليبيين المتبقين. واستعادت الحكومة النظام في كامل أرجاء ليبيا، لكن محاولاتها بعد ذلك لتحديث القوات المسلحة الليبية وإصلاح البيروقراطية الليبية تعثرت بسبب المعارضة السياسية و الشعبية لطبيعة ووتيرة الإصلاحات المقترحة. حاولت حكومة إدريس السنوسي تعزيز الشعور بالقومية الليبية المبني حول مؤسسة النظام الملكي لكن إدريس السنوسي نفسه كان في المقام الأول مواطنا من إقليم برقة، ولم يكن مرتاحا أبداً في طرابلس بل كانت اهتماماته السياسية في برقة في الأساس، وقد فهم أن أي سلطة حقيقية لديه تكمن في الولاء الذي كان يحظى به كأمر برقة ورئيس الحركة السنوسية، كان تعاطف إدريس المؤيد

²⁰ Sherine Nabil El Taraboulsi, "State Building and State-Society Relations in Libya (1911 – 1969): An Examination of Associations, Trade Unions and Religious Actors", University of Oxford, Royaume-Uni, March 2020, p:53.

²¹ Carol Migdalovitz, Op.cite, p: 40.

للغرب وتماهيه مع الكتلة العربية المحافظة موضع استياء خاص من قبل النخبة الحضرية المسييسة بشكل متزايد، وإدراكا لإمكانات الثروة الطبيعية في بلادهم أصبح العديد من الليبيين يدركون أن فوائدها لا تصل سوى إلى عدد قليل جدا من السكان، كما بدأ يظهر أيضا تيار خفي متشعب بحالة عدم الرضا عن الفساد والمخالفات البيروقراطية، خاصة بين الضباط الشباب في القوات المسلحة الذين تأثروا بإيديولوجية عبد الناصر القومية العربية²².

إن منع الأحزاب السياسية الليبية من النشاط كان بقرار وإجراء سياسي فقط دون وجود قانون دستوري يحظر أو يجرم تشكيل الأحزاب والعمل بصورة قانونية، وهذا ما جعل المطالبة بعودة الأحزاب ممكنة في تلك الفترة خاصة في ظل وجود مواد دستورية تؤكد على حرية الجمعيات المدنية غير أن القوى الوطنية المعارضة لم تتقدم بطلبات لعودة نشاط الأحزاب على الرغم من وجود هذه المعارضة في الشارع والبرلمان والصحافة، ما فرض العمل السري كخيار للحركات المعارضة ولو أن تعامل النظام في العهد الملكي وحكوماته اتسم بتسامح نسبي وأحكام مخففة مع الاعتقالات التي مست النشاط الحزبي²³.

و الملاحظ خلال فترة الحكم الملكي في ليبيا أن القبيلة شكلت أصغر وحدة إدارية في إدارة الدولة، واستمر الوضع على ما هو عليه إلى غاية اكتشاف النفط و بداية تصديره في بداية الستينيات الذي عجل بتراجع دور القبيلة في النظام الملكي لصالح مركزية الدولة، وبالتالي تغير نمط العلاقة بين هذين الفاعلين، فقد أصبح للنظام الملكي السياسي الليبي قدرة توزيعية أكثر ما أدى بصورة مباشرة إلى إلغاء النظام الفيدرالي بين الأقاليم الثلاث في ليبيا وهو ما جاء به التعديل الدستوري لعام 1963، فكان التوجه نحو مركزية السلطة للنظام بغرض التحكم في العائدات البترولية الجديدة وتحديد طرق إنفاقها بشكل مركزي، فتأثير العامل الاقتصادي يتضح جليا في التغييرات السياسية والاجتماعية من خلال تراجع التأثير القبلي لصالح السلطة المركزية، و مع ذلك لا يمكن القول بنهاية هذا التأثير بشكل كامل²⁴.

ودفع الانتشار السريع اللاحق للفساد والمستوى المرتفع من التوتر الداخلي إلى التخلي عن الهيكل الفيدرالي في عام 1963، حيث امتلكت الحكومة الوحيدة الجديدة مجموعة أكبر وأوسع بكثير من السلطات، وكان الهدف منها حل المأزق الناجم عن الفيدرالية ما بعد الاستعمار، والتي سرعان ما

²² Ibid, p: 41.

²³ عبد الناصر عبد السلام الدهري وآخرون، تطور النظام السياسي الليبي 1951-2018، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، المؤسسات واشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا نموذجا)، جامعة المرقب، ليبيا، 2019، ص 1038.

²⁴ البشير علي الكوت، "الدور السياسي للقبيلة في ليبيا"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 17، جامعة الوادي، 2018، ص 106.

أصبحت قديمة في خضم التغيرات الهائلة في ليبيا التي حدثت في عقد واحد فقط. ومنحت حكومة وطنية واحدة السلطة على شؤون جميع المناطق، سواء كانت تشريعية أو مالية أو اقتصادية إلخ، وقد صاحب هذا التدفق من المركزية مجموعة من التخفيضات العقلانية في حجم البيروقراطية في البلاد وإنشاء العديد من الوزارات أو إعادة تنظيمها، وعلى الرغم من أن عملية إعادة الهيكلة هذه كانت لها العديد من المزايا والتي شملت إنشاء نظام سريع ومفيد يتم من خلاله منح الامتيازات لشركات النفط الأجنبية وبالتالي زيادة الإيرادات بشكل مفرط، إلا أنها لم تكن قادرة على استبعاد التفضيلات في منح المناصب المؤثرة لأعضاء النخب القبلية، وكان يرأس العديد من الوزارات والمعاهد أفراد من القبائل المؤيدة للملك، حيث كان الفساد يتزايد باستمرار، وبما أن هؤلاء القادة الحاليين يتولون مسؤولية إعادة توزيع الثروة فقد كان لهم مساهمة مباشرة في الزيادة الهائلة في التضخم، وكان هناك العديد من البرامج ذات الهدف الواضح المتمثل في تقليل عدم المساواة الاجتماعية، مع التركيز على التعليم بالشكل الذي يمكن من خفض معدل الأمية المرتفع للغاية، فضلا عن اعتماد قروض الإسكان التي أدت للأسف إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار غير أن هذه الاستراتيجيات ثبتت أنها غير كافية وكان تزايد الاضطرابات ملموسا²⁵.

إضافة لما سبق يتضح جليا أن الملك إدريس السنوسي الذي كان مترددا في الحكم بشكل كامل على البلاد كان يفتقد للدعم الشعبي، وذلك لعدة أسباب أهمها اعتماده سياسة الاستبعاد السياسي -وهو الأمر الأكثر أهمية- والاستعانة في المقابل بمجموعات من الأفراد من قبائل مختارة (معظمها من برقة)، مما أضعف الدولة حيث لم يعد من الممكن تمثيل الشعب، علاوة على ذلك وعلى الرغم من أن فترة 18 عاما من الملكية كانت مليئة بالأحداث، فإن المجتمع الأمي - الذي لم يكن لديه سوى عدد قليل جدا من المصالح المتبادلة خارج الأسرة أو القبيلة أو المنطقة - لم يتمكن من الاستفادة بفعالية حتى من المزايا غير المتوقعة مثل زيادة عائدات النفط، كل هذا بالتزامن مع نشر البث الإذاعي للأيديولوجية المناهضة للغرب خاصة في ظل وجود شركات النفط الغربية المتعددة والقواعد العسكرية في البلاد، ناهيك عن الدور الذي لعبته الدول الغربية في تأسيس النظام الملكي نفسه. هذه العوامل و غيرها ساهمت بشكل كبير في نهاية العهد الملكي السنوسي من خلال انقلاب غير دموي بتاريخ 01 سبتمبر 1969 قادته مجموعة من الضباط الشباب تحت ما سمي لاحقا بمجلس قيادة الثورة الذي أصبح فيما بعد السلطة الأقوى بعد دستور

²⁵ Bálint Kása, "The History Of Libya And Its Peoples: The Road To An Exploitable Vulnerability", South-East Europe: International Relations Quarterly, Vol. 12, Brussels, 2021, p: 04.

1969 بقيادة معمر القذافي، رغم أن جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة ينحدرون من قبائل غير معروفة، وعائلات من الطبقة المتوسطة كانت مهمشة خلال فترة الحكم الملكي²⁶.

المطلب الثالث: بناء الدولة في عهد نظام معمر القذافي

بتاريخ 01 سبتمبر 1969 نصب معمر القذافي الذي كان آنذاك ضابط غير معروف بالجيش الليبي على رأس قيادة ليبيا مسلحا بنهج الوحدة العربية ومناهضا للاستعمار الغربي، حيث قاد مجموعة صغيرة من زملائه الضباط الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "حركة الضباط الأحرار" في انقلاب غير دموي أين أطاحوا بالملك المسن إدريس السنوسي وأنشأوا الجمهورية الليبية، وخلال الأعوام الثلاثين التي تلت ذلك برز القذافي كزعيم يتمتع بشخصية كاريزمية معقدة، حيث يعتبره الغرب غريبا وغير عقلاني، بينما بعض زملائه العرب أشادوا به باعتباره مناهضا للصهيونية ومعاديا للإمبريالية، بينما يدينه آخرون باعتباره مغامرا لم يؤدي سعيه الحماسي للوحدة العربية والإفريقية والإسلامية إلا إلى زعزعة الاستقرار²⁷.

في البداية بصفته رئيسا لمجلس قيادة الثورة، سيطر القذافي على الوظيفتين التشريعية والتنفيذية للحكومة، وقام بتجريب السياسات الاشتراكية المستخدمة في مصر في عهد عبد الناصر، ولكن ابتداء من عام 1973 وبسبب عدم رضاه عن مستوى الحماسة الثورية التي أبداهها الشعب الليبي، أطلق القذافي "ثورته الثقافية" من خلال تفكيك جهاز الحكم التقليدي وأعاد تنظيم الهيكل السياسي للبلاد ليتبع نظريته الدولية الثالثة، المرتكزة على التنصل من الرأسمالية والشيوعية لصالح الاشتراكية والديمقراطية الشعبية والوحدة العربية والإسلام التقدمي، لقد أسس ما تصوره على أنه ديمقراطية مباشرة حيث يتم وضع أدوات الحكم في أيدي الشعب و على هذا الأساس تم تشكيل اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية لتعزيز المشاركة الجماهيرية في عملية صنع القرار في البلاد²⁸. وقد تم تشكيل الشكل السياسي للجمهورية الليبية الجديدة من قبل القذافي وحده، ففي عام 1973 علق جميع القوانين السابقة، وبعد أربع سنوات ألغى الحكومة بشكل كبير وأعلن ليبيا "جماهيرية" واستمر القذافي بصفته "مرشد الثورة" الفخري، ولم تكن دوافعه أيديولوجية فحسب بل كان متشككا للغاية من احتمال وقوع انقلاب

²⁶ Ibid, p: 04.

²⁷ Craig R. Black, "Deterring Libya The Strategic Culture of Muammar Qaddafi", US Air Force Counterproliferation Center Future Warfare Series, No. 8, Air University Maxwell Air Force Base, Alabama Usa, 2000, p: 06.

²⁸ Ibid, p: 09.

عسكري ضده لدرجة أنه ألغى وزارة الدفاع وعلى مدى العقود الأربعة التالية ظل القذافي صانع القرار العسكري الرئيسي في ليبيا²⁹.

في جوان 1973 أنشأ القذافي أيديولوجية سياسية كأساس للثورة الشعبية: النظرية الدولية الثالثة حيث يعتبر هذا النهج كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كيانات إمبريالية، وبالتالي رفض الرأسمالية الغربية وكذلك إلحاد شيوعية الكتلة الشرقية، وكجزء من هذه النظرية أشاد القذافي بالقومية باعتبارها قوة تقدمية ودعا إلى إنشاء دولة عربية من شأنها أن تقود العالم الإسلامي والعالم الثالث ضد الإمبريالية ورأى القذافي أن الإسلام له دور رئيسي في هذه الأيديولوجية، ودعا إلى إحياء الوحدة الإسلامية التي تعود إلى أصول القرآن ورفض التفسيرات العلمية والحديث مما أثار غضب العديد من رجال الدين الليبيين. وفي عام 1974 شهدت ليبيا أول هجوم مدني على حكومة القذافي عندما تم قصف مبنى للجيش في بنغازي وتجسدت المعارضة في عضو مجلس قيادة الثورة عمر المحيشي الذي بدأ مع زميله عضو مجلس قيادة الثورة بشير صغير الهوادي بالتخطيط لانقلاب على القذافي، وفي عام 1975 تم الكشف عن مؤامرتهم وفر العضوان إلى المنفى حيث حصلوا على اللجوء من نظام السادات في مصر، وفي أعقاب ذلك بقي خمسة فقط من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وتركزت السلطة في يد القذافي الذي عمد إلى الإلغاء الرسمي لمجلس قيادة الثورة في مارس 1977³⁰.

وفي سبتمبر 1975 قام القذافي بتطهير الجيش واعتقل حوالي 200 من كبار الضباط في الجيش الليبي، وفي أكتوبر أسس المكتب السري لأمن الثورة، وفي أبريل 1976 دعا أنصاره في الجامعات إلى إنشاء "مجالس طلابية ثورية" وطرد "العناصر الرجعية" وخلال ذلك العام اندلعت مظاهرات طلابية مناهضة للقذافي في جامعات طرابلس وبنغازي، ورد مجلس قيادة الثورة باعتقالات جماعية وأدخل الخدمة الوطنية الإجبارية للشباب، وفي 1977 تم شنق اثنين من الطلاب المعارضين وعدد من ضباط الجيش علنا، وأدانت منظمة العفو الدولية باعتبارها المرة الأولى في ليبيا التي يتم فيها إعدام معارضين بسبب جرائم سياسية بحتة، كما نشأت معارضة من رجال الدين المحافظين وجماعة الإخوان المسلمين الذين اتهموا القذافي بالتحرك نحو الماركسية وانتقدوا إلغاءه للملكية الخاصة باعتبارها ضد السنة الإسلامية، ثم

²⁹ Simon Adams, "Libya and the Responsibility to Protect", Global Centre for the Responsibility to Protect Occasional Paper Series No. 3, New York, October 2012, p:07.

³⁰ Hadel El-sseid, Llahm Omar Faraj Ben Dalla, "The political state of Libya based on Pre and post-Muammar Al Gaddafi era and new historicism Literature review", International Journal of Social Sciences and Management Research, Vol 7, India, 2021, p:04.

تعرضت هذه القوى للاضطهاد باعتبارها مناهضة للثورة. كان القذافي شخصية مثيرة للانقسام إلى حد كبير، وقد سيطر على السياسة الليبية لمدة أربعة عقود وأوجز القذافي فلسفته السياسية في كتابه الأخضر، الذي نشر في ثلاثة مجلدات بين عامي 1975 و1979 ولخص القذافي النظرية الدولية الثالثة في ثلاثة مجلدات قصيرة، تم تخصيص المجلد الأول لقضية الديمقراطية مع تحديد عيوب الأطر التمثيلية لصالح المؤتمرات الشعبية العامة المباشرة والتشاركية، وتناول المجلد الثاني معتقدات القذافي فيما يتعلق بالاشتراكية، بينما تناول المجلد الثالث القضايا الاجتماعية المتعلقة بالأسرة والقبيلة³¹.

كما أنشأت اللجان الثورية محاكم منفصلة تحت سلطة هذه اللجان والتي عملت خارج النظام القضائي تماما وارتكبت انتهاكات جسيمة، و التي لم تكن سوى جزء واحد من نظام متعدد الطبقات ومتداخل مع الأجهزة الأمنية. ومن بين المؤسسات الأمنية الأخرى التي تم أيضا فصلها عمدا من خلال تقديم تقاريرها مباشرة إلى القذافي ومستشاريه الأمنيين "مكتب معلومات القائد"، و "الاستخبارات العسكرية" و "جهاز الاستخبارات العسكرية"، و "جهاز أمن الجماهيرية (هيئة أمن الجماهيرية)"، وكان يرأسهم جميعا المؤيدين والمقربون الأكثر ثقة في النظام، ومن المثير للاهتمام أن القذافي اعتبر الجيش الوطني الليبي تهديدا محتملا للنظام، ولم يسند إليه أبدا أية مهام أمنية. ومن خلال سياسات التناوب والترقيات التي انتهجها القذافي تم إبقاء الجيش ضعيفا وسيئ التجهيز وبعيدا عن التسييس، حيث أنه و بعد اندلاع الصراع في عام 2011 بدا الضعف الهيكلي للجيش النظامي واضحا من خلال قدم ترسانته فضلا عن أن الرقم الرسمي للجيش الليبي البالغ 76.000 جندي تم تضخيمه في الواقع، أين لم يتجاوز إجمالي الجيش النظامي في الواقع 20.000 جندي³².

ورأى العديد من الباحثين أن القذافي استخدم مليارات الدولارات من النفط لتمويل طموحاته السياسية وتشابكاته الخارجية، وأيضا شراء المعارضة الداخلية لحكمه بين عامي 1969 و1979، و بلغت عائدات ليبيا البترولية بما يقدر بنحو 95 مليار دولار، وقد مكنته هذه المداخل من التدخل العسكري في تشاد والدعوة إلى الجهاد في الكونغو، والتحالف مع عيدي أمين في أوغندا، ودعم المتمردين المسلحين في مالي، وقد فشلت رؤية القذافي القومية خلال السبعينيات عندما أصبح من الواضح أن الحكام الآخرين لن يذعنوا لقيادته، وعلى نحو مماثل تعثرت المحاولات منذ أواخر الثمانينيات فصاعدا لإعادة تشكيل نفسه باعتباره ملك ملوك أفريقيا من خلال استعداده لتمويل العديد من الحلفاء السياسيين الأفارقة، كما مكنته

³¹ Ibid, p: 04.

³² Rosan Smits, And Others, Op.cite, p: 12.

الأموال المتأتية من النفط من بناء جهاز رعاية اجتماعية مثير للإعجاب خلال السبعينيات، وقد تم إحراز تقدم حقيقي في النهوض ببرامج محو الأمية والرعاية الصحية، و في المقابل تشوهت التنمية الاقتصادية الليبية بسبب اعتمادها الكامل على عائدات النفط والخضوع لأهواء القذافي، حيث كان النفط يوفر بالفعل 99% من إيرادات الدولة، لكنه يوظف 1% فقط من القوى العاملة³³.

كانت إحدى السياسات الاقتصادية الرئيسية الأولى التي اتخذها القذافي هي تأمين جميع الأصول النفطية المملوكة للأجانب في البلاد، وكان الهدف من ذلك ضمان السيادة الاقتصادية لليبيا حيث تم تأمين شركات النفط الغربية مثل شركة بريتيش بتروليوم (BP) وأنشأ القذافي المؤسسة الوطنية للنفط (NOC) اعتمادا على نموذج أكثر اشتراكية طوال فترة حكمه، تم إطلاق برامج اجتماعية طموحة في مجالات التعليم والصحة والإسكان والأشغال العامة ودعم الكهرباء والمواد الغذائية الأساسية، وأدت هذه السياسات إلى تحسن كبير في مستويات معيشة الشعب الليبي ونتيجة لذلك ارتفعت ليبيا من كونها واحدة من أفقر البلدان في أفريقيا في عام 1969 لتصبح الدولة الرائدة في مؤشر التنمية البشرية (HDI) في القارة في عام 2011. وقد اعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010) ليبيا دولة عالية التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعني هذا الوضع المترجم أن معدل معرفة القراءة والكتابة يبلغ 88.4%، ومتوسط العمر المتوقع 74.5 سنة، والمساواة بين الجنسين، من بين العديد من المؤشرات الإيجابية الأخرى³⁴.

ومن السياسات الاقتصادية المهمة التي تبنتها إدارة القذافي العمل على تطوير القطاع الزراعي، أين تم تخصيص خلال الفترة بين عامي 1970 إلى 2010 ما يقارب 200 مليون دينار للأغراض الزراعية وتم إنفاق الأموال بشكل أساسي على تنفيذ مجموعة من برامج وأنشطة التنمية الزراعية والريفية التي تستهدف استصلاح الأراضي وتنميتها، كما تم تنفيذ مشاريع زراعية مثل زراعة الأشجار والإنتاج البحري والحيواني، ولدعم السياسات الزراعية قامت الإدارة ببناء النهر الصناعي العظيم القادر على نقل ما يقرب من 2.5 مليون متر مكعب من المياه يوميا، حيث يتم نقل المياه عبر شبكة تحت الأرض من نظام طبقات المياه الجوفية في الصحراء الكبرى إلى المراكز الحضرية الساحلية بمسافة تصل إلى 1600 كيلومتر، و الذي أصبح يوفر حاليا حوالي 70% من إجمالي المياه العذبة المستخدمة في ليبيا، وقد أدى

³³ Simon Adams, Op.cite, p: 08.

³⁴ Thaddeus T. Ityonzughul, And Others, From 'complementarity' to conflict: A review of the economic policies of Col. Muammar Gaddafi in Libya, 1969-2011, Humanus Discourse, A Journal Of The Network For Utilitarian Studies Faculty Of Humanities, Vol 2, Redeemer's University Ede Nigeria, 2022, p:09.

ذلك إلى زيادة إنتاج الغذاء في ليبيا وتشجيع الصادرات الزراعية إلى دول الشرق الأوسط. وقبل انهيار نظام القذافي في عام 2011، حققت سياساته الاقتصادية نتائج مقبولة أدت إلى تحسين رفاهية المواطنين وعلى عكس العديد من الدول العربية الأخرى كان للمرأة في ليبيا الحق في التعليم وشغل الوظائف، والممتلكات والدخل، حيث أشاد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بسياسات القذافي تجاه دعم حقوق المرأة³⁵.

على الصعيد الدولي أثار تأميم القذافي لاحتياطات النفط استياء حكومات مختلف الشركات فضلا أن حملاته المناهضة للإمبريالية في جميع أنحاء العالم وتورطه المزعوم في أعمال الإرهاب الدولي وضعته تحت مراقبة معظم القادة الغربيين، خاصة بعد تفجير ملهى ليلي يستخدمه الجنود الأمريكيون في برلين عام 1986 والذي أتهم فيه عملاء لیبیین، ونتيجة لذلك أمر الرئيس الأمريكي رونالد ريجان بشن غارات جوية على طرابلس وبنغازي انتقاما لهذا العمل الإرهابي، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية المتعددة التي فرضتها الدول الأجنبية على النظام الليبي الذي تم اعتباره كأكبر داعم للإرهاب العالمي، وبعد استنفاد كل الخيارات وافق القذافي على الامتثال لقائمة من المطالب في مقابل رفع الحظر التجاري والعقوبات فضلا عن عودة البلاد إلى الأسواق العالمية ما ساهم خلال السنوات اللاحقة في تطبيق جملة من الإصلاحات على غرار الخصخصة وظهور البنوك الخاصة وبورصة الأوراق المالية، والإصلاحات الضريبية والاستثمار الأجنبي وكل ذلك في تناقض تام مع الكتاب الأخضر، ما أدى إلى صعود الاقتصاد وتحسن مستويات المعيشة لمعظم السكان في السنوات القليلة الأخيرة من عمر النظام³⁶. وبعد تخليه عن أسلحة الدمار الشامل واستعادة العلاقات مع العديد من القوى الغربية اعتبارا من عام 2003 تم التودد للقذافي في الواقع باعتباره حليفا في شمال أفريقيا، و زار كل من رئيس الوزراء البريطاني توني بليز والرئيس الفرنسي جاك شيراك ليبيا. بين عامي 2004 و 2009، كما منح الاتحاد الأوروبي تراخيص تصدير أسلحة بقيمة 834.5 مليون يورو إلى ليبيا وكانت إيطاليا أكبر مورد منفرد للقذافي³⁷.

لقد ارتكزت السياسات التي تبناها القذافي على الاحتقار الشديد لثقافة المؤسساتية وسيادة القانون والشعور بالانتماء للمجتمع، وتعهد بسحق جميع المنظمات السياسية والمدنية بالإضافة إلى تعزيز ثقافة الاعتماد على الدولة، ويمكن القول هنا أن الاقتصاد الريعي ولد ازدهار العمل والجهد كقيم اجتماعية في

³⁵ Ibid, p: 10.

³⁶ Bálint Kása, Op.cite, p: 06.

³⁷ Simon Adams, Op.cite, p: 08.

ثقافة تدعمها القرابة والمحسوبية السياسية، لقد أدت التجربة المريرة في عهد القذافي إلى نقص واضح في الاهتمام بالجوانب المؤسسية، وظهور ثقافة شعبية وعبادة شخصية تحقر المؤسسات وتقوض فكرة الصالح العام، وقد ساهمت سياسات القذافي في ازدياد الديمقراطية التمثيلية والأحزاب السياسية والصحافة الحرة والنقابات العمالية والمجتمع المدني في تعزيز ضعف و هشاشة المجتمع الليبي فكان إرث عهد القذافي في المجال السياسي متناقضا فالنظام هو في كثير من النواحي نظام قمعي قصد تفتيت المجتمع وتثبيط التنظيم المستقل في المجتمع المدني وكان لهذا نتيجة مثيرة للسخرية إلى حد ما تتمثل في تعزيز دور روابط القرابة في التنظيم السياسي³⁸.

ما عجل باندلاع احتجاجات عنيفة في فيفري 2011 ضد نظام القذافي خاصة بعد الثورتين الشعبيتين في كل من تونس ومصر تحت مسمى "ثورات الربيع العربي"، لكن مسار الانتفاضة في ليبيا سلك منعطفًا مخالفًا لسابقاته ودفعت هذه الاحتجاجات المعارضين إلى التوحد تحت مظلة واحدة في وقت قصير وتشكيل جبهة معارضة رئيسية مسلحة في البلاد، ودعم حلف الناتو والقوى الغربية للمعارضة التي قاتلت ضد حكومة القذافي، ما جعل ليبيا تتحول إلى ساحة حرب أنهت حكم العقيد معمر القذافي الذي استمر ما يقرب من 42 عاما، ونتيجة لذلك اضطر مئات الآلاف من الأشخاص إلى الهجرة إلى البلدان المجاورة، وعانى اقتصاد البلاد من خسارة مليارات الدولارات بسبب الحرب، لتواجه ليبيا بعد ذلك تحدي إعادة بناء البلاد واستعادة الاستقرار والأمن وبناء العلاقات الداخلية والخارجية.

³⁸ Youssef Mohammad Sawani, "Gaddafi Legacy, Institutional Development and National Reconciliation in Libya", Contemporary Arab Affairs, Vol 13, University of California Press, 2020, p:53.

المبحث الثاني: التحديات الداخلية لإعادة بناء الدولة في ليبيا

بعد سقوط نظام معمر القذافي، واجهت الثورة الليبية تحديات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية معقدة في مسار إعادة بناء الدولة، فمحاولة التحول السريع الذي كان مثقلا بتراث سياسي واجتماعي واقتصادي ضخم استمر لعقود، جعل المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد تتسم بدرجة عالية من التعقيد والانقسامات السياسية والعسكرية وتدخل الأطراف الخارجية، جنبا إلى جنب مع الصعوبات في إعادة بناء هياكل حكومية فعالة وتوزيع الثروات بشكل عادل، فضلا عن مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية سواء ما كان نتاج النظام السابق من خلال النمط الثقافي المفروض على الشعب الليبي والذي يدعم أهداف النظام و رؤيته، أو المرتبط بالمجتمع الليبي ومدى الاختلاف في تركيبته باختلاف المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها.

المطلب الأول التحديات السياسية والأمنية:

إن الديمقراطية في أدبيات علم السياسة تعتبر مطلباً أساسياً للشعوب المظلومة في نضالها ضد الأنظمة الشمولية و المتسلطة، إلا أن السيناريوهات العملية يمكن أن تكون أكثر تعقيدا خاصة في حالات الانتفاضات الشعبية أين يمكن أن يكون مسار التحول شاقا بعد الثورات، فقد ينحرف مسار الثورات عن هدفها الرئيسي نتيجة القصور المعرفي وعدم النضج السياسي، كما قد يؤدي عدم القدرة على إدارة التنوع والاختلاف بشكل فعال إلى تفاقم الصراعات إلى مواجهات مسلحة وتدمير كلي لمقدرات الدولة كما هو الحال في حالة ليبيا، أين شهدت البلاد تحولات هائلة ومعقدة في المشهدين السياسي والأمني من خلال تفشي الصراعات والانقسامات السياسية، والصعوبات التي واجهت تطبيق العدالة الانتقالية ودون بذل جهد لتحقيق المصالحة الشاملة في مقابل السعي للاستحواذ على الثروة ومقاليد الحكم مما عرقل عملية إعادة بناء الدولة من جهة و الفشل في تحقيق توافق من شأنه المساهمة في تحقيق الاستقرار والتطور³⁹.

الفرع الأول التحديات السياسية:

بعد سقوط نظام القذافي شهدت ليبيا تأسيس العديد من الأحزاب السياسية التي تنتمي لتيارات مختلفة إسلامية و ليبرالية وقومية و جهوية، وحاول المجلس الوطني الانتقالي الليبي تنظيم العمل الحزبي لهذه التشكيلات السياسية من خلال هيكلتها وفق قانون لتنظيم الأحزاب السياسية الصادر في أبريل 2012.

³⁹ أحمد الأطرش، "المشهد السياسي و الأمني في ليبيا رؤية تحليلية استشرافية"، في ندوة: الانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، طرابلس، 13-06-2015، ص 08.

والذي شدد على رفض ممارسة التمييز الحزبي على الأسس القبلية أو الجهوية أو الدينية، كما منع الأحزاب من رفض عضوية أي شخص بناءً على معايير قبلية أو جهوية أو دينية، غير أن هذا القانون قوبل بالرفض خاصة من قبل التيار الإسلامي و القوى الجهوية شرق البلاد ما أدى في نهاية المطاف إلى إسقاط شرط عدم التمييز، مما فتح المجال أمام تأسيس أحزاب ترتكز على أسس دينية و جهوية ساهمت بشكل كبير تفاقم أزمة المرحلة الانتقالية في ليبيا⁴⁰.

وشهدت الساحة الليبية خلال هذه الفترة زخم سياسي كبير من خلال تشكيل ما يقارب 130 حزب غير أن تأثيرها في الحياة السياسية يكاد ينعدم باستثناء أحزاب التيار الإسلامي (حزب العدالة والبناء، حزب الوطن، حزب التيار الوطني الوسطي)، والأحزاب الليبرالية (تحالف القوى الوطنية، الجبهة الوطنية)⁴¹، وهو ما تجلي بشكل واضح خلال انتخابات المؤتمر الوطني عام 2012 حيث لم يشارك فيها سوى 10 أحزاب سياسية فقط، وأسفرت نتائج الانتخابات على فوز التيار الإسلامي الذي قام بتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان، و من ثم السعي إلى السيطرة على مؤسسات الدولة، ما أدى إلى نشوب خلافات داخل المؤتمر الوطني بخصوص محاولات الإسلاميين تجديد ولاية المؤتمر الوطني قبل انتهاء عهده وطرح قانون العزل السياسي الذي يخدم مصالح التيار الإسلامي⁴²، ليتم سحب الثقة من حكومة علي زيدان الذي فر إلى الخارج شهر مارس 2014 خاصة بعد إقدام رئيس المكتب السياسي لإقليم "برقة" آنذاك إبراهيم الجضران أحد قيادات حرس المنشآت النفطية على بيع النفط بشكل مستقل عن الدولة⁴³.

وأجريت انتخابات برلمانية في ليبيا في جوان 2014 بنسبة مشاركة لم تتعدى 18%، و فازت قوى التحالف الوطني على حساب التيار الإسلامي، غير أن المؤتمر الوطني الذي يسيطر عليه الإسلاميين رفض نتائج هذه الانتخابات مدعوماً بكتائبه العسكرية، ما دفع بمجلس النواب إلى الانتقال شرقاً بطبرق بدعم من قوات حفتر، و في المقابل شكل الإسلاميون حكومة منافسة لمجلس النواب في طرابلس وكان لكل من الحكومتين ذراع عسكري يدعمها، هذه الانقسامات السياسية والعسكرية أدت إلى تعقيد المشهد السياسي والأمني في ليبيا، مما أثر سلباً على الاستقرار وعلى الجهود المبذولة لبناء حكومة موحدة وتحقيق الاستقرار الوطني⁴⁴. هذا المشهد السياسي دفع بالأمم المتحدة إلى التدخل من خلال تعيين برناردينو ليون كمبعوث لها إلى ليبيا لإيجاد حل لحالة الانقسام، غير أن برناردينو ليون الذي تولى

⁴⁰ خالد حنفي علي، "خراطيق القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 46، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، مصر، سبتمبر 2014، ص 48.

⁴¹ محمد عبد الكريم أحمد، "ليبيا ما بعد الفوضى: أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف"، العربي للنشر و التوزيع، طرابلس، 2019، ص 13.

⁴² نفس المرجع، ص 14.

⁴³ فريق الأزمات العربي، "الأزمة الليبية إلى أين"، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، الأردن، مارس 2017، ص 09.

⁴⁴ محمد عبد الكريم أحمد، مرجع سابق، ص 15.

مسؤولية التوفيق بين الأطراف المتنازعة اتهم بالانحياز لحكومة طبرق، ليتم تعيين مارتن كوبلر خلفا له، لتتوافق الأطراف المتنازعة ضمن اتفاق الصخيرات الموقع في المغرب عام 2015 على تشكيل ثلاث هيئات رسمية: المجلس الرئاسي، الحكومة، والمجلس الأعلى للدولة، ونتيجة لذلك تم تأسيس حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، الذي تولى منصب رئيس الحكومة ورئيس المجلس الرئاسي. هذا الانتقال إلى وجود حكومة موحدة كان يهدف لذليل الانقسامات السياسية وتحقيق الوحدة الوطنية، لكن الواقع السياسي على الأرض استمر بوجود حكومتين متنافستين واحدة في الشرق برئاسة عبد الله الثني، والأخرى في الغرب برئاسة فايز السراج.⁴⁵

ولعبت القبائل دورا مهما في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في ليبيا عبر العصور، كانت القبائل المحور الذي انتظمت حوله مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والقضائية وغيرها، ما جعل المواطن الليبي مرتبط بقبيلته من خلال ارتباط جميع أنشطته بمكانته داخلها و وفقا لقواعدها غير مكتوبة وتحت رعايتها. وبعد ثورة فيفري 2011 برز دور القبائل بشكل كبير من خلال استغلالها للفراغ الذي نتج عن انهيار المؤسسات لتصبح المتحكم الفعلي في الأحداث، وبالفعل يمكن النظر إلى الحكومتين الغربية والشرقية من حيث كونهما واجهات سياسية وعسكرية تمثل مصالح القبائل الليبية⁴⁶. و على هذا الأساس يمكن القول أن النخب السياسية الليبية قد فشلت في تعزيز الهوية الليبية كمحرك أساسي للديناميات السياسية في البلاد، بل بالعكس ساهمت في عودة و سيطرة الانتماءات والهويات التقليدية لما قبل الدولة، ولم تتمكن من استغلال المشاعر التي طفت خلال فترة اندلاع الثورة وتوظيفها وتطويرها نحو هوية وطنية واحدة تجمع الشعب الليبي⁴⁷.

و نتيجة لهذا الواقع و الخلافات السياسية المتواصلة واجه مشروع الدستور الليبي تحديات كبيرة أثرت سلبا على إمكانية تحقيق توافق حول مسودة المشروع، وهو ما عرقل تقدم العملية الدستورية وتحقيق هذا الاستحقاق الذي يرى الكثيرون أنه يمكن أن يكون أساسا للوحدة والاستقرار في ليبيا وإنهاء الانقسامات والتفكك في البلاد، و بتاريخ 20 فيفري 2014 تم انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، بتعداد 60 عضوا مقسمين مناطقيا بالتساوي، 20 مقعد للجهة الشرقية، 20 مقعد للجهة الغربية، 20 مقعد للجهة الجنوبية، و بعد صياغة مشروع الدستور تم تسليمه لمجلس النواب الليبي في أفريل 2016 لإصداره بعد استفتاء الشعب عليه، لتصدر صياغته النهائية بتاريخ 25 جوان 2017 مع إحالته إلى البرلمان الليبي بعد إخطار مجلس النواب و المجلس الأعلى للدولة و المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق

⁴⁵ فريق الأزمات العربي، مرجع سابق، ص 10/11.

⁴⁶ مبروك ساحلي، "مرجع سابق، ص 22.

⁴⁷ مجموعة مؤلفين، النخب و الانتقال الديمقراطي: التشكل و المهمات و الأدوار، ط1، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، بيروت،

الوطني، غير أن عملية التصويت على مسودة الدستور قوبلت برفض شعبي بعد محاصرة المحتجين لهيئة صياغة الدستور، كما أعلن المجلس الأعلى للأمازيغ عن صياغة دستور خاص بهم رافضين بذلك رسميا مشروع الدستور الذي أقرته الهيئة⁴⁸.

و تبعا لما سبق يمكن تلخيص مظاهر الأزمة السياسية التي تشهدها ليبيا في ما يلي⁴⁹:

- وجود برلمانين و حكومتين.
- الاتجاه إلى الحسم العسكري .
- الاستقطاب السياسي الحاد و الانقسام الجغرافي.
- الانفلات الأمني في مختلف المناطق.
- تأسيس هيئات مناظرة ومجالس إدارة جديدة تتنازع الصلاحيات والاختصاصات مع المؤسسات القائمة.
- التسبب الإداري و المالي بالمؤسسات الليبية.
- تردي مستوى الخدمات المحلية و تعطل العديد من المصالح.

ويتمحور الإطار السياسي الحالي لليبيا حول لجنة المتابعة الدولية بشأن ليبيا ومنتدى الحوار السياسي الليبي الذي تسيره الأمم المتحدة الذي وضع في عام 2020 خارطة طريق انتقالية، بما في ذلك تنظيم الانتخابات الوطنية بحلول ديسمبر 2021، وعلى الرغم من الإجماع الأولي الواسع النطاق حول هذه المخرجات إلا أن خارطة الطريق وصلت إلى طريق سياسي مسدود في النصف الثاني من عام 2021 مما أدى إلى الفشل في إجراء الانتخابات بحلول الموعد النهائي في شهر ديسمبر، وبلغت الأزمة السياسية ذروتها بالتصويت في مجلس النواب في فيفري 2022 لانتخاب فتحي باشاغا رئيسا للوزراء بدلا من عبد الحميد ديبية رئيس الوزراء المؤقت في حكومة الوحدة الوطنية. وتتنافس ليبيا والدبيبة والمجلس الأعلى للدولة في طرابلس على السلطة، مع تزايد الاشتباكات المتكررة في العاصمة وأجزاء أخرى من غرب ليبيا⁵⁰.

وقد كان من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ليبيا في ديسمبر 2018، ثم أعيد جدولتها لاحقا إلى ديسمبر 2021، قبل أن يتم تأجيلها مرة أخرى إلى أجل غير مسمى، منذ ذلك الحين تتنافس السلطان التنفيذيان المتوازيتان - باشاغا ومجلس النواب في شرق ليبيا والدبيبة والمجلس الأعلى

⁴⁸ المرصد عين على الأحداث، "دستور ليبيا الجديد و معركة التغيير"، نشرة أسبوعية، العدد 21، 29 مارس 2018، ص 5/6/7.

⁴⁹ مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 22.

⁵⁰ The Situation in Libya: "Reflections on Challenges and Ways Forward", A virtual workshop to discuss the situation in Libya, Stimson Center and Security Council, Usa, June 2022, p: 02.

للدولة في طرابلس - على السلطة، مع تزايد الاشتباكات المتكررة في العاصمة وأجزاء أخرى من غرب ليبيا. وفي مارس 2022 أنشأ المستشار الخاص للأمم المتحدة ستيفاني ويليامز لجنة مشتركة تضم أعضاء من المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب للاتفاق على الأساس الدستوري للانتخابات، وخلال أول دورتين لها في القاهرة في أبريل وماي وافقت اللجنة على 137 من أصل 197 من مواد الدستور بما في ذلك بعض صلاحيات الرئيس ورئيس الوزراء، ومع ذلك لا تزال هناك قضايا مهمة عالقة بما في ذلك تنظيم الانتخابات، وقواعد الحكم الانتقالي، وتخصيص المقاعد في البرلمان، وترتيبات الحكم المحلي ومعايير تأهيل المرشحين.⁵¹

إن الإطار القانوني وخريطة الطريق المرتبطين بجدول زمني للانتخابات الليبية التي كانت متوقعة في نهاية عام 2023 لم يتم تحقيقه أيضاً، وبعيدا عن وجود حكومة معترف بها دولياً فإن ليبيا في حاجة ماسة إلى إدارة شرعية لتأخذها خطوة بعيداً عن حالة الانقسام والركود السياسي، ولذلك فإن إجراء أي انتخابات دون أساس دستوري قابل للتنفيذ ودون توحيد مؤسسات الدولة الرئيسية مثل المؤسسات المالية (البنك المركزي) والمؤسسات الأمنية والسلطة التنفيذية، سيكون له نتائج عكسية، وسوف يؤدي إلى انهيار عملية السلام وتعميق الانقسامات، وتكرار ما حدث في أعقاب انتخابات عام 2014 عندما دعمت الفصائل المتحاربة الحكومات المتنافسة، لذلك فإن تحقيق كافة المتطلبات السياسية والقانونية والأمنية أمر حيوي لنجاح العملية الانتخابية.⁵²

الفرع الثاني: التحديات الأمنية

تم تنظيم القوات الأمنية والعسكرية خلال فترة حكم القذافي بطريقة عمودية بحيث تخضع لسلطة واحدة وهي سلطة القذافي، مما جعلها أداة في يده للحفاظ على سلطته وتأمين استمراره في الحكم، هذا النمط القائم على التبعية المطلقة كان يحد من مرونة النظام الأمني ويعوق قدرته على التكيف مع التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جهة، كما كان يؤثر سلباً على حريات و حقوق المواطنين من جهة أخرى⁵³، وهناك العديد من المظاهر التي أكدت هذا المفهوم نذكر منها⁵⁴:

- كان هناك تركيز على فكرة الشعب المسلح وعسكرة المدنيين، من خلال تشجيع تشكيل مجموعات مدنية مسلحة في مقابل تحييد المؤسسة العسكرية، و مع مرور الوقت بدأت هذه الكتائب الأمنية في

⁵¹ Ibid, p: 02.

⁵² Cynthia Happi, "Resolving Libya's Legitimacy Crisis 2023 Elections as a Pathway for Peace and Democratisation?", A joined-up Union A Stronger Europe, Vol 26 EU, April 2023, p: 02.

⁵³ عمر فرحاتي و مباركة سليمان، "التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 05، جامعة خنشلة، جانفي 2016، ص 50 / 51.

⁵⁴ نفس المرجع، ص 51 / 50.

الظهور كقوى فاعلة في البنية الأمنية والعسكرية في ليبيا وتعمل بشكل مستقل عن الهياكل العسكرية الرسمية، ما أدى إلى إفراغ هيكل المؤسسة العسكرية الرسمية وتقليل دورها وتأثيرها.

- اعتماد مصادر الولاء التقليدية كالانتماء والقرابة في عمليات التجنيد لمختلف المؤسسات الأمنية الليبية مما جعل الأجهزة الأمنية في خدمة النظام القائم و بعيدة كل البعد عن مفاهيم الأمن الإنساني المرتبطة بأمن الوطن والمواطن⁵⁵، و بالتالي فشل النظام الأمني يعتبر أحد أسباب الإطاحة بالنظام القائم.

ويعتبر عامل تحقيق الاستقرار الأمني أمرا حاسما في عملية إعادة بناء النظام السياسي وضمان استدامته، ورغم النجاحات الأولية للثورة في الإطاحة بالنظام السابق، فإن التحديات المتعلقة بالأمن خاصة ما تعلق بالانتشار الكثيف للسلاح وتشتت الأجهزة الأمنية أصبحت تشكل عقبة كبيرة أمام عملية التحول الديمقراطي، خاصة في ظل وجود مليشيات مسلحة في ليبيا تسعى للتدخل في عملية صنع القرار السياسي، مما أصبح يشكل تحديا كبيرا أمام عملية إدماج المليشيات في العملية السياسية وتجريدها من السلاح وإعادة تنظيمها ضمن الأجهزة الأمنية⁵⁶.

وتعمل القوى السياسية في الساحة الليبية بشكل متوازي مع ميليشياتها العسكرية وبدعم منها في معادلة فريدة من نوعها أنتجت عملية تشابكية بين السياسة والقوة العسكرية، والذي كان نتاجا لفقدان أي مظهر من مظاهر الدولة والمؤسساتية، ويمكن هنا رصد العديد من الكيانات العسكرية التي تتقاطع في دعم كل من حكومتي طرابلس وطبرق، حيث تصطف كل من: (كتيبة الفاروق-تنظيم أنصار الشريعة - درع الوسطى - ثوار مصراته - كتائب الدروع - مجلس شورى ثوار بنغازي - كتيبة راف الله السحاتي - تنظيم مجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها - تنظيم شباب شورى الإسلام - قوات فجر ليبيا) مع حكومة طرابلس، وفي المقابل تصطف كل من قوات (رئاسة أركان الجيش - كتيبة محمد المقريرف - كتائب الزنتان - درع الغربية - كتائب ورشفانة - صحوات المناطق - كتيبة حسن الجوفي - كتيبة 319 التابعة للجيش - كتيبة 204 دبابات - قوات الصاعقة - كتيبة 21 صاعقة - قوات حرس المنشآت النفطية) مع حكومة طبرق⁵⁷.

⁵⁵ زاهي المغيربي ونجيب الحصادي، "التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص"، طرابلس، المنظمة الليبية للسياسيات و الاستراتيجيات، 2016، ص 09.

⁵⁶ آمنة محمد علي، "تحديات التحول الديمقراطي و بناء الدولة في ليبيا"، العراق، مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية، العدد 17، جامعة الكوفة، 2013.12.31، ص 247.

⁵⁷ محمد عبد الحفيظ الشيخ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، لبنان، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.02.28، ص 126.

ولا يعرف على وجه التدقيق عدد الميليشيات المسلحة النشطة في ليبيا، و التي ارتبط ظهور بعضها باندلاع الثورة الشعبية منذ فيفري 2011، في حين تكون البعض الآخر خلال محطات لاحقة، ويشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أن عدد الميليشيات المسلحة في ليبيا يصل إلى نحو 1700 ميليشيا، كما ساهمت عوامل الفوضى و انتشار السلاح و عدم الاستقرار السياسي و الأمني في ظهور جماعات إرهابية مسلحة على غرار تنظيم الدولة الإسلامية داعش وكذا أنصار الشريعة وغيرهما و هو ما أصبح يعرقل أي مجهودات لرأب الصدع و رص الصفوف و توحيد الرؤى بهدف الوصول إلى توافق وطني حول كيفية تسيير وحكم البلاد وترتيبات تقاسم السلطة⁵⁸، ويوفر غياب المؤسسات الأمنية الرسمية في ليبيا وعجزها عن القيام بالمهام المنوطة بها هامش مناورة كبيرة لمختلف المجموعات المسلحة للنشاط خارج الأطر القانونية والقيام بممارسات إجرامية بحق المواطنين ومؤسسات الدولة، و هو ما تم رصده من خلال تسجيل عمليات اختطاف مقابل المال، والاتجار بالبشر ومختلف الممنوعات على غرار الخمر والمخدرات والتي تقف وراء كثير منها مجموعات مسلحة في مختلف المدن الليبية⁵⁹.

وقد شهدت الساحة الليبية منذ اندلاع الثورة انتشار كثيف لمختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والبنادق الهجومية، بما في ذلك مختلف منظومات الدفاع الجوي المحمول على غرار منظومات (MANPADS) وصواريخ الغراد، والصواريخ المضادة للدروع، ومدافع الهاون، و القاذفات الصاروخية (آر.بي.جي) وغيرها من الأسلحة، وما زاد من تفاقم الوضع الاستيلاء على مخازن ومستودعات الأسلحة التابعة لنظام القذافي والتي تركت سائبة خلال فترة الحرب، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة أن نظام القذافي مع اندلاع الانتفاضة كان يمتلك ما بين 250,000 و 700,000 سلاح أغلبها من صنف البنادق الهجومية⁶⁰. و حسب حسين العلوي أن هذا التضخم في أعداد أفراد الميليشيات الناشطة في ليبيا و قوتها يرجع إلى جملة من الأسباب أبرزها⁶¹:

- استيلاء هذه الميليشيات على مؤسسات الدولة بما في ذلك العديد من ثروات هذه المؤسسات غداة سقوط نظام القذافي.

- إمتهان بعض الميليشيات لمختلف أنواع الجريمة و الجريمة المنظمة العابرة للحدود و التي أصبحت تشكل مصدر دخل وفير لها، مثل تجارة المخدرات والاتجار بالبشر وحتى الدعارة.

⁵⁸ محمد جمعة، "مستقبل التشكيلات المسلحة في ليبيا"، القاهرة، الملف المصري، العدد 38، أكتوبر 2018، ص 10.

⁵⁹ التقرير الشهري للحالة الأمنية في ليبيا فبراير 2017، المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، ص 09.

⁶⁰ كريستوف شيفيس و جيفري مارتيني، "ليبيا بعد القذافي عبر و تداعيات للمستقبل"، واشنطن، معهد راند مركز سياسات الدفاع و الأمن الدولي، 2014، ص 08.

⁶¹ مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 26.

- استغلال هذه الميليشيات لفئة الشباب المتسرب من المدارس من خلال إيهامهم بأن الالتحاق بها يعد فرصة لتحقيق الذات والوجاهة والثراء ومواجهة البطالة، وهو ما دفع بالآلاف من الشباب للالتحاق بهذه الميليشيات في مقابل رواتب ضخمة يتم رصده المنتسبي هذه الكتائب مقارنة بالوظائف الحكومية.

ويسلط الفاعلون في الساحة الليبية الضوء على الوضع الأمني المتدهور خاصة في ظل عدم إحراز أيتقدم جوهرى باتجاه إصلاح قطاع الأمن، حيث لا يزال التنافس على السيطرة على الأراضي بين الجماعات المسلحة يهدد وقف إطلاق النار لا سيما في طرابلس والبلدات الواقعة في الشمال الغربي. أين تصاعدت الخلافات بين الألوية التابعة للجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر في طبرق والقوات الداعمة لحكومة الوفاق الوطني، وبلغ هذا التوتر ذروته خلال شهر ماي 2022 عندما دخل باشاغا طرابلس لتتصيب حكومته، مما أدى إلى اشتباكات مع مجموعات مسلحة موالية لقبيلة الدبيبة، وما زاد من تفاقم الأوضاع اللأمنية هو التغيير المستمر للجماعات المسلحة انتماءاتها مما يؤكد عدم قدرة أي من الفصيلين السياسيين على السيطرة الكاملة على قوات الأمن في منطقتهم⁶².

وتسعى اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5 والتي تضم خمسة أعضاء من المؤسسة العسكرية في غرب ليبيا، ومثلهم من قوات الشرق التي يقودها خليفة حفتر، المنبثقة عن مؤتمر برلين 2020 من خلال محادثاتهما في كل من جنيف وبريطانيا وتونس وطرابلس وسرت خلال الفترة الممتدة من عام 2020 إلى نهاية عام 2023 خاصة بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار بتاريخ 24 أكتوبر 2020، للعمل كقناة رسمية للشخصيات السياسية الرئيسية داخل ليبيا وخارجها، أين ساعدت إلى جانب جهود الوساطة المحلية في تخفيف التوترات بعد الأزمة الأمنية في 16 ماي 2022 من خلال تهيئة الظروف لمغادرة باشاغا طرابلس، ومع ذلك يرى العديد من الملاحظين أن المسار الأمني للحوار لا يزال ضحلا بسبب الافتقار إلى الرؤية بشأن قضايا مثل إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتفعيل خطة عمل لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية، فضلا عن الانقسامات بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذين يواصل بعضهم دعم الأطراف المتنازعة على الرغم من دعمهم الخطابى للعملية التي تقودها الأمم المتحدة⁶³.

باختصار يمكن القول أن الانتفاضة الشعبية في ليبيا التي كان من المفترض أن تكون اللبنة الأولى لإعادة بناء الدولة وفق الأطر الديمقراطية، حولت ليبيا الجديدة إلى دولة ميليشيات، حيث من المستبعد أن يتوسع الجيش الوطني الليبي الموالي لحكومة طبرق لتهديد معاقل قوات فجر ليبيا الموالية لحكومة الوفاق

⁶² The Situation in Libya: Reflections on Challenges and Ways Forward, Op.cite, p: 03.

⁶³ Ibid, p: 04.

الوطني، ويؤكد العديد من الباحثين في الشأن الليبي أنه ليس من المنتظر كذلك تفكك تحالف الميليشيات الموالي لكلى الحكومتين طالما استمر الإسناد الخارجي لكلا الطرفين⁶⁴.

ومن خلال ما سبق يتضح جليا أن أحد أكبر التحديات التي تواجهها عملية إعادة بناء الدولة تتمثل أساسا في مدى القدرة على إدماج القوى الميليشيائية تحت سلطة أمنية واحدة، إذ لا يمكن إعادة بناء الدولة في ظل اضطرابات أمنية وخلافات ونزاعات مجتمعية جعلها عرضة لأن تتحول إلى فوضى من غير الممكن التحكم فيها⁶⁵، كما أن نجاح أي مسار ديمقراطي متوقف على مدى تخلي الجماعات المسلحة عن مختلف أشكال العنف و الإرهاب وإلقاء السلاح، ومن ثم الانخراط في العمل السياسية والمساهمة تعزيز أمن البلاد وتطورها⁶⁶.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر البعدين الاقتصادي والاجتماعي عاملين أساسيين في مسألة إعادة بناء الدولة في ليبيا، فمن الناحية الاقتصادية تواجه ليبيا تحديات كبيرة في تنويع مصادر الدخل، فاعتمادها الشديد على صادرات النفط يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، فضلا عن تحديات مثل تشغيل الشباب وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، ومن الناحية الاجتماعية تبقى التسوية والتوافق حول تركيبة المجتمع الليبي من خلال بناء هوية وطنية مشتركة تجمع مختلف القبائل والعرقيات تحديا كبيرا، بالإضافة لما أفرزته الأزمة السياسية والأمنية في مرحلة ما بعد الثورة والتي ألفت بظلالها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأول: التحديات الاقتصادية

بعد الثورة الليبية صدر تقرير بعنوان (ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص) عن صندوق النقد الدولي تناول فيه الوضع الاقتصادي في ليبيا بعد الثورة، خاصة ما تعلق فيه بمختلف التداعيات التي خلفتها الثورة على القطاع الاقتصادي الليبي، مع تضمين هذه التقرير بجملة من التوصيات التي من شأن العمل بها أن يؤسس لإعادة بناء الاقتصاد الليبي وفق المنظور الحديث. وجاء في التقرير أن مظاهر الصراع التي صاحبت الثورة أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الليبي الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات النفط باعتبار أن ليبيا تمتلك ما يقارب حوالي 3.5 % من احتياطي النفط الخام العالمية، بمقدار 70% من إجمالي الناتج المحلي و 95% من الصادرات، مما عقد من عملية إعادة بناء الاقتصاد خاصة في ظل

⁶⁴ محمد جمعة، مرجع سابق، ص 10.

⁶⁵ آمنة محمد علي، مرجع سابق، ص 248.

⁶⁶ محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق، ص 129.

تحديات إعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية وتلبية متطلبات السكان⁶⁷. هذا فضلا عن انخفاض إنتاج النفط الخام الذي بلغ قبل الثورة 1.77 مليون برميل يوميا إلى 22 ألف برميل يوميا بعد الثورة مباشرة، ورغم استئناف الإنتاج نهاية سنة 2011 وبلوغه نصف مستواه قبل الثورة إلا أن تأثيرات ذلك على الواقع الاقتصادي الليبي كانت بشكل كبير، حيث قدر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي في عام 2011 أقل بنسبة 60 % من مستواه عام 2010، ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات الليبية من 48.9 مليار دولار في عام 2010 إلى 19.2 مليار دولار في عام 2011⁶⁸.

وبفعل التدمير الذي أصاب البنية التحتية للمنشآت الليبية خاصة ما تعلق منها بمنشآت الإنتاج، سجل تراجع كبير في النشاط الاقتصادي خارج المحروقات خاصة في ظل مغادرة العملة الأجنبية بفعل الظروف الأمنية المتدهورة، كما سجل انهيار العملة الليبية بمقدار النصف بالموازاة مع عدم قدرة البنك المركزي الليبي على الوصول إلى أصوله الخارجية مما عرقل عمليات بيع العملات الأجنبية⁶⁹. ومع تصاعد وتيرة الصراع بات الاقتصاد الليبي على حافة الانهيار خاصة بعد التهاوي الذي شهدته أسعار المحروقات ما دفع بالاستعانة باحتياطات البنك المركزي، أين أنفقت ليبيا ما يزيد على ربع احتياطياتها من النقد الأجنبي حيث بلغت قيمة السحب سنة 2014 وفقا لديوان المحاسبة الليبي في تقريره السنوي لعام 2014 ما يقارب 29 مليار دولار من إجمالي احتياطات الصرف البالغة 105 مليار دولار سنة 2013، مما ينذر باستنزاف الاحتياطات الأجنبية وفقا لمعدلات السحب السنوية⁷⁰.

وخلال سنة 2016 أدى تفاقم الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا إلى التأثير بشكل غير مسبوق على القطاع الاقتصادي، بداية من تسجيل عجز كبير على مستوى الميزانية العامة وميزان المدفوعات مع استمرار ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق الموازية مقارنة بسعر الصرف الرسمي في ظل تهوي قيمة الدينار الليبي الذي أدى بشكل مباشر إلى ارتفاع أسعار المواد واسعة الاستهلاك، في حين شهدت سنة 2016 ارتفاع طفيف في حجم إنتاج النفط الليبي الذي بلغ حدود 575 ألف برميل يوميا مقارنة مع 400 ألف برميل يوميا بنهاية عام 2015⁷¹.

ويعيش المواطن الليبي في هذه المرحلة وضعاً مأساوياً سيئاً من خلال حالة الغموض والخوف الذي تنتابه نتيجة استمرار الأزمة السياسية وخاصة الأمنية في البلاد و توسعها، ما خلف عدد كبير من القتلى

⁶⁷ شيماء عبد الفتاح، "الاقتصاد الليبي بعد الثورة"، مصر، مجلة آفاق إفريقية، العدد 38، الهيئة العامة للاستعلامات، 2013، ص 91.

⁶⁸ نفس المرجع، ص 91/92.

⁶⁹ رالف شامي و آخرون، "ليبيا بعد الثورة: التحديات و الفرص"، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 2012، ص 3/5.

⁷⁰ أنس جاب الله، "الآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا"، في ندوة: الانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، طرابلس، 13-06-2015، ص 09/10.

⁷¹ المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، مؤشرات ليبيا خلال ديسمبر 2016، جانفي 2017، ص 2/4.

والجرحى لم يكن في مقدور المستشفيات استيعابها، خاصة مع النقص الحاد المسجل في الأدوية والمستلزمات الطبية مما أصبح يهدد بوقوع كارثة طبية، كما تسببت العمليات العسكرية بين مختلف الفصائل المسلحة بتضرر وإغلاق العديد من المستشفيات، كما تعرضت العديد من المنشآت الطاقوية وحقول النفط لعمليات تخريبية ممنهجة من قبل الميليشيات المسلحة، ما أدى إلى انقطاعات متكررة في التيار الكهربائي وهو ما أثر بشكل عام على أداء وحدات الكهرباء ومضخات تشغيل خزانات المياه ومنه تعطيل الكثير من المظاهر الحياتية، ونتيجة لما سبق أصبحت معظم المقاطعات الليبية تعيش أزمة غذائية حادة بسبب النقص الحاد في التمويل بالمواد الغذائية الذي دفع بالعديد من التجار إلى إغلاق محلاتهم التجارية، بالإضافة إلى إغلاق عدد من البنوك أبوابها و توقفها عن النشاط بسبب عدم تمويلها بالسيولة النقدية من البنك المركزي⁷².

وبحسب التقرير الصادر عن البنك الدولي خلال شهر أكتوبر من عام 2019 تحت عنوان (ليبيا: الآفاق الاقتصادية) والذي جاء فيه أن الاستقرار الاقتصادي المستدام المنشود في ليبيا غير متوقع على المدى القريب والمتوسط في ظل استمرار عوامل ومسببات الأزمة، خاصة مع ثبات إنتاج النفط سنة 2019 عند حدود مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل ثلثي القدرة الإنتاجية فقط، كما توقع التقرير أن نمو إجمالي الناتج المحلي لن يتعدى 02% على المدى القريب مما يجعل الدخل الفردي من الناتج المحلي لا يتجاوز 61% من مستواه خلال سنة 2010 قبل اندلاع الثورة⁷³.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياق الاقتصاد الكلي الليبي اتسم باستقرار كبير في مؤشر الأسعار بعد سنة 2015 وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الاستهلاك الخاص، والذي انخفض من 27% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 إلى 14.1% في عام 2020، كما أدى الصراع إلى انخفاض حاد في إجمالي الأنشطة الاستثمارية التي انخفضت بمقدار النصف من الناتج المحلي الإجمالي، أي من 55.9% في عام 2016 إلى 24.5% في عام 2020 هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن خسارة الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2016-2025 يمكن أن تزيد من تكلفة الصراع في ليبيا، حيث بلغت تكلفة الحرب في ليبيا من عام 2016 إلى عام 2020 491.2 مليار دينار ليبي أي ما يعادل 364 مليار دولار، في حين قدرت التكلفة الإجمالية للصراع منذ اندلاعه في عام 2011 حتى يومنا هذا بمبلغ 783.4 مليار دينار ليبي أي ما يعادل 580 مليار دولار، وفي ظل غياب أي بوادر للوصول إلى اتفاق

⁷² نفس المرجع ، ص 10/11/12.

⁷³ البنك الدولي، ليبيا: الآفاق الاقتصادية"، واشنطن، منشورات البنك الدولي، أكتوبر 2019 ، شوه في 2023.12.11 على الرابط <https://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/publication/economic-update-october-2019>

سلام في السنوات المقبلة، فإن التكلفة الإجمالية للصراع منذ اندلاعه عام 2011 وحتى عام 2025 ستقارب حدود 1411.6 مليار دينار ليبي أي ما يعادل 1.046 مليار دولار⁷⁴.

وخلال سنة 2020 سجل انكماش حاد في الاقتصاد الليبي وهذا راجع لعدة أسباب أهمها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وانحصار الإنتاج الليبي من المحروقات، ما أدى إلى انخفاض احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي بالموازاة مع تضخم العجز الخارجي والمالي، وخلال عامي 2021 و 2022 سجل انتعاش في الاقتصاد الليبي مدفوعا بارتفاع أسعار النفط واستئناف عمليات الإنتاج ما ساهم في تحقيق فائض على مستوى الميزانية والحساب الجاري كما سجل انخفاض نسبي في مؤشرات التضخم رغم تواصل انهيار قيمة العملة المحلية في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية التي ارتفعت من 2.9% في عام 2021 إلى 4.5% في عام 2022⁷⁵.

وحسب صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في شهر جوان 2023 أنه من المتوقع أن يرتفع إنتاج المحروقات في ليبيا بنحو 15% مع نهاية عام 2023، لينتقل من إنتاج مليون برميل يوميا والمسجل في عام 2022 إلى حوالي 1.2 مليون برميل يوميا مع نهاية عام 2023، ومع توقعات بزيادة الإنتاج عام 2024، وبالنظر إلى المستقبل يرى صندوق النقد الدولي أنه على افتراض أن الإنفاق المالي لا يزال تحت السيطرة، فإنه من المتوقع يشهد الاقتصاد الليبي انخفاض في فائض المالية العامة والفائض الخارجي تدريجيا خلال السنوات القليلة المقبلة، كما أشار التقرير إلى أن المخاطر الرئيسية التي تهدد الاقتصاد الليبي في المستقبل تتمثل أساسا في احتمالية تراجع أسعار النفط بسبب انخفاض النمو العالمي عن المتوقع هذا من جهة، ومن جهة أخرى تجدد الصراعات والاضطرابات الاجتماعية التي قد تؤثر بشكل كبير في القدرة الإنتاجية للمحروقات التي تعتبر عصب الاقتصاد الليبي⁷⁶. وفي هذا الإطار يمكن إيجاز الواقع الاقتصادي الليبي من خلال جملة المشاكل التالية:

- يفتقد الاقتصاد الليبي إلى الرؤية الاستراتيجية - ضعف البنية التحتية - الاختلال في البنية الاقتصادية بسبب اعتماد الاقتصاد الليبي على المحروقات في مقابل ضعف مساهمات باقي القطاعات - ضعف على مستوى الأداء و تخطيط السياسات الاقتصادية - ضعف وفساد الإدارة الحكومية من خلال تجلي مظاهر إهدار المال العام - تدني حجم و إنتاجية رؤوس الأموال - ضعف أداء القطاع المصرفي الليبي و عدم قدرته على الحد من مشكلة التضخم - استفحال ظاهرة البطالة من جهة و النقص في العمالة الفنية المؤهلة من جهة أخرى - انتشار مظاهر الفقر - تخلف القدرات الإدارية و الفنية و الإنتاجية -

⁷⁴ Escwa Report, The economic cost of the Libyan conflict, United Nations, 13 Sep 2021, Beyrouth, p: 34.

⁷⁵ IMF Country Report, 2023 Article IV Consultations For Libya, Report No. 23/201, June 2023, Washington, p: 01.

⁷⁶ Ibid, p: 01.

الخلل في توزيع الدخل - ضعف الحوافز الاستثمارية - ضعف البنية الهيكلية و القانونية للقطاع الخاص⁷⁷.

مما سبق يمكن القول أن القطاع الاقتصادي الليبي خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت سقوط نظام القذافي شهد انهيار موازي لانهايار باقي مؤسسات النظام السياسي، أين أصبحت البيئة الاقتصادية بفعل تدهور الأوضاع الأمنية لا تسمح بتخطيط برامج اقتصادية استثمارية ولا لاستعادة النشاط الاقتصادي قبل الثورة خاصة في مجال المحروقات باعتبار الدولة الليبية دولة ريعية، فضلا عن ذلك ساهمت الاشتباكات المسلحة التي كانت ساحتها المدن الليبية التي تتمركز فيها المنشآت البترولية في تدمير البنية التحتية لهذه المنشآت، خاصة مع توسع نشاط تنظيم الدولة الإسلامية داعش الذي عمق من الأزمة الاقتصادية في ظل غياب مؤسسات أمنية ضمن جيش وطني موحد يتولى مهمة حماية الأراضي الليبية بصفة عامة والمنشآت البترولية بصفة خاصة، وهذا كله يمكن حصره كنتيجة فعلية للفشل الذريع الذي طبع مختلف جولات الحوار السياسي المتعددة بين الفرقاء في إيجاد صيغة توافقية لتشكيل حكومة وحدة وطنية كخطوة أولى نحو إرساء مؤسسات دستورية في الدولة في ليبيا، ومنه إعادة بناء الدولة وفق ما يتوافق مع تاريخ وتقاليد ومعتقدات الشعب الليبي.

الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية

إن الموروث الاجتماعي الذي فرضه نظام القذافي طيلة أربعة عقود بداية من عسكرة المجتمع الليبي من خلال اللجان الثورية، ومنهج القبلية الذي أسس لانتشار الكراهية بين مختلف فئات وأطياف الشعب كرس بشكل أو بآخر ديمومة النظام واستمراره، من خلال اعتماد وسائل اجتماعية وسياسية للتنشئة بالاتجاه الذي يخدم النظام القائم، وهو ما أدى إلى طبع المشهد الليبي بعد الثورة بطابع العنف الدموي في عملية التغيير التي خاضها الشعب الليبي⁷⁸. وساهم الصراع الليبي بعد الثورة من خلال مظاهر الأزمة السياسية و الأمنية في التأثير بالسلب على النسيج الاجتماعي الليبي الذي عانى من العديد من المشاكل المستعصية على مستوى العلاقات الاجتماعية من خلال نقشي مظاهر الشرخ الاجتماعي كالتفكك الأسري، العنف، انخفاض مستوى التعليم الفقر، الهجرة الخارجية، النزوح الداخلي وغيرها، أين لجأ الكثير من المواطنين إلى مغادرة منازلهم باتجاه أماكن آمنة بسبب الاشتباكات بين الميليشيات المسلحة، أو بسبب انتمائهم السياسي أو القبلي الذي يتعارض مع انتماء المناطق التي يعيشون فيها⁷⁹.

⁷⁷ عبد الله امحمد شامية، "الاقتصاد الليبي: الواقع و سبل النهوض"، أوت 2016، ص 2/3/4/5/6.

⁷⁸ نور الهدى بن بقة، مرجع سابق، ص 208.

⁷⁹ آمنة محمد علي، تحديات التحول الديمقراطي و بناء الدولة في ليبيا، مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية، العدد 17، جامعة الكوفة العراق، ديسمبر 2013، ص 253.

كما ساهم الصراع المسلح في خضم الأزمة الليبية والانتشار الكثيف للسلاح بعد فتح كل مستودعات الأسلحة من طرف نظام القذافي في ظهور أنواع مستحدثة من الجرائم في المجتمع الليبي على غرار الجريمة المنظمة، كما أشارت هيئة الأمم المتحدة إلى نقشي جريمة الإغتصاب من خلال تعرض أكثر من 1500 امرأة لاعتداءات جنسية، هذه فضلا على التأثيرات السلبية للحرب على فئة الأطفال و المراهقين الذين عايشوا الأزمة الأمنية منذ اندلاعها عام 2011، والتي ستساهم لا محالة في خلق جيل جديد من الإرهابيين والمتطرفين والمجرمين في ظل ارتفاع مستوى العنف طرديا مع طول فترة الحرب⁸⁰. وهو ما دفع وزارة التعليم الليبية إلى محاولة إيجاد حل للمأزق التروي من خلال اعتماد آليات إختزال المنهج التعليمي و حصر السنة الدراسية في أشهر قليلة، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبا على المستوى التعليمي للتلاميذ والطلبة ومدى تأثير ذلك مستقبلا على القطاع الاجتماعي.

كما شهدت الجبهة الاجتماعية الليبية تحديا مستجدا يتمثل في طفو شريحة جديدة على المجتمع الليبي ظهرت منذ بداية الصراع المسلح و التي تتمثل في فئات جرحى الحرب، الأرامل، واليتامى، هذه الأخيرة التي أصبحت تشكل تحديا للدولة الليبية من منطلق مدى قدرتها على احتواء هذه الفئات الاجتماعية، هذا فضلا عما سببته الحرب من الارتفاع غير المسبوق في نسب البطالة، والخسائر التي تكبدها القطاع الخاص سواء أصحاب الشركات و المؤسسات أو الأشخاص الطبيعيين الذين دمرت منازلهم بفعل الحرب أو سلبت ممتلكاتهم من طرف الجماعات الإجرامية أو الميليشيات المسلحة⁸¹.

ومع تفاقم الأوضاع الأمنية خلال سنة 2017 استمر تصاعد مؤشرات الجريمة خاصة المتاجرة بالمخدرات داخليا وخارجيا والسرقات بمختلف أنواعها، أين سجلت حالات ضبط لكميات كبيرة من المخدرات خاصة في مناطق شرق البلاد، فعلى سبيل المثال تم ضبط ما يقارب 1900 كيلوغرام من الحشيش في مدينة طبرق⁸²، وخلال شهر فيفري من نفس السنة سجلت نحو 31 جريمة قتل من بينهم أجنبى، مع تزايد مستمر لعمليات الاختطاف، وفي سياق متصل أعلنت إحدى المستشفيات في مدينة بنغازي عن استقبالها لحوالي 268 حالة، تضمنت هذه الحالات نساء وأطفال تعرضوا للاعتداء والضرب إثر اعتداءات ومشاجرات وحوادث سرقة، كما زادت حالات الاختطاف بشكل غير مسبوق⁸³.

ويشير تقرير الأمم المتحدة الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا خلال شهر فيفري 2018 إلى استمرار الممارسات التعسفية للميليشيات المسلحة في احتجاز الرهائن بهدف الحصول على فدية مالية أو

⁸⁰ نفس المرجع، ص 4/5.

⁸¹ نفس المرجع، ص 06.

⁸² المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، "الحالة الاجتماعية في ليبيا"، فيفري 2017، ص 04.

⁸³ نفس المرجع، ص 1/2.

تقييد حرية المدنيين بشكل غير قانوني استنادا إلى عوامل مثل الانتماء العائلي أو القبلي أو السياسي وهو ما يعتبر خرقا صارخا لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية. كما تم توثيق حالات اعتقال لأشخاص من طرف الميليشيات المسلحة بدعوى انتهاك الآداب العامة في مناطق مختلفة من ليبيا، كما وثقت البعثة خلال تلك الفترة 7 هجمات على مرافق صحية مختلفة، بالإضافة إلى ذلك تعرض بعض المهاجرين للاحتجاز التعسفي والتعذيب بما في ذلك حالات الاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي والابتزاز والعمل القسري والقتل غير المشروع. وتم توثيق تورط مسؤولين حكوميين وجماعات مسلحة ومهربين وعصابات إجرامية في هذه الجرائم المروعة، كما تعرضت النساء للاحتجاز التعسفي بسبب انتماهن العائلي أو ارتكابهن جرائم أخلاقية مما تسبب في تعرضهن للإيذاء الجنسي والاغتصاب والاضطهاد للقيام بأعمال جنسية قسرية، وفي نفس السياق سجلت انتهاكات جسيمة تمثلت في عمليات قتل و تشويه ضد الأطفال⁸⁴.

وتشير تقديرات منظمة اليونيسف في تقريرها الصادر عام 2023 تحت عنوان "العمل الإنساني من أجل الأطفال في ليبيا" إلى أن ما يقارب 200 ألف طفل يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، فضلا عن الوضع المأساوي الذي تعيشه العائلات التي تم إجلاؤها قسرا، و الأسر التي تعيلها النساء أو التي لديها أطفال من ذوي إعاقة أو أمراض مزمنة، وأولئك الذين استنزفت قدراتهم على التكيف بسبب النزوح الداخلي المطول، كما يفقر ما يقارب من 247,400 شخص إلى إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والنظافة الصحية، ويحتاج أكثر من 175,800 طفل إلى الحماية الفورية، كما سيفقد ما يقرب من 111,400 طفل إمكانية الوصول إلى فرص التعلم بدون توفر المساعدة الإنسانية⁸⁵.

وعلى الرغم من الصراع وعدم الاستقرار تظل ليبيا مركز عبور لطالبي الهجرة إلى أوروبا، حيث تستضيف ليبيا حوالي 650 ألف مهاجر ولاجئ من بينهم 78 ألف طفل، وبالإضافة إلى ذلك تعد البلاد موطنًا لحوالي 160,000 نازح داخليا، أين تستضيف مدن بنغازي ومصراتة وطرابلس وسرت أكبر تجمعات المهاجرين/اللاجئين في البلاد. وفي ظل غياب مراقبة فعالة للحدود يتعرض اللاجئون والمهاجرون وخاصة النساء والأطفال القادمين من تدفقات الهجرة المختلطة لمختلف المخاطر الناجمة عن شبكات التهريب والأنشطة الإجرامية الأخرى، حيث أصبحت تشكل فئات المهاجرون واللاجئون إحدى المجموعات السكانية الأكثر ضعفا في البلاد ويواجهون تحديات إنسانية قاسية⁸⁶.

⁸⁴ تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، رقم 40 ، بتاريخ 2018.02.12.

⁸⁵ UNICEF report, Humanitarian Action for Children In Libya, New York, 2023, p: 02, on the link <https://www.unicef.org/media/131901/file/2023-HAC-Libya.pdf>, Viewed on 13/12/2023.

⁸⁶ Ibid, p: 02.

و يمكن تلخيص أبرز التحديات الاجتماعية التي توجهها عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا بعد الثورة في ما يلي⁸⁷:

01- تحقيق المساواة و عدم التمييز و تكافؤ الفرص: الصراع المتواصل في ليبيا منذ عام 2011 عرقل جهود تحقيق المساواة وعدم التمييز بين أفراد الشعب الليبي، حيث لم تتمكن المؤسسات الحكومية من تحقيق هذا البعد الذي لا يقتصر على الإطار القانوني فحسب، بل تتطلب تنفيذا فعال ودعما مجتمعا للدفاع عنه، فالصراعات والانقسامات ونقص الاستقرار في ليبيا خلقت عراقيل تعترض سبل تحقيق المساواة وتفعيل القيم الإنسانية مما أثر سلبا على القدرة على بناء إطار مجتمعي يدعم المساواة ويقاوم التمييز.

02- عدم وجود خطط مدروسة وغياب العمل الحكومي الفعال: بعد الثورة الليبية فشلت كل الحكومات اللاحقة في تقديم خطط مدروسة لإعادة بناء الدولة وتعزيز الثقة في العملية السياسية، حيث عجزت هذه الحكومات عن تحقيق التوافقات الضرورية لإرساء أسس إعادة البناء، مما أثر على ثقة المواطنين في العملية السياسية. كما أن الجهود الدولية المبذولة بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لم تكن كافية للتأثير بشكل فعال في تحقيق السلام المجتمعي، كما أن تنازع الشرعية بين الفرقاء وظهور تنظيمات مثل الدولة الإسلامية في العراق و الشام داعش، زادت من تعقيدات المشهد الليبي وجعلت تحقيق السلام المجتمعي أمرا صعبا وضروريا في نفس الوقت.

03- التدخل الخارجي: والذي يعتبر أحد أبرز التحديات لتحقيق المساواة والسلام المجتمعي في ليبيا فالتدخل الخارجي يأخذ أشكالا مختلفة من خلال دعم الفصائل الداخلية ضد بعضها البعض، ومنه تشكيل السياسات والأحداث الليبية وفقا للمصالح الإقليمية والدولية، ويزيد من تعقيدات الصراعات الداخلية ويعيق الجهود المحلية نحو تحقيق الاستقرار والتوافق الوطني، مما أصبح يشكل تهديدا كبيرا لعملية إعادة البناء المجتمعي في ليبيا.

04- ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي: استفحال ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي أصبحت تحدي كبير أثر على هيكلية المجتمع الليبي بشكل متسارع، وتشير هذه الظاهرة إلى عدم المساواة في حقوق وواجبات المواطنين في المجتمع الواحد، سواء كان ذلك ناتجا عن تعمد وتجاهل من الحكومة أو بشكل غير مقصود. كما يمكن أن يكون هذا النوع من الاستبعاد نتيجة للفرقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد وعدم توفير الفرص بشكل متساو لجميع شرائح المجتمع، مما يزيد من الفوارق الاجتماعية ويقوض التوازن داخل المجتمع.

⁸⁷ المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، "العدالة الاجتماعية في ليبيا منذ 2011"، أكتوبر 2016، ص 1/6/8.

05- التوزيع العادل للموارد: التوزيع العادل للموارد في ليبيا تأثر بشكل كبير بعد الثورة حيث توقفت العديد من المشاريع الاقتصادية بسبب الحرب، ولعب السلاح والصراع يلعبان دورا حاسما في توجيه واستخدام الموارد في البلاد، هذا الوضع أثر على استقرار الاقتصاد وتوزيع الثروات بشكل عادل بين السكان حيث أصبحت السيطرة على الموارد خاصة منها النفطية وسيلة للتحكم والوصول للقوة والثروة، وخلاصة لما سبق يمكن إيجاز أهم النتائج التي تترتب على حالة الانقسام السياسي و الاشتباكات المسلحة بين مختلف الميليشيات والتي تسببت في العديد من الآثار الاجتماعية على كثير من وحدات وأفراد المجتمع⁸⁸:

01- إن تحقيق العدالة الاجتماعية كان أحد الأهداف الرئيسية للثورة في ليبيا، غير أنها لم تتحقق بشكل كامل بسبب العديد من العوامل المتداخلة على غرار الصراع المسلح الذي نشأ بعد الثورة والانقسامات السياسية أدت إلى تشتت الجهود الوطنية وعرقلة عملية بناء، انتشار السلاح أثر بشكل كبير على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي مما قوض من مسعى تحقيق العدالة الاجتماعية، ضف إلى ذلك التدخل الخارجي ودعم فصائل مختلفة أثر بشكل سلبي على الوضع الليبي، حيث استخدمت الصراعات الداخلية كوسيلة لتحقيق مصالح وأهداف دولية.

02- الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المفرطة قد تدفع الفئات المهمشة والمحرومة في ليبيا نحو اتخاذ وسائل غير سلمية للمطالبة بحقوقهم، ومن أجل تجنب ذلك وتعزيز الاستقرار في البلاد يجب العمل على إعادة بناء إطار تشريعي قوي وفعال للعدالة الاجتماعية و وضعه موضع التنفيذ.

03- تحديات الإطار التشريعي والمؤسسي في ليبيا بعد الثورة أثرت سلبا على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، كما أن التحديات المتعلقة بتحقيق العدالة التوزيعية في الموارد تعود جزئيا إلى غياب أو ضعف في السياسات الاقتصادية والضريبية التي من المفروض أن تهدف إلى توزيع الثروة بشكل عادل وتقليل الفجوات الاقتصادية بين الطبقات المختلفة، ضف إلى ذلك أن نظام الضمان الاجتماعي الذي يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقديم الحماية للفئات المهمشة لم يشهد أي تغير أو تطور بعد الثورة.

04- وعلى العموم يشكل الانقسام السياسي والانفلات الأمني وانتشار السلاح بين مختلف فئات الشعب والاستخدام غير القانوني له، والتخوف من تأثير النعرات القبلية والجهوية، وتأخر تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة في ظل استفحال ظاهرة المفاضلة والمجاملة لبعض المناطق القبلية دون غيرها، أبرز

⁸⁸ نفس المرجع، ص 13/14.

تحديات المرحلة الانتقالية في ليبيا التي تتطلب استراتيجيات متنوعة ومتكاملة للتعامل معها بشكل فعال وتحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية الليبية.

المطلب الثالث: التحديات الثقافية

يجمع أغلب الدارسين على أهمية التحديات الثقافية في عملية إعادة بناء الدولة من حيث كونها القناة التي يعتمد عليها النظام السياسي من أجل إرساء نمط ثقافي معين يتماشى وفق الثقافة المجتمعية السائدة وفي نفس الوقت العمل من خلالها على تغيير بعض الثقافات لفئات مختلفة بالشكل الذي يتناسب مع أهداف النظام القائم، غير أن ذلك لن يتأتى إلا بتوفر شرطين أساسيين هما الشرعية، و مأسسة السلطة.

الفرع الأول: الثقافة السياسية

تشير الثقافة السياسية إلى تلك التوجهات الشخصية نحو المؤسسات السياسية، والتي تكون متجذرة في العلاقات الاجتماعية والقيم والمشاعر المتكاملة مع الهياكل المؤسسية التي تنشأ عنها وتؤثر من خلالها، وتعتبر قيم كالتسامح والتعددية السياسية من أهم مظاهر الثقافة السياسية المنبثقة عن الديمقراطية، إذ تمثل هذه القيم تجسيدا مباشرا لهذا المفهوم فهي تترجم على أرض الواقع وتعزز من خلال السماح لآراء وتوجهات سياسية متنوعة بالتعبير عن آرائها دون خوف أو تجريم أو قمع⁸⁹.

تعكس الثقافة السياسية في ليبيا تقاربا بين الثقافة السياسية الضيقة والرعية، حيث يفتقر المواطن الليبي ضمن الثقافة السياسية الضيقة في هذا السياق إلى القدرة على التعبير عن تقيّماته وآرائه تجاه النظام السياسي، يبدو أن النظام السائد يقتصر على توجيه المواطنين واستلامهم للسياسات دون فتح المجال لتبني أفكار بديلة أو حتى التفكير فيها، هذا النقص في القدرة على استكشاف بدائل أو التعبير عنها يمكن أن يكون بسبب عدم وجود رغبة من النظام في تشجيع هذا النوع من التفكير أو بسبب عدم القدرة على التفاعل الحقيقي مع عمق وتعقيد القضايا السياسية، و هي ثقافة سياسية رعية كون دور المواطن يتميز بالنقد المتواضع أو حتى الانسحاب من المشاركة السياسية بسبب شعوره بعدم فعالية مساهمته على الرغم من إدراكه لقواعد اللعبة. وبعد أحداث 17 فيفري بدأت الثقافة السياسية في ليبيا تتجه نحو المشاركة ولو بشكل ضعيف بسبب

⁸⁹ زين العابدين ممو، "دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة أم البواقي، جوان 2016، ص 15/16.

القيم والاتجاهات القديمة التي لم تساعد في تطوير ثقافة سياسية فعالة، ما أدى إلى ظهور تشوهات واعوجاج في التطبيق باستبدال نظام شمولي متسلط بنظام منقسم وأكثر دموية⁹⁰.

ويظهر الواقع السياسي في ليبيا نقصا واضحا في العناصر التي تعزز الديمقراطية من حيث افتقار الثقافة السياسية في المجتمع الليبي إلى العوامل المحفزة للمشاركة السياسية، وضعف الشعور بالقدرة على المشاركة الفعالة والاستعداد للانخراط في العملية السياسية والمبادرة والثقة بين المواطن والنظام السياسي، وساهم إرث نظام القذافي بشكل كبير في تحييد فرص الانتقال الديمقراطي ومنه إعادة بناء دولة جديدة في ليبيا، فبعد صدور الكتاب الأخضر عام 1977 الذي كرس ما سمي بالمشاركة الديمقراطية المباشرة من خلال آليتين رئيسيتين هما المؤتمرات و اللجان، أين تتولى الأولى مهمة الإقرار في حين تضطلع الثانية بمهام التنفيذ، ومن ثم يتم صياغة هذه القرارات ضمن المؤتمرات الشعبية العامة بحضور كل من اللجان الشعبية والنقابات والاتحادات وغيرها. كما أن عدم الاستقرار السياسي والإداري في ليبيا على الصعيدين المحلي والدولي أثر سلبا على الثقافة السياسية للمجتمع الليبي⁹¹، فقد عمل القذافي خلال عقود من الزمن على العبث بمكونات الثقافة السياسية الليبية و تشويهها وإضعافها وضمان عدم نضوجها، ما حرّمها من فرص التطور الطبيعي باتجاه ثقافة سياسية ديمقراطية ومدنية، فالقصور في العناصر الأساسية للتطور والنمو السياسي والديمقراطي جعل البلاد تقتقر إلى الشروط الضرورية للتقدم والتطور باتجاه إعادة بناء دولة ديمقراطية⁹².

وأثر الإرث التاريخي للتبعية في ظل الحكم الأجنبي والحكم المحلي في تشكل الثقافة السياسية الليبية الأمر الذي سهل بدوره ترسيخ ثقافة سياسية ضيقة الأفق في ظل حكم القذافي، وترتكز الأسس العامة التي تحدد الثقافة السياسية الليبية المعاصرة على التفاعل بين عناصر الخضوع والانقسام بين النخبة والجماهير، والعوائق الديموغرافية والانتماءات القبلية وغيرها، ما يؤدي حتما إلى نسيج اجتماعي محكوم عليه بالصراع بين المركز والأطراف نظرا لأن ولاءات المواطنين غالبا ما تكمن على المستوى القبلي أو العشائري أو العائلي، وبالتالي تسهل ترسيخ الأنظمة الاستبدادية. ونظرا لعدم وجود أي خبرة سابقة للدولة القومية أو أي مواجهة بعيدة مع الفكرة الوستفالية للدولة، يمكن القول إن ليبيا شهدت عملية بناء الدولة على يد نظام القذافي بالشكل الذي ينعكس في شخصية القذافي وبالتالي يستخدمها كسلاح للحفاظ على السلطة، وشملت الجوانب الأساسية لإستراتيجية القذافي لبناء الدولة تعزيز ثقافة التبعية وإعطاء الأولوية

⁹⁰ صالح السطي الفيتوري، "الثقافة السياسية في المجتمع الليبي"، الإمارات العربية المتحدة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 135، جمعية الاجتماعيين، 2017، ص 187/188.

⁹¹ نفس المرجع، ص 197/198.

⁹² محمد الشيخ، "إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011"، الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 68، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2014، ص 63.

لحفاظ على سلطته ومنع أي تحدي محتمل لها، ولهذا السبب سعى إلى السيطرة على المجتمع الليبي بأي طريقة ممكنة وغلق الثقافة السياسية على جميع مستويات الحكم⁹³.

بعد الثورة عام 2011 شهدت الثقافة السياسية في المجتمع الليبي تغيرا ملحوظا، تجلت ملامحه في إرساء التعددية الحزبية و عودة النشاط الحزبي على الساحة السياسية كما تأسست العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وخلال انتخابات المؤتمر الوطني الذي كان أول عملية انتخابية تشهدها ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي شهدت نسبة مشاركة عالية على الرغم من التأثير الفعال للاتجاهات القبلية والعشائرية التي كان لها دور كبير في عملية الاختيار. غير أن الأوضاع تغيرت لاحقا وتصاعدت التوترات بين التيارات الليبرالية والإسلامية دون التوصل إلى اتفاق مشترك، كما ظهرت ميليشيات مسلحة لحماية كل فريق، مما أدى إلى فرض الآراء والمواقف بقوة السلاح دون أي مساعي للحوار أو الوصول إلى توافق⁹⁴. وبذلك فإن الثقافة السياسية خلال هذه المرحلة والمراحل اللاحقة عانت من الأنا العالية التي لا تقبل الآخر وترفض أي طرف و تعمل على إبعاده عن الساحة، وبذلك إرساء محاولة إرساء ثقافة سياسية واحدة تمثل فئة معينة على غرار ما حدث خلال نظام حكم القذافي، مما جعل العلاقة بين القيم الثقافية الليبية علاقة صراع بين مختلف الأطراف التي تسعى إلى فرض منطقتها بهدف تحقيق مصالح فئوية ضيقة على حساب المصلحة العامة للدولة و المجتمع⁹⁵.

وتعاني الثقافة السياسية في المجتمع الليبي من غياب الحوار الحقيقي حول مشروع موحد يحظى بتأييد أغلبية القوى السياسية الفاعلة، أين يمتلك المجتمع الليبي مكونات غنية وقوة شبابية تطمح لبناء دولة ديمقراطية، ولكن غياب الحوار أدى إلى تشتيت الرؤى المشتركة، كما أن الانتشار الواسع للسلاح بين الأفراد الذين بالإضافة إلى نشاط نخب انتهائية تسعى للبقاء في الساحة السياسية بدعم محلي ودولي، كلها عوامل عمقت من أزمة الثقافة السياسية في ليبيا وزادت من الشرخ وفقدان الثقة بين النخب السياسية والمجتمع. فالنخب السياسية في المشهد الليبي حاليا تبدو وكأنها أقرب إلى نخب نفعية تميل أكثر نحو المصلحة الشخصية والمكاسب الفردية، حيث تتحرك وفقا لأجندات إقليمية ودولية تخدم مصالح هذه الجهات الخارجية، وهو ما عرقل الانتقال السلس من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة في ليبيا، هذا

⁹³ Maisara Tarek Sassi, "Parochialism in Libyan Political Culture: understanding the authoritarian tendencies in Libyan Political Culture and their role in the failure of the 2011 revolution", Universitat Ramon Llull. Facultat de Comunicació i Relacions Internacionals Blanquerna, Espagne, May, 2022, p : 31.

⁹⁴ صالح السطي الفيتوري، مرجع سابق، ص 198.

⁹⁵ مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 29/30.

السيناريو عرقل عملية إعادة بناء الدولة وتقدم البلاد نحو مرحلة استقرار حقيقي بعد الثورة، وأدى إلى استمرار الانقسامات والصراعات الداخلية التي أثرت على القدرة على إحلال الاستقرار والتنمية⁹⁶.

ونظرا لنغلغل ثقافة التبعية في ظل نظام القذافي، شهدت الثقافة السياسية الليبية مع سقوط نظام القذافي فراغا غير مسبوق في السلطة تجلى على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فشل في ملؤه على مدار العقد الماضي، وبدلا من ذلك أدى هذا الفراغ جنبا إلى جنب مع الانتهازية السياسية والفرص الاقتصادية المربحة إلى تحفيز الجماعات المتمردة والجماعات الإسلامية والتدخل الغربي لملء هذه الفجوة، مما غذى ضيق الأفق في البيئة السياسية والثقافة المدنية والسياسية، وعليه فإن حلول الصراع الليبي لا ينبغي أن تعطي الأولوية للحلول العسكرية، بل الحلول المبنية على الحوار السياسي والحلول التي تضع الثقافة السياسية في قلب حل المشكلات⁹⁷.

ومن خلال ما سبق يتضح جليا أن الثقافة السياسية تلعب دورا بارزا في عملية إعادة بناء الدولة فبفضلها تتم عملية التأثير المتبادل بين النظام السياسي والمجتمع مما يكون لدينا نموذج فعال لإدارة الدولة، فالنظام السياسي يضطلع بسن القوانين والقرارات والتوجيهات، في حين يتولى المجتمع مهمة المساهمة من خلال المدخلات في هذه العملية، فالثقافة السياسية تساهم في بناء مواطن فعال ومشارك في العملية السياسية من خلال تعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة والمشاركة السياسية الفعالة، حيث يمكن للمجتمع أن يشكل قاعدة قوية لإعادة بناء دولة مستقرة وديمقراطية. إلا أن التدخل الخارجي والتسلط على الثورة قد يؤدي إلى عدم نضوج الثقافة السياسية المطلوبة، فعندما يفقد الأفراد الثقة في العملية السياسية الداخلية ويعتمدون على القوى الخارجية، يمكن أن يزيد ذلك من فرص نشوء الصراعات المسلحة ويحول دون إرساء ثقافة سياسية صحيحة. لذا يكمن الحل في تعزيز الحوار الداخلي، وتشجيع المشاركة الوطنية، وتعزيز الثقة في العملية السياسية الوطنية لإعادة بناء دولة قائمة على العدالة والشفافية والمشاركة الشعبية⁹⁸.

الفرع الثاني: التحديات القبلية

كان الارتباط بين الهوية الوطنية والهويات القبلية في ليبيا تمثل شكلا من أشكال التعقيد بين مختلف الفصائل القبلية والدولة، وينبع الدور المستدام للأطر القبلية في السياسة الوطنية من كيفية تشكيل الدولة في البداية التي وفرت المناخ المناسب للهويات القبلية للنشاط و البقاء. وكان النهج الذي اتبعه نظام

⁹⁶ مجموعة مؤلفين، النخب والانتقال الديمقراطي: التشكّل والمهمات والأدوار، مرجع سابق.

⁹⁷ Maisara Tarek Sassi, Op.cite, p: 33.

⁹⁸ محمد الشيخ، مرجع سابق، ص 67.

القذافي يهدف إلى تفكيك البنية القبلية التقليدية في المجتمع وعلى نحو متناقض يهدف إلى انبعاث الهوية القبلية في شكل معدل، حيث كان يسعى إلى تعزيز سلطة قبيلته وسلطة القبائل المتحالفة معها يهدف إلى إحكام قبضته على الدولة والمجتمع، مما أدى إلى إنتاج أزمة هوية وإشعال الصراع بين الهويات القبلية والقومية في مقابل الهوية الوطنية⁹⁹.

يتمتع الهيكل القبلي في ليبيا بأهمية كبيرة باعتباره جزءاً من رأس المال الاجتماعي للبلاد، ويعمل نفوذها كقوة وسيطة في هيكل التفاعل بين الدولة ومواطنيها ومنه يحدد مدى فعالية مؤسسات الدولة وقررتها على التوجيه وصنع القرار وإنفاذ القانون في جميع أنحاء البلاد، وتتألف التركيبة المجتمعية في ليبيا من مزيج من العناصر القبلية العربية والأمازيغية (البربرية) إلى جانب القبائل غير العربية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. إن الاستخدام السياسي للقبائل الليبية وخاصة من قبل النظام السابق استغل بمهارة الديناميكيات القبلية على مدى عقود لتعزيز سلطته من خلال إستراتيجية "فرق تسد" ونتيجة لذلك ساد الخلاف والتوترات الكامنة وانعدام الثقة بين مختلف القبائل، العربية وغير العربية، مما أدى إلى مرحلة أصبح فيها التلاعب والاحتواء القبلي هو السائد، وإنشاء نظام قبلي ذي بعد مؤسسي واضح من خلال اللجان الشعبية التي تتألف إلى حد كبير من زعماء القبائل بوصفهم كقادة اجتماعيين، بهدف التحكم في القبائل تم اعتماد سياسة الحوافز والعقوبات بحيث تتلقى القبائل الموالية حوافز مادية ومعنوية كبيرة، في حين يستهدف الحرمان والتدابير العقابية القبائل المعارضة¹⁰⁰.

كشف اندلاع ثورة 17 فيفري 2011 عن هشاشة البناء المؤسسي في ليبيا، وفي مواجهة لهذه الانتفاضة الشعبية وما تلاها من تمرد مسلح لجأ النظام السابق إلى استغلال البنية القبلية بهدف زرع الفرقة وإثارة الفتنة والصراعات داخل البيئة القبلية، وسعت إستراتيجيته إلى تأجيج العداوات القبلية والجهوية وتعزيزها بهدف إطالة قبضة النظام على السلطة لأطول فترة ممكنة، وبعد سقوط النظام السابق اندلعت الصراعات القبلية واكتسبت هذه الصراعات بعداً جغرافياً مع اشتداد المعارك على الأرض بين مختلف الميليشيات المسلحة، وبعداً سياسياً مدفوعاً بالمساعي التي تبذلها بعض القبائل لاستعادة النفوذ السياسي الذي فقدته في أعقاب الثورة، وتطورت هذه الصراعات إلى ما هو أبعد من مجرد انقسامات داخلية لتشمل صراعات من أجل السيطرة على الأراضي¹⁰¹.

⁹⁹ مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 29/30.

¹⁰⁰ محمد مصباح الجندي و أحمد عمر مهلهل، "المواطنة و دورها في تحقيق السلم الاجتماعي: ليبيا أنموذجاً"، ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية و

السياسية، العدد 11، جوان 2018، ص 312/313.

¹⁰¹ نفس المرجع، ص 313.

قدمت حقبة ما بعد القذافي في البداية فرصة لمجتمع الليبي من أجل الانخراط في العملية السياسية والاجتماعية، وهو ما تجلّى في تأسيس العديد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى جانب إجراء الانتخابات الديمقراطية، غير أن إرث العقود السابقة طغى على المشهد السياسي من خلال ظهور أحزاب ومنظمات هشة، وفشل سياسات النخبة الحاكمة في تلبية تطلعات المواطنين بسبب ضعفها وعدم وجود رؤية سياسية ومستقبلية واضحة المعالم. ونتيجة لذلك فقد حاولت الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية العمل على إرساء قاعدة لتحول ديمقراطي ناجح وتعزيز الصالح العام، وخاصة في مواجهة التأثيرات القبلية والأيدولوجية، غير أن النتائج جاءت عكسية وبدلاً من المساعدة في عملية إعادة البناء الاجتماعي، أدت الأحزاب والمنظمات الناشئة إلى تفاقم التوترات القائمة، مما أدى إلى تعقيد الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسويات وتوافق في الآراء، علاوة على ذلك عكست النخب الحاكمة تكتيكات النظام السابق من خلال الاستفادة من موارد النفط لتشكيل تحالفات وإنشاء ميليشيات مسلحة وتحويل الولاء نحو الانتماءات القبلية أو الحزبية أو الإقليمية والتي غالباً ما تكون مدفوعة بالمصالح الفردية، حيث سعت مجموعات ومناطق مختلفة لترقية هوياتها المحلية على حساب الهوية الوطنية الليبية، على غرار الجماعات الإسلامية التي ترفض الاعتراف بالهوية الوطنية الليبية وتهدف إلى تحقيق هوية إسلامية فوق وطنية، مما أدى إلى تفاقم أزمة الهوية وتعميق الانقسامات المجتمعية في ليبيا¹⁰².

تجلت أزمة الهوية في ليبيا من خلال مؤشرات مختلفة أبرزت غلبة الولاءات للهويات الفرعية على الهوية الوطنية الموحدة، وتشمل الأمثلة إعلان الحكم الذاتي في برقة، والانتخابات المحلية في مصراتة، وعدم الاستقرار في منطقة بني وليد، والاشتباكات بين الميليشيات الداعمة للسلطة وتلك التي لا تزال موالية لنظام القذافي، ضف إلى ذلك شكلت قضية الأمازيغ في منطقة الجبل الغربي وخارجها تهديداً كبيراً لوحدة الدولة وآفاقها المستقبلية من خلال نضالهم من أجل الاعتراف بحقوقهم في مواجهة باقي الهويات المحلية و الهوية الوطنية وهويات المجموعات العرقية أو الثقافية داخل البلاد¹⁰³.

يعكس الوضع الحالي في ليبيا انهياراً عميقاً حيث لم تفشل الدولة في حماية مواطنيها فحسب بل فشلت أيضاً في ضمان حماية مؤسساتها الديمقراطية مثل مجلس النواب والحكومة، وعلى الرغم من كونها منتخبة ديمقراطياً فإن هذه المؤسسات تقتقر إلى الجوهر والفعالية العملية، علاوة على ذلك فشلت الدولة في حماية البنية التحتية الحيوية على غرار منشآت النفط والكهرباء والموارد المائية، فضلاً عن التحديات الكبيرة التي تواجهها في السيطرة على حدودها، وخاصة الحدود الجنوبية مما يهدد سلطتها وسيادتها، ما

¹⁰² فانت أحمد برهم الجرف، أزمة الهوية و تداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي: ليبيا نموذجاً 2010-2015، رسالة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2017، ص 111/112.

¹⁰³ نفس المرجع، ص 112.

يجعل من الدولة فاقدة لعنصرين أساسيين مهمين وهما: السلطة والسيادة على إقليمها، وللتغلب على هذا المأزق هناك حاجة ملحة للعمل على تحقيق العدالة الانتقالية وما ينطويه من ضرورة الاستعانة بمجموعة من الآليات التي تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بغية الوصول إلى الهدف الأساسي ألا وهو الانتقال من مرحلة تتسم بالصراع والفراغ الأمني إلى مرحلة تتسم بالتوافق الوطني والمصالحة. فعدم معالجة هذا المسار أصبح يهدد ليبيا بالانهيار شبه الكامل، وعلى هذا الأساس أصبح من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لإنقاذ البلاد من الانهيار وهو ما يتطلب اتفاقا جماعيا والالتزام بالتدابير التي يمكن أن تتخذ ليبيا من مسارها الحالي وتضع إطارا زمنيا للتعافي والاستقرار الهادفين¹⁰⁴.

وفي أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلنه رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني التي تتخذ من طرابلس مقرا لها ورئيس مجلس النواب في طبرق في 21 أوت 2020، شكل الاتفاق على خارطة الطريق السياسية التي تم التوصل إليها خلال ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس في نوفمبر 2020 وتنصيب السلطات التنفيذية الموحدة (حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي) في فيفري 2021 في جنيف، بداية ترتيب سياسي جديد وأثارت النقاش حول المصالحة الوطنية. وعلى الصعيد التنظيمي تم اعتماد نصوص جديدة من خلال المسار السياسي والتي تصر على ضرورة إطلاق عملية مصالحة شاملة وتنص خارطة الطريق للمرحلة التحضيرية في المادة 6 على أن تتولى السلطة التنفيذية إطلاق عملية مصالحة وطنية واجتماعية "لمعالجة آثار الصراعات المختلفة التي تتراوح بين إنهاء عمليات الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والإفراج عن معتقلي الرأي والمعتقلين، والعمل على العودة الطوعية والأمن للنازحين داخل البلاد وخارجها والتعويض عن الأضرار دون الإخلال بالحقوق في التقاضي، كما نصت المادة الثانية من الفصل الخاص بالسلطة التنفيذية على أن للمجلس الرئاسي صلاحية "إطلاق عملية المصالحة الوطنية وتشكيل المفوضية الوطنية العليا للمصالحة". علاوة على ذلك فإن عملية تبادل الأسرى التي جرت في الفترة ما بين ديسمبر 2020 ومارس 2021 بإشراف اللجنة العسكرية المشتركة وبدعم من الوجهاء والقيادات الاجتماعية لعبت دورا هاما في تهدئة الوضع وتعزيز خطاب المصالحة، وبناء على هذه التطورات فإن تعزيز النقاش حول المصالحة الوطنية لا يسهم فقط في دعم بيئة تشاركية وشاملة يمكن إجراء الانتخابات فيها، بل أيضا في منع تكرار الانقسام والعنف وإطلاق العملية الدستورية المستقبلية، لأنه سيمهد الطريق لصياغة واعتماد دستور يقوم على قيم الوحدة الوطنية والهوية الليبية والعيش المشترك والتماسك الوطني¹⁰⁵.

¹⁰⁴ محمد مصباح الجندي و أحمد عمر مهلهل، مرجع سابق، ص 315.

¹⁰⁵ Sahar Ammar, "National Reconciliation in Libya: Challenges and Perspectives", swisspeace, Policy Brief 1, Suisse, 2022, p: 04.

وقد باءت عدة محاولات لتسوية التوترات وحل الخلافات بين أفراد المجتمع الليبي بالفشل لأسباب تتراوح بين عدم وجود إرادة سياسية حقيقية، وظروف سياسية وأمنية واجتماعية غير مستقرة، فضلا عن العيوب في الاتفاقيات التي تم التوصل إليها وكذا الهيئات الرسمية القائمة، وهذا ما ساهم إلى حد كبير في عدم وجود الدعم المجتمعي والاستعداد والقدرة على المصالحة الوطنية الشاملة بين مختلف أطراف الشعب الليبي. وتتطلب المصالحة الوطنية الحقيقية والفعالة عملية متعددة الطبقات تلتقط الإرث المعقد وديناميكيات الصراعات بدلا من مجرد محاكاة القوالب الدولية المعرضة للتلاعب السياسي، من حيث طرح مسار للمصالحة يرافق ويعزز المسارات الرئيسية الأخرى بما في ذلك مسارات الوساطة السياسية وعمليات إعادة بناء الدولة، ولذلك فإن نجاح أي عملية المصالحة يجب أن يعتمد أولا وقبل كل شيء على استعادة الثقة بين مختلف مكونات المجتمع الليبي وإصلاح الضرر الذي لحق بالنسيج الاجتماعي وضمان عدم تكرار مظالم الماضي¹⁰⁶.

¹⁰⁶ Ibid, p: 05.

المبحث الثالث: التحديات الخارجية لإعادة بناء الدولة في ليبيا

سلطت ثورات الربيع العربي الضوء على العلاقة المعقدة بين مختلف الديناميكيات الداخلية والخارجية التي أدت إلى اندلاع هذه الثورات، ففي حالة ليبيا ساهمت التأثيرات الخارجية بشكل كبير في عملية في إسقاط نظام القذافي، وظل التطور الداخلي في ليبيا متشابكا بشكل معقد مع صراعات إقليمية ودولية أوسع نطاقا من خلال تأثيرات البعد الخارجي.

ومنذ اندلاع الثورة في 17 فيفري 2011 وما تلاها من انقسام بين القوى الكبرى بشأن الوضع الليبي، فإن التحدي الأبرز الذي يواجه عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا يتمحور حول تصاعد التدخل الخارجي في المشهد السياسي، انطلاقا من كون أن التدخل الخارجي لم يكن بدافع الإطاحة بنظام القذافي أو حماية للشعب الليبي، بل لتحقيق مصالح إستراتيجية من خلال إعادة تشكيل خريطة المنطقة وفقا لما يتمشى وهذه المصالح على الرغم من التأثيرات المتباينة لمختلف الدول الفاعلة على الساحة الليبية سواء كانت قوى عالمية أو قوى الإقليمية بما فيها دول الجوار الليبي.

المطلب الأول: دور دول شمال إفريقيا

لقد أدت الأزمة في ليبيا إلى تأثيرات كبيرة على دول الجوار ممثلة في دول شمال إفريقيا على غرار مصر والجزائر وتونس والمغرب، هذه الدول التي واجهت تحديات كبيرة نتيجة لتداعيات الأزمة الليبية، مما دفعها إلى السعي لإيجاد حلول للأزمة من خلال دعم الحوارات السياسية والجهود الدبلوماسية لتعزيز الاستقرار في ليبيا، وعلى الرغم من اختلاف الطرق التي اتبعتها هذه الدول لدعم ليبيا في الخروج من الأزمة، فالهدف كان تقادي الانجراف نحو فوضى أمنية قد تكون عواقبها وخيمة على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

الفرع الأول: الدور التونسي

عانت تونس من تداعيات الأزمة الليبية وتواجه تحديات أمنية جدية بسبب الأزمة الليبية وسيطرة تنظيمات إرهابية على بعض المناطق الليبية الحدودية على غرار تنظيم داعش، مما أصبح يشكل تهديدا صريحا لعودة نشاط العناصر المتشددة والأصولية المتشددة عبر الحدود الليبية، خاصة في ظل وجود مجموعات محلية متشددة مثل تنظيم أنصار الشريعة وكتيبة عقبة بن نافع التي يمكن أن تستغل الفراغات الأمنية والتوترات السياسية لزعة الاستقرار الأمني في تونس. كما أن الحادثة الإرهابية في متحف باردو

بتاريخ 18 مارس 2015 كانت مؤشرا على وجود تونسيين تلقوا تدريباً عسكرياً في ليبيا، وهذا يظهر تفاقم المشكلة والارتباط الوثيق بين الأمن الوطني في تونس والأوضاع الجارية في ليبيا¹⁰⁷، وكان قرار تونس عام 2015 ببناء جدار حدودي بطول 140 ميل كمشروع لتعزيز الأمن والسيطرة على الأنشطة الحدودية كالتهرب والتسلل الغير شرعي واستجابة للتهديدات الأمنية الناشئة من الأوضاع في ليبيا والتي كانت تشكل خطراً محتملاً للأمن التونسي، لكن نقص التمويل والمعدات اللازمة شكل عائقاً حال دون تطوير نظام مراقبة إلكتروني فعال، ما جعل هذا الجدار غير كافي للتعامل مع التحديات الأمنية الكبيرة، خاصة مع عودة عدد كبير من التونسيين من مناطق الصراع في ليبيا وسوريا¹⁰⁸.

كما أن الوضع المتأزم في ليبيا كان له تأثير كبير على الاقتصاد التونسي أين أثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في تونس، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي في تونس بشكل كبير خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 إلى حوالي 24% حسب تقديرات البنك الدولي، كما شهد الاقتصاد التونسي انخفاضاً كبيراً في مجال التحويلات المالية من العمال المغتربين التونسيين العاملين في ليبيا بنسبة تقارب 32%، حيث عاد العديد من المغتربين إلى تونس بسبب الظروف الأمنية في ليبيا، هذه المؤشرات تظهر كيف أن استقرار ليبيا والوضع الاقتصادي هناك يمتلك تأثيراً مباشراً على الوضع الاقتصادي والأمني في تونس، مما يجعل التعاون والجهود الدولية لتحقيق الاستقرار في ليبيا أمراً حيوياً لمصلحة تونس والمنطقة بأكملها¹⁰⁹.

شاركت تونس بجهود دبلوماسية مهمة في محاولة للتوسط وتسوية الأزمة الليبية، من خلال استضافتها لقمة جمعت الفرقاء الليبيين بحضور كل من الجزائر ومصر في فيفري 2017، بهدف توجيه الجهود الدبلوماسية نحو حل سلمي وإيجاد نهج مشترك لتعزيز استقرار ليبيا، لتختتم أشغال القمة بإعلان تونس الذي شدد على رفض التدخل العسكري الخارجي في الشؤون الليبية في إشارة إلى التدخل العسكري المصري، والتأكيد على ضرورة وحدة المؤسسات الليبية في محاولة لتوحيد المواقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة في ليبيا¹¹⁰.

¹⁰⁷ محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة: دينامية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2020، ص 126/127.

¹⁰⁸ Karim Mezran, Arturo Varvelli, Op.cite, p 31.

¹⁰⁹ Frederic Wehrey, "Tunisia's Wake-Up Call: How Security Challenges From Libya Are Shaping Defense Reforms", Carnegie Middle East Center, Beirut, march 2020, p 03.

¹¹⁰ Karim Mezran, Arturo Varvelli, Op.cite, p 33.

ويمكن القول أن السياسة التونسية في التعامل مع الأزمة الليبية تتمحور حول الحفاظ على حيادية متوازنة والتأكيد على الدبلوماسية وعدم التدخل العسكري المباشر، حيث تسعى تونس للحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الأطراف الليبية المتنازعة، من خلال التعاون الرسمي مع حكومة الوفاق الوطني من جهة، والاحتفاظ بقنوات الاتصال مع الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر من جهة أخرى. وعلى الرغم من الإغلاق المنقطع للحدود التونسية الليبية من قبل الحكومة التونسية، فإن الحدود لا تزال في الغالب مفتوحة، مما يسمح لليبيين من الفصائل المختلفة بالسفر إلى تونس لحضور الاجتماعات والمشاركة في الحوارات، كما توفر تونس الرعاية الطبية للمقاتلين الليبيين الجرحى من كلا الفصيلين في مستشفيات وعيادات منفصلة، مما يعكس التزامها بتقديم الرعاية الصحية للمصابين بالصراع في ليبيا دون التفضيل لأي جانب من الأطراف المتنازعة، هذا النهج يعكس الرغبة في تسهيل الحوار والتفاهم بين الأطراف المتنازعة في ليبيا دون التورط في صراعهم¹¹¹.

وتفتقر تونس إلى الأهمية الجيوسياسية و النفوذ للدفع نحو أي تغيير جذري في ليبيا، ومع ذلك كان من السمات الثابتة لسياسة تونس تجاه الأزمة الليبية محاولة توجيه الجهات الفاعلة الأخرى إلى نهج دبلوماسي موحد يتضمن حلا سلميا للأزمة، كون استقرار ليبيا له أهمية قصوى بالنسبة لاستقرار تونس الاقتصادي والسياسي على المدى الطويل، وكلما طال استمرار عدم الاستقرار عبر الحدود الشرقية لتونس، زادت المخاطر التي تواجهها البلاد من تهريب ومنظمات الإرهابية. وبرغم نقص الأهمية الجيوسياسية لتونس، إلا أنها تسعى جاهدة للعب دور دبلوماسي فعال في التأثير على الأطراف المتنازعة في ليبيا لتوجيهها نحو حل سلمي للأزمة، كون استقرار ليبيا يعتبر أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لتونس فالاضطرابات وعدم الاستقرار عبر الحدود يمكن أن تؤثر سلبا على الأمن والاقتصاد التونسيين¹¹².

الفرع الثاني: الدور الجزائري

تاريخيا تقوم القاعدة الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهو النهج الذي اتبعته تجاه الأزمة الليبية بعد الثورة، حيث تبنت الجزائر سياسة تركزت على التحاور والدبلوماسية بدلا من الدعم العسكري أو التدخل الخارجي، وفي أعقاب الثورة الليبية عام 2011 رفضت الجزائر التدخل العسكري الذي قادته حلف شمال الأطلسي، معتبرة ذلك انتهاكا لسيادة ليبيا، وبدلا من ذلك سعت إلى دعم الجهود الدبلوماسية التي دعى إليها الاتحاد الأفريقي من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة في ليبيا. وأوت الجزائر بعض أفراد عائلة القذافي كما أظهرت ترددها في الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، وذلك بسبب قلقها من استمرار الصراعات الداخلية وعدم الثقة في الأطراف

¹¹¹ Frederic Wehrey, Op.cite, p 04.

¹¹² Karim Mezran, Arturo Varvelli, Op.cite, p 33.

المتنازعة ما أدى إلى تصفيف المجلس الانتقالي للجزائر بأنها من أنصار القذافي ومعارضة للثورة¹¹³. ورفضت الجزائر التورط في حرب دولية بالوكالة على اعتبار أن استقرار ليبيا أمراً حيوياً لاستقرارها، خاصة في ظل الارتباط بين الظواهر السلبية في ليبيا مثل الجماعات الإرهابية والتخريب والصراعات الداخلية ومدى تأثيرها على استقرار الجزائر، ما جعل الجزائر تعتمد إستراتيجية طويلة المدى تدعم الجهود الدبلوماسية والحلول السلمية في ليبيا من أجل العودة إلى عملية إعادة بناء الدولة¹¹⁴.

الوضع الذي واجهته الجزائر بعد الثورة في ليبيا كان معقداً للغاية، حيث تعرضت لتهديدات رئيسيين الأول كان توسع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والثاني كان خطر التحريض من طرف قبيلة الطوارق في المنطقة الحدودية بين الجزائر وليبيا ومالي. فخلال فترة حكم القذافي تم استغلال وتجنيد الطوارق بشكل كبير، وعقب الثورة عاد العديد منهم إلى ديارهم متمكنين من الخبرات والتدريبات العسكرية، مما زاد من تعقيدات الأوضاع داخل مجتمع الطوارق في الجزائر. وفي محاولة للتصدي لهذه التحديات حضرت الجزائر اجتماعاً ثلاثياً في ليبيا في جانفي 2013 لمناقشة القضايا الأمنية في المنطقة، لكن الأزمة السياسية في ليبيا وتشنت الميليشيات المسلحة جعلت هذه المحاولات غير فعالة في مجال التنسيق الأمني، بعد هذا الاجتماع بأيام قليلة نفذ متشددون مرتبطون بتنظيم القاعدة هجوماً على منشأة عين أمناس الغازية جنوب الجزائر، مما أسفر عن مقتل العديد من الرهائن من جنسيات أجنبية، هذا الحادث أثار سلباً على الجزائر على الساحة الدولية، ودفع لاتخاذ إجراءات أكثر دراماتيكية لحماية البلاد من انعكاسات الفوضى المحتملة في ليبيا على الاستقرار الداخلي¹¹⁵.

كما أن مشاركة الجزائر خلال شهر ديسمبر 2015 في العديد من الاجتماعات التي جمعت وزراء خارجية دول الجوار الليبي والتي ضمت كل من ليبيا و تونس و مصر والنيجر والتشاد، كانت خطوة حاسمة في تعزيز الحلول الدبلوماسية والسلمية للأزمة الليبية، من خلال التأكيد على الحل السلمي المقترح من قبل الأمم المتحدة كقاعدة للتسوية الدائمة للأزمة، وحازت المقاربة الجزائرية على دعم كبير من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، كما اتفاق الصخيرات بالمغرب الذي جمع الأطراف الليبية بتاريخ 18 ديسمبر 2015 يعود بالأساس إلى المجهودات السياسية الجزائرية لمحاولة إيجاد حل للأزمة الليبية، كما تؤكد الجزائر مواقفها الثابتة من خلال دعمها لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2259 والتي تعتبرها خطوة مهمة نحو تحقيق الحل السياسي للأزمة الليبية بالتركيز على احترام مبادئ السيادة والاستقلال والوحدة الوطنية وسلامة التراب الليبي. ورغم الجهود الدبلوماسية لححلة الأزمة الليبية إلا أن الجزائر تعتبر أن المرحلة الأصعب هي تحويل هذه المجهودات والاتفاقيات التي تم التوصل إليها إلى واقع عملي، وهو

¹¹³ Ibid, p: 34.

¹¹⁴ Ibid, p: 34.

¹¹⁵ Ibid, p: 35.

ماتجلي فيما بعد في تعثر هذه الجهود وتصاعد وتيرة الخلافات السياسية بين الأطراف الليبية، خاصة فيما تعلق بتشكيل المؤسسات الحكومية والعسكرية والقيادية في ليبيا¹¹⁶.

وتبذل الجزائر جهودا ملموسة نحو المصالحة الليبية مستلهمة ذلك من تجربتها الوطنية في المصالحة من خلال قانون الوئام المدني أثناء فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، هذه الجهود تهدف لتقديم خبرات للطرف الليبي بما يشبه ما استقادت منه تونس في عام 2013، وقد أعربت حكومة الوفاق الوطني عن اهتمامها بهذه الخبرات خلال زيارة فايز السراج إلى الجزائر في بداية أكتوبر 2016 وخلال مؤتمر صحفي مشترك بين وزير خارجية حكومة الوفاق الليبية محمد الطاهر سيالة ونظيره الجزائري عبد القادر مساهل وزير الشؤون المغربية والإفريقية، تم التأكيد على تقديم طلب رسمي من الجانب الليبي للإطلاع على تفاصيل تجربة الوئام المدني الجزائرية والآليات والتشريعات المتبعة بهدف استلها م خطة للمصالحة بين الليبيين. كما عملت الجزائر خلال شهر سبتمبر 2016 على فتح قنوات اتصال مع بعض الشخصيات من النظام السابق في ليبيا مثل أحمد قذاف الدم واللواء جمعة المعرفي، وهذا وفقا للرؤية الجزائرية لحل الأزمة الليبية كون أن أنصار النظام السابق لديهم دور مهم في الساحة السياسية الليبية وهذا الدور لا يجب تجاهله في سياق أي عملية مصالحة وطنية في ليبيا. وفي ظل رفض بعض الفصائل الليبية لأي مشاركة سياسية لبقايا نظام القذافي حاولت الجزائر عبر الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة الاستعانة براشد الغنوشي للاستفادة من علاقاته مع الإسلاميين في ليبيا، بهدف إقناعهم بأن المصالحة الحقيقية لا تتم بين الأصدقاء فحسب بل بين الخصوم السابقين والحاليين¹¹⁷.

جهود الجزائر استمرت كذلك من خلال استضافة اجتماع دول الجوار الليبي الحادي عشر في الجزائر بتاريخ 8 ماي 2017، وكانت الأولوية الرئيسية لهذا الاجتماع هي الانفلات الأمني، حيث تم التشديد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي شامل بعيدا عن الحلول العسكرية ورفض التدخل الخارجي وتراهن الجزائر على حل سياسي يندرج ضمن إطار الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، برعاية دول الجوار الليبي، ولكن ضعف قنوات التواصل مع السلطات في شرق ليبيا ومحاولة كسب ثقتها حال دون تحقيق أهداف المبادرة الجزائرية¹¹⁸.

¹¹⁶ أسماء بن لمخريش، "دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالي ليبيا و مالي"، مجلة المفكر، العدد 17، جامعة بسكرة، جوان 2018، ص 311/310.

¹¹⁷ محمد السبيطلي، "الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، جوان 2017، ص 19/20.

¹¹⁸ نفس المرجع، ص 20.

استجابة للتطورات السياسية في الجزائر والأزمة المتصاعدة في ليبيا، تم تغيير هيكل السلطة الجزائرية مع تولي عبد المجيد تبون رئاسة البلاد شهر ديسمبر 2019، ومنذ توليه المنصب أظهر الرئيس الجزائري اهتماما فوريا بالأزمة الليبية، حيث أدرجها كجزء أساسي من خطابه الأول خلال أداء اليمين الدستورية، وأكد تبون أن الجزائر تعتبر نفسها شريكا رئيسيا في إستقرار ليبيا، مؤكدا على أنها لن تسمح بتحييد دورها عن الجهود المقترحة لحل الأزمة الليبية: هذا التصريح يعكس إرادة الجزائر في العودة إلى الواجهة الإقليمية والدولية من خلال استخدام الأزمة الليبية كنقطة انطلاق لتعزيز تأثيرها ودورها في المنطقة، ويأتي هذا التحرك بعد فترة من الانحسار الدبلوماسي الجزائري نتيجة لظروف سياسية داخلية صعبة مرت بها البلاد، و يتجلى ذلك بوضوح من خلال¹¹⁹:

- مشاركة الجزائر في مؤتمر برلين المخصص لمناقشة الأزمة الليبية، بعد الدعوة الرسمية التي وجهتها المستشار الألمانية أنجيلا ميركل للرئيس الجزائري في.

- زيارة رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية الذي أعرب عن ثقته في الجهود الدبلوماسية الجزائرية التي تهدف إلى للمساهمة في تهدئة التوتر ودعم الحلول السياسية، وهذا بتاريخ 6 جانفي 2020.

- زيارة وزير الخارجية التركي للجزائر في 7 جانفي 2020 والذي أكد على أهمية مشاركة الجزائر في المبادرات الدولية لحل الأزمة الليبية، مع التركيز على دور محوري للجزائر.

- زيارة وزير الخارجية الإيطالي للجزائر بتاريخ 8 جانفي 2020 والذي أكد على توافق وجهة نظر بلاده مع المقترحات الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

- الزيارة التي قام بها وزير الخارجية المصري إلى الجزائر بتاريخ 9 جانفي 2020 لمناقشة سبل حل الأزمة الليبية، ودلالات ذلك نظرا للتحالف المعلن لمصر مع اللواء خليفة حفتر.

وجاء في كلمة الرئيس الجزائري التي ألقاها نيابة عنه الوزير الأول بأديس أبابا بتاريخ 17 فيفري 2023 خلال اجتماع لجنة الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى بشأن ليبيا، رفض الجزائر لمنطق القوة والدعوة إلى ضرورة تغليب لغة الحوار والمصالحة بين كافة مكونات الشعب الليبي، كما أدانت تواصل التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لهذا البلد الشقيق وتورط عدد من الأطراف الخارجية في خرق حظر توريد الأسلحة، داعيا الأطراف الخارجية إلى احترام سيادة ليبيا ووحدة أراضيها واستقلالية قرارها، وأن الحل الدائم والشامل والنهائي للأزمة الليبية لن يتأتى إلا عبر مسار يكرس مبدأ الملكية الوطنية ويحفظ وحدة

¹¹⁹ منصور لخضاري، "الرؤيتان الجزائرية و التونسية للأزمة الليبية"، مركز الجزيرة للدراسات، 12 جانفي 2020، ص 6/7، الرابط <https://studies.aljazeera.net/en/node/4533>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023.12.19.

ليبيا وسيادتها على كامل ترابها ويتولى فيه الأشقاء الليبيون زمام الريادة بما يحفظ لليبيين جميعهم حقهم الأصل وغير القابل للنقاش في ثروات بلادهم وفي تسييرها واستغلالها بما يضمن لهم التنمية والازدهار المنشودين، وأن الجزائر لن تدخر أي جهد في إطار مجموعة دول جوار ليبيا وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، بغية تمكين الأشقاء في ليبيا من تجسيد أولويات هذه المرحلة الهامة، حفاظا على أمن واستقرار دول الجوار التي تتأثر بشكل مباشر وأكثر من غيرها بالأوضاع في ليبيا¹²⁰.

وخلال استقباله المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا عبد الله باتيلي بتاريخ 27 نوفمبر 2023 أشار وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف، أن التدخل الخارجي هو أصل الأزمة الليبية وساهم بشكل كبير في تأجيج الانقسام بين الفرقاء الليبيين، مما يزيد من تعقيد الخطوات الرامية إلى دعم صياغة التوافق السياسي الضروري لتسوية النزاعات، مذكرا بشكل بموقف الجزائر الرافض جملة وتفصيلا لجميع أشكال التدخلات في ليبيا سواء كانت سياسية أو عسكرية. من جانبه، أكد المبعوث الأممي بأهمية الاستفادة من الخبرات الجزائرية لمساعدة الليبيين على تجاوز الأزمة التي يمرون بها، من خلال استقراء التجربة الجزائرية في مسائل المصالحة الوطنية والإصلاح السياسي.

ولإثبات دورها كوسيط لحل الأزمة وتقديم الدعم الدبلوماسي والسياسي دون التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، تحاول الجزائر بذل الجهود لتهدئة التوتر وتعزيز الحلول السلمية للأزمة الليبية، وعلى الرغم من عدم كونها طرفا مباشرا في الأزمة، إلا أن الجزائر تحاول أن تكون جزءا من الحل، مع التأكيد على دورها كوسيط محايد وداعم للحلول السياسية والدبلوماسية وهذا ما يعكس الرغبة في استعادة دورها الإقليمي والدولي بعد فترة من الانحسار، ويبرز التزامها الثابت بمبادئ السلام والاستقرار في المنطقة من خلال¹²¹: العمل على الحفاظ على السيادة والوحدة الترابية لليبيا - رفض أي تدخلات عسكرية أجنبية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة - الدعوة إلى اعتماد أليات الحوار الليبي-الليبي لبحث حلول الأزمة - دعوة المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمهامه من خلال المساهمة باتجاه تحقيق السلم والأمن بليبيا.

الفرع الثالث: الدور المغربي

العلاقات بين المغرب وليبيا لها جذور تاريخية وثقافية عميقة، ورغم الارتباط التاريخي القديم بينهما خاصة في ظل العلاقات الجيدة خلال فترة حكم الملك إدريس السنوسي، إلا أن التطورات السياسية في الفترات اللاحقة شكلت تحولات في هذه العلاقة حينما حاول القذافي الإطاحة بحكم الملك الحسن الثاني

¹²⁰ كلمة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون خلال اجتماع لجنة الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى بشأن ليبيا، أديس أبابا، 17 فيفري 2023، على الرابط <https://2u.pw/fO7yAuT> تم الإطلاع عليه بتاريخ 20.12.2023.

¹²¹ منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 09.

بالصخيرات عام 1971، فضلا عن دعمه لجهة البوليزاريو بالصحراء الغربية، ومن هذا المنطلق دعم المغرب الثورة التي أدت إلى الإطاحة بالقدافي عام 2011، وقامت السياسة المغربية تجاه ليبيا بعد الثورة على دعم استقرار ليبيا وإيجاد حلول للأزمة، حيث يمثل الاستقرار في ليبيا فرصة للمغرب في أن تكون ليبيا بيئة آمنة للاستثمار والتعاون الاقتصادي الذي يعود بالفائدة على البلدين والاستفادة في تبني توجه جديد تجاه قضية الصحراء الغربية. غير أن التوترات بين المغرب والجزائر حول قضايا المنطقة قد يؤثر على مسار العملية السياسية في ليبيا¹²².

كان المغرب من الداعمين لتشكيل حكومة وفاق وطني في ليبيا استنادا إلى رؤيته بأن تكوين حكومة وفاق تمثل جميع شرائح المجتمع الليبي يعتبر السبيل الأمثل لتحقيق الاستقرار وإعادة بناء السلطات الشرعية في البلاد، وشكل اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015 بالمغرب تحت إشراف المبعوث الأممي مارتن كوبلر خطوة هامة نحو حل الصراعات في ليبيا، كما أسهم في دفع أطراف النزاع نحو الحوار والتوصل إلى تسوية سياسية تعمل على إنهاء الانقسامات السياسية والعسكرية وإعادة بناء هيكل الدولة في ليبيا خاصة بعد الأزمة السياسية بين المؤتمر الوطني و مجلس النواب عام 2014. وكان الهدف الرئيسي وضع الأسس لحكومة وحدة وطنية تمثل جميع الأطراف وتعزز الوحدة الوطنية، ومع ذلك وعلى الرغم من التوقيع على الاتفاق إلا أن الحكومة الليبية المنبثقة عنه برئاسة فايز السراج وجدت نفسها في مواجهة تحديات سياسية وأمنية واقتصادية عرقلت تطبيق الإصلاحات الواردة ضمن بنود هذا الاتفاق¹²³.

لكن بعد مؤتمر الصخيرات سجل تراجع كبير في الدور المغربي خاصة بعد الهجوم العسكري الذي قاده خليفة حفتر على حكومة الوفاق الوطني ووصله إلى مشارف العاصمة طرابلس، وعلى الرغم من ذلك لعب المغرب دورا بارزا من خلال التدبير بالتدخلات العسكرية في ليبيا، معبرا عن رفضه للتصعيد العسكري الذي تقوده قوات حفتر، كما كشف وزير الخارجية المغربي عن الموقف الرسمي للمملكة والذي يدين التصعيد العسكري الذي قد يؤدي إلى تعقيد الأوضاع وتهديد استقرار ليبيا، هذا التبنّي لموقف واضح يؤكد التزام المغرب بالحلول السياسية كوسيلة لحل الصراعات وإعادة بناء البلاد. وبعد استبعاد المغرب من المشاركة في المؤتمر الذي عقد ببرلين شهر جانفي 2020 حول الأزمة الليبية، سجل عودة نشاط الدبلوماسية المغربية في لعب دور الوساطة بين الأطراف المتنازعة في ليبيا، وظهرت هذه الجهود من خلال محادثات رسمية واتصالات هاتفية مباشرة من قبل وزير الشؤون الخارجية المغربي مع الأطراف الرئيسية في الأزمة الليبية، ويبدو أن هذه الجهود الدبلوماسية من المغرب جاءت لتجاوز عثرة تهميشها في

¹²² أحمد قاسم حسين، "دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي" الصخيرات"، سياسيات عربية، العدد 36،

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، جانفي 2019، ص 73/74.

¹²³ نفس المرجع، ص 66.

مؤتمر برلين ومحاولات تقليص دورها الإقليمي، خاصة بعد طلب وزير خارجية حكومة شرق ليبيا (التي لا تحظى بالاعتراف الدولي) بـ"دور مغربي" في حل الأزمة الليبية بعد مباحثات رسمية جمعتها بوزير الخارجية المغربي، ومواصلة جهود الرعاية المغاربية والإقليمية والإفريقية.

وعقدت عدة اجتماعات في المغرب بهدف معن يتمثل في إشراك المزيد من الفاعلين في عملية الحوار لتعديل الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب في 17 ديسمبر 2015 وضمن تنفيذها. وفي عام 2020 وقعت الوفود الليبية اتفاقا حول آلية التعيينات في المناصب السيادية في بوزنيقة بالمغرب من 02 إلى 06 أكتوبر 2020، وهدفت جولتا الحوار الليبي اللتان عقدتا في بوزنيقة بين وفدي المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب الليبي، إلى تعزيز الثقة بين المؤسستين المتنافستين وشكلت خطوة إيجابية أخرى يجب الاستفادة منها في مفاوضات عملية إعادة بناء السلام¹²⁴. وأكد وزير الخارجية المغربي خلال استقبله المبعوث الأممي عبد الله باتيلي بتاريخ 2023.11.23 أن المغرب يحرص على تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين دون التدخل في شؤونهم، مشددا على أن بلاده مستعدة لمواكبة الديناميكية التي يريد إطلاقها باتيلي لاستكمال الأرضية القانونية للبدء في مرحلة تنفيذ التوافقات والوصول إلى إجراء الانتخابات، كما أكدت المغرب أن تسوية الأزمة الليبية لن تتأتى من الخارج، بل ينبغي أن تتبع من الليبيين أنفسهم من أجل التقدم في المسار السياسي في ليبيا.

المطلب الثاني: دور القوى الإقليمية

تتعدى الأزمة الليبية خلافات الأطراف الداخلية والدول المجاورة، إذ تشكل مواقف الدول الإقليمية جزءا هاما من هذه الأزمة المستمرة منذ سنوات، وعلى الرغم من الدعوات التي أطلقتها ليبيا للدول الإقليمية للعب دور إيجابي في حل الأزمة، إلا أن دعم طرف على حساب طرف آخر ساهم بشكل كبير في إعاقة أي حراك إقليمي من شأنه الدفع قدما لجميع الفرقاء الليبيين وإرساء قواعد إعادة بناء الدولة.

الفرع الأول: الدور المصري

تلعب مصر دورا حيويا في تفاعلها مع الأزمة الليبية وذلك نظرا للأهمية الإستراتيجية لليبيا بالنسبة لمصر، حيث تتشارك مصر وليبيا حدودا طويلة وهذا ما يجعل الاستقرار الليبي ذا أهمية بالغة للأمن الوطني المصري، بالإضافة إلى ذلك تعتبر ليبيا وجهة هامة للعمالة المصرية خاصة الفنية، وهو ما يعكس أيضا الأهمية الاقتصادية للتفاعل المصري مع الأوضاع في ليبيا، وتحاول مصر من خلال سياستها تجاه الأزمة الليبية الحفاظ على مصالحها هناك، تلك المصالح التي أصبحت تشكل أساسا

¹²⁴ Youssef Mohammad Sawani, "Libya: An Assessment of Twelve Years of International Mediation", International Centre for Dialogue Initiatives (ICDI), New York, March 2023, p: 13.

للسياسة الخارجية المصرية في ليبيا التي تجسدت في عدد من الإجراءات والتفاعلات، من خلال العمل على الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والحد من التهديدات الأمنية، وضمان عدم تحول ليبيا إلى مركز للتطرف والإرهاب، كما أن تحركات مصر في ليبيا ليست مجرد أولوية أمنية وطنية فحسب، بل تؤثر أيضا بشكل كبير على المشهد السياسي الإقليمي والدولي¹²⁵.

ويمكن تقسيم المصالح المصرية في ليبيا إلى ثلاثة أقسام¹²⁶:

المصالح الأمنية: تتعلق هذه المصالح بالحدود المشتركة بين مصر وليبيا وتأثير أي توتر أو عدم استقرار داخلي في ليبيا على الأمن الوطني المصري، فضلا عن الجهود المشتركة في مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار الحدودي.

المصالح الاقتصادية: تشمل هذه المصالح العلاقات التجارية بين مصر وليبيا، حيث تعتبر ليبيا سوقا مهما للمنتجات المصرية في عدة قطاعات، وتعتمد على العمالة المصرية في سوق العمل الليبي، وعلى هذا الأساس تسعى مصر للحفاظ على هذه العلاقات الاقتصادية لتعزيز التبادل التجاري ودعم القطاعات الاقتصادية لكلا البلدين.

المصالح السياسية: تتعلق هذه المصالح بالتفاعلات السياسية التي تدور حول دور مصر على المستوى الإقليمي والدولي، وتسعى مصر للعب دور مهم وتكون جزءا من العمليات السياسية في ليبيا نظرا لثقلها الإقليمي والدولي، وتهدف مصر أيضا إلى الحفاظ على علاقاتها مع مختلف الأطراف الليبية والدول المهمة بالشأن الليبي لضمان تأثير إيجابي على المشهد السياسي في ليبيا.

منذ الانقلاب عام 2013 في مصر وإنهاء حكم الإخوان المسلمين، اتجهت السياسة المصرية إلى منح الدعم لخليفة حفتر في طبرق بشرق ليبيا ومن خلفه مجلس النواب، وتركزت الجهود المصرية خلال هذه الفترة على العمل على محاولة تهدئة الجبهة الحدودية لها مع ليبيا من خلال تحقيق توازن سياسي وعسكري في المنطقة الشرقية لليبيا المجاورة لحدودها، خاصة بعد الضربات الجوية التي نفذتها القوات المصرية على تنظيمات إرهابية في درنة عام 2015 ردا على مقتل 20 مصرية مسيحية على يد تنظيم الدولة الإسلامية داعش، كما ألغت مصر الحظر على توريد الأسلحة لحكومة طبرق في سبيل تعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات الإرهابية وتعزيز استقرار المنطقة، خاصة في مواجهة معسكر حكومة طرابلس المدعومة من قوات فجر ليبيا. ولكن هذه الخطوات لم تحظى بالتأييد الدولي في ذلك الوقت حيث

¹²⁵ زياد عقل، "التحرك المصري في ليبيا: محورية الدور و تعدد الأدوات"، الملف المصري، العدد 38، القاهرة، أكتوبر 2017، ص 18.

¹²⁶ مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 31.

كان هناك تباين ورفض دولي لهذه الإجراءات نظرا للتداعيات الداخلية والخارجية وتأثيرها المحتمل على الوضع الليبي واستقرار المنطقة¹²⁷.

فوجود حفتر أعطى مكانا إيديولوجيا للقاهرة يتم من خلاله توجيه مصالحها، و منذ عام 2011 دخل الاقتصاد المصري في دوامة هبوطية تفاقت بفعل الثورة في ليبيا حيث كان هناك ما يقرب من مليوني عامل مصري في ليبيا يرسلون حوالي 33 مليون دولار من التحويلات في السنة. علاوة على ذلك و بعد حرب الخليج الأولى عندما تم فرض عقوبات على النفط العراقي، طورت مصر اعتمادا على النفط الليبي كما تحصلت مصر على 2 مليار دولار من أموال تثبيت الاستقرار التي منحتها حكومة علي زيدان الليبية في افريل 2013، فضلا عن الاستثمارات التي حصلت عليها ليبيا بالفعل في قطاعات مختلفة من الاقتصاد المصري والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، الشيء الذي يوضح أهمية استقرار ليبيا بالنسبة للاقتصاد المصري

منذ اندلاع الثورة الليبية عام 2011 تدهور الاقتصاد المصري بسبب الاضطرابات في ليبيا، حيث كان هناك ما يقارب مليوني عامل مصري في ليبيا يرسلون حوالي 33 مليون دولار كتحويلات سنوية إلى مصر، ضف إلى ذلك أنه بعد حرب الخليج الأولى وفرض عقوبات على النفط العراقي، اعتمدت مصر بشكل أساسي على النفط الليبي، كما تحصلت على 2 مليار دولار من أموال تثبيت الاستقرار من حكومة علي زيدان الليبية خلال شهر افريل من سنة 2013، فضلا عن الاستثمارات الليبية في الاقتصاد المصري بقيمة تقدر بعشرات المليارات من الدولارات. غير أن وجود حفتر في ليبيا سمح لمصر بإعادة توجيه مصالحها بشكل أكبر بعد الثورة، لاسيما في ظل العلاقة التي طورتها القاهرة معه ومع مجلس النواب في طبرق مما يوضح أهمية هذه العلاقة على استقرار الاقتصاد المصري¹²⁸.

ومنذ عام 2014 وبالتزامن مع انطلاق عملية "الكرامة" بمدينة برقة شرق ليبيا، دعمت مصر خليفة حفتر بقوة من خلال تقديم الدعم العسكري في مجال إعادة تشكيل أفراد المخابرات الليبية القدامى وتنظيمهم ضمن هيكل أمني جديد، وتوفير الدعم الجوي عبر عمليات الاستطلاع للقوات الجوية المصرية بالموازاة مع تنفيذ هجمات على الميليشيات الإسلامية المسلحة في ليبيا، كما تم تسليم مركبات مدرعة وأسلحة وعتاد عسكري وقطع غيار لقوات حفتر على الرغم من وجود حظر أسلحة مفروض على ليبيا من قبل الأمم المتحدة. هذا الدعم المصري غير المحدود سمح لخليفة حفتر بالحفاظ على جزء من السلطة الليبية والسيطرة على منطقة الشرق، على الرغم من أن السلطات المصرية رصدت تواصل عمليات

¹²⁷ خالد حنفي علي، "مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ديسمبر 2015، ص 75.

¹²⁸ Karim Mezran, Arturo Varvelli, "Foreign Actors In Libya's Crisis", Atlantic Council, 11 – 20141, Italy, July 2017. p :24.

تهريب الأسلحة عبر حدودها وهو ما رسخ قناعة لديها بأن قوات حفتر غير قادرة على تحقيق الهيمنة الكاملة في شرق ليبيا، هذا التحدي دفع بالإدارة المصرية إلى إعادة مراجعة استراتيجيتها في المنطقة والدعم اللامحدود لقوات خليفة حفتر¹²⁹.

دعم مصر اللامحدود وغير المشروط لحفتر ومجلس النواب تسبب في عرقلة أي مساعي سياسية تهدف إلى لم الشمل و إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا، وفي ديسمبر 2016 استضافت مصر لقاءا للفرقاء الليبيين جمع عددا من الوفود الليبية حيث تم التركيز على مقترح تنصيب خليفة حفتر كقائد عام في ليبيا ووضع سلطة الجيش تحت وصاية مجلس النواب، وهو ما رفضته الوفود المعارضة و التي طالبت بالاعتراف بحكومة الوفاق الوطني في طرابلس قبل دراسة أي مقترحات، ما أدى إلى فشل المفاوضات. وخلال شهر فيفري 2017 نظمت مصر لقاء آخر جمع بين خليفة حفتر ورئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج، أين رفض حفتر إجراء مقابلة علنية مع السراج على الرغم من إصرار مصر على أن اللقاء عقد على إنفراد بين الطرفين وبحضور رئيس مجلس النواب، وفي أعقاب ذلك أصدرت مصر بيانا توضح فيه رؤيتها للحل الدبلوماسي الذي يستدعي ضرورة إعادة هيكلة الجيش الشعبي الليبي قبل إجراء أي انتخابات رئاسية وبرلمانية مشيرة في نفس الوقت إلى إمكانية ترشح حفتر للرئاسة، هذه المساعي المصرية تؤكد مرة أخرى سعي القاهرة لتأكيد دورها كوسيط إقليمي قوي من خلال جهودها الدبلوماسية الإقليمية ليس لتسوية الملف الليبي وإنما استخدامها كوسيلة لتعزيز موقع حفتر على الساحة الليبية¹³⁰.

وبداية من عام 2009 بدأت مصر تستشعر تجاهل حفتر لدعمها له وأولوياتها لصالح قوى أخرى كفرنسا والإمارات العربية المتحدة وروسيا، ما شكل دافعا للإدارة المصرية للبحث عن مسارات أخرى لحماية مصالحها في ليبيا، وبدأت في صياغة خطة سياسية خاصة بها انطلاقا من بناء علاقات مع رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج وكذا ورئيس البرلمان عقيلة صالح وحتى من خلال دعم بقايا نظام القذافي، غير أن استعداد حفتر من خلال عملية عسكرية واسعة للهجوم على مدينة طرابلس و إسقاط حكومة الوفاق الوطني أجبر الإدارة المصرية على إعادة تقييم مواقفها والتراجع عنها والتأكيد مرة أخرى على دعمهم لخليفة حفتر. وخلال زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للبيت الأبيض في شهر أبريل عام 2019 وردت معلومات عن تحدث السيسي مع الرئيس ترامب بشكل مفصل حول ضرورة دعم حفتر لحلحلة الأزمة الليبية، في محاولة لتوجيه موقف الولايات المتحدة لصالح حفتر وتوفير الغطاء الدبلوماسي له¹³¹.

¹²⁹ Ibid, p:25.

¹³⁰ Ibid, p: 29/28.

¹³¹ Tarek Megerisi, "LIBYA'S GLOBAL CIVIL WAR", european council on foreign relations, ECFR/ECFR/291, Compagnia di San Paolo, June 2019, p : 5/6.

وخلال سنة 2020 ومع تقدم القوات الليبية الموالية لحكومة الوفاق الوطني نحو مدينة سرت اشتدت وتيرة التصعيد السياسي من قبل مصر التي حذر رئيسها من مخاطر تقدم القوات الليبية نحو الشرق، مع التلميح إلى إمكانية التدخل العسكري، وفي ذات السياق صوت البرلمان المصري بالإجماع على دعم التدخل العسكري في ليبيا. هذا التحرك يعكس التصعيد المصري والقلق المتزايد حيال التطورات العسكرية في ليبيا ومحاولة حكومة الوفاق الوطني للسيطرة على مناطق نفوذ قوات حفتر، وحتى لو لم يتمكن حفتر من السيطرة الكاملة على الأراضي الليبية، إلا أن العلاقات بين السيسي وحكومة غرب ليبيا يمكن أن تكون ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لمصر، والتي سعى من خلالها السيسي إلى تعزيز هذه العلاقات للحفاظ على أمن نظامه، وضمان الحصول على إمدادات النفط بأسعار تفضيلية، والمساهمة في إعادة إعمار البنية التحتية في ليبيا، كما أن توقيع أكثر من 14 اتفاقية ومذكرة تفاهم اقتصادية بين مصر وليبيا في عام 2021 يعكس التزام البلدين بتعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاون المشترك، هذه الاتفاقيات تعكس مدى تركيز الإدارة المصرية على ضرورة حماية مصالحها في ليبيا بغض النظر عن أطراف الصراع هناك¹³².

كما شكل إعادة فتح السفارة المصرية في طرابلس شهر ماي 2021 نقطة تحول في السياسة المصرية نحو تطوير اللقاءات مع حكومة طرابلس، والتأكيد على رغبتها في تحقيق الاستقرار الليبي، الذي اعتبرته مستحيلا دون اتفاق بين الجانبين، وفي عام 2021 التقى السيسي برئيس الوزراء الليبي عبد الحميد الدبيبة في القاهرة وأعرب الرئيس المصري خلال هذا اللقاء عن دعمه للحكومة المؤقتة الجديدة في طرابلس¹³³، وخلاصة لما سبق يتضح جليا أن الإدارة المصرية وبدون توفر خيارات سلمية أكثر فعالية لحماية مصالحها، ستواصل في تصعيد النزاع الليبي من خلال استمرار تدفق شحنات الأسلحة وتنفيذ ضربات الجوية ووفير الدعم العسكري لحفتر، حيث لا يزال الملف الليبي من أولويات السياسة الخارجية المصرية والتي نجحت إلى حد كبير في تحقيق أهدافها ومصالحتها من خلال تدخلاتها في الأزمة الليبية واستخدامها لعدد كبير من الأدوات المتاحة، بما في ذلك تدخل مباشر من القيادة السياسية المصرية خارج الهيكل المؤسسي والبيروقراطي للدولة¹³⁴.

من المهم الإشارة إلى نقطة أخيرة فيما يتعلق بالانقسام بين قيم السياسة المصرية ومصالحتها في ليبيا من خلال إيديولوجية السيسي في الترويج للاستبداد الذي يظهر بالدعم اللامحدود للواء خليفة حفتر في

¹³² حمزة علويط، مبروك ساحلي، إشكالية التدخل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 02، المجلد 06، جامعة قسنطينة 03، ديسمبر 2022، ص 09.

¹³³ Lisa Michelutto, "Egyptian Autocracy Promotion in Libya and Tunisia", Revista Euro latinoamericana de Análisis Social y Político, Vol N 3, Italia, 2023, p: 297.

¹³⁴ زياد عقل، مرجع سابق، ص 21/22.

المرحلة الأولى، والرغبة في بناء رابطة قوية بين الجيشين المصري والليبي، أما في المرحلة الثانية فتجتمع القيم مع المصالح والذي ظهر جليا في تخفيف السيسي موقفه وفتح قنوات تفاوض مع حكومة طرابلس. ومن الجدير بالذكر أنه في ترويج السيسي للحكم الاستبدادي في ليبيا لا تتغلب المصالح أبدا على الأيديولوجيا، وإلا لكان قد تخطى السيسي عن حفر من أجل الحصول على مزايا من حكومة طرابلس (صفقات النفط على سبيل المثال).

الفرع الثاني: الدور التركي

غداة الثورة الليبية عملت تركيا على حماية مصالحها الاقتصادية في ليبيا والتي تتعلق بالعقود والاستثمارات، فقد كانت ملتزمة بتنفيذ العقود التي تجاوزت قيمتها 15 مليار دولار وشملت هذه العقود مشاريع البناء التي فازت بها في عام 2010، وقد قامت الشركات التركية بتنفيذ مئات العقود التجارية في ليبيا وأنفقت مليارات الدولارات في البنية التحتية، ومن هذا المنطلق كان موقف تركيا متحفز إزاء التدخل العسكري المحتمل من حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد حكم العقيد معمر القذافي، ومع مرور الوقت غيرت تركيا موقفها وساندت الثورة الليبية، من خلال تأثر السياسة التركية بتطور المشهد السياسي والاقتصادي في ليبيا.

بعد تأسيس حزب العدالة والبناء الليبي على غرار الحزب الحاكم في تركيا، بدأت تركيا تولي اهتماما خاصا بليبيا بهدف تعزيز نفوذها، وذلك من خلال دعم الجماعات الإسلامية السياسية التي نشأت خلال ثورات الربيع العربي. وكان الاقتصاد التركي بحاجة إلى ليبيا كسوق لتصدير المنتجات التركية فضلا عن سعي الشركات التركية للمشاركة بقوة في عمليات إعادة الإعمار هناك. ومع اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا عام 2014، أصبحت تركيا مكانا آمنا للمنفين الليبيين خاصة فئة الإسلاميين، لكونها من بين الدول القليلة التي كان بإمكان الليبيين السفر إليها والقيام بأعمال تجارية فيها، وعملت تركيا على الاستثمار في هذه الفئة من خلال سفارتها في طرابلس وقنصليتها في مصراته، بينما كانت معظم البعثات الدبلوماسية الأخرى موجودة في تونس لمتابعة مصالحها السياسية والاقتصادية في ليبيا¹³⁵. ولتركيا علاقات تاريخية وثيقة مع غرب ليبيا خاصة في مدن مثل مصراته وطرابلس والمدن الساحلية الأخرى بتواجد أحفاد الأتراك العثمانيين الذين استقروا في ليبيا، وتعد هذه العلاقات أحد الجوانب التي تعزز الروابط الثنائية بين تركيا وليبيا¹³⁶. وتظهر هذه الأحداث كيف أن تركيا لم تكن مجرد شريك اقتصادي في ليبيا، بل أصبحت شريكا

¹³⁵ Tarek Megerisi, Op.cite, p 14.

¹³⁶ Wolfgang Pustai, "LIBYA'S CONFLICT", European union Institute for Security Studies, nov 2019, p: 05.

سياسيا وملاذا آمنا للمنفيين الليبيين، وذلك في إطار إستراتيجية تهدف إلى تعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية.

تتجلى السياسة التركية في ليبيا من خلال اتخاذها إجراءات تعزز مكانتها وتأثيرها في ليبيا عبر دعم علاقاتها مع الفصائل الموالية لحكومة الوفاق الوطني في غرب ليبيا، كما تشير عدة تقارير إلى رصد عدة أنشطة محتملة لدعم تركيا لهذه الجماعات، من خلال استخدام الليبيين المنفيين الموانئ التركية لتوجيه الأسلحة والمعدات إلى غرب ليبيا، وتمت مناقشة سبل الدعم بين حكومة الوفاق الوطني والفصائل الغربية الليبية مع تركيا عندما بدأت قوات حفتر تقدمها العسكري باتجاه طرابلس وتم استخدام تركيا كنقطة تجميع للأسلحة والموارد العسكرية من أوروبا الشرقية وشحنها إلى ليبيا، من جانبها أعلنت تركيا دعمها لحكومة الوفاق الوطني من خلال التعاون الدفاعي، وتم تفعيل الاتفاقية الأمنية الليبية التركية بعد اتصال هاتفي بين الرئيس التركي ورئيس حكومة الوفاق الوطني، وأعلن بعدها أردوغان عن تقديم الدعم اللازم لحكومة غرب ليبيا في هذا السياق¹³⁷.

وتظهر التطورات اللاحقة تصاعد الدور التركي في الأحداث الميدانية في ليبيا، حيث تم تنفيذ هجوم جوي على قاعدة حفتر الجوية في الجفرة بشرق ليبيا باستخدام طائرات بدون طيار تركية الصنع أطلقت من مصراتة. إلى جانب ذلك تلقت حكومة الوفاق الوطني عمليات تسليم عسكرية من تركيا تضمنت شاحنات مدرعة من طراز BMC وأسلحة أخرى تركية الصنع، وتشير التقارير إلى استمرار هذه الشحنات وتضمنها مجموعة متنوعة من الأسلحة، بما في ذلك الطائرات بدون طيار وأنظمة الدفاع الجوي¹³⁸، وهو ما يدل على تصاعد الدعم العسكري من تركيا لحكومة الوفاق الوطني، وتعكس تحولا في التوازنات العسكرية في النزاع الليبي. وتشير العديد من التقارير إلى أن تركيا عملت على تسهيل نقل مقاتلين (مرتزقة) من سوريا إلى ليبيا، وذلك للمساهمة في النشاط العسكري وتقديم المشورة للقيادة العسكرية لحكومة الوفاق الوطني¹³⁹، وفي شهر نوفمبر 2019 وقعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني مذكرة تفاهم حول السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد الاكتشافات الجيولوجية التي أظهرت وجود موارد هائلة من النفط والغاز في المنطقة، مما جعلها محور صراعات وتنافس حول ترسيم الحدود البحرية، ويمكن القول هنا إلى أن الهدف من توقيع تلك المذكرة يتجاوز البعد الأمني في ليبيا إلى الأمور الاقتصادية والإستراتيجية وإثبات الوجود في المتوسط¹⁴⁰.

¹³⁷ Tarek Megerisi, Op.cite, p 14.

¹³⁸ Ibid, p: 15.

¹³⁹ Wolfgang Pusztai, Op.cite, p 05.

¹⁴⁰ وحدة الدراسات السياسية، "تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب و الخلفيات و ردادات الفعل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، جانفي 2020، ص 02.

وخلال شهر جانفي عام 2020 أقر البرلمان التركي مشروع قرار يسمح بإرسال قوات تركية إلى ليبيا لمساندة حكومة الوفاق الوطني في طرابلس المعترف بها دوليا، حيث يمنح هذا التفويض البرلماني الحكومة التركية صلاحيات لنشر وتحديد عدد القوات التي يمكن إرسالها إلى ليبيا، وحصل المشروع على موافقة 325 نائبا برلمانيا، في حين عارضه 184 نائبا. وتأتي هذه الخطوة ضمن السياسة التركية استجابة لنداء حكومة الوفاق الوطني التي تتعرض لضغوط ميدانية متزايدة من قوات حفتر، الذي يسعى للسيطرة على طرابلس بدعم من مصر والإمارات وروسيا لاحقا¹⁴¹.

وعلى الرغم من أن تدخلات تركيا في ليبيا ساعدت في جلب فرنسا وروسيا والإمارات العربية المتحدة إلى طاولة المفاوضات، إلا أنها خلقت مشاكل للبلاد مع القوى الغربية، حيث اتهمت فرنسا تركيا بدعم الميليشيات الإسلامية لزعزعة استقرار ليبيا، بينما حاولت كل من الولايات المتحدة وألمانيا منع المزيد من التدخل التركي من خلال دعوة إدارة بايدن تركيا إلى سحب مرتزقتها من ليبيا، وفي نوفمبر 2020 اعترضت مهمة بحرية ألمانية سفينة تركية قالت إنها كانت تنقل أسلحة وذخيرة بشكل غير قانوني إلى مقاتلي حكومة الوفاق الوطني، ولم تسمح السلطات التركية بتفتيش السفينة¹⁴². وخلال سنة 2021 سجل تغير نسبي في الموقف التركي تجاه الأزمة الليبية في سعيها للمحافظة على مصالحها وتمثل أبرز مؤشرات هذا التغير في سحب بعض المرتزقة السوريين من ليبيا، والتقارب المصري التركي، فضلا عن تقارب تركي دبلوماسي مع إقليم برقة في ليبيا، كل هذه المؤشرات تدل على اختلاف كلي في سياسة التعامل مع الأزمة الليبية وإتباع سياسات جديدة تتسم بالدبلوماسية والدعوة للحلول السلمية، وصرح وزير الدفاع التركي يشار غولر لإحدى القنوات التلفزيونية خلال شهر أوت 2023 بعد توليه المنصب، أن حل الأزمة لن يكون من دون تركيا، لأن الجميع يعرف ما تسعى لتحقيقه الدول الأخرى في ليبيا، وأن الجهود التركية متركزة على شعار ليبيا لليبيين وهدف إنشاء جيش موحد، من خلال تشييد 5 مراكز تدريب في غرب ليبيا في إطار أنشطة التدريب العسكري والتعاون والاستشارات بالتعاون مع الحكومة الشرعية، فضلا عن إنشاء مدارس وكلليات عسكرية يتلقى الجنود الليبيون التعليم فيها باللغتين العربية والتركية، كما تسعى الإدارة التركية حسب تقارير إعلامية إلى تمديد وجودها العسكري في ليبيا إلى غاية 2026.

الفرع الثالث: دور دول الخليج (قطر، السعودية، الإمارات)

01- الدور القطري:

¹⁴¹ نفس المرجع، ص 01.

¹⁴² Tarik Basbugoglu, "Umut Korkut, The Pragmatism Behind Turkey's Foreign-Policy Pivots", Tony Blair Institute for Global Change, London, 2023, p: 33.

لعبت قطر دورا نشطا وبارزا في الشأن الليبي غداة اندلاع الثورة الشعبية في ليبيا، إنطلاقا من دعوتها لعقد جلسة طارئة لجامعة الدول العربية بهدف تعليق عضوية ليبيا في الجامعة، وفي 28 مارس 2011 اعترفت قطر بشرعية المجلس الوطني الانتقالي الليبي باعتباره الممثل الشرعي للشعب الليبي، وكأول دولة عربية تعترف به، كما ساهمت في تصدير المحروقات الليبية من المناطق التي يسيطر عليها المتمردون وذلك عبر شركتها "قطر للبترول". دور قطر في دعم الثورة الليبية كان حاسما على عدة مستويات، ويبرز ذلك جليا من خلال جهودها في تحقيق اتفاق بين الدول العربية داخل الجامعة والضغط من أجل تدخل دولي ضد نظام القذافي، كما استضافت قطر اجتماعا هاما لمجموعة الاتصال الليبية خلال شهر أبريل 2011. كما ساهمت قطر في الثورة الليبية من الناحية اللوجيستية والعسكرية وذلك عبر توفير الدعم العسكري اللازم للمتمردين مثل أجهزة الاتصالات لاسلكية والأسلحة الثقيلة بما في ذلك سيارات الدفع الرباعي، كما شاركت قطر بست طائرات حربية في العملية التي قادها حلف شمال الأطلسي في ليبيا فضلا عن تقديم خدمات التدريب العسكري للثوار، على الصعيد الإعلامي استفاد المتمردون الليبيون من دعم قناة الجزيرة والتغطية الإعلامية التي قدمتها لإنجازات الثوار، كما ساعدت في إطلاق قناة فضائية تبث من الدوحة باسم الثوار، وعلى الصعيد السياسي وجهت قطر دعما للجماعات الإسلامية خاصة الميليشيات المسلحة المرتبطة بالإخوان المسلمين والشخصيات الإسلامية على غرار عبد الحكيم بلحاج الذي كان عضوا في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، هذا الدعم القطري للإسلاميين في ليبيا أثار حفيظة بعض السياسيين الليبيين الذين عبروا عن استيائهم من الدور القطري في مرحلة ما بعد القذافي¹⁴³.

إن تفاعل الدول مع الأوضاع الإقليمية والدولية يمكن أن يكون معقدا ومتغيرا باستمرار، ويرتبط بالعديد من العوامل السياسية والإستراتيجية والجيوسياسية، وعلى هذا الأساس شهدت قطر تحولا في توجهاتها الخارجية بعد تولي الأمير تميم بن حمد آل ثاني السلطة، والذي أظهر سياسة خارجية أقل تدخلا في الساحة الليبية، لتتوجه قطر بناء على ذلك إلى دعم جهود الأمم المتحدة للتوسط في النزاع الليبي والسعي لإيجاد حلول سياسية للأزمة الليبية. غير أن طموح حفتر في محاولته السيطرة على مدينة طرابلس معقل حكومة الوفاق الوطني بدعم سعودي إماراتي قد يدفع قطر لانتهاج سياسة أكثر تدخلا في الشأن الليبي، خاصة عبر تقديم الدعم للفصائل الليبية المعارضة لحفتر ومنع خصومها الإقليميين - مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - من السيطرة المحتملة في ليبيا¹⁴⁴.

¹⁴³ Sherif ELAshamawy, The Foreign Policies Of Saudi Arabia And Qatar Towads The Arab Uprisings The Cases of Egypt, Libya and Bahrain, 5th ECPR Graduate Student Conference, University of Innsbruck Section 02: Area Studies – The MENA Region Panel P007: Challenges of Political Transition in the Middle East: Internal and External Factors and Actors, 2014, p : 20/21.

¹⁴⁴ Tarek Megerisi, Op.cite, p 15/16.

وكان لقطر دور نشط في الوساطة الدبلوماسية بين الأطراف المتصارعة في ليبيا، من أجل تحقيق الحوار والتفاهم والعمل على تعزيز الاستقرار في البلاد، وجاءت الجهود القطرية من أعلى الهرم السياسي إذ بحث أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة خلال شهر سبتمبر 2022 ضرورة إجراء الانتخابات في ليبيا بوصفها الخيار الوحيد للشعب الليبي للوصول إلى الاستقرار ورفضه للمراحل الانتقالية، وخلال الشهر ذاته التقى أمير قطر برئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح بالعاصمة الدوحة، وكثفت دولة قطر جهودها من أجل ضمان استقرار الأمن في ليبيا، وكان آخرها لقاء جمع المندوبة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا عبد الله باتيلي شهر أوت 2023، وخلال اللقاء بحث الجانبان السبل الممكنة لتقوية دعم بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بهدف ضمان الأمن وتعزيز الاستقرار. كما بحث السفير القطري لدى ليبيا خالد الدوسري منتصف الشهر ذاته، مع رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد تكالة آليات تعزيز التعاون المشترك بما يخدم مصالح الشعبين، بالإضافة إلى مناقشة الملفات السياسية الجارية في البلاد.

وتطمح قطر من خلال جهودها إلى تعزيز موقعها كقوة إقليمية، وهذا ما يفسر دعمها لحركات الإسلام السياسي في المنطقة لا سيما جماعة الإخوان المسلمين، بهدف التمرکز كقوة سياسية تعوض عن الضعف البشري والجغرافي لدولة قطر، كما أن الدعم المقدم لتلك الحركات يعكس إستراتيجية قطر لتبني مذهب ديني يكون منافسا للمذاهبين الوهابي والشيوعي لتعزيز دورها وتأثيرها الإقليمي¹⁴⁵، ويمكن اعتبار قطر كجهة فاعلة دبلوماسية هجينة فريدة من نوعها من خلال الدعم الحماسي الذي أبدته تجاه الثورات في تونس ومصر وليبيا، وفي نفس الوقت الدعم العملي لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

02- الدور السعودي:

تميزت العلاقة بين المملكة العربية السعودية وليبيا في عهد القذافي بالتوتر والصدامات، وعلى هذا الأساس دعمت المملكة الثورة الليبية لإسقاط نظام القذافي في ليبيا، ويمكن إرجاع هذا الموقف إلى الاتهامات التي وجهتها السعودية للقذافي عام 2004 بالتآمر لاغتيال ولي العهد السعودي، ضف إلى ذلك سعيه لتجنيد مرتزقة لضرب الأراضي السعودية عبر عمليات إرهابية، كما حدثت العديد من المشادات والتلاسنات الكلامية بين الزعيمين خلال القمم العربية، خاصة منها اتهام القذافي للمملكة بالخيانة العربية سنة 2003 ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق¹⁴⁶.

¹⁴⁵ مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 34.

¹⁴⁶ Sherif ELAshamawy, Op.cite, p 18.

الدعم السعودي للثورة الليبية أفتح عدة فرص للمملكة العربية السعودية على مستويات متعددة¹⁴⁷:

أ- الصعيد المحلي: دعم السعودية للثورة الليبية سمح لها بتقديم نفسها باعتبارها داعمة للشعوب المضطهدة ومناهضة لأنظمة الظلم، مما قد يعمل على التقليل من حدة الانتقادات الموجهة لها نتيجة سياستها المعادية للثورات العربية في المنطقة (مصر وتونس).

ب- الصعيد الثنائي: العلاقات المتوترة بين الرياض وطرابلس سمحت للسعودية بدعم الثوار الليبيين وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، من خلال استعادة العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفراء، واقتراح التعاون الاقتصادي بين البلدين في مجالات مثل النفط والاستثمارات، وفي عام 2012 تم تشكيل مجلس أعمال ليبي سعودي، رغم أن الوضع السياسي والأمني الداخلي في ليبيا بعد عام 2011 كان معقدا مما عرقل تحقيق العديد من هذه المبادرات.

ج- الصعيد الدولي: دعم السعودية للثورة الليبية سمح لها ولدول الخليج بترسيخ صورتها كفاعل على المستوى الدولي وتقريب وجهات النظر مع واشنطن، خاصة بعد اختلاف وجهات النظر حول ثورات الربيع العربي الأخرى في المنطقة.

تبنت السياسة السعودية استراتيجية تعتمد على استغلال تيار سلفي يتبع مذهب العالم الإسلامي ربيع بن هادي المدخلي الذي يحظى بقربه من دوائر السياسة السعودية، هذا الاستراتيجية ساهمت في نمو تيار مدخلي في ليبيا بشكل سريع، أصبح له دور مهيم في أجهزة الأمن التابعة لحفتر والمؤسسات الدينية التي تحت سلطته، تتمثل قوة هذه الجماعة في إيمانها الشديد بالطاعة المطلقة للزعيم الوطني ("ولي الأمر")، ومعاداتها لتيار الإخوان المسلمين مما جعلها حليفا للمملكة العربية السعودية. وتتفاعل هذه الجماعة مع الوضع السياسي في ليبيا من جهة وتلقي توجيهات من المملكة العربية السعودية من جهة أخرى، فضلا عن أنها تتبنى سلوكيات تتماشى مع مصالحها الخاصة¹⁴⁸.

وحاول حفتر بوضوح استعطاف الفئة المدخلية في غرب ليبيا من خلال خطابه الذي ألقاه بتاريخ 4 أبريل 2019، حيث أعلن عن هجومه على العاصمة طرابلس في خطاب محمل بالبلاغة الدينية المرتكزة على الأفكار المدخلية، وكانت نقطة تحول السياسة السعودية تجاه ليبيا خلال زيارة حفتر إلى العاصمة الرياض ولقائه بولي العهد السعودي محمد بن سلمان قبل أسبوع من بدء اجتياحه لمدينة طرابلس، حيث تحولت السياسة السعودية من موقف هادئ نسبيا إلى دعم أكثر نشاطا، من خلال وصف اللقاء أنه جاء لاتخاذ القرار النهائي لشن الهجوم بعد تعهدات سعودية بالدعم المالي اللامحدود للعملية. واعتبارا لذلك

¹⁴⁷ Ibid, p: 19/20.

¹⁴⁸ Tarek Megerisi, Op.cite, p 08.

قامت المملكة العربية السعودية بدعاية إعلامية كبيرة للترويج للعملية التي قادها حفتر للاستيلاء على مدينة طرابلس، وذلك من خلال تجنيد شبكة من المدونين الذين نشروا ما يقرب من 1000 مشاركة يوميا في الأسابيع الأولى للهجوم بكل اللغات¹⁴⁹. وتداولت العديد من التقارير الإعلامية نشاط شركة الأمن الروسية "فاغنر" في ليبيا خلال عام 2020، وتشير هذه التقارير إلى أن الشركة تعمل بدعم مالي من السعودية وأنها تشارك بصفة مباشرة في القتال إلى جانب قوات حفتر¹⁵⁰.

في إطار مساعيه لحشد الدعم لخطته الرامية لحلحلة العملية السياسية وتمكين ليبيا من إجراء الانتخابات، وبتاريخ 30 أبريل 2023 استقبل وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله الممثل الخاص للأمين العام رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا عبدالله باتيلي، أين تناول الطرفان بحث سبل دفع العملية السياسية في ليبيا، إضافة إلى استعراض الجهود الأممية المبذولة لحل هذه الأزمة حيث أكدت السعودية على لسان وزير خارجيتها دعم المملكة للحل الليبي-الليبي تحت رعاية الأمم المتحدة، وضرورة وقف التدخلات الخارجية في الشؤون الليبية.

03- الدور الإماراتي:

إستراتيجيا تعتبر ليبيا محطة هامة للمخطط الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، نظرا لموقعها الجغرافي المهم المطل على البحر الأبيض المتوسط، حيث يعد الوصول إلى ممرات الشحن البحري جزءا أساسيا من هذا المخطط، بالإضافة إلى ما تمتلكه ليبيا من موارد طاقة هائلة وعمليات إعادة الإعمار وهما المجالان اللذان تتخصص فيهما الإمارات، هذا الجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية جعل ليبيا جزءا أساسيا من كخطط الإمارات التي تسعى إلى تعزيز تأثيرها وحضورها في المنطقة من خلال استثماراتها وجهودها الاقتصادية والسياسية في ليبيا¹⁵¹. وشاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في العمليات التي شنها حلف شمال الأطلسي (الناطو) ضد نظام القذافي، من خلال إرسال 12 طائرة من طرازي F-16 و ميراج إلى إيطاليا للمشاركة في العملية العسكرية. كما عملت الإمارات من خلال فرقها الاستشارية بالتعاون مع الميليشيات الليبية المقاتلة ضد أنصار القذافي كحلقة وصل رئيسية بين الوحدات البرية المتمردة والقوات الجوية التابعة لحلف الناو¹⁵².

وفي انتهاك صارخ لحظر الأسلحة المفروض بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على ليبيا شاركت الإمارات في عمليات نقل أسلحة إلى ليبيا لصالح الميليشيات المسلحة الليبية والقوات

¹⁴⁹ Ibid, p: 09/10.

¹⁵⁰ حمزة علويط، مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 12.

¹⁵¹ Ibid, p: 06.

¹⁵² Frank Slijper, "The United Arab Emirates, arms transfers and regional conflict", pax for peace, Under the radar; Netherlands, September 2017, p; 29.

الإماراتية المتمركزة هناك، كما تقدمت الإمارات بطلب إلى الرئيس الأمريكي آنذاك باراك أوباما يتضمن شحن الأسلحة الأمريكية التي كانت قدمتها الولايات المتحدة للإمارات، غير أن الإدارة الأمريكية رفضت هذا الطلب، و وافقت بدلا عن ذلك على شحن أسلحة غير أمريكية المصدر¹⁵³. وشكلت الإمارات قاعدة إمداد في تعزيز القدرات العسكرية لحفتر، وقدمت دعمها السياسي له داخل ليبيا وخارجها، كما قامت بتزويده بمعدات عسكرية مثل الناقلات المدرعة، وأنشأ الإماراتيون مرافق عدة في قاعدة خديم الجوية شمال شرق ليبيا، وتم تجهيز هذه المرافق لاستقبال الطائرات من طراز الأف-16 والرافال، كما تم تدعيم القاعدة الجوية بالطائرات بدون طيار من طراز Wing Loong بهدف القيام بطلعات جوية لتعزيز التواجد العسكري لحفتر في بنغازي ودرنة وحفظ سيطرته على مناطق النفط في شرق ليبيا. بالإضافة إلى ذلك قامت الإمارات بتكليف شركة عسكرية خاصة أمريكية بتشغيل سرب الطائرات في ليبيا بهدف مساعدة حفتر في الحفاظ على تفوقه العسكري وتعزيز سيطرته على المناطق الإستراتيجية¹⁵⁴.

فضلا عن ما سبق ساهمت الإمارات بشكل كبير في دعم الثورة الليبية من خلال الحرب الإعلامية المكثفة، أين قامت بإنشاء العديد من محطات التلفزيون والمواقع الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي وجندت آلة الدعاية للهيمنة على المشهد الاعلامي لصالح حفتر، هذا الدور كان له تأثير كبير في تعزيز صورة حفتر وتوفير الدعم العام لتقدمه العسكري وتشويه صورة خصومه. ومنذ ماي 2017 تبنت الإمارات مقاربة مباشرة بمحاولة تنصيب حفتر في موقع السلطة القيادية، حيث استضافت اجتماعات بينه وبين رئيس حكومة الوفاق الوطني السراج، غير أن هذا الأخير رفض التوقيع على أي اتفاقية، وكذلك أبدى حفتر عدم استعداده لقبول السلطة المدنية التي كاه سيعمل تحت سلطتها¹⁵⁵.

وثقت العديد من التقارير الأممية نقل الأسلحة والمعدات العسكرية من الإمارات العربية المتحدة إلى ليبيا وهو ما يتناقض مع الحظر الدولي المفروض على توريد الأسلحة إلى ليبيا منذ العام 2011، وشملت عمليات التوريد هذه إرسال كميات كبيرة من الذخيرة والأسلحة، مثل الرشاشات الثقيلة والبنادق الهجومية كما تم تصدير مركبات مدرعة من شركة STREIT الروسية والمتواجدة بالإمارات، فضلا عن ناقلات جنود مدرعة من شركة نمر الإماراتية، وتسليم طائرات هليكوبتر هجومية من طراز Mi-24p إلى الجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا عام 2015، وخلال عام 2016 تم نقل مجموعة متنوعة من الطائرات العسكرية مثل الطائرات الهجومية وطائرات الهليكوبتر والطائرات بدون طيار، بالإضافة إلى طائرة نقل IL-76 إلى مطار خديم في شرق ليبيا. هذه الأفعال تعكس تجاوزا صارخا للقرارات الدولية

¹⁵³ Ibid, p: 30.

¹⁵⁴ Tarek Megerisi, Op.cite, p 07.

¹⁵⁵ Ibid, p: 07.

والحظر المفروض على الأسلحة في ليبيا، وتبرز دورا مخالفا للجهود الدولية المبذولة للحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة¹⁵⁶.

يبدو أن الإمارات توجهت نحو دعم المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة في ليبيا خلال الفترة الأخيرة وقد يكون هذا جزءا من تحول أكبر في تركيزها على الدبلوماسية والمفاوضات بدلا من الانخراط المباشر في الأعمال العسكرية. ومن المرجح أن السياسة الإماراتية في ليبيا تأثرت بشكل كبير بعد تدخلها العسكري في اليمن بداية من عام 2017، حيث استضافت الإمارات محادثات بين الجنرال حفتر ورئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج في أبو ظبي، وأعلن عن تحقيق "انفراج كبير" في الجهود لإنهاء الفوضى في ليبيا، هذا النوع من الدبلوماسية يشير إلى تحول في الأساليب المستخدمة من قبل الإمارات لدعم العملية السياسية والتوصل إلى حلول سلمية في ليبيا¹⁵⁷، كما شاركت الإمارات خلال شهر أكتوبر 2021 في مؤتمر دعم استقرار ليبيا الذي عقد في العاصمة الليبية طرابلس، بمشاركة وزراء خارجية عدد من دول العالم والمنظمات الإقليمية والدولية بشأن انسحاب القوات والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من ليبيا بشكل تدريجي ومتسلسل¹⁵⁸.

وعلى الرغم من إعلان الإمارات العربية المتحدة دعمها لعملية السلام السياسية الحالية، تفيد التقارير أن أبو ظبي واصلت مساعدة حفتر بطرق مختلفة، حيث يرجح أن الإمارات العربية المتحدة حافظت على دعمها لبعض مجموعات الميليشيات القوية تحت قيادة الجيش الوطني الليبي التابع لحفتر مثل الكتيبة 106 التي يرأسها إبنى حفتر (صدام وخالد) بالإضافة إلى المقاتلين المرتبقة السودانيين الذين أتت بهم في وقت سابق من إقليم دارفور، هذا فضلا عن سيطرتها بشكل مباشر على مجموعتين مهمتين من الميليشيات التابعة للجيش الوطني الليبي اللواء 128 سوداني وكتيبة طارق بن زياد¹⁵⁹. ومن خلال ما سبق يبدو أن الإمارات العربية المتحدة أدركت أن مصالحها لا تزال تتحقق على أفضل وجه من خلال دعم حفتر وجيشه الوطني، وبالتالي فمن المرجح أن نشهد تدخلا متزايدا من قبل الإمارات خاصة سياسيا عبر الحملات الإعلامية للتأثير على الرأي العام لدعم حفتر في حال إجراء انتخابات رئاسية، التي أبدى حفتر نيته الترشح فيها.

الفرع الرابع: الدور الإيطالي

¹⁵⁶ Frank Slijper, Op.cite, p 31.

¹⁵⁷ Ibid, p: 32.

¹⁵⁸ حمزة علويط، مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 13.

¹⁵⁹ Ferhat Polat, "The UAE in Libya: Continuity and Change", Policy Outlook, TRT World Research Centre, Istanbul/Turkey, 2021, p: 09.

تاريخيا كانت ليبيا مستعمرة إيطالية بين عامي 1911-1945 ، وجغرافيا فإن المسافة الفاصلة بين جنوب إيطاليا وشمال ليبيا تبلغ نحو 300 كلم فقط ، أي أن إيطاليا تعتبر ليبيا المجال الحيوي ، لذلك سعى سيلفيو بيرلسكوني خلال سنوات حكمه على مدى 4 ولايات من تأمين المصالح السياسية والاقتصادية الإيطالية في ليبيا ، من خلال صيغة تعامل "خاصة" مع القذافي إذ كان القذافي يستقبل في روما بحفاوة بالغة تليق بالملوك ورؤساء الدول العظمي ، و وصفه برلسكوني بـ"صديقي الرائع" ، كما تم تسوية بعض المشاكل العالقة بين روما وطرابلس منها: قضية التعويضات الإيطالية لليبيا عن فترة الاحتلال (1911-1945) ، وتسوية أزمة الديون الليبية للشركات الإيطالية ، وكانت روما الضامن الفعلي لأن تلتزم طرابلس بالسلوك الحميد حين تم الترحيب بليبيا بحذر في المجتمع الدولي بعد نبذها الإرهاب والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل

كانت ليبيا مستعمرة إيطالية بين عامي 1911 و 1945، ومن الناحية الجغرافية تبلغ المسافة بين جنوب إيطاليا وشمال ليبيا حوالي 300 كيلومتر فقط، هذا ما يجعل من ليبيا مجالا حيويا بالنسبة لإيطاليا، لذلك سعى رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو بيرلسكوني خلال فترة حكمه البالغة 4 ولايات إلى المحافظة على مصالح بلاده السياسية والاقتصادية في ليبيا، حيث اعتمد بيرلسكوني نهجا "مميزا" في التعامل مع القذافي، حيث كان الأخير يستقبل في روما استقبال الملوك، ووصف بيرلسكوني القذافي بـ"الصديق الرائع"، وخلال فترة حكمه وتم التوصل إلى تسوية بعض المشاكل العالقة بين روما وطرابلس، منها قضية التعويضات الإيطالية لليبيا عن فترة الاحتلال (1911-1945)، وتسوية أزمة الديون الليبية للشركات الإيطالية، كما تولت روما مهمة الضامن الفعلي لالتزام طرابلس بالسلوك الحميد وتخليها عن الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، مما ساهم من عودة ليبيا إلى المجتمع الدولي ولو بشكل حذر، وبعد اندلاع ثورة 17 فبراير أصبحت المصالح الإيطالية الحيوية في ليبيا في دائرة الخطر، خاصة بعد العملية العسكرية التي قادتها فرنسا وبريطانيا ضد نظام القذافي، هذا الوضع أرغم إيطاليا على التورط في القتال مباشرة حتى سقوط نظام القذافي، خاصة تم تعليق معاهدة الصداقة التي وقعتها إيطاليا مع ليبيا في عام 2008 والتي كانت تمنع استخدام القواعد الإيطالية في أي عمل عسكري ضد ليبيا¹⁶⁰.

وخلال شهر افريل 2011 أعلنت إيطاليا مشاركتها الكاملة في عمليات حلف الناتو ضد نظام القذافي وهذا بفعل الضغوط الأمريكية من جهة ومحاولة وقف التدخل الفرنسي في ليبيا من جهة أخرى، كما اعترفت روما بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي. وحاولت الإدارة الإيطالية من خلال المجلس الوطني الانتقالي استعادة "علاقتها الخاصة" مع ليبيا عبر تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والعسكرية معه وذلك في سياق المنافسة الشديدة مع فرنسا، كما قامت روما بإرسال

160 مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 37.

مستشارين ومدرّبين عسكريين لتدريب الثوار الليبيين، بالإضافة إلى ذلك اقترحت إيطاليا إنشاء صندوق إئتماني لمساعدة المجلس الوطني الانتقالي، فضلا عن توقيعها مذكرة تفاهم مع المجلس الوطني الانتقالي خلال شهر ماي¹⁶¹.

التدخل الإيطالي في الأزمة الليبية أخذ شكلا مباشرا بعد توقيع اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015، والذي رأت فيه روما فرصة لإعادة بناء الاستقرار في ليبيا إنطلاقا من دعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، وتصدّرت إيطاليا الجهود الغربية لدعم حكومة السراج، إلتقى وزير الخارجية الإيطالي آنذاك باولو جينتيلوني برئيس حكومة الوفاق في شهر أبريل 2017. منذ ذلك الحين، بدأت التحركات الإيطالية في ليبيا تظهر بشكل أكبر وركزت أكثر على التأثير في منطقتي غرب ليبيا (لتأمين تدفق الغاز) وجنوب ليبيا (لمواجهة تدفق الهجرة). لكن هذه السياسات واجهت انتقادات من تحالف الشرق الليبي بقيادة حفتر، على اعتبار أن السياسات الإيطالية جاءت في إطار تدخل متحيز لصالح حكومة الوفاق على حساب توازن القوى السياسية والإقليمية في البلاد، ويمكن إجمال هذه السياسات في¹⁶²:

- التدخل العسكري الإيطالي لمواجهة التهديدات الإرهابية والهجرة غير الشرعية، حيث قدمت روما الدعم العسكري لحكومة الوفاق في مواجهة تنظيم داعش، كما أشارت بعض التقارير إلى وصول عناصر من القوات الخاصة والاستخبارات الإيطالية إلى غرب ليبيا في الفترة بين مارس وجوان 2016 لمواجهة تنظيم داعش بالتنسيق مع حكومة الوفاق والولايات المتحدة، كما أعلنت حكومة "رينزي" في أكتوبر 2016 عن نشر قوة عسكرية في مدينة مصراتة غربي ليبيا لأغراض إنسانية. ليتطور فيما بعد التدخل الإيطالي المباشر عبر إرسال سفن حربية إلى السواحل الليبية خلال شهر 2017 للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية ودعم حكومة الوفاق داخليا، ولتبرير روما مشروعية تدخلها أعلنت أنها تتدخل وفقا لطلبات حكومة الوفاق الوطني. أثارت هذه الخطوات انتقادات من الجيش الوطني الليبي، حيث اعتبر قائدها خليفة حفتر أن تحركات إيطاليا متحيزة للمعسكر الآخر، وهدد بقصف أي سفينة تدخل المياه الليبية.

- توقيع رئيس الوزراء الإيطالي مذكرة تفاهم مع رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية فايز السراج في فيفري 2017 حول مكافحة الهجرة غير الشرعية وتشمل عدة نقاط، منها التزام إيطاليا بتقديم الدعم والتدريب لحرس الحدود وخفر السواحل الليبي، وكذلك تجهيز مراكز إيواء مؤقتة للمهاجرين في ليبيا بهدف إعادتهم أو تشجيعهم على العودة إلى بلدانهم.

¹⁶¹ Arturo Varvelli, "Italy and new Libya between continuity and change", Istituto Per Gli Studi Di Politica Internazionale, No. 219, JUNE 2012, p: 04.

¹⁶² خالد أحمد محمد إيزيم، "التنافس الإيطالي الفرنسي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 23، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، جوان 2019، ص 100/101/102.

- التأمين على المصالح الاقتصادية يشكل جزءاً أساسياً من التحرك الإيطالي نحو ليبيا، من خلال تأمين استمرارية تدفق النفط والغاز الطبيعي من ليبيا، وهو ما يعزز العلاقات مع المناطق الغربية الليبية التي تخضع لسيطرة حكومة الوفاق الوطني، حيث أن شركة "إيني" الإيطالية تعمل بالتعاون مع المؤسسة الوطنية الليبية للنفط في هذه المناطق، كما تسعى روما لدخول شركاتها ومؤسساتها في عمليات إعادة الإعمار في ليبيا، وتسعى إيطاليا جاهدة لضمان أن تظل لها حصة مهمة في السوق الليبية، مما يعزز وجودها ومصالحها الاقتصادية في هذا القطاع الحيوي.

- تطورت سياسة إيطاليا نحو الشرق الليبي مع تغير الموازين السياسية والعسكرية في البلاد، حيث بدأت روما في النصف الأول من عام 2017 بالتعبير عن أهمية إشراك المشير خليفة حفتر في أي اتفاق سياسي بهدف تخفيف التوترات وتعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة. وأظهرت إيطاليا دعمها من خلال مشاركتها في عمليات إجلاء جرحى الجيش الوطني الليبي من قاعدة "بنينا" في بنغازي في أبريل 2017. كما أعربت السفارة الإيطالية عن رغبتها في فتح قنصلية في بنغازي في محاولة لإعادة توازن العلاقات مع جميع الأطراف الليبية المتنازعة على السلطة. هذه الخطوات تشير إلى رغبة إيطاليا في لعب دور أكثر توازناً واعتدالاً في التعامل مع الأطراف المتصارعة في ليبيا، بهدف تحقيق الاستقرار وتعزيز الحوار السياسي للتوصل إلى حل سلمي ومستدام للصراع في البلاد.

- مع وصول الحكومة الجديدة برئاسة "جوسيبي كونتي" للحكم في إيطاليا عام 2018 عملت على تنظيم مؤتمر دولي بشأن ليبيا في نوفمبر 2018، حيث استخدمت الحكومة الإيطالية هذا المؤتمر لتهميش مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة، وإعلان رفضها الشديد للمبادرة الفرنسية في إنهاء النزاع الليبي.

- عندما تولى رئيس الوزراء الإيطالي الجديد جوسيبي كونتي الحكم في عام 2018، نظمت إيطاليا مؤتمراً دولياً حول ليبيا في نوفمبر من نفس العام، والذي حاولت الحكومة الإيطالية من خلاله تقوية دورها وتقديم نفسها كلاعب رئيسي في تسوية النزاع في ليبيا مقابل تهميش مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة، وأعلنت في ذات السياق رفضها الشديد للمبادرة الفرنسية التي تهدف لإنهاء النزاع الليبي في خطوة تعبر عن الاعتراض الإيطالي على المبادرات الدولية التي لا تشتمل دوراً محورياً لروما.

يبدو أن إيطاليا تجد نفسها في وضع تنافسي مع دول أخرى فيما يتعلق بالمصالح ومدى التأثير على الساحة الليبية، هذا التنافس ينعكس في العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والتعاون الدولي، حيث تسعى إيطاليا جاهدة للحفاظ على دورها الرئيسي في ليبيا نظراً للروابط التاريخية والاقتصادية العميقة بين البلدين، وتدرك أن أي انسحاب أو تقليص في دورها سيشكل فرصة للدول الأخرى لاحتواء الساحة الليبية

خاصة كل من فرنسا وبريطانيا للتدخل والتأثير في الأزمة الليبية، كما تخشى روما أيضا من أي تحالفات تكون قد تمت بين فرنسا و بريطانيا بهدف تحييد مصالحها في ليبيا، خاصة بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية البريطاني "بورييس جونسون" إلى ليبيا خلال شهر أوت 2017، أين التقى هذا الأخير المشير خليفة حفتر ودعاه بالمناسبة إلى ضرورة الالتزام بالتعهدات التي قطعها خلال اجتماع باريس في جوان 2017، مما قد يخلق توترا إضافيا في العلاقات الدولية حول الصراعات والمصالح في ليبيا، من خلال الجهود المتنافسة بين الدول الرئيسية لتحقيق مصالحها وتأثيرها في المنطقة¹⁶³.

وبتاريخ 4 ديسمبر 2020 عقد وزير الدفاع الإيطالي اجتماعا ثنائيا مع نظيره الليبي صلاح الدين النمروش، ومهد الاجتماع الطريق أمام اتفاق جديد للتعاون العسكري، وتجديد مذكرة تم توقيعها في عام 2013، وهذا يدل على أن إيطاليا لا تزال تحاول تغطية دور فاعل مهم في الأزمة الليبية. تجدر الإشارة إلى أنه تم توقيع اتفاقيتين خلال زيارة الدبيبة إلى العاصمة الإيطالية شهر ماي 2021، الأولى مرتبطة بانتقال الطاقة، والثانية متعلقة بحماية التراث الأثري، فضلا عن زيارة رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي إلى ليبيا و لقائه بمحمد المنفي رئيس المجلس الرئاسي في العاصمة طرابلس شهر أفريل 2021¹⁶⁴.

وخلاصة لما سبق يمكن القول أن هناك ثلاثة محركات رئيسية للسياسة الخارجية الإيطالية تجاه الأزمة الليبية، انطلاقا من محرك مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومحاولة إيجاد حلول لها، تأمين مصادر الطاقة وتنويعها خاصة بعد الأزمة الروسية الأوروبية بسبب الحرب الأوكرانية، محاربة ظاهرة الإرهاب خاصة تنظيم الدولة الإسلامية داعش.

المطلب الثالث: دور القوى الدولية في عرقلة عملية إعادة بناء الدولة

إن الثروات الطاقوية التي تمتلكها ليبيا جعلت منها منطقة ذات أهمية ضمن السياق الدولي، و محط أنظار وجذب للتنافس بين القوى العالمية لتحقيق مصالحها وأهدافها، فضلا عن توتر العلاقات بين هذه القوى ونظام القذافي ما دفعها للتدخل مباشرة في الشؤون الليبية غداة إندلاع الثورة بهدف إسقاط نظام القذافي، ما يسمح بفسح المجال لتحقيق مطامحها في المنطقة.

الفرع الأول: الدور الفرنسي

¹⁶³ محمد عبد الحفيظ الشيخ، "آفاق العلاقات الإيطالية الليبية في ضوء تداعيات التغيير الثوري عام 2011"، مجلة إتحادات سياسية، العدد 05، المركز الديمقراطي العربي، برلين، أوت 2018، ص 130/131.

¹⁶⁴ حمزة علويط، مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 14.

كان لفرنسا دور بارز في دعم التدخل العسكري في ليبيا، حيث قاد الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي حملة دولية لشن ضربات عسكرية على البلاد، وكانت فرنسا من أوائل الدول التي اعترفت بشرعية الثوار في مدينة بنغازي، وذلك بهدف تصحيح صورتها بعد موقفها السلبي تجاه الثورة التونسية والذي أدى إلى إحراج فرنسا دولياً ومحلياً. تدخل فرنسا في ليبيا كان محاولة لتعويض ما اعتبرته أوروبا فشل فرنسي في التعامل مع ثورات الربيع العربي، كما كانت هذه الخطوة أيضاً فرصة لفرنسا لتأكيد دورها القيادي في الشؤون الخارجية والعسكرية في الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد أعمال الشغب التي شهدتها عام 2010 ما جعل موقفها ضعيف مواجهة الدور الريادي لألمانيا في قيادة الاتحاد الأوروبي، ومن جانب آخر كان لدى فرنسا مصالح اقتصادية في ليبيا خاصة في قطاع الطاقة من خلال شركة توتال الفرنسية على الرغم من أن هذه الاستثمارات لم تكن بنفس القدر مقارنة بشركة ENI الإيطالية، كما أن دعم الثوار الليبيين للإطاحة بنظام القذافي يشكل فرصة للشركات الفرنسية للاستفادة من احتياطات الطاقة الوفيرة وغير المستكشفة في ليبيا¹⁶⁵.

قدمت فرنسا مقترحا إلى الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على العقيد معمر القذافي وعائلته، وهذا الاقتراح تبناه مجلس الأمن بقراره رقم 1973 بمبادرة من فرنسا وبريطانيا، كما اعترفت فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي باعتباره الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي خلال شهر مارس 2011، وأكد وزير الخارجية الفرنسي السابق آلان جوبيه في خطابه أمام مجلس الأمن أن الوضع على أرض الواقع مثير للقلق، وشدد على ضرورة التدخل العاجل، وشاركت فرنسا في العملية العسكرية التي قادها حلف الناتو ضد نظام القذافي من خلال إشراك طائرات قتالية، كما قامت بتزويد المعارضة الليبية بالأسلحة¹⁶⁶.

ويبدو أن فرنسا تسعى بشكل جاد لتعزيز دورها في إدارة الأزمة الليبية من خلال جهود الوساطة، أين جمع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مختلف الأطراف الليبية في باريس في مناسبات مختلفة، محاولاً تحييد العقبات والتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الليبية وإنهاء الصراع بين الفقاء الليبيين، وفي جلسة بتاريخ 2017.07.25 جمعت الرئيس الفرنسي ماكرون وفايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني والمشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، ومبعوث الأمم المتحدة غسان سلامة، تم التوقيع على بيان مشترك يحتوي على 10 نقاط، وفي 2018 تمت مبادرة ثانية في مؤتمر باريس بمشاركة عدد كبير من الشخصيات الليبية، بما في ذلك رؤساء المجالس الثلاث المنشأة بموجب الاتفاق السياسي، إلى جانب المشير خليفة حفتر قائد الجيش الليبي الوطني، حيث تم التركيز على أهمية الحل السياسي للأزمة الليبية والاتفاق على جدول زمني يتضمن إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مع نهاية عام 2018، هذه الجهود

¹⁶⁵ Stratfor Global Intelligence, SPECIAL SERIES: Europe's Libya Intervention, March 2011, p: 07/08.

¹⁶⁶ مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 34/35.

الفرنسية تعكس الرغبة في لعب دور محوري و مؤثر في وضع حد للصراع الدائر في ليبيا وتحقيق الاستقرار السياسي¹⁶⁷.

غير أنه ما يسجل على الدور الفرنسي في الأزمة الليبية هو التناقض في التعامل مع أطراف الصراع، فمن جهة تدعم حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بالاعتراف الدولي والتأييد، وهذا يعكس التزامها بالحلول الأممية، لكن من الجهة الأخرى هناك تقارير تشير إلى دعم فرنسي سري لقوات لحفتر خاصة بعد إعلان هذا الأخير بمقتل مستشارين عسكريين فرنسيين¹⁶⁸، مما يدل على أن فرنسا تعمل على الظهور علنيا و رسميا بمظهر الساعي إلى تذليل الخصومات وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين والتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني، ولكن في الجهة المقابلة تعمل باريس على توفير الدعم اللازم لمليشيات خليفة حفتر عسكريا واستخباراتيا ولوجيستيا.

وبعد تراجع الدور الفرنسي في ليبيا لصالح فواعل جديدة على غرار روسيا وتركيا، سعت باريس إلى العودة للمشهد الليبي من خلال جهودها في عقد مؤتمر باريس حول الأزمة الليبية في نوفمبر 2021 لتعزيز دورها والمشاركة الفعالة في إيجاد حلول للأزمة الليبية، هذا المؤتمر جمع مختلف الفاعلين المحليين والدوليين والإقليميين، وتمحور حول التأكيد على سيادة ليبيا واحترام استقلالها ووحدتها الوطنية، وأكد البيان الختامي على رفض أي تدخلات خارجية في الشؤون الليبية، مع التزام المشاركين بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية¹⁶⁹. وإدراكا منها للموقف الدقيق تسعى فرنسا إلى إعادة ترسيخ صورتها كقوة وسيطة من خلال الدعوة إلى إجراء الانتخابات المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أكتوبر 2020، وهو ما دعت إليه ناتالي برودهرست نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة في أوت 2023، عن أن إجراء انتخابات شفافة ومحيدة في جميع أنحاء ليبيا في أقرب وقت ممكن أمر جد ضروري لحلحلة الأزمة الليبية وإعادة بناء مؤسسات شرعية.

الفرع الثاني: الدور الروسي

كان الموقف الروسي تجاه الثورات العربية مساندا للمطالب الشعبية للإصلاح السياسي، في حين انتقدت موسكو العملية العسكرية التي قادها حلف الناتو في ليبيا عام 2011 محذرة من اندلاع الصراع وتصاعده هناك، وأيدت روسيا قرار مجلس الأمن الدولي 1970 الذي أقر بفرض عقوبات غير عسكرية على نظام القذافي وفرض حظر على الأسلحة، وعلى الجانب الآخر امتنعت عن التصويت على القرار

¹⁶⁷ خالد أحمد محمد إيزيم، مرجع سابق، ص 97/98.

¹⁶⁸ مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 36.

¹⁶⁹ حمزة علويط، مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 15.

1973، الذي فرض مناطق حظر جوي في ليبيا والسماح للدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين. يجدر الذكر هنا أن الدور والنفوذ الروسي في ليبيا برز بشكل لافت خاصة من خلال دعمه لميليشيات خليفة حفتر، ويرجع هذا الدعم حسب بعض المحللين إلى كون معظم القيادات العسكرية في نظام القذافي تلقت تكوينات في الاتحاد السوفياتي، مما يجعل من الجيش الوطني الليبي تحت قيادة خليفة حفتر يعتمد بشكل كبير على التدريب والأسلحة السوفياتية¹⁷⁰.

وتقوم العلاقات بين روسيا وليبيا بشكل كبير على مجالي الأسلحة والطاقة، ففي عام 2007 حصلت شركة النفط والغاز الروسية "Tatneft" وشركة "غازبروم" على مجموعة من الاتفاقيات للاستكشاف وتقاسم الإنتاج في ليبيا. وخلال عام 2008 زار فلاديمير بوتين طرابلس ليصبح أول رئيس روسي يزور ليبيا، وخلال هذه الزيارة وقعت عدة عقود للتعاون الاقتصادي والفني والعسكري بقيمة تقدر بحوالي 10 مليارات دولار، فضلا عن استثمار ليبيا الكبير في شركة "روسال" الروسية وهي أكبر شركة منتجة للألمنيوم في العالم، كما تم قد صفقة بين روسيا وليبيا تتضمن توريد أسلحة إلى ليبيا بما قيمته 1.8 مليار دولار مع ليبيا، كما تم عقد اتفاق شراكة مع شركة البنية التحتية الروسية "RZhd" من أجل إنجاز مشروع ضخ في ليبيا من خلال بناء خط سكة حديدية بطول 554 كيلومتر بين بنغازي وسرت، غير أن هذه الصفقات لم يتم تنفيذها بسبب اندلاع الثورة الليبية و الإطاحة بنظام القذافي¹⁷¹.

واتجهت موسكو إلى دعم الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر على الرغم من إعلانها الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا برئاسة فايز السراج، هذا التوجه الروسي يهدف إلى تعزيز مكانة روسيا في المنطقة العربية وخاصة منطقة البحر المتوسط، ضف إلى ذلك التأكيد على حضورها الدولي في جنوب المتوسط ومنافسة الغرب على مناطق النفوذ، وتظهر حكومة الوفاق الوطني في نظر موسكو ضعيفة ومحدودة التأثير، هذا ما دفعها إلى تفضيل التعامل مع الجانب الذي يبدو أكثر قوة وأهمية في النزاع الليبي، من جهته يسعى حفتر إلى تعزيز موقعه الدبلوماسي مع روسيا بهدف رفع الحظر عن تسليح الجيش الوطني الليبي في مسعى لإعادة تفعيل العقود التي وقعت بين روسيا وليبيا في عهد القذافي بخصوص صفقة توريد الأسلحة. ويمكن القول أن هنا أن دوافع هذا الاختيار السياسي الروسي جاء كنتيجة لمخاوف موسكو سيطرة التيار الإسلامي متمثلا في الميليشيات الإسلامية في العاصمة طرابلس هذا من جهة، ومن جهة أخرى تصاعد دور التنظيمات الإرهابية في المنطقة على غرار تنظيم الدولة الإسلامية داعش، وهو ما جعل حفتر يقدم نفسه كحص منيع ضد تمدد المنظمات الإرهابية الإسلامية مما يجعله خيارا مغريا لتعزيز العلاقات معه من وجهة نظر موسكو¹⁷².

¹⁷⁰ Karim Mezran, Arturo Varvelli, Op.cite, p 76.

¹⁷¹ Ibid, p: 77.

¹⁷² محمد السبيطلي، مرجع سابق، ص 30.

يبدو أن العلاقة بين روسيا وخليفة حفتر كانت أقوى وأكثر استقراراً مقارنة بالعلاقة مع رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج، وهذا ما يتضح من خلال زيارات حفتر إلى موسكو خلال سنتي 2016 و2017 واللقاءات مع الشخصيات البارزة في الحكومة الروسية على غرار وزير الخارجية والدفاع الروسيين، والزيارة التي قام بها إلى حامله الطائرات الروسية الأدميرال كوزنتسوف أين تم توقيع عقود لتسليم معدات عسكرية لجيش حفتر، هذه اللقاءات والاتفاقيات تشير إلى توطيد العلاقة العسكرية والاقتصادية بين حفتر وروسيا. وعلى الجانب الآخر التقى السراج بمبعوث من وزارة الخارجية الروسية وأبلغه بفكرة تنظيم اجتماع دولي بإشراف روسي لمحاولة حل الأزمة الليبية، وخلال زيارته إلى موسكو في مارس 2017 تم التوصل إلى اتفاق بين شركة روسنفت وشركة النفط الوطنية الليبية للعمل في مجال استكشاف النفط، ويبدو أن روسيا تستخدم هذه الاجتماعات لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع حكومة غرب ليبيا، في حين يسعى السراج لأن يستفيد من العلاقات الودية مع روسيا لرفع حظر الأسلحة المفروض على ليبيا مما قد يعزز موقف حكومته¹⁷³.

إن تنظيم محادثات في روسيا عام 2020 بشأن الأزمة الليبية تعكس التزام موسكو بالعمل الدبلوماسي لحل أزمة الصراع في البلاد، وعلى الرغم من أن هذه المحادثات جرت بحضور حكومتي الشرق والغرب إضافة إلى تركيا إلا أنها لم تكلل بالنجاح بسبب عدم توقيع حفتر على التفاهات المتوصل إليها، كما التقى رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ونائبه موسى الكوني بالقائم بأعمال البعثة الدبلوماسية الروسية في ليبيا خلال مارس 2021 لبحث عن أوجه التعاون المشترك في القضايا الهامة¹⁷⁴، وخلال شهر سبتمبر 2023 التقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير دفاعه سيرغي شويغو في موسكو المشير خليفة حفتر الذي قام بزيارة إلى روسيا، بهدف دراسة تطورات الأوضاع في ليبيا والعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيز دعمها وتطويرها والقضايا ذات الاهتمام المشترك. ويبدو أن روسيا قد زادت من مشاركتها الدبلوماسية في ليبيا خلال السنوات الأخيرة، أين عززت تحالفاتها مع خليفة حفتر الذي يسيطر على المنطقة الشرقية من البلاد، وفي الوقت نفسه تسعى للمحافظة على العلاقات الدبلوماسية مع فايز السراج والحكومة التي تحظى بالاعتراف الدولي في طرابلس. ويتضح أن الهدف الأساسي لروسيا هو حماية مصالحها الاقتصادية في ليبيا، وذلك دون اللجوء إلى استخدام قوة عسكرية علنية لتجنب المواجهات المباشرة مع القوى الغربية، وتسعى بدلا من ذلك إلى العمل على حماية مصالحها بشكل هادئ ودبلوماسي.

¹⁷³ Karim Mezran, Arturo Varvelli, Op.cite, p 82/84/85.

¹⁷⁴ خالد خميس السحاتي، "دور القوى الكبرى في الأزمة الليبية: تناقض الرؤى و اختلاف المصالح"، مجلة متابعات إفريقية، العدد 12، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، أبريل 2021، ص 54-55.

الفرع الثالث: الدور الأمريكي

على الرغم من دعم الولايات المتحدة لعملية الأمم المتحدة ومشاركتها في جهود تعزيز الاستقرار في ليبيا، غير أنها اعتمدت سياسة أقل تدخلا من خلال القيادة من الخلف في التعامل مع الأزمة الليبية، عبر مشاركة قليلة مقارنة بالدول الأوروبية والإقليمية، إلا أن الولايات المتحدة أظهرت حمزا كبيرا في مجالات حماية مصالحها الرئيسية في ليبيا، مكافحة التنظيمات الإرهابية، تحييد السياسات الليبية التي قد تؤثر سلبا على أسواق النفط العالمية¹⁷⁵. كما عملت الولايات المتحدة على تقديم مساعدات اجتماعية واقتصادية لليبيا قاربت 120 مليون دولار، تم توجيهها معظمها إلى مختلف المنظمات الدولية المعنية بالإغاثة الإنسانية ودعم اللاجئين، كما قدمت الولايات المتحدة دعما مباشرا لبرامج محددة تابعة لوزارة الخارجية والدفاع بهدف تسهيل عمليات تدمير الأسلحة الكيميائية غير المعلنة للقذافي وآلاف أنظمة الدفاع الجوي المحمولة¹⁷⁶.

وفي 11 سبتمبر 2012 تعرضت السفارة الأمريكية في بنغازي لهجوم أودى بحياة السفير الأمريكي وثلاثة موظفين آخرين، هذا الهجوم شكل منعطفا هاما في السياسة الأمريكية تجاه الأزمة الليبية، من خلال إبداء واشنطن استعدادها لوضع آليات مبتكرة لدعم استقرار ليبيا، وأكد الرئيس أوباما عن عزم الولايات المتحدة على تقديم يد المساعدة لليبيا من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات التنسيقية بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، حيث تم التوصل عبر هذه الاجتماعات إلى قرار يقضي بضرورة تشكيل وتدريب قوة أمنية ليبية قوية وموثوقة، قادرة على أداء المهام المنوطة بها وحماية المؤسسات الحيوية في البلاد، وكان الإعلان الرسمي عن هذا القرار خلال شهر جوان 2013 في قمة مجموعة الثماني التي استضافتها بريطانيا. ويتجلى الحراك السياسي الأمريكي في الأزمة الليبية من خلال اللقاءات التي جمعت وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري بعدد من الفاعلين الليبيين في عدة مناسبات خلال عام 2016 (اجتماع فيينا شهر ماي الذي تمحور حول المساعدات الأمنية، اجتماع نيويورك شهر سبتمبر على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، اجتماع لندن شهر أكتوبر حول تهيئة الساحة السياسية الليبية لتحسين الأوضاع الاقتصادية). على مدى هذه الفترة ساهمت الولايات المتحدة في تقديم الدعم الدبلوماسي اللازم للأمم المتحدة ومختلف الفواعل الرئيسية الدولية والإقليمية في الأزمة الليبية¹⁷⁷.

¹⁷⁵ Tarek Megerisi, Op.cite, p 12.

¹⁷⁶ Karim Mezran, Arturo Varvelli, Op.cite, p 98.

¹⁷⁷ Ibid, p: 101/102.

وكان تركيز الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على ملاحقة منفذي هجوم بنغازي وعناصر التنظيمات الإرهابية على غرار تنظيم القاعدة، وقادت القوات الخاصة الأمريكية عمليات عسكرية في ليبيا أسفرت عن القبض على زعيم تنظيم أنصار الشريعة أحمد أبو خبطة، المطلوب بسبب دوره في الهجوم على السفارة الأمريكية في بنغازي. وفي إطار مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية داعش نفذت الولايات المتحدة غارتين جويتين الأولى في جوان 2015، والثانية في فيفري 2016 ضد مسلحين مرتبطين بداعش في صبراتة، لتليها قيادة حملة عسكرية ضد داعش لتحرير مدينة سرت الليبية خلال شهر أوت عام 2016، واستمرت هذه الحملة إلى غاية شهر ديسمبر 2016، قامت فيها الولايات المتحدة بتنفيذ حوالي 500 غارة جوية ضد تنظيم داعش في المدينة¹⁷⁸.

وجاءت تصريحات دونالد ترامب بعد توليه سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية خلا مؤتمر صحفي جمعة مع رئيس الوزراء الإيطالي باولو جنتيلوني بقوله: "لا أرى أي دور في ليبيا أعتقد أن الولايات المتحدة لديها الآن أدوار كافية"، موضحاً أن الدور الأمريكي سيقصر خلال المرحلة المقبلة على التركيز بشكل أكبر على مكافحة الإرهاب¹⁷⁹. عسكرياً قامت الولايات المتحدة والجيش الأمريكي بتنفيذ سلسلة من الغارات الجوية استهدفت تنظيمي الدولة الإسلامية في ليبيا والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي خلال عامي 2017 و 2018، بينما سياسياً كانت مشاركة الدبلوماسية الأمريكية حلحلة الأزمة الليبية محدودة جداً ولم تتجاوز حدود بعض المساعدات الاقتصادية بهدف دعم الحكومة الشرعية الليبية والمجتمع المدني الليبي، وظلت السفارة الأمريكية في ليبيا مغلقة واستخدم بدلها مكتب ليبيا الخارجي في السفارة الأمريكية في تونس كمركز للدبلوماسيين الأمريكيين الذين يتعاونون مع الشؤون الليبية¹⁸⁰، هذه الإجراءات تعكس النهج الذي تتبعه إدارة ترامب في إدارة العلاقات مع ليبيا من خلال التركيز على الجوانب الأمنية والعسكرية أكثر من الجوانب الدبلوماسية والسياسية.

ويمكن القول أن إدارة ترامب اعتمدت نهجاً حياً لليبيا يركز على دور الأمم المتحدة وحلفاء غربيين مثل فرنسا وإيطاليا في معالجة الأزمة هناك، وفي المقابل ركزت الولايات المتحدة على مواجهة التهديدات الإرهابية في المنطقة فضلاً عن تبني إجراءات عقابية خلال شهر فيفري 2018 على أفراد وكيانات ليبية اتهمت بعرقلة صادرات النفط والمشاركة في صفقات نفطية غير شرعية، مما يؤثر سلباً على مداخل حكومة الوفاق الوطني الشرعية. كما عملت إدارة ترامب على التواصل مع طرفي الأزمة الليبية، من خلال استقبال الرئيس الأمريكي لرئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج في 01 ديسمبر 2017 وتأكيد دعم

¹⁷⁸ Ibid, p: 104.

¹⁷⁹ Ben Fishman, "The Trump Administration and Libya The Necessity For Engagement", The Institute For Near East Policy, PN40, Washington, 2017, p: 01.

¹⁸⁰ Romany Shaker and Tzvi Kahn, "Midterm Assessment: The Trump Administration's Foreign and National Security Policies", Foundation For Defense Democracies, Washington, January 2019, p: 51.

الولايات المتحدة لحكومته المعترف بها دوليا ورغبتها في تعزيز الاستقرار والوحدة والتنمية في ليبيا. كما جرى اتصال بين الرئيس الأمريكي و المشير خليفة حفتر بتاريخ 15 أبريل 2019 أشاد فيه ترامب بجهوده في مكافحة الإرهاب وحماية المنشآت النفطية. وفي 16 ماي 2019 قامت مجموعة من أعضاء الكونغرس الأمريكي بمعية مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي للنظر في توجيه اتهامات بارتكاب جرائم حرب ضد حفتر، وفي نفس السياق طابت واشنطن حفتر بإيقاف هجومه على العاصمة طرابلس مما يوحي بمشاركة أوسع للولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الليبية التي تشهد تنافسا للنفوذ بين عدة دول¹⁸¹. وهو ما دفع بواشنطن إلى تحريك الملف الليبي إلى سلم أولويات السياسة الخارجية باتجاه دعم الجهود الدولية لتحقيق التسوية والاستقرار في البلاد، وهو ما تجسده دعوة المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة لسحب القوات الأجنبية من ليبيا في سياق قرار الهدنة الذي تم التوصل إليه في أكتوبر 2020¹⁸².

وتصف تقارير الولايات المتحدة التهديدات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية في ليبيا بأنها قد انخفضت وتم احتواؤها خلال السنوات الأخيرة، وسعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى تعزيز خروج القوات العسكرية الأجنبية والمرترقة من ليبيا، حيث قام الجيش الأمريكي بمراقبة أنشطة المرترقة والمعدات العسكرية الروسية في ليبيا والإبلاغ عنها، وتشير بعض التقارير الصحفية إلى أن قوات شرق ليبيا أسقطت طائرة أمريكية بدون طيار من نوع MQ-9 Reaper خلال شهر أوت 2022 باستعمال سلاح روسي، وتسعى إدارة الرئيس الأمريكي بايدن إلى الحصول على تمويل بقيمة 15.95 مليون دولار في السنة المالية 2024 موجهة لمساعدة ليبيا، وفي مارس 2023 أرسلت للكونغرس قرارا بـ 10 بنود ضمن خطة سنوية لمساعدة ليبيا وفقا لمؤشرات الهاشاشة العالمية والذي بموجبه حددت الإدارة الأمريكية ليبيا كدولة ذات أولوية في عام 2022¹⁸³.

الفرع الرابع: الدور البريطاني

تاريخ علاقات المملكة المتحدة مع ليبيا يمتد لعقود من التوتر و الاضطراب، حيث ساندت المملكة المتحدة تدخل حلف الناتو في ليبيا بشكل أكبر مما فعلت في باقي دول الربيع العربي، ويرجع هذا الأمر كليا إلى التوتر الدائم الذي ساد العلاقات بين البلدين. منذ عام 1969 وتولي معمر القذافي سدة الحكم في ليبيا، والذي كان مؤيدا نشطا للجمهورية الأيرلندية فضلا عن تزويد الجيش الأيرلندي بالأسلحة. وانقطعت العلاقات بين المملكة المتحدة وليبيا بشكل نهائي منذ عام 1984 بعد مقتل أحد أفراد الشرطة خارج السفارة الليبية في لندن، لتشهد هذه العلاقات منحى آخر خلال تسعينيات القرن الماضي، أين قدمت

¹⁸¹ Tarek Megerisi, Op.cite, p 13.

¹⁸² حمزة علويط، مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 17.

¹⁸³ Report of Libya and U.S. Policy, Congressional Research Service, December 15, 2023, on the link <https://sgp.fas.org/crs/row/IF11556.pdf> , Viewed on 2023.12.28, p: 2/3.

السلطات الليبية معلومات عن صلاتها بالجيش الإيرلندي للحكومة البريطانية، ضف إلى ذلك تسليم ليبيا المشتبهين في تفجير لوكربي إلى السلطات الاسكتلندية عام 1999، مما سهل استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين في ذلك العام، بما في ذلك الزيارات الرسمية حيث زار رئيس الوزراء السابق توني بلير ليبيا خلال عامي 2004 و 2007، ووقعت شركة بريتيش بتروليوم صفقة بقيمة 900 مليون دولار أمريكي مع ليبيا لاستكشاف وإنتاج النفط¹⁸⁴.

وردا على التوتر والعنف المتصاعد في ليبيا أدان وزير الخارجية البريطاني في 19 فيفري 2011 العنف الذي تشهده الساحة الليبية خاصة من قبل كتائب النظام، كما استدعت وزارة الخارجية البريطانية السفير الليبي في لندن للتعبير عن إدانتها المطلقة للاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين وهذا في 21 فيفري، وكانت الحكومة البريطانية تعمل عن كثب مع كل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وشركاء دوليين وآخرين في الاتحاد الأوروبي لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود الدولية حول الأزمة الليبية، والتي أفضت إلى اتخاذ قرار ضرورة التدخل العسكري لمواجهة التصاعد الخطير في ليبيا. وقامت المملكة المتحدة بدور رئيسي في اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لجمع الدعم لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1970 الذي وضعته واعتمده مجلس الأمن بالإجماع في 26 فيفري، وقامت الحكومة البريطانية باتخاذ إجراءات مؤثرة استنادا إلى معلومات الاستخبارات البريطانية، حيث تم إخلاء المواطنين البريطانيين وإغلاق السفارة البريطانية في طرابلس بتاريخ 26 فيفري 2011، كما صوت مجلس العموم البريطاني بأغلبية لدعم المشاركة في التدخل العسكري في ليبيا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1973 في 21 مارس 2011¹⁸⁵.

وارتكزت السياسة الخارجية للمملكة المتحدة تجاه ليبيا بشكل كبير على دعم الحكومة الليبية في مسعاها لتعزيز سيادتها واستقرار البلاد، وخلال شهر سبتمبر 2013 التقى علي زيدان برئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في لندن أين أكد كاميرون أنه يفخر بالدور الذي لعبته بريطانيا في مساعدة الليبيين على التحرر من نظام القذافي وأكد التزام بريطانيا الثابت بمساعدة ليبيا على بناء مستقبل مستقر وديمقراطي وخالي من الأنشطة الإرهابية، كما وافقت الحكومة البريطانية على العمل على تدريب حوالي 2000 عسكري ليبي في بريطانيا، وتم توقيع اتفاقية بقيمة 62.5 مليون جنيه إسترليني بين البلدين لدعم برنامج الأمن والعدالة والدفاع في ليبيا، مما يعكس التزام المملكة المتحدة القوي بمساعدة الحكومة الليبية في بناء مستقبل أفضل وتعزيز الاستقرار والديمقراطية في البلاد¹⁸⁶. كما عملت حكومة المملكة المتحدة

¹⁸⁴ Dario Cristiani, "UK LIBYA: The Consistency Of Being Selective", Italian Institute for International Political Studies, Italy, Analysis No 238, March 2014, p: 04.

¹⁸⁵ the House of Commons, "Libya: Examination of intervention and collapse and the UK's future policy options: Government Response to the Committee's Third Report of Session 2016-1, 25 November 2016, p: 01/02.

¹⁸⁶ Dario Cristiani, Op.cite, p 07.

على تركيز جهودها نحو دعم العملية السياسية والسعي نحو تسوية بين الأطراف المتنازعة في ليبيا، بهدف وضع أساس أكثر استقراراً على الساحة الليبية يمكن من تقديم الدعم الفني لإعادة بناء مؤسسات الدولة في ليبيا، كما دعمت المملكة المتحدة العملية الدبلوماسية التي قادتها الأمم المتحدة والتي بدأت في عام 2014، هذه العملية ساهمت في توقيع الاتفاقية السياسية الليبية في مدينة الصخيرات بالمغرب في ديسمبر 2015، وشكلت هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار في ليبيا ووضع أسس قوية للمؤسسات السياسية في البلاد¹⁸⁷.

وبالنسبة للعلاقات بين المملكة المتحدة وليبيا، شملت هذه العلاقات تفاعلات مع مجموعات مختلفة داخل البلاد، بما في ذلك الجماعات الإسلامية حيث أشار المندوب الليبي السابق للأمم المتحدة إبراهيم الدباشي سنة 2015 أن المملكة المتحدة تلعب دوراً مهماً في الترويج لتيار إسلامي معتدل "الإسلام السياسي"، ويرجع محللون هذا الارتباط البريطاني و الدعم الموجه لجماعات الإخوان المسلمين في ليبيا لسيطرة هذه الأخيرة على حقول النفط، أين ساعدت المملكة على حفر الآبار النفطية في المياه الإقليمية من مصراتة إلى إقليم زوارة فضلاً عن الاستفادة من حقول الغاز بزوارة. كما أشارت بعض التقارير الإعلامية إلى وجود قوة استخباراتية بريطانية سرية تقود بتقديم الدعم لقوات البنيان المرصوص في حربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية داعش، كما تفيد نفس التقارير بوجود خبراء في الكلية الحربية هناك. من خلال ما سبق يتضح جلياً أن العلاقات الخارجية تعتمد على مجموعة معقدة من المصالح والأولويات، وغالباً ما تشمل جوانب سياسية واقتصادية وأمنية، ولكن تفاصيل هذه العلاقات وأنشطتها السرية غالباً ما تكون خارج نطاق المعرفة العامة¹⁸⁸.

يمثل دعم المملكة المتحدة لحكومة الوفاق الوطني جانباً أساسياً في سياستها الخارجية تجاه ليبيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى تولي أهمية كبيرة للبرامج المساعدة وتعزيز قدرات البلاد، ويجدر بالذكر أن قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي في جوان 2016 أثر على السياسة الخارجية للمملكة وأدى إلى خلق سياسة خارجية مستقلة تختلف إلى حد كبير عن تلك المتبعة في الاتحاد الأوروبي، كما دعمت المملكة المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا جوناثان وينر، من خلال محاولته دمج قوات حفتر داخل هيكل حكومة الوفاق الوطني من خلال مساعي التعاون مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين مثل المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة. وخلال شهر أكتوبر 2016 نظم وزير الخارجية البريطاني بوريjs جونسون ونظيره الأمريكي السابق جون كيري اجتماعاً في لندن لمعالجة إحدى أكثر مشاكل ليبيا إلحاحاً، وهي عجز تمرير الميزانية العامة بسبب التنافس بين طرفي الصراع على السيطرة على البنك

¹⁸⁷ the House of Commons, Op.cite, p 08.

¹⁸⁸ مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 42.

المركزي، ونتج عن هذا الاجتماع إنشاء ما عرف بالترتيب المالي المؤقت الذي هدف إلى إقرار الميزانية خلال نهاية عامي 2016 و 2017¹⁸⁹.

وفي إطار جهودها الدبلوماسية والتعاون مع شركائها الدوليين، قدمت المملكة المتحدة مشروع قرار لمجلس الأمن خلال شهر جانفي 2020 يدعو إلى سحب المرتزقة من ليبيا، وتأتي هذه الخطوة في إطار الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار والسلام في ليبيا وإزالة العوامل التي تثير التوترات وتقوض العملية السياسية، وفي ماي 2021 التقى رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي بوزير الدفاع البريطاني بن والس، ويعتبر هذا اللقاء جزءا من التنسيق المستمر بين الجهات الليبية والبريطانية بشأن الوضع الأمني في ليبيا وسبل تعزيز الاستقرار والأمن في البلاد¹⁹⁰، والملاحظ كذلك أن المملكة المتحدة هي صاحبة القلم بشأن ليبيا في مجلس الأمن مما يعني أنها تأخذ زمام المبادرة في صياغة القرارات والاتصالات المتعلقة بالأزمة الليبية. وخلال الفترة من 2010 إلى 2022 أنفقت المملكة المتحدة حوالي 166 مليون جنيه إسترليني كمساعدات ثنائية لليبيا، وبلغت المساعدات الثنائية البريطانية لليبيا ذروتها في عام 2014 عند 28.7 مليون جنيه إسترليني، وانخفض كل عام من 2019 إلى 2022 من 16.4 مليون جنيه إسترليني إلى 5.2 مليون جنيه إسترليني. وفي تقريره السنوي لشهر جوان 2023 تخطط وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية (FCDO) لتخصيص 0.8 مليون جنيه إسترليني كمساعدات ثنائية لليبيا¹⁹¹.

¹⁸⁹ Karim Mezran, Arturo Varvelli, Op.cite, p 60/68/105.

¹⁹⁰ حمزة علويط، مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 19.

¹⁹¹ Louisa Brooke And Others, UK support for stability in Libya, UK Parliament, House of Commons Library, London, 12 October 2023, p: 03.

كشفت الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية في إطار ما سمي بالربيع العربي عن مقدار الفساد الذي كان مصاحبا للأنظمة الاستبدادية الحاكمة، ما خلف تركة ثقيلة على عاتق النخب السياسية في إصلاح وتعزيز مستقبل هذه البلدان، خاصة في الدول التي شهدت عملية تغيير عنيفة خلفت حالة من اللأمن والاستقرار أثرت بشكل سلبي على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على غرار ما حدث في ليبيا، هذا فضلا عن موروثة السلطة البائدة، من انهيار للمؤسسات وانتشار الفساد ما شكل عقبات كبيرة أمام مشروع إعادة بناء دولة قوية وأمة متماسكة في ليبيا بعد الثورة. كما كشفت الثورة الليبية عن هشاشة هيكل الدولة وعدم استعداد المجتمع الليبي لمرحلة إرساء نظام ديمقراطي بديل لنظام القذافي الاستبدادي. هذا الواقع فتح أبوابا جديدة للصراعات على السلطة ليس فقط بين النخب السياسية والاجتماعية، بل أيضا مع المصالح التقليدية والدينية التي تسعى للسيطرة على المشهد الليبي وتعرقل جهود إعادة بناء دولة حديثة وتتمسك بالتقاليد القديمة التي لا تلائم التطورات المستقبلية.

ولتحقيق نجاح أي حل سياسي للصراع الليبي يجب التوصل إلى خارطة طريق بين القوى الفاعلة في المنطقة بشأن تحديد مسببات الأزمة، كما يتطلب الأمر دورا دوليا وأميا أكثر فاعلية في ضبط الإطار السياسي اللازم لحل الأزمة وذلك من خلال توحيد جهود جميع الأطراف المتنازعة للاتفاق حول مخرج مشترك وآمن للصراع . وفي ذات السياق من المهم أيضا أن تتعهد مختلف القوى المتدخلة في الشأن الليبي بعدم عرقلة الجهود السياسية وتحقيق المصالحة الوطنية. وذلك من خلال التوقف عن التحيز لأي طرف في الصراع وفهم الآثار الخطيرة لاستمرار النزاع على الأمن الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى ذلك ينبغي على دول الجوار الليبي أن تضطلع بالدور المنوط بها عبر التعاون في دعم جهود المصالحة بما يكفل حماية مصالحها الوطنية من الآثار السلبية للأزمة الليبية وعلى أمنها واستقرارها، وتعزيز التعاون في مجالي مكافحة الإرهاب والتطرف.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع إعادة بناء الدولة في المنطقة العربية: دراسة حالة ليبيا، وذلك من خلال التطرق بالشرح للإطار النظري المفاهيمي لدلالات عملية إعادة بناء الدولة، انطلاقاً من التعرض لمفهوم الدولة ضمن الاتجاهات الرئيسية لها، ومن ثم السياق النظري لعملية إعادة بناء الدولة ومختلف المفاهيم المرتبطة بها، وصولاً إلى استعراض أبرز أبعاد هذه العملية، بالاعتماد على مجموعة التجارب العربية والغربية والعالمية، وصولاً إلى تحليل الوضع الليبي من خلال إبراز مختلف التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، وأخيراً استشراف السيناريوهات المستقبلية لعملية إعادة بناء الدولة في ليبيا خلال السنوات المقبلة، بالاستعانة بمجموعة من التقنيات الكمية الإحصائية المستخدمة في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

01- أن عملية بناء الدولة في مضمونها جاءت بمعنيين، أولهما ارتبط ببناء دول ما بعد الاستعمار و ثانيهما تعلق بمرحلة ما بعد الحرب الباردة و الذي ارتكز على إعادة بناء الدول التي رافقت تفكك الاتحاد السوفياتي (المعسكر الشرقي) من جهة، وإعادة بناء الدول الفاشلة والهشة التي أصبحت تهدد الأمن والسلم العالميين من جهة أخرى.

02- أصبح هناك اهتمام كبير بأنماط ونماذج عملية بناء وإعادة بناء الدولة وأبعادها وآلياتها خاصة مع موجة التحرر منتصف القرن الماضي، غير أن اعتماد معظمها على استيراد النموذج الشرقي (المناهض للدول الغربية الاستعمارية) دون تكييف هذه النماذج مع المعطيات السوسيو-هوياتية وخصائص البيئة الداخلية أنتج دولا مشوهة واجهت تحديات وصعوبات داخلية وخارجية ساهمت بشكل أو بآخر في حدوث اختلالات هيكلية وضعف البناء المؤسساتي.

03- أن تجارب عملية إعادة بناء الدولة في العالم أثبتت الدور الريادي لعامل التدخل الخارجي كفاعل رئيسي، حيث سعت الدول الغربية إلى التدخل في هذه العملية في دول العالم بصفة عامة ودول العالم الثالث بصفة خاصة وفق ما يحقق مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية، وعلى هذا الأساس نجحت عملية إعادة بناء الدولة وفق منظور تحقيق المصالح الأمنية الغربية (ألمانيا، اليابان)، في حين فشلت في الدول الأخرى وفقا للمصالح الاقتصادية الغربية (ليبيا)، على الرغم من بروز تجارب إعادة بناء حديثة تراعي البيئة الداخلية للدولة تبنتها بعض الدول الإفريقية التي تخلصت أو تسعى للتخلص التام من التدخل الخارجي.

04- أدى غياب المؤسسات في فترة حكم القذافي، فضلا عن توظيفه للعامل القبلي إلى تكريس حالة الانقسام المجتمعي والعداء بين مختلف القبائل، كما ساهمت في تعزيز فكرتي الثأر والانتقام التي كانت سببا في تعطيل مشروع إعادة بناء الدولة الليبية خلال المرحلة الانتقالية، كما أثبتت ثورة فيفري 2011 البناء الهش للدولة الليبية وعدم جاهزية المجتمع الليبي لمرحلة ما بعد الثورة لبناء دولة المؤسسات وإحلال نظام ديمقراطي وهذا راجع بالأساس للولاءات الأولية بزعاماتها، والتي لا تتقن إلا الانتصار للموروث الذي تنبثق منه بدل الانتصار لعملية إعادة بناء الدولة، ما جعل من هذه العملية خلال المرحلة الانتقالية أمرا في غاية التعقيد خاصة مع اختلاف الرؤى والتوجهات السياسية بين الفرقاء الليبيين بالموازاة مع حالة الفوضى الأمنية ما عطل مسار إعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية.

05- ساهمت التوجهات العدائية للسياسة الخارجية لنظام حكم القذافي في جعل القوى الدولية تتدخل لترجيح كفة معارضيه، من خلال تقديم الدعم السياسي والعسكري من أجل الإطاحة به بعد اندلاع ثورة فيفري 2011، كما أن اعتماده على الميليشيات المسلحة والكتائب الأمنية للمرتزقة الأفارقة، خاصة بعد فتح مخازن الأسلحة في محاولة منه للتصدي للثورة، أدى إلى نتائج كارثية على مستوى الداخل الليبي، أين ظهرت تشكيلات مسلحة بولاءات مختلفة عرقلت مشروع تشكيل مؤسسة أمنية موحدة، فضلا عن جعل الساحة الليبية ميدان لنشاط التنظيمات الإرهابية.

06- من نتائج الثورة الليبية انقسام وتعدد الأطراف والفواعل الداخلية وفقا لتوجهات ومصالح القوى والفواعل الخارجية مما ساهم في عرقلة عملية إعادة بناء الدولة، وتعقيد عملية التوصل إلى اتفاق سياسي بين الأطراف المتنازعة، هذا فضلا عن استنزاف الحرب وحالة الانقسام السياسي لرأس المال الاجتماعي الايجابي الليبي، الذي يتكون من شبكات العلاقات الاجتماعية والمعايير والقيم والمعتقدات المجتمعية التي كان من المفترض أن تساهم في جعل أفرادها على اختلاف شرائحهم من التصرف بصورة فعالة لتحقيق أهدافهم المشتركة.

07- وفي المجال الاقتصادي أدى تدهور الوضعية الأمنية إلى انهيار الاقتصاد الليبي القائم أساسا على الربيع النفطي، الذي دخل في حالة من الركود على مدار السنوات الماضية منذ سنة 2011، وهو ما يتجلى فعليا في الارتفاع المتواصل لمعدلات البطالة سنة بعد أخرى، وعدم نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بالإضافة إلى تسجيل عجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع مستوى التضخم، مما أدى

إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، فضلا عن تدمير المنشآت البترولية بفعل العمليات العسكرية مما عمق أكثر من الأزمة الاقتصادية.

08- إن الوضع المعقد في ليبيا وعدم فعالية نتائج عمليات الحوار الجارية، فضلا عن الافتقار إلى المشاركة الهادفة من قبل مختلف الفعاليات السياسية والمجتمع المدني، ومشاركة العديد من الدول ذات المصالح المتباينة وتعددتها، أطال أمد الأزمة أكثر وصعب من إيجاد توافق سياسي بين الأطراف الليبية المتنازعة (خاصة حكومتي الشرق والغرب) والتي أصبحت تخضع فعليا لمصالح وتوجهات ودعم قوى إقليمية ودولية.

وضمن هذا السياق يمكن تقديم جملة من التوصيات التي قد تساهم في حل الأزمة الليبية على النحو التالي:

01- اعتماد مصالح وطنية ليبية شاملة تتجاوز الأحقاد التاريخية ومنطق الانتقام والانتماءات القائمة على الروابط الأولية، من خلال ضرورة خلق أرضية سياسية للانطلاق منها في الحوار بما يساهم في تشكيل عقد اجتماعي ليبي يضم جميع فواعل البيئة الداخلية والسعي إلى تجميع الشرعية الوطنية واستخدام الاستقطاب لتجميع المصالح الجماعية، عبر تغليب لغة الحوار على لغة السلاح وإشراك جميع الأطراف الليبية في الحوار الليبي-الليبي دون إقصاء أو تهميش، بهدف وضع حد لحالة الانفلات الأمني وبعيدا عن تدخلات فواعل البيئة الخارجية.

02- العمل على الإسراع في إعادة بناء مؤسسات الدولة بما يعزز الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار الأمني والمجتمعي، عبر إدماج الميليشيات المسلحة ضمن سلطة الدولة لإعادة بناء جيش وطني قادر على حفظ أمن ليبيا و وحدتها، بالإضافة إلى أنه يتعين على الحكومة الليبية الجديدة أن تضم ممثلين من الحكومات الإقليمية والمحلية كجزء من جهود إعادة البناء، مع الاعتراف بالاختلافات المحلية والثقافية في إطار من اللامركزية وهذا يستلزم الرفض الكامل للتدخل الأجنبي السلبي.

03- إرساء قواعد وأسس حكم ديمقراطي عقلاني وفعال يستند إلى إعادة بناء المؤسسات السياسية والتحول الديمقراطي، الشرعية، الحوكمة السياسية، وهذا من خلال اعتماد معايير وكفاءات واضحة وموضوعية بدلا من الانتماءات القبلية أو السياسية أو الإقليمية، وهذا يتطلب المزيد من الشفافية في الشؤون العامة ونظام التعيينات، وإشراف قضائي قوي خال من كل أشكال الإكراه والضغط.

04- إعادة بناء اقتصاد ليبيا على أسس جديدة ومستدامة انطلاقاً من مواجهة المخاطر والتحديات الراهنة وطي صفحة عقد من الصراع، من خلال إعادة توحيد وتعزيز المؤسسات الاقتصادية، التركيز على الأجندات الخضراء والرقمية في إعادة الأعمار الاقتصادي بعد الصراع، وإدماجها بشكل كامل في السياسات الاقتصادية والتنموية بدلا من أن تكون مجرد فكرة ثانوية، وبالموازاة مع ذلك العمل على تطوير قطاع خاص أكثر تنوعا وأداء على المدى الطويل عبر مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على خلق فرص العمل خاصة لفئة الشباب الليبيين بهدف تسريح أعضاء الميليشيات وتقديم فرص عمل بديلة لهم.

05- حث الجماعات المجتمعية الفاعلة على الساحة الليبية على ضرورة هيكلة نفسها ضمن مؤسسات مدنية تعبر عن أفكارها بشكل سلمي، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في عملية إعادة بناء الدولة، فضلا عن تبني إستراتيجيات وآليات فعالة تتضمن تطوير مناهج التعليم، وسائل الإعلام، العدالة الاجتماعية، الشفافية، وحفظ الحقوق السياسية والمدنية، بما يحقق تطورا في الثقافة السياسية والتنشئة للمجتمع الليبي.

06- صياغة دستور جديد للبلاد يتضمن أسس إعادة بناء الدولة الليبية، فهو القانون الأساسي الذي تبنى عليه كل مؤسسات الدولة وقوانينها، وهو الضامن الأول لحقوق وحيات المواطنين، لذا تعد عملية وضع دستور جديد حدثا استثنائيا وتاريخيا في حياة الشعوب، خاصة في المراحل الانتقالية أين تكون الدول حديثة الخروج من الصراع. فإعادة بناء الدولة الجديدة يبدأ فعليا من خلال الدستور الجديد للبلاد وعرضه للاستفتاء ومن ثم إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية، مع ضرورة تأكيد كل الأطراف أنهم سوف يلتزمون بالشرعية التي ستفرزها نتائج الانتخابات أيا كانت.

07- الحرص تحييد تدخل القوى والفواعل الخارجية في السياسات الداخلية الليبية، مع ضرورة تشكيل موقف دولي موحد ينهي تدخل بعض الأطراف الخارجية في ليبيا، حتى يتسنى لفرقاء العمل السياسي والعسكري تقديم تسهيلات حقيقية في طريق رأب الصدع الليبي الداخلي والاحتكام لمنطق المصلحة الوطنية، بعيدا عن تأثير المصالح الضيقة وأجندة التجاذبات الخارجية في ليبيا، والعمل على تكثيف الجهود الأممية لمساعدة ليبيا على إعادة هيكلة مؤسساتها السياسية والاقتصادية والامتتاع عن دعم الجهات الفاسدة، فضلا عن استخدام النفوذ للإصرار على فرض آليات للمساءلة لتجنب مخاطر إعادة الإعمار بعد الصراع.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الموسوعات:

01- اسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (دد ن ، دط).

02- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1981.

الكتب:

01- أحمد الخطيب نعمان، الوجيز في النظم السياسية، ط1، دار الثقافة، الأردن، 1999.

02- أحمد الخطيب نعمان، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري، ط7، عمان، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2011.

03- آدم الثاني هانز، الدولة في الألفية الثالثة، تر: حسن البستاني، ط1، (أبوظبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).

04- الأقداحي هشام محمود، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

05- الأيوبي نزيه نصيف، العرب ومشكلة الدولة، ط1، دار الساقى، بيروت، 1992.

06- البحري حسن مصطفى، النظم السياسية، (دد ن ، دط).

07- الجابري محمد عابد، فكر ابن خلدون العصبية و الدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط 06، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

08- الشرجبي عادل مجاهد وآخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2011.

09- باغانر جاك، الدولة مغامرة غير أكيدة ، تر: نور الدين اللباد ، (القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 2000).

10- بدوي ثروت، النظم السياسية، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.

11- جبرون أمحمد، مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس و حتمية الحادثة، ط 01، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، 2014.

- 12- حميدة علي عبد اللطيف، المجتمع و الدولة و الاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية لحركات و سياسات التواطئ و مقاومة لاستعمار 1936.1830 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- 13- سلامة غسان و آخرون، المجتمع و الدولة في الوطن العربي، ط1، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988).
- 14- سيد حسين أحمد ، دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2015).
- 15- شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتربات، و الأدوات، الجزائر: دار هومة، 2002.
- 16- شيفيس كريستوف و مارتيني جيفري، "ليبيا بعد القذافي عبر و تداعيات للمستقبل"، واشنطن، معهد راند مركز سياسات الدفاع و الأمن الدولي، 2014.
- 17- عارف نصر محمد، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط.1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001.
- 18- عبد الكريم أحمد محمد، ليبيا ما بعد القذافي: أزمة القوى الإسلامية و خيارات العنف، العربي للنشر و التوزيع، طرابلس، 2019.
- 19- عبد الناصر عبد السلام الدهري وآخرون، تطور النظام السياسي الليبي 1951-2018، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا نموذجا)، جامعة المرقب، ليبيا، 2019.
- 20- علي مجيد م ، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر : جدلية الاندماج و التنوع ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010).
- 21- فرحات محمد فايز ، الاحتلال و إعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لحالات اليابان و أفغانستان والعراق، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2015).
- 22- فوكوياما فرانسيس ، بناء الدولة : النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين ، ترجمة : مجاب الإمام ، (الرياض ، مكتبة العبيكان ، 2007).

قائمة المراجع

- 23- لعروسي محمد عصام، النزاعات المسلحة: دينامية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2020.
- 24- ماكس فيبر، العلم و السياسية بوصفهما حرفة، ترجمة: جورج كتورة، ط 01، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011.
- 25- مجموعة مؤلفين، النخب و الانتقال الديمقراطي: التشكل و المهمات و الأدوار، ط1، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، بيروت، 2019.
- 26- مجيد حسام الدين علي، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج و التنوع، ط1 ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010).
- 27- محمد كامل ليلة، النظم السياسية الدولة و الحكومة، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1969.
- 28- مطر علاء محمد ، مبادئ العلوم السياسية، ط2، جامعة الإسراء، الأردن، سبتمبر 2018.
- 29- ميهوبي فخر الدين ، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار ، (الاسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ط1 2014).
- 30- نعوم تشومسكي ، الدول الفاشلة، اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت ، دار الكتاب العربي، 2007.
- 31- هاي كولن وآخرون، الدولة نظريات و قضايا، تر: أمين الأيوبي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط1، بيروت، ديسمبر 2019.
- الدراسات الأكاديمية:**
- 01- إبريم محمد خالد أحمد، "التنافس الإيطالي الفرنسي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 23، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، جوان 2019.
- 02- أحمد إيمان، "قراءة نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي"، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، إسطنبول، 05 مارس 2016.

- 03- احمدي حسين عارف بني حمد، "إعادة بناء الدولة: سوريا نموذجاً"، العدد 02، دراسات، العلوم الانسانية و الاجتماعية، الأردن، 2019.
- 04- احميدي حسين عارف بني حمد، امين عواد مهنا المشاقبة ، "الدولة الفاشلة: سوريا نموذجاً"، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 04 ، 2018.
- 05- الأطرش أحمد، "المشهد السياسي و الأمني في ليبيا رؤية تحليلية استشرافية"، في ندوة: الانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، طرابلس، 13-06-2015.
- 06- الأنصاري أحمد بوعشرين ، "مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي و الإسلامي: دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، 2014.
- 07- الجندي محمد مصباح و مهلهل أحمد عمر، "المواطنة و دورها في تحقيق السلم الاجتماعي:ليبيا أنموذجاً"، ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية، العدد 11 ، جوان 2018.
- 08- الحواس غربي، "مقدمات الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911م"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 12، جامعة الوادي، 2017.
- 09- السبيطي محمد، "الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، جوان 2017.
- 10- الشيباني عدنان كاظم ، "تقييم مؤشرات الدولة الهشة"، مجلة أوروك للعلوم الانسانية ، العدد 2 ، العراق ، فيفري 2018.
- 11- الشيخ محمد عبد الحفيظ ، "آفاق العلاقات الإيطالية الليبية في ضوء تداعيات التغيير الثوري عام 2011"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 05، المركز الديمقراطي العربي، برلين، أوت 2018.
- 12- الشيخ محمد عبد الحفيظ، "النخب السياسية الليبية و دورها في المصالحة الوطنية"، دراسات شرق أوسطية، العدد 82، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن ، سنة 2018.
- 13- الشيخ محمد عبد الحفيظ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، لبنان، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.02.28.
- 14- الشيخ محمد، "إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011"، الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية،، العدد 68، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2014.

- 15- العربي ماجدة، "الآثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا"، المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات ، 2015.
- 16- العلاف إبراهيم خليل، "الدولة في الفكر الغربي الحديث"، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 05، العدد 12، جامعة الموصل، 2008.
- 17- الفتلاوي صباح كريم رياح، "نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي: دراسة مقارنة"، العدد 10، مركز دراسات الكوفة، العراق، 2008.
- 18- الفيتوري صالح السطي، "الثقافة السياسية في المجتمع الليبي"، الإمارات العربية المتحدة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 135، جمعية الاجتماعيين، 2017.
- 19- الكوت البشير علي، "الدور السياسي للقبيلة في ليبيا"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 17، جامعة الوادي، 2018.
- 20- المغيربي زاهي و الحصادي نجيب، "التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص"، طرابلس، المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، 2016.
- 21- براق زكريا، الدولة و الشريعة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2013.
- 22- بروسى رضوان، "من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد: رؤية نقدية"، المجلد 2013، العدد 38، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، 2013.
- 23- بن جيلالي محمد أمين ، "بناء الدولة المفهوم و النظرية و أسئلة الراهن"، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، اسطنبول ، أكتوبر 2016.
- 24- بن لمخربش أسماء، "دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالي ليبيا و مالي"، مجلة المفكر، العدد 17، جامعة بسكرة، جوان 2018.
- 25- ثابت أحمد، "الدولة و النظام العالمي: مؤثرات التبعية و مصر"، مركز البحوث و الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1992.
- 26- جاب الله أنس، "الآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا"، في ندوة: الانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، طرابلس، 13-06-2015.

- 27- جلالة المبروك علي، "ليبيا بين بناء الدولة ومحدودية الموارد 1951-1973"، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد 04، ليبيا، 2018.
- 28- جمعة محمد، "مستقبل التشكيلات المسلحة في ليبيا"، القاهرة، الملف المصري، العدد 38، أكتوبر 2018.
- 29- حاج ميلود عامر، "بناء الدولة و انعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية"، العدد 195، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- 30- حبال صادق، "بناء الدولة-الأمة: دراسة في المفاهيم و المجالات و الأبعاد"، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، العدد 11، جامعة خنشلة، جانفي 2019.
- 31- حسين أحمد قاسم، "السلام الهش: تحولات المشهد الأمني والعسكري في طرابلس"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018.
- 32- حسين أحمد قاسم، "دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي"الصخيرات"، سياسيات عربية، العدد 36، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر، جانفي 2019.
- 33- حسين بتول، "مفهوم الدولة وأركانها في الفكر الإسلامي المعاصر"، العدد 43، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011.
- 34- حليلو نبيل، "الثقافة السياسية: الأنماط و الوظائف"، مجلة المفكر، العدد 17، جامعة بسكرة، 2018.
- 35- حميدة علي عبد اللطيف، "دولة ما بعد الاستعمار و التحولات الاجتماعية في ليبيا"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، سلسلة دراسات، قطر، 2012.
- 36- خالد خميس السحاتي، "دور القوى الكبرى في الأزمة الليبية: تناقض الرؤى و اختلاف المصالح"، مجلة متابعات إفريقية، العدد 12، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، الرياض، أبريل 2021.
- 37- خلف إياد حسين العنبر، "التحول الديمقراطي و بناء دولة المواطنة"، مجلة حولية المنتدى، العدد 04، العراق، 2010.

قائمة المراجع

- 38- داودي أحمد، "أبعاد الهوية وعلاقتها بالدولة وعملية بناءها"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، جوان 2020.
- 39- دبله عبد العالي، "طبيعة الدولة و دورها في مجتمعات العالم الثالث"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 03، جامعة باتنة، 1995.
- 40- ذهب مهدي حسن ومحمد التوم النذير، "إضاءات حول فكر المزروعي و اتجاهاته بالتركيز على فكرة الوحدة الإفريقية"، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2019.
- 41- زادة رانيا، "ركائز التحرك الأوروبي و الفرنسي تجاه الأزمة الليبية"، الملف المصري العدد 38، القاهرة، أكتوبر 2017.
- 42- زدام يوسف، "الثقافة السياسية في البلدان العربية: دراسة في تأثير المحددات غير السياسية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 429، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014.
- 43- ساحلي مبروك، "تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا"، الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 86، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2019.
- 44- ساحلي مبروك، "مناهج و تقنيات الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها في التخطيط"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، - العدد 39، جامعة باتنة 1، 2018.
- 45- ساحلي مبروك، حسان سبسي، "أزمات الدولة في العالم العربي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، العدد 02، 2020.
- 46- ساحلي مبروك، "مؤشرات الدولة الهشة ومستقبل الاستقرار في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 5، العدد 2، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2018.
- 47- شامي رالف و آخرون، "ليبيا بعد الثورة: التحديات و الفرص"، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 2012.
- 48- شامية امحمد عبد الله، "الاقتصاد الليبي: الواقع وسبل النهوض"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أوت 2016.
- 49- شلغوم نعيم و بوريش رياض، "بناء الدولة - الأمة من منظور عالقة الدولة و المجتمع"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 04 العدد 02، جامعة قسنطينة، ديسمبر 2020.

قائمة المراجع

- 50- عبد العال سيد رمضان زينب، "أزمة الدولة في ليبيا دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، العدد 25، مصر، 2023.
- 51- عبد الفتاح شيماء ، "الاقتصاد الليبي بعد الثورة"، مصر، مجلة آفاق إفريقية، العدد 38، الهيئة العامة للاستعلامات، 2013.
- 52- عبد القادر عبد العالي، "الفكر السياسي الشيعي في إيران بين ديمقراطية السيادة الشعبية وثيوقراطية ولاية الفقيه"، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 13، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، إيران، 2021.
- 53- عفيف احمد خليف، "الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 03، الأردن، 2015.
- 54- عقل زياد، "التحرك المصري في ليبيا: محورية الدور و تعدد الأدوات"، الملف المصري، العدد 38، القاهرة ، أكتوبر 2017.
- 55- علويط حمزة، ساحلي مبروك، "إشكالية التدخل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 02، المجلد 06، جامعة قسنطينة 03، ديسمبر 2022.
- 56- علي خالد حنفي، "خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 46، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، مصر، سبتمبر 2014.
- 57- علي خالد حنفي، "مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ديسمبر 2015.
- 58- فرحاتي عمر و سليمان مبارك، "التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 05، جامعة خنشلة، جانفي 2016.
- 59- فريق الأزمات العربي، "الأزمة الليبية إلى أين"، مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد 13 ، الأردن، مارس 2017.
- 60- قانصو وجيه ، "الدولة الحديثة الخصائص و الوظائف"، مجلة عمومي 101، العدد رقم 03.
- 61- لبوخ محمد، "عملية بناء الدولة: دراسة في المفهوم، الغايات، و المرتكزات"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 06، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، مارس 2014.

- 62- محمد علي آمنة، "تحديات التحول الديمقراطي و بناء الدولة في ليبيا"، العراق، مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية، العدد 17، جامعة الكوفة، ديسمبر 2013.
- 63- محمود نهلة ، "هل أصبحت مصر حقاً دولة فاشلة" ، مجلة آفاق التنمية ، العدد 07 ، القاهرة ، 2013.
- 64- مساعيد فاطمة، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد خاص، أبريل 2011.
- 65- معماش هدى، "المقاربة العملية لبناء الدولة-الأمة: دراسة في المتطلبات و الفواعل"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، العدد 07، جامعة المسيلة، سبتمبر 2017.
- 66- معو زين العابدين، "دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية"، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 05، جامعة أم البواقي ، جوان 2016.
- 67- مكي عبد مجيد، "العقد الاجتماعي و الأسس النظرية و أبرز المنظرين"، العدد 01، مجلة أهل البيت، العراق، 2004.
- 68- منافي فريال، "إشكالية بناء الدولة: بين حدود المنظور المؤسساتي و صعود التصور السوسيولوجي للدولة"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 33، العدد 01، قسنطينة، 2019.
- 69- نعمان عباس ندا، "تغير دور الدولة والقطاع الخاص في سياق منهجيات الإصلاح الاقتصادي في بلد نام في ظل حاكمية متغيرات العولمة"، العدد 73، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العراق، 2008.
- 70- نوري موفق سالم، "تحولات مفهوم السلطة السياسية في الدولة الإسلامية"، العدد 20، أكاديمية المملكة المغربية، المغرب، 2003.
- 71- هاشم محمد كاظم، "هوية الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر"، مجلة العلوم القانونية و السياسية العدد 02، العراق، 2013.
- 72- هيدان نورة كطاف، "النظرية الماركسية: الأسس والتقييم"، مجلة كلية القانون و العلوم السياسية، العدد 05، الجامعة العراقية، بغداد، 2019.
- 73- وحدة الدراسات السياسية، "تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب و الخلفيات و ردات الفعل"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر، جانفي 2020.

قائمة المراجع

74- ولد محمد أحمد محمود، "الدولة في الفكر النهضوي العربي الحديث"، من كتاب: الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج و التفكك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

75- وليد سالم محمد، "الثقافة السياسية و أهميتها في مأسسة السلطة و بناء الدولة في العراق: الرؤية و الآليات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 2014، العدد 41-42، لبنان، 2014.

الرسائل و الأطروحات:

01- أبو عمرة رنا مصطفى، فاعلية سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ظاهرة الدول الفاشلة أثناء فترة ولاية الرئيس جورج بوش الثانية 2005 - 2008 : بالتطبيق على المنطقة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2010.

02- أحمد برهم الجرف فاتن، أزمة الهوية و تداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي: ليبيا نموذجاً 2010-2015، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2017.

03- بلعور مصطفى، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988 - 2008)، (جامعة الجزائر: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010).

04- بن بركة نور الهدى، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012 2016 ، جامعة الجزائر3: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2017.

05- بن جيلالي محمد أمين، "مشكلة بناء الدولة: دراسة إبستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم الانسانية جامعة تلمسان، 2014.

06- جباري كريمة، الاصلاحات السياسية في الجزائر 1989 - 1997 ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2000.

07- صاغور عبد الرزاق، بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية، جامعة الجزائر3 : أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2008.

التقارير:

01- التقرير الشهري للحالة الأمنية في ليبيا فبراير 2017، المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات.

قائمة المراجع

- 02- تقارير صندوق السلام لسنوات 2018 2019 2020 ، على الرابط <https://fragilestatesindex.org/country-data>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2020.05.13.
- 03- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، رقم 40 ، بتاريخ 2018.02.12.
- 04- تقرير البنك الدولي، "ليبيا: الآفاق الاقتصادية"، واشنطن، منشورات البنك الدولي، أكتوبر 2019 ،
شوهده في 2020.03.11 على الرابط <https://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/publication/economic-update-october-2019>
- 05- تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2019، على الرابط <https://www.unhcr.org/ar/5ae5bea34.html> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2020.05.13.
- 06- تقرير المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات "الحالة الأمنية في ليبيا" فبراير، 2017.
- 07- تقرير المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، "الحالة الاجتماعية في ليبيا"، فيفري 2017.
- 08- تقرير المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، "الحالة الاجتماعية في ليبيا"، مارس 2017.
- 09- تقرير المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، "العدالة الاجتماعية في ليبيا منذ 2011"، أكتوبر 2016.
- 10- تقرير المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، مؤشرات ليبيا خلال ديسمبر 2016 ، جانفي 2017.
- 11- تقرير صندوق دعم السلام لسنوات 2019، 2020، 2021، 2022، 2023 ، على الرابط <https://fragilestatesindex.org/country-data>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024.05.28.
- 12- دستور ليبيا الجديد و معركة التغيير، المرصد عين على الأحداث (نشرة أسبوعية)، العدد 21، 29 مارس 2018.
- الملتقيات:
- 01- ساحلي مبروك، "مناهج و تقنيات الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها في التخطيط"، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي حول الرؤى المستقبلية و الشركات الدولية، الخرطوم، مارس 2013.

قائمة المراجع

02- فوكة سفيان و بوضياف مليكة، "الحكم الراشد و الاستقرار السياسي ودوره في التنمية" ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: بين الواقع والتحديات العميقة، كلية العلوم القانونية الإدارية، فرع العلوم السياسية، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.

03- معاوسي صليحة و جمعوني هند، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري : قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، 2010. المواقع الإلكترونية:

01- براء متين المرعشي فيصل، الدولة الفاشلة ، <https://political-encyclopedia.org/dictionary> ، بتاريخ 2019.12.22.

02- قانصو وجيه ، الدولة الحديثة: الخصائص والوظائف، مؤسسة كونراد أديناور، برلين، على الرابط <https://2u.pw/mAIL5BR> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/12.

03- لخضاري منصور، "الرؤيتان الجزائرية و التونسية للأزمة الليبية"، مركز الجزيرة للدراسات، 12 جانفي 2020 ، الرابط <https://studies.aljazeera.net/en/node/4533> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2020.04.07.

04- مصلحة الإحصاء و العداد ليبيا، على الرابط <http://www.bsc.ly> ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2020.05.13.

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

01- Jean Bodin, Les Six Livres de la Republique, Un abrégé du texte de l'édition de Paris de 1583, Édition et présentation de Gérard Mairet. Paris : Librairie générale française, 1993, 607 pp. Le livre de poche, LP17, n° 4619. Classiques de la philosophie.

- 01- Ayubi Azi, Apartheid policy in South Africa, International Journal of Science and Society, Volume 5, Indonesia, 2023.
- 02- Abdulhamza Thgeel Adel, Politics and Security in Iraq: Challenges and Opportunities, Friedrich-Ebert-Stiftung, Jordan, 2020.
- 03- Adams Simon, Libya and the Responsibility to Protect, Global Centre for the Responsibility to Protect Occasional Paper Series No. 3, New York, October 2012.
- 04- Akihiko Tanaka, Seven Chapters on Japanese Modernization Chapter 3. Japan after World War II, Japan International Cooperation Agency, Japan, 2021.
- 05- Al Iriani Mahmoud, Hiba Hassan and Irene Martinez, Conflict, Peace-Building and Post-Conflict Reconstruction in Yemen, The Economic Research Forum (ERF), Working Paper No. 1391, April 2020.
- 06- Alavi Hamza, "The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh," New Left Review, 74, 1973.
- 07- Alexis Arieff, Congressional Research Service, Rwanda: In Brief, R44402, Usa, February 23, 2021.
- 08- Ali Ahmad Zena, Reimagining the Social Contract in Iraq, United Nations Development Programme, Iraq, May 2022.
- 09- Ammitzboll Katrina, Harry Blair, First Steps In Post-Conflict Statebuilding: Establishing Critical Functions And Setting Priorities, International Crisis Management, 2007.
- 10- Arielli Nir, Colonial Soldiers in Italian Counter-Insurgency Operations in Libya, 1922-32, British Journal for Military History, Volume 1, Issue 2, London, February 2015.
- 11- Asseburg Muriel, Reconstruction in Syria Challenges and Policy Options for the EU and its Member States, German Institute for International and Security Affairs, Paper 11, Berlin, 2020.
- 12- Bálint Kása, The History Of Libya And Its Peoples: The Road To An Exploitable Vulnerability, South-East Europe: International Relations Quarterly, Vol. 12, Brussels, 2021.

- 13- Basbugoglu Tarik, Umut Korkut, The Pragmatism Behind Turkey's Foreign-Policy Pivots, Tony Blair Institute for Global Change, London, 2023.
- 14- Biekart Kees, Guillermo O'Donnell's 'Thoughtful Wishing' about Democracy and Regime Change, Erasmus University Digital Repository, Nederland, 2015.
- 15- Black R. Craig, Deterring Libya The Strategic Culture of Muammar Qaddafi, US Air Force Counterproliferation Center Future Warfare Series, No. 8, Air University Maxwell Air Force Base, Alabama Usa, 2000.
- 16- Brahimi Lakhdar, State Building In Crisis And Post-Conflict Countries, Global Forum on Reinventing Government Building Trust in Government 26-29 June 2007, Vienna, Austria, June 2007.
- 17- Bridgeland John, Stu Wulsin, Mary McNaught, Rebuilding Rwanda From Genocide To Prosperity Through Education, Civic Enterprises, LLC With Hudson Institute, 2009.
- 18- Brinkerhoff W. Derick, Rebuilding Governance In Failed States And Post-Conflict Societies: Core Concepts And Cross-Cutting Themes, public administration and development, Volume 25, Issue 1, 2005.
- 19- Brooke Louisa And Others, UK support for stability in Libya, UK Parliament, House of Commons Library, London, 12 October 2023.
- 20- Byaruhanga Julius, Democracy in Uganda after 50 years of Independence; Acknowledgement of the Problem and Possible Solutions, Africa Challenge Foundation, Germany, 2013.
- 21- Cenap Çakmak, Murat Ustaoglu, Post-Conflict Syrian State and Nation Building: Economic and Political Development, Palgrave Macmillan, New York, 2015.
- 22- Curtis E Glenn, Yugoslavia : a country study, Library of Congress. Federal Research Division, Washington, 1990.
- 23- Damjanović Dora, The Reunification of Germany & Global Social Evolution, CADMUS, South-East European Division of The World Academy of Art and Science, Volume 3 - Issue 5, October 2018.
- 24- Dario Cristiani, UK LIBYA: The Consistency Of Being Selective, Italian Institute for International Political Studies, Italy, Analysis No 238, March 2014.

- 25- Dodge Toby, and Renad Mansour, Politically sanctioned corruption and barriers to reform in Iraq, Research Paper Middle East and North Africa Programme, 2021.
- 26- Dong-ho Han, Scenario Construction and Its Implications for International Relations Research, The Korean Journal of International Studies 9-1, Korea, June 2011.
- 27- Doug Hindson, The apartheid city : construction, decline and reconstruction, University of Durban-Westville, South Africa, 1996.
- 28- E.A. Brett, Rebuilding public authority in Uganda dualist theory, hybrid social orders and democratic statehood, World Development 159, London, 2022.
- 29- E.A. Brett, State Failure and Success in Uganda and Zimbabwe: The Logic of Political Decay and Reconstruction in Africa, Crisis States Research Centre, Working Paper no.78, Johannesburg, February 2006.
- 30- Egel Daniel, Trevor Johnston And Others, Building an Enduring Peace in Yemen, Lessons from Five Years of Rand Research, Rand Corporation, États-Unis, 2021.
- 31- Eileen Ryan, Italy and the Sanusiyya: Negotiating Authority in Colonial Libya, 1911-1931, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in the Graduate School of Arts and Sciences, Columbia University, 2012.
- 32- El Taraboulsi Sherine Nabil, State Building and State-Society Relations in Libya (1911 – 1969): An Examination of Associations, Trade Unions and Religious Actors, University of Oxford, Royaume-Uni, March 2020.
- 33- El-sseid Hadel, Llahm Omar Faraj Ben Dalla, The political state of Libya based on Pre and post-Muammar Al Gaddafi era and new historicism Literature review, International Journal of Social Sciences and Management Research, Vol 7, India, 2021.
- 34- Eugenio Dacrema, Valeria Talbot, Rebuilding Syria The Middle East's Next Power Game?, Institute for International Political Studies, Italy, 2019.
- 35- Feierstein M. Gerald, Yemen: Ending The War, Building A Sustainable Peace, The Middle East Institute, Washington, march 2022.
- 36- Fishman Ben, The Trump Administration and Libya The Necessity For Engagement, The Institute For Near East Policy, PN40, Washington.

- 37- Fithri Shofa Safafa, He Efforts Of Japan To Rebuild The Image Post World War II By Using Manga And Anime, International Relations Department, Faculty of Social and Political Sciences, University of Muhammadiyah Yogyakarta, 2017.
- 38- Ford S. Robert, The Syrian Civil War A New Stage, But Is It The Final One?, The Middle East Institute, Policy Paper 8, Washington, 2019.
- 39- Gallo Rocco, Yugoslavia: the process of integration and its failure, Department of Political Science, Institution: Luiss Guido Carli, roman, Academic Year 2019/2020.
- 40- Goldstone A. Jack, Using Quantitative and Qualitative Models to Forecast Instability, United States Institute of Peace, Washington, 2008.
- 41- Golooba-Mutebi Frederick, Collapse, War And Reconstruction In Rwanda, Crisis States Research Centre, Working Paper No. 28, London, 2008.
- 42- Golooba-Mutebi Frederick, Collapse, war and reconstruction in Uganda An analytical narrative on state-making, Crisis States Research Centre, Working Paper No. 27, London, 2008.
- 43- Goodman Joshua, The War in Europe, How Did Hitler Happen?, The National WWII Museum, Usa, 2008.
- 44- Happi Cynthia, Resolving Libya's Legitimacy Crisis 2023 Elections as a Pathway for Peace and Democratisation?, A joined-up Union A Stronger Europe, Vol 26 EU, April 2023.
- 45- Hazel Nasiphi Moya, The Negotiated Nation: Evaluation of Nation Building in the PostApartheid South Africa, University of the Western Cape, south Africa, 2021.
- 46- Hebda Wiktor, The Republic of Serbia: Stuck in the grey zone of democratization, Yearbook of the Institute of East-Central Europe, Volume 18 Issue 3, Poland, 2020.
- 47- Hideki Matsunaga, The Reconstruction of Iraq after 2003, Mena Development Report, The World Bank, Washington, 2019.
- 48- Hirschfeld Gerhard, Germany , in: 1914-1918, International Encyclopedia of the First World War, Freie Universität Berlin, Germany, 2014.
- 49- Immergut Mellen, The Theoretical Core of the New Institutionalism, Politics & Society, Vol.26, No.01, March 1998.

- 50- Itani Faysal, Tobias Schneider, Rebuilding Syria A Localized Revitalization Strategy, Atlantic Council, Rafik Hariri Center For The Middle East, United States, 2017, p: 05.
- 51- Karkampasis Georgios, What Happened to the German War Reparations after the end of WWII, Master of European Studies: Transnational and global perspectives, Centre for European Studies, Belgie, 2016.
- 52- Kayashima Nobuko, Seven Chapters on Japanese Modernization Chapter 4. Economic Growth and Japanese Management, , Japan International Cooperation Agency, Japan, 2021.
- 53- Kimura Fukunari, Japan's model of economic development: Relevant and nonrelevant elements for developing economies, The United Nations University World Institute for Development Economics, Research Paper No. 22, Helsinki, 2009.
- 54- Kumar Krishna, team leader, Rebuilding Postwar Rwanda The Role of the International Community, Center for Development Information and Evaluation, A.I.D. Evaluation Special Study Report No. 76, 1996.
- 55- Kunitz J. Stephen, The Making And Breaking of Yugoslavia and Its Impact on Health, American Journal of Public Health, Vol 94, No. 11, United States, 2004.
- 56- Lipschitz Leslie, I Introduction and Overview in: German Unification, International Monetary Fund, Economic Issues Occasional Paper No. 75, Dec 1990.
- 57- Luiz M. John, The Evolution and Fall of the South African Apartheid State: A Political Economy Perspective, Ufahamu: A Journal of African Studies, vol 26, Université de Californie, 1998.
- 58- Maisara Tarek Sassi, Parochialism in Libyan Political Culture: understanding the authoritarian tendencies in Libyan Political Culture and their role in the failure of the 2011 revolution, Universitat Ramon Llull. Facultat de Comunicació i Relacions Internacionals Blanquerna, Espagne, May, 2022.
- 59- Matt Freear, Syrian Stabilization and Reconstruction Lessons Learned for a Post-Conflict Syria, The American Security Project, Washington, 2016.
- 60- Mcloughlin Claire, Topic Guide on Fragile States, 2012, Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC), International Development Department, University of Birmingham, UK, 2012.

- 61- Megerisi Tarek, LIBYA'S GLOBAL CIVIL WAR, european council on foreign relations, ECFR/ECFR/291, Compagnia di San Paolo, June 2019.
- 62- Mezran Karim, Arturo Varvelli, FOREIGN ACTORS IN LIBYA'S CRISIS, atlantic council, 11 – 20141, italy, july 2017.
- 63- Michelutto Lisa, Egyptian Autocracy Promotion in Libya and Tunisia, Revista Euro latinoamericana de Análisis Social y Político, Vol N 3, Italia, 2023.
- 64- Migdalovitz Carol, Libyaa country study, Federal Research Division Library of Congress, Washington, 1989.
- 65- Niaz Ahmed, Yemeni Civil War: Causes, Consequences And Prospects, Jurnal Dinamika Pemerintahan, Vol.2, No. 2, Indonesia, 2019.
- 66- Nowak Michael, The First Ten Years After Apartheid: An Overview of the South African Economy, International Monetary Fund, Washington, 2006.
- 67- Ottaway Marina, Rebuilding State Institutions in Collapsed States, Development and Change, vol. 33, no. 5, December 2002.
- 68- Pesic Vesna, Serbian Nationalism and the Origins of the Yugoslav Crisis, United States Institute Of Peace, Peaceworks No. 8, Washington, 1996.
- 69- Polat Ferhat, The UAE in Libya: Continuity and Change, Policy Outlook, TRT World Research Centre, Istanbul/Turkey, 2021.
- 70- Pouligny Béatrice, State Building et Sécurité Internationale, Critique Internationale, n° 28 Juillet –Septembre 2005 .
- 71- Predrag Simic, Yugoslav Foreign Policy: Continuity And Changes, Perceptions: Journal of International Affairs, Volume: 2 Issue: 3, Türkiye, 1997.
- 72- Randall J. Jones, Jr, The Theoretical Value of Forecasting in Political Science, Working Paper, Department of Political Science University of Central Oklahoma, February 2011.
- 73- Rogers Katherine, The Interagency Process In Reconstruction Of Post-World War II Japan, Strategic Studies Institute, US Army War College, Usa, 2007.
- 74- Romany Shaker and Kahn Tzvi, Midterm Assessment: The Trump Administration's Foreign and National Security Policies, Foundation For Defense Democracies, DC 20033-3249, Washington, January 2019.

- 75- Rosan Smits, Floor Janssen, Ivan Briscoe and Terri Beswick, : Libya's recent history and the path to revolution, Clingendael Institute, Pays-Bas, 2013.
- 76- Rugumamu Severine, Osman Gbla, Studies In Reconstruction And Capacity Building In Post-Conflict Countries In Africa, Some Lessons Of Experience From Uganda, Acbf Exécutive Board, 31st Regular Meeting, Zimbabwe, 2004.
- 77- Sahar Ammar, National Reconciliation in Libya: Challenges and Perspectives, swisspeace, Policy Brief 1, Suisse, 2022.
- 78- Salisbury Peter, A multidimensional approach to restoring state legitimacy in Yemen, The LSE-Oxford Commission on State Fragility, London, March 2018.
- 79- Sawani Youssef Mohammad, Gaddafi Legacy, Institutional Development and National Reconciliation in Libya, Contemporary Arab Affairs, Vol 13, University of California Press, 2020.
- 80- Sawani Youssef Mohammad, Libya: An Assessment of Twelve Years of International Mediation, International Centre for Dialogue Initiatives (ICDI), New York, March 2023.
- 81- Scott Zoe, Literature Review on State-Building, Governance And Social Development Resource Centre, UK, May 2007.
- 82- Shahabudin Mcdoom Omar, Securocratic State-Building: The Ratinale, Rebuttals, And Risks Behind The Extraordinary Rise Of Rwanda After The Genocide, African Affairs, Vol. 121, University of Oxford, September 2022.
- 83- Shigeru T. Otsubo, Post-war Development of war Development of the Japanese Economy, GSID Nagoya University, japan, April 2007.
- 84- Shinichi Takeuchi, Gacaca and DDR: The Disputable Record of State-Building in Rwanda, JICA Research Institute, No. 32, Japan, 2011.
- 85- Sinclair Dinnen, Nation-Building – Concepts Paper, Australian National University, Canberra, September 2006.
- 86- Slijper Frank, The United Arab Emirates, arms transfers and regional conflict, pax for peace, Under the radar; Box 19318, Netherlands, September 2017.
- 87- Stewart Frances and Brown Graham , Fragile States ,Centre For Research On Inequality Human Security And Ethnicity (CRISE),Queen Elizabeth House, University Of Oxford, UK, January 2009.

- 88- Stout Jauschua, Wrongfully Accused Germany and the Origins of World War I, Liberty University, the Department of History, États-Unis, June 2022.
- 89- Stratfor Global Intelligence, SPECIAL SERIES: Europe's Libya Intervention, March 2011.
- 90- Sunday Omoyefa Paul, Post-apartheid South Africa: A Need for Genuine Conflict Transformation, Journal Of Conflictology, Volume 5, 2014.
- 91- Thaddeus T. Ityonzughul, And Others, From 'complementarity' to conflict: A review of the economic policies of Col. Muammar Gaddafi in Libya, 1969-2011, Humanus Discourse, A Journal Of The Network For Utilitarian Studies Faculty Of Humanities, Vol 2, Redeemer's University Ede Nigeria, 2022.
- 92- Todd Stinson Andrew, Natinal Identity And Nation-Buildingin Post-Apartheid South Africa, Rhodes University, south Africa, 2009.
- 93- Tsunekawa Keiichi, State-Building Economic Development And Democracy: The Japanese Experience, Jica Research Institute, World Development Report, Japan, 2011, p: 15.
- 94- Udovički Kori, SERBIA'S ECONOMIC GROWTH: It is Real and (Yet Another) Missed Opportunity , Friedrich-Ebert-Stiftung, Jordan, 2021.
- 95- Varvelli Arturo, Italy and new Libya between continuity and change, Istituto Per Gli Studi Di Politica Internazionale, No. 219, JUNE 2012.
- 96- Vladislavljević Nebojša, Yugoslavia's Successor States, London School of Economics and Political Science, John Harper Publishing, 2004.
- 97- Wehrey Frederic, Tunisia's Wake-Up Call: How Security Challenges From Libya Are Shaping Defense Reforms, Carnegie Middle East Center , DC 20036 Beirut, march 2020.
- 98- Wolfgang Puztai, Libya's Conflict, European union Institute for Security Studies, nov 2019.
- 99- Wolfgang Puztai, Libya's Conflict, European union Institute for Security Studies, Breif / 12, nov 2019.

التقارير:

- 01- Armed Conflict in Syria: Overview and U.S. Response, Congressional Research Service, USA, November 8, 2022.
- 02- Escwa Report, The economic cost of the Libyan conflict, United Nations, 13 Sep 2021, Beyrouth.

- 03- European Parliament's Committee on Foreign Affairs, Rebuilding the Iraqi State: Stabilisation, Governance, and Reconciliation, Directorate-General For External Policies Policy Department, Strasbourg, 2018.
- 04- IMF Country Report, 2023 Article IV Consultations For Libya, Report No. 23/201, Washington, June 2023.
- 05- National Development Plan , Uganda Vision 2040, uganda, 2007.
- 06- Organisation for Economic Co-operation and Development, Peacebuilding and Statebuilding Priorities and Challenges, Paris, 2010.
- 07- Report of Libya and U.S. Policy, Congressional Research Service, December 15, 2023, on the link <https://sgp.fas.org/crs/row/IF11556.pdf> , Viewed on 2023.12.28.
- 08- Report of the United Nations/World Bank, (Re)Building Core Government Functions in Fragile and Conflict Affected Settings , New York and Washington, May 2017.
- 09- Report of world bank group, SERBIA: NEW GROWTH AGENDA, <https://2u.pw/iE8K2S0>, 02.09.2023.
- 10- The Carter Center, A Path to Conflict Transformation in Syria A Framework for a Phased Approach, Atlanta, 2021.
- 11- the Department for International Development, Building Peaceful States and Societies A DFID Practice Paper, Britain's, 2010.
- 12- The Development Of Germany 1919-1991, eduqas part of wjec, on the link <https://2u.pw/BQDs0OV>, Accessed on 09/06/2023.
- 13- The Fund for Peace, on the link <https://fragilestatesindex.org/2017/05/13/fragile-states-index-and-cast-framework-methodology/> , Viewed on 26.05.2024
- 14- The Fund for Peace , on the link, <https://fundforpeace.org/about.html#where-we-work>, Viewed on 26.05.2024.
- 15- The House Of Commons, Libya: Examination of intervention and collapse and the UK's future policy options: Government Response to the Committee's Third Report of Session 2016–1, 25 November 2016.
- 16- The Situation in Libya: Reflections on Challenges and Ways Forward, A virtual workshop to discuss the situation in Libya, Stimson Center and Security Council, Usa, June 2022.

- 17- The Yemen Crisis, The U.S. Committee for Refugees and Immigrants (USCRI), Texas, 2020.
- 18- UNICEF report, Humanitarian Action for Children In Libya, New York, 2023, p: 02, on the link <https://www.unicef.org/media/131901/file/2023-HAC-Libya.pdf>, Viewed on 13/12/2023.
- 19- United nation, The Justice and Reconciliation Process in Rwanda, March 2014.
- 20- United States. National Archives and Records Administration, Japan at war and peace, 1930-1949 U.S. State Department records on the internal affairs of Japan, Edinburgh University Library Catalogue, 2010.

الملتقيات:

- 01- Elashamawy Sherif, The Foreign Policies Of Saudi Arabia And Qatar Towards The Arab Uprisings The Cases of Egypt, Libya and Bahrain, 5th ECPR Graduate Student Conference, University of Innsbruck Section 02: Area Studies – The MENA Region Panel P007: Challenges of Political Transition in the Middle East: Internal and External Factors and Actors, 2014.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
08-01	مقدمة
72-09	الفصل الأول: الإطار النظري لعملية إعادة بناء الدولة
10	المبحث الأول: اتجاهات تعريف الدولة
10	المطلب الأول: الاتجاه الغربي في تعريف الدولة
12	الفرع الأول: التعريف القانوني للدولة
13	الفرع الثاني: التعريف العقلاني للدولة
14	الفرع الثالث: التعريف الأنجلوساكسوني للدولة
16	الفرع الرابع: التعريف الماركسي للدولة
18	المطلب الثاني: تطور مفهوم الدولة في الفكر الاسلامي
26	المطلب الثالث: اتجاه دول العالم الثالث
31	المبحث الثاني: ماهية عملية إعادة بناء الدولة
31	المطلب الأول: تعريف عملية إعادة بناء الدولة
37	المطلب الثاني: التطور التاريخي لعملية إعادة بناء الدولة
42	المطلب الثالث: المفاهيم المرتبطة بعملية إعادة بناء الدولة
42	الفرع الأول: بناء الدولة الأمة Nation-Bulding
45	الفرع الثاني: الدولة الفاشلة والدولة الهشة
45	01- الدولة الفاشلة
47	02- الدولة الهشة
49	الفرع الثالث: الدولة الضعيفة والدولة المنهارة
49	01- الدولة الضعيفة

50	02- الدولة المنهارة
52	المبحث الثالث: أبعاد عملية إعادة بناء الدولة
52	المطلب الأول: الأبعاد السياسية لعملية إعادة بناء الدولة
52	الفرع الأول: إعادة بناء مؤسسات الدولة
54	الفرع الثاني: التحول الديمقراطي
55	الفرع الثالث: بناء الشرعية
57	الفرع الرابع: الحوكمة السياسية
58	المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية لعملية إعادة بناء الدولة
63	المطلب الثالث: الأبعاد الاجتماعية-الثقافية لعملية إعادة بناء الدولة
63	الفرع الأول: على المستوى الاجتماعي
67	الفرع الثاني: على المستوى الثقافي
139-73	الفصل الثاني: تجارب عن عملية إعادة بناء الدولة
74	المبحث الأول: إعادة بناء الدولة في إفريقيا
74	المطلب الأول: إعادة بناء الدولة في أوغندا
74	الفرع الأول: مرحلة بناء الدولة في أوغندا
77	الفرع الثاني: مرحلة إعادة بناء الدولة في أوغندا
81	المطلب الثاني: إعادة بناء الدولة في رواندا
82	الفرع الأول: مرحلة ما بعد الاستعمار
85	الفرع الثاني: مرحلة إعادة بناء الدولة في رواندا
90	المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة في جنوب إفريقيا
90	الفرع الأول: مرحلة الفصل العنصري

فهرس المحتويات

92	الفرع الثاني: مرحلة إعادة بناء الدولة في جنوب إفريقيا
97	المبحث الثاني: إعادة بناء الدولة في الدول العربية
97	المطلب الأول: إعادة بناء الدولة في سوريا
97	الفرع الأول: تداعيات الربيع العربي في سوريا
100	الفرع الثاني: مستقبل عملية إعادة بناء الدولة في سوريا
104	المطلب الثاني: إعادة بناء الدولة في اليمن
104	الفرع الأول: الحراك السياسي في اليمن
109	الفرع الثاني: مستقبل عملية إعادة بناء الدولة في اليمن
111	المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة في العراق
111	الفرع الأول: إعادة بناء الدولة بعد إسقاط نظام صدام حسين 2003
113	الفرع الثاني: مستقبل عملية إعادة بناء الدولة في العراق
118	المبحث الثالث: إعادة بناء الدولة في الدول الغربية
118	المطلب الأول: إعادة بناء الدولة في يوغوسلافيا (صربيا)
119	الفرع الأول: بناء الدولة الاشتراكية في يوغوسلافيا
121	الفرع الثاني: إعادة بناء الدولة الديمقراطية في يوغوسلافيا (صربيا)
125	المطلب الثاني: إعادة بناء الدولة في اليابان
125	الفرع الأول: بناء الدولة في اليابان بعد الحرب العالمية الأولى
128	الفرع الثاني: إعادة بناء الدولة في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية
131	المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة في ألمانيا
132	الفرع الأول: بناء الدولة في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى
134	الفرع الثاني: إعادة بناء الدولة في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية

فهرس المحتويات

136	الفرع الثالث: استكمال مسار إعادة البناء بعد الحرب الباردة
221-140	الفصل الثالث: إعادة بناء الدولة في ليبيا: التطور والتحديات
140	المبحث الأول: بناء الدولة في ليبيا
141	المطلب الأول: بناء الدولة في ليبيا قبل الاستقلال
142	الفرع الأول: بناء الدولة في ليبيا خلال العهد العثماني
144	الفرع الثاني: بناء الدولة في ليبيا خلال الاستعمار الايطالي
148	المطلب الثاني: بناء الدولة في عهد النظام الملكي
153	المطلب الثالث: بناء الدولة في عهد نظام معمر القذافي
160	المبحث الثاني: التحديات الداخلية لإعادة بناء الدولة في ليبيا
160	المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية
160	الفرع الأول: التحديات السياسية
164	الفرع الثاني: التحديات الأمنية
168	المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية
168	الفرع الأول: التحديات الاقتصادية
172	الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية
177	المطلب الثالث: التحديات الثقافية
177	الفرع الأول: الثقافة السياسية
180	الفرع الثاني: التحديات القبلية
185	المبحث الثالث: التحديات الخارجية لإعادة بناء الدولة في ليبيا
185	المطلب الأول: دور دول المغرب العربي في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا
185	الفرع الأول: الدور التونسي

فهرس المحتويات

187	الفرع الثاني: الدور الجزائري
191	الفرع الثالث: الدور المغربي
195	المطلب الثاني: دور القوى الإقليمية في عرقلة عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا
193	الفرع الأول: الدور المصري
198	الفرع الثاني: الدور التركي
200	الفرع الثالث: دور دول الخليج (قطر، السعودية، الإمارات)
206	الفرع الرابع: الدور الإيطالي
210	المطلب الثالث: دور القوى الدولية في عرقلة عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا
210	الفرع الأول: الدور الفرنسي
212	الفرع الثاني: الدور الروسي
215	الفرع الثالث: الدور الأمريكي
217	الفرع الرابع: الدور البريطاني
222	خاتمة
226	قائمة المراجع
248	فهرس المحتويات
253	ملخص الدراسة

تعتبر عملية إعادة بناء الدولة من التحديات التي تواجه دول ما بعد النزاع، حيث تتطلب تنسيق جهود متعددة الأطراف على المستويين الداخلي والخارجي لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، من خلال إعادة بناء المؤسسات الحكومية وضمان فعاليتها وشفافيتها، مما يساهم في تعزيز ثقة المواطنين، فضلا عن الدور المحوري الذي تلعبه المصالحة الوطنية في معالجة الانقسامات الاجتماعية والسياسية، مما يساعد على تعزيز الوحدة والتماسك الاجتماعيين، كما أن توفير بيئة أمنية مستقرة بالإضافة إلى الدعم الدولي يساهم في توفير الموارد المالية من طرف المانحين والخبرات اللازمة لتحقيق أهداف إعادة البناء.

وبعد أحداث الربيع العربي أصبحت تحديات إعادة بناء الدولة في الدول العربية من أهم المسائل المطروحة في النقاشات السياسية خاصة بعد سقوط بعض الأنظمة والسعي إلى إعادة بناء الدولة فيها من جديد على غرار دولة ليبيا، لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجهها عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، وذلك من خلال التطرق للإطار المفاهيمي لعملية إعادة بناء الدولة كمفهوم يركز على بناء المؤسسات وأهميتها في البيئة السياسية ومختلف المفاهيم المرتبطة بها وأبعادها، ومن ثم التطرق لعدد من التجارب العملية لإعادة بناء الدولة ونتائجها، بالتركيز على مدى نجاح أو فشل التجارب العربية والإفريقية مع طرح نماذج ناجحة لعملية إعادة بناء الدولة في الدول الغربية.

ومن ثم الانتقال إلى تحليل التشابك بين التحديات الداخلية والخارجية التي تشهدها عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، من خلال التركيز على مختلف مستويات البيئة الداخلية السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ساهمت في تأزيم الوضع هذا من جهة، ومختلف الأدوار لفواعل البيئة الخارجية في إطار صراع المصالح بين القوى الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية:

- بناء الدولة - إعادة بناء الدولة - الدول العربية - ليبيا - التحديات الداخلية - التحديات الخارجية - الفواعل - مستقبل ليبيا.

The process of state rebuilding is one of the major challenges faced by countries affected by conflicts. It requires coordinating multi-faceted efforts at both internal and external levels to achieve stability and sustainable development. This involves reconstructing governmental institutions and ensuring their effectiveness and transparency, which helps enhance citizens' trust. Additionally, the pivotal role of national reconciliation in addressing social and political divisions is crucial for fostering unity and social cohesion. Moreover, providing a stable security environment, along with international support, contributes to securing financial resources from donors and the necessary expertise to achieve rebuilding objectives.

Following the events of the Arab Spring, the challenges of state rebuilding in Arab countries have become one of the most important issues in political discussions, especially after the fall of certain regimes and the efforts to reconstruct states like Libya. This study aims to highlight the key challenges facing the state rebuilding process in Libya by exploring the conceptual framework of state rebuilding as a concept focused on institutional development and its significance in the political environment, along with various related concepts and dimensions. Additionally, the study examines several practical experiences in state rebuilding and their outcomes, focusing on the success or failure of Arab and African experiences while presenting successful models of state rebuilding in Western countries.

The analysis then transitions to the interplay between internal and external challenges facing the state rebuilding process in Libya. This includes focusing on various levels of the internal political, security, economic, social, and cultural environment that have exacerbated the situation, alongside the roles of external actors amid the conflict of interests between regional and international powers. Ultimately.

Keywords:

- State building - State reconstruction - Arab countries - Libya - Internal challenges - External challenges - Libya's future.